# روسيا والصين

## والشراكة لعصر جديد..

## المحفزات والقيود

**نوران عوضين**

الباحث المتخصص في الشأن الآسيوي

المركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

# روسيا والصين والشراكة لعصر جديد

## المحفزات والقيود

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

2023

تحرير

**نورران عوضين**

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

# روسيا والصين والشراكة لعصر جديد.. المحفزات والقيود

تقديم: د. خالد عكاشة

الباحثة: نوران عوضين

الباحث المتخصص في الشأن الأسيوي

إخراج فني: عبد المنعم أبو طالب

رقم الإيداع: 2023-1909

الترقيم الدولي: 978-977-86525-0-5

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

# المحتويات


| | |
|---|---|
| تقديم | 6 |
| 1. الصراع في أوكرانيا.. مآلات العام الأول من زمن الحرب | 10 |
| 2. آليات النظام الدولي وتحدياته | 30 |
| 3. الأزمة الأوكرانية والنظام الدولي | 46 |
| 4. من العداء إلى الشراكة: تطور العلاقات الروسية الصينية | 74 |
| 5. المحددات الداخلية للعلاقات الروسية الصينية | 104 |
| 6. المحددات الخارجية للعلاقات الروسية الصينية | 132 |
| 7. سياسات وأدوات التأثير الروسي دوليًا | 150 |
| 8. سياسات وأدوات التأثير الصيني دوليًا | 172 |
| 9. الشراكة الروسية الصينية في مواجهة القوى الكبرى | 202 |
| 10. العلاقات الروسية الصينية تجاه التفاعلات الدولية | 230 |
| 11. روسيا والصين والتأثير المحتمل على النظام الدولي | 256 |
| 12. رؤية مستقبلية للشراكة الروسية الصينية | 270 |

# تقديم

أخذت الأحداث خلال عام 2022 في التطور بشكل سريع؛ فبينما يمضي العالم في خطواته الأولى نحو التعافي مما تسببت فيه جائحة كورونا من تداعيات اقتصادية وإنسانية وسياسية، إذ بحرب تندلع في أقصى شمال الكرة الأرضية، يتردد صداها في جميع أنحاء العالم.

وتشكل هذه الحرب التي اندلعت في أوكرانيا أكبر أزمة يواجهها النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، بل تشير بعض الرؤى إلى كون هذه الحرب بمنزلة أكبر مهدد للأمن والاستقرار العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي ظل ما يبدو عليه الواقع من احتمال تحول الحرب نحو صراع طويل الأمد، وجدت دول العالم نفسها أمام مزيد من التعقيدات السياسية والاقتصادية، أضحى معها ضروريًّا البحث أولًا في طبيعة النظام الدولي الراهن، ومن ثم كيفية فك تعقيداته وتشابكاته.

فقد شهد النظام الدولي مجموعة من التحولات التي أثرت على تراتبية أعضائه؛ فهناك دول صعدت إلى قمة النظام، وهناك من تفككت أو خفت وجودها دوليًّا. ومنذ معاهدة ويستفاليا المؤسِسة للدول القومية، أصبح مفهوم القطبية معبرًا عن الدول التي تعتلي قمة هذا النظام، نتيجة ما تمتلكه من مقدرات القوة، التي تمكنها من فرض التأثير المُحقِّق لمصالحها وأهدافها الخارجية.

وخلال العقود الثلاثة الماضية، شهد النظام الدولي عددًا من التحولات المؤثرة في بنيته وتوزيع القوة بداخله، تمثلت البداية في الانتقال من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية؛ حيث انتصار الولايات المتحدة ونموذجها الليبرالي، في مقابل فشل النموذج الاشتراكي السوفييتي، واعتبار الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة المهيمنة على الساحة الدولية، وقد ارتبط بهذا الانتصار بروز العديد من المفاهيم، لعل من أهمها "نهاية التاريخ" و"النظام العالمي الجديد"، وهي المفاهيم التي وضعت بمقتضاها الولايات المتحدة – بمشاركة الغرب الأوروبي – قواعدها للنظام الدولي الليبرالي.

وعلى الرغم من سعي أمريكا للحفاظ على دورها القيادي المتفرد، كان لتداعيات الأزمة المالية العالمية في عام 2008 تأثير معرقل لهذا المسعى، وهو ما تمثل في تراجع هيمنة الولايات المتحدة على مؤسسات النظام الدولي، ومن ثم تراجع قدرتها على التأثير في مجرياته. وظهر جليًّا أن النظام الدولي في حالة انتقال، وأن هناك قوى أخرى على خريطة النظام الدولي، أصبح لها دور فاعل ومؤثر في بنيته.

وفي ضوء الحرب الأوكرانية، وما ارتبط بها من محاولات القوى الفاعلة بالأزمة استقطاب قوى أخرى إلى صفها، تصاعد الجدل بشأن دخول النظام الدولي مرحلة جديدة من تعددية الأطراف. لقد أثبتت الحرب تجاوز النظام الدولي ترتيبات الحرب الباردة، وعدم تقيد الفاعلين فيه بالرؤية الغربية لما ينبغي أن يكون عليه مسار هذه الحرب؛ حيث ارتكزت ردود الفعل على إعلاء قيمة المصلحة الوطنية لكل دولة؛ الأمر الذي أدى ببعض التحليلات إلى النظر إلى الحرب باعتبارها صراعًا بين معسكرين رئيسيين، يقود المعسكر الأول الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون، فيما تتولى روسيا والصين زمام المعسكر الآخر.

وسواء كان هناك اتفاق أو اختلاف حول قبول الفاعلين بالنظام الدولي للعودة مرة أخرى إلى تبني سياسة المعسكرات، فإن ما يلفت الانتباه هنا هو مدى قدرة العلاقات الروسية الصينية على إحداث تأثير على النظام الدولي. ومن هنا، وجد المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية أهمية بحث طبيعة العلاقات الروسية الصينية، ومدى ما تحمله هذه الشراكة من تأثير على الساحة الدولية.

وتبرز العلاقات الروسية الصينية لتقدم نموذجًا لكيفية إدارة العلاقات بين الدول؛ حيث تعبر الشراكة الروسية الصينية عن علاقة بين اثنتين من القوى الكبرى في العالم؛ ففي غضون ثلاثة عقود فقط، حولت الصين نفسها من دولة منعزلة إقليميًّا في شرق آسيا إلى جهة فاعلة عالمية لا يتجاوز ثقلها سوى الولايات المتحدة. وفي حين أن تصنيف روسيا باعتبارها قوة كبرى داخل النظام الدولي لا يزال محلًا للنقاش، فإن تحركاتها وممارساتها على الصعيد الدولي تثبت ما تمتلكه موسكو من قوة تأثير عالمية.

وبالنسبة إلى بعض المراقبين، تمثل العلاقات الروسية الصينية التحدي الأكبر للنظام الدولي القائم. في المقابل، يرى آخرون أن تلك العلاقة تقدم نموذجًا عمليًّا لنظام عالمي أكثر فاعلية وإنصافًا.

وبشكل عام، تنبع أهمية العلاقات الروسية الصينية من حجم ما تحقق من زخم خلال مراحل تطور تلك العلاقة منذ نشأتها حتى اللحظة الراهنة، فضلاً عما اجتذبته من اهتمام من قبل القوى الكبرى الفاعلة في إطار النظام الدولي؛ حيث دفعت الشراكة الروسية الصينية تلك القوى إلى التفكير في المدى الذي قد تصل إليه هذه الشراكة، وما قد تضفيه من انعكاسات على أوضاع هذه القوى داخل النظام الدولي.

وعلى مدار ما يقرب من ثلاثة عقود منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، لم تشهد العلاقات الروسية الصينية على المستوى الرسمي أي توترات أو تجاذبات بين الطرفين؛ حيث عكست البيانات الرسمية الصادرة عن كل طرف مدى مثالية تعاونهما وقدرتهما على تخطي أي خلاف أو تعارض للمصالح.

وعلى نقيض ما تبديه التصريحات الرسمية، تكشف تفاصيل مجالات التعاون الروسي الصيني عن وجود مساحات متعددة من الخلاف والتعارض في المصالح والأولويات. ومع ذلك، فإن ما يميز العلاقات الروسية الصينية حتى هذه اللحظة هو ارتفاع مستوى التنسيق والثقة بين قيادتي البلدين، وكذا إصرارهم على تحقيق أهدافهم التي تأسست عليها علاقتهما، والمتمثلة في تعميق شراكتهما الاستراتيجية إلى جانب العمل على موازنة النفوذ الأمريكي العالمي، تمهيدًا لتحقيق غايتهما النهائية في إرساء نظام عالمي متعدد الاقطاب، يمارس فيه كل من الشريكين دوره كقطب دولي فاعل ومؤثر داخل هيكل النظام الدولي.

# 1 الصراع في أوكرانيا.. مآلات العام الأول من زمن الحرب

في الحادي والعشرين من فبراير 2022، أعلن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" عن اعتراف بلاده بالوجود القانوني لجمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين الواقعتين بإقليم الدونباس شرق أوكرانيا، ومن ثم استقلالهما عن أوكرانيا[1]. أعقب ذلك إعلان الكرملين عن طلب قادة الجمهوريتين "مساعدة" روسيا "لصد العدوان الأوكراني". وفي فجر يوم الرابع والعشرين من فبراير 2022، أعلن الرئيس الروسي عن بدء "عملية عسكرية" في أوكرانيا[2]؛ الأمر الذي كان إيذانًا باندلاع حرب من غير المعروف حتى وقت كتابة هذه الكلمات متى ستنتهي، أو أي من الطرفين قد يكون المنتصر فيها.

## أولًا | إرهاصات الحرب الروسية على أوكرانيا:

تقع دونيتسك ولوهانسك في حوض "دونباس" الناطق بالروسية في شرق أوكرانيا، ومنذ عام 2014 أصبحتا خارجتين عن سيطرة كييف[3].

اندلع الصراع بين القوات الأوكرانية والانفصاليين في دونيتسك ولوهانسك عقب ضم روسيا شبه جزيرة القرم في مارس 2014. وفي مايو 2014، أجرى الانفصاليون في كلتا المنطقتين استفتاءً حول "حق تقرير المصير"، أعقبه إعلان تأسيس الجمهوريتين والانفصال عن أوكرانيا[4].

برزت بوادر في اتجاه تسوية الصراع مع تشكل "صيغة نورماندي" أو مجموعة اتصال نورماندي المكونة من روسيا وأوكرانيا إلى جانب فرنسا وألمانيا. وبالفعل نجحت الدول الأربع في التوصل إلى اتفاق "مينسك" في سبتمبر 2014، الذي تضمن وقف إطلاق النار، وتبادل الأسرى والمعتقلين، وإقامة منطقة عازلة، ومراقبة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي لوقف إطلاق النار والحدود الروسية الأوكرانية؛ هذا إلى جانب انسحاب "الجماعات المسلحة غير النظامية، والمتشددين والمسلحين والمرتزقة" من الأراضي الأوكرانية، بالإضافة إلى دعوة الحكومة الأوكرانية إلى اعتماد قانون للعفو عن المتورطين في الصراع في دونباس.

إلا أن اتفاق "مينسك 1"، على الرغم من إيقافه هجوم الانفصاليين ضد القوات الأوكرانية، لم يُنْهِ القتال[5]، وهو ما أدى إلى استمرار التشاورات والمحادثات وصولًا إلى فبراير 2015؛ حين وقع ممثلو الدول الأربع على اتفاقية "مينسك2"، التي تضمنت 13 بندًا من أهمها "التنفيذ الصارم للوقف الفوري والشامل لإطلاق النار"، و"قيام كلا الجانبين بسحب جميع الأسلحة الثقيلة على مسافات متساوية من أجل إنشاء منطقة آمنة.

اشتمل الاتفاق أيضًا على بدء الحكومة الأوكرانية والانفصاليين حوارًا بشأن طرق إجراء الانتخابات المحلية وفقًا للتشريعات الأوكرانية، إلى جانب مناقشة قانون أوكرانيا "بشأن النظام المؤقت للإدارة الذاتية المحلية في مناطق معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك"، وكذلك بشأن النظام المستقبلي لهذه المناطق على أساس هذا القانون.

نص الاتفاق أيضًا على إجراء إصلاح دستوري في أوكرانيا مع دخول الدستور الجديد حيز التنفيذ بحلول نهاية عام 2015، الذي يفترض أن اللا مركزية عنصر أساسي (مع مراعاة خصائص مناطق محددة من مقاطعتي دونيتسك ولوهانسك المتفق عليها مع ممثلي هذه المناطق)[6].

ومع ذلك، لم تُنفَّذ الاتفاقية بالكامل، وانخرط الطرفان في تحميل الآخر مسئولية عدم تنفيذ الاتفاق، لا سيما في القضايا الرئيسية مثل وقف إطلاق النار وانسحاب القوات والإصلاح السياسي. وبناءً عليه، استمرت الاشتباكات المسلحة في منطقة دونباس، وإن كانت محدودة في حدتها وحجمها؛ وذلك بالمقارنة مع وضع الاشتباكات السابق[7].

ويختلف تفسير اتفاق مينسك ما بين موسكو وكييف؛ ففي حين تؤكد أوكرانيا أن الأمن يجب أن يأتي قبل التوصل إلى تسوية سياسية؛ حيث لا يمكن إجراء انتخابات حرة ونزيهة في دونباس إلا بعد نزع السلاح من الأراضي التي يسيطر عليها الانفصاليون واستعادة أوكرانيا السيطرة على الحدود؛ ما يعني انسحابًا عسكريًّا روسيًّا كاملاً، لكن تصر روسيا على وجوب إجراء الانتخابات في دونباس قبل أن تستعيد أوكرانيا سيطرتها على الحدود[8].

على الصعيد الميداني، توطدت العلاقات بين روسيا والجمهوريتين الانفصاليتين، وتمثلت أوجه هذا التوطُّد في توقيع الرئيس الروسي في أبريل 2019 أمرًا يسمح لسكان منطقة دونباس بالتقدم بطلب للحصول على الجنسية الروسية بموجب إجراء مستعجل؛ الأمر الذي ترتب عليه إصدار موسكو 800 ألف جواز سفر روسي لسكان هذه المنطقة. وتمثل الأمر الآخر في تخلي الجمهوريتين الانفصاليتين عن العملة الأوكرانية (هريفنيا) في مقابل استخدام الروبل الروسي الذي أصبح العملة الرسمية لهما.

بالإضافة إلى ذلك، تتولى روسيا بشكل مباشر تمويل معاشات التقاعد ورواتب القطاع العام في كلتا الجمهوريتين. وفي أواخر 2021، أمر الرئيس الروسي حكومته برفع القيود المفروضة على صادرات وواردات البضائع بين روسيا وأجزاء من منطقتي دونيتسك ولوهانسك[9].

وفي عام 2020، توقَّفت المنطقتان عن اعتبار اللغة الأوكرانية لغة رسمية، وأصبحت الروسية هي اللغة الرسمية الوحيدة هناك، وتوقفت المدارس المحلية عن تدريس اللغة الأوكرانية والتاريخ الأوكراني[10].

ازدادت الهوة بين موسكو وكييف اتساعًا مع تنامي الدعوات الأوكرانية الرسمية المُطالِبة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والناتو؛ الأمر الذي استقبلته روسيا بحشد آلاف الجنود على الحدود مع أوكرانيا (قُدِّر عددهم بنحو 100 ألف جندي)، مع تأكيد كون الوضع الذي تتخذه القوات الروسية على الحدود وضعًا دفاعيًّا؛ حيث لا يوجد لدي روسيا أي نوايا لغزو أوكرانيا. واستهدفت موسكو من هذا الإجراء الحصول على التزام غربي مكتوب بشأن عدم انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو، لكن الولايات المتحدة قابلت هذا المطلب بالرفض، مبررةً هذا الرفض بأن سيادة أوكرانيا يجب أن تُحترَم[11].

وفي السابع عشر من ديسمبر 2021، نشر موقع وزارة الخارجية الروسية مقترحَي اتفاق مع دول حلف شمال الأطلسي، ومع الولايات المتحدة. وتضمنت مسودة الاتفاق الأول تدابير ضمان أمن الاتحاد الروسي والدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، بما يعالج مخاوف روسيا الأمنية. وجاء بالمسودة مطالبات روسية متعلقة بسحب الناتو قواته العسكرية وأسلحته التي تم نشرها في أراضٍ أوروبية اعتبارًا من يوم 27 مايو 1997، علاوة على امتناع الناتو عن أي توسيع إضافي للحلف، بما في ذلك انضمام أوكرانيا والدول الأخرى، وعدم جواز قيام أي دولة عضو بالحلف بأي نشاط عسكري على أراضي أوكرانيا وكذلك الدول الأخرى في أوروبا الشرقية وجنوب القوقاز وآسيا الوسطى[12].

أما المسودة الأخرى فكانت معنية بالضمانات الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، وتضمنت هي الأخرى مطالبة الولايات المتحدة بالتعهد بمنع المزيد من توسع الناتو نحو الشرق، ورفض انضمام دول اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية السابقة إلى الحلف، وعدم جواز إنشاء الولايات المتحدة قواعد عسكرية في أراضي دول سوفييتية سابقة ليست أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، أو استخدام بنيتها التحتية لأي أنشطة عسكرية أو تطوير تعاون عسكري ثنائي معها[13].

رفضت الولايات المتحدة هذه المقترحات رفضًا مطلقًا، وأبدت استعدادًا لبحث مسائل أخرى، مثل تعزيز محادثات مراقبة الأسلحة فيما يتعلق بمسألة الصواريخ الاستراتيجية والأسلحة النووية المتمركزة في أوروبا، بالإضافة إلى المناورات العسكرية[14].

ومع تنامي التصعيد الغربي الذي تراوح بين تصعيد خطابي بجانب فرض عقوبات جديدة على روسيا، ونشر قوات إضافية (أمريكية) في رومانيا وبولندا وألمانيا[15]؛ عززت روسيا أيضًا وضع قواتها المتمركزة على الحدود مع أوكرانيا. وبحلول الحادي والعشرين من فبراير، انعقد مجلس الأمن الروسي، الذي تزامن مع الاعتراف الروسي بانفصال جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك عن أوكرانيا، ونشر قوات حفظ سلام في منطقة دونباس، بدعوى حماية وحدة أراضي المنطقتين الانفصاليتين في أوكرانيا وصد العدوان عنهما[16].

## ثانيًا | العملية العسكرية في أوكرانيا.. روايات متصادمة:

بالطبع، شهد الخطابان الروسي والغربي اختلافًا كبيرًا في تفسير إقدام روسيا على شن حرب ضد أوكرانيا، وهو ما يمكن من خلاله إدراك محورية العمل العسكري الروسي هذه المرة بالنسبة إلى هيكل النظام الدولي.

بحسب الرئيس الروسي، ينبع قرار شن العملية العسكرية الروسية من طلب قادة الجمهوريات من موسكو تقديم مساعدات عسكرية ضد ما وصفوه بأنه زيادة في "العدوان الأوكراني". وعليه، تأتي العملية ردًا على "التهديدات" القادمة من أوكرانيا؛

فروسيا من جانبها "لا تهدف إلى احتلال أوكرانيا". وفي هذا الإطار، حمَّل بوتين "النظام الأوكراني مسئولية "إراقة الدماء".

وخلال خطابه الموجه للمواطنين الروس، الذي أعلن فيه عن استقلال الجمهوريات الشعبية، شدد بوتين على أن أوكرانيا "جزء لا يتجزأ من تاريخ روسيا"، وأن القرارات المتخذة هي لحفظ الأمن الروسي.

وفيما يتعلق بمنطقة الدونباس، قال بوتين إنها "سُحبت من سيادة روسيا إلى السيادة الأوكرانية"، وأن أراضي شرق أوكرانيا "أرض روسية قديمة"، كما اتهم بوتين أوكرانيا بعزمها تصنيع أسلحة نووية خاصة بها، وأن الغرب قد يساعدها، وحذر من أنه "إذا حصلت أوكرانيا على أسلحة دمار شامل فإن الوضع العالمي سيتغير تغيرًا جذريًّا، ولا يسعنا تجاهل ذلك".

وفي وقت سابق للعمل العسكري، اتهم بوتين الولايات المتحدة بمحاولة جر بلاده إلى حرب مع أوكرانيا بهدف احتواء التطور في روسيا وفرض المزيد من العقوبات عليها، وأن أوكرانيا ما هي إلا أداة في طريق تحقيق هذا الهدف، كما اتهم بوتين الغرب بتجاهل المخاوف الأمنية لروسيا المرتبطة بتقديم ضمانات قانونية بشأن عدم انضمام أوكرانيا إلى التحالف عبر الأطلسي[17]. وفي هذا الصدد، أشار بوتين إلى أن نقل البنية التحتية العسكرية لحلف الناتو إلى داخل أوكرانيا سيكون بمنزلة تجاوز "خط أحمر" من وجهة نظر روسيا[18].

وبذلك تنحصر الأسباب الرسمية المعلنة من جانب روسيا في عدة أمور:

**أولًا- ردع أي محاولات غربية من شأنها ضم أوكرانيا أو جورجيا إلى حلف الناتو.**

**ثانيًا- إعادة أوكرانيا إلى فلك روسيا باعتبارها الوريث الشرعي للاتحاد السوفييتي الذي كانت أوكرانيا منضوية تحت مظلته.**

**ثالثًا- ردع أي محاولات أوكرانية من شأنها رفع مستوى التأهب أو الجاهزية العسكرية بشكل يمثل تهديدًا للأمن الروسي.**

**رابعًا- مساعدة قادة الجمهوريات الانفصالية على صد التهديد الأوكراني ضدهم.**

إلى جانب الأسباب الرسمية المعلنة، يُعَد التوقيت أهمَّ عامل لاتخاذ القرار بالحرب؛ وذلك لعدة أسباب:

1- الوضع الداخلي في أوكرانيا: خلال الوقت السابق للحرب، كان الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي يمر بأضعف لحظة له منذ انتخابه؛ فقد انخفضت شعبيته من 73٪ وقت الانتخابات مارس 2019 إلى 21٪ في ديسمبر 2021، كما يدلل تصريحه الصادر في نوفمبر 2021 بشأن وجود محاولة للانقلاب عليه، بقيادة الملياردير الأوكراني رينات أحمدوف، وبدعم من روسيا، على شعوره بالتراجع، بغض النظر إذا ما كانت هناك مؤامرة بالفعل[19].

2- تعويل روسيا على انقسام الموقف الغربي حيالها: يبدو أن الإدارة الروسية ارتأت أن إجراء عمل عسكري ضد أوكرانيا قد لا ينتج عنه رد فعل غربي موحد ضد روسيا، وإنما كان التعويل الروسي الأكبر على استمرار حالة الانقسام الغربي بشأن روسيا، الناتج عن اندماج روسيا العميق في الاقتصاد والمجتمع الأوروبي، بل ارتأت أن العقوبات الأمريكية - وربما الأوروبية - التي سيتم فرضها بالتأكيد بعد العمل العسكري لن تكون قوية أو تصادمية بدرجة كبيرة ضد روسيا.

3- توقيت العمل العسكري: خلال الوقت الراهن، ترتكز السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية على دفع النمو في الداخل، وضمان الاستقرار الدولي، وتطوير آليات وسبل المنافسة المُدارة مع الصين، فضلًا عن الجهود المبذولة لمواجهة التحديات العالمية، مثل تغير المناخ ووباء كوفيد -19. وفي هذا الإطار يمكن أن يكون لروسيا دور مهم تبعًا لموقعها المحوري بالأمم المتحدة، في معالجة التحديات العالمية أو النزاعات الإقليمية في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا[20]. كذلك قد لا تفضل الولايات المتحدة الانخراط في صراع مع روسيا؛ حتى لا تنشغل عن منافستها الجارية مع الصين. يمكن في هذا الصدد النظر إلى اتجاه إدارة بايدن نحو تخفيف الضغط حول خط أنابيب نورد ستريم 2 في إطار رغبة هذه الإدارة في تقليل مساحات المواجهة مع موسكو باعتبارها جزءًا من التفسير الروسي، كما يتصل بهذا رؤية روسيا للرئيس الأمريكي جو بايدن باعتباره شخصًا يمكنه التحدث نيابةً عن الغرب، ومن ثم يمكن مناقشة مخاوفها الأمنية معه[21].

وعلى الصعيد الأوروبي، من المحتمل أن يكون من دوافع موسكو لاختيار توقيت عمليتها، ما تشهده ساحة أوروبا الغربية والشرقية من تطورات متعلقة بأصداء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ونزاعات المجر وبولندا مع الاتحاد الأوروبي، وإرث أربع سنوات من الانقسامات بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين التي تسبب فيها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، ورحيل المستشارة الألمانية الطويلة الأمد أنجيلا ميركل عن المشهد السياسي، والانسحاب السريع لواشنطن من أفغانستان إلى تفاقم الخلافات والانقسامات الأخرى في الناتو والاتحاد الأوروبي التي يمكن لروسيا استغلالها[22].

4- إعادة السيطرة الروسية على أوكرانيا: ساد شعور لدى الكرملين خلال الفترة السابقة للعمل العسكري بشأن تراجع نفوذه على أوكرانيا بأن خسارة السيطرة الدائمة على أوكرانيا، والسماح لها بالسقوط في المدار الغربي، سوف ينظر إليه الكثيرون على أنه ضربة كبيرة لمكانة روسيا الدولية[23]. بدأ الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، عام 2021 يدعو إلى مراجعة اتفاق مينسك الثاني، بالإضافة إلى إثارة مسألة شبه جزيرة القرم، والمطالبة بوعود ملموسة بشأن عضوية أوكرانيا في الناتو. في الوقت نفسه، دأبت الدول الغربية على تدريب القوات المسلحة الأوكرانية وتزويدها بالمعدات العسكرية (المختارة). قد يكون هذا زاد من مخاوف موسكو من أن تحاول كييف استعادة دونباس بالوسائل العسكرية، أو أن تزيد من اندماجها واصطفافها إلى جانب القوى الغربية بعيدًا عن الفلك الروسي[24].

ومن وجهة نظر غربية، تريد القيادة الروسية إخضاع أوكرانيا مرة واحدة وإلى الأبد؛ وذلك بتحويل أوكرانيا إلى جزء من منطقة عازلة ذات سيادة محدودة، بما يمكن روسيا من استخدام حضورها في أوكرانيا أداة للضغط من أجل المزيد من التنازلات الأمنية مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، لما يؤثر سلبًا على أمن أوروبا ككل[25].

5- احتواء نتائج الحرب الباردة في أوروبا: يتصل بالدافع السابق دافع آخر متمثل في رفض روسيا نتائج الحرب الباردة، وإعادة تأكيد مكانتها كقوى عالمية كبرى. وفي

تصريح سابق للرئيس الروسي، كان زوال الاتحاد السوفييتي قبل ثلاثة عقود فقط "أكبر كارثة جيوسياسية في القرن العشرين".. هذا الزوال الذي أدى إلى فتح الطريق أمام نظام دولي ليبرالي جديد شعرت روسيا معه بالتهميش. واليوم، تسعى روسيا إلى تغيير هذا الوضع، وربما يكون قد ساعدها في ذلك ما يمر به النموذج الليبرالي الغربي من تراجع في أوروبا، علاوة على ما أوضحه الانسحاب الأمريكي من أفغانستان والعراق من تراجع النفوذ العالمي للولايات المتحدة؛ هذا في مقابل تحقيق روسيا انتصارات عسكرية في جورجيا والقرم وسوريا، فضلًا عن اعتماد الدول الأوروبية أكثر من أي وقت مضى على النفط والغاز الروسيين. وعلى الرغم من هذا، لم يُبْدِ الغرب أي اعتراف بمكانة روسيا المتغيرة ونفوذها المتصاعد. وعليه كان الحل - وفقًا لروسيا - شن عمل عسكري ضد أوكرانيا، يمكن معه إرساء حقائق دولية جديدة[26].

6- حشد الدعم الداخلي: أشارت عدد من التحليلات إلى وجود تخوف لدى الرئيس بوتين من أن يفقد الجيل القادم في روسيا اهتمامه بقضية الوحدة التاريخية. وعلى الرغم من اتفاق العسكريين الروس على خطورة توسع الناتو في أوكرانيا، فإن بعضهم لا يشترك مع بوتين بشأن كون الأوكرانيين والروس شعبًا واحدًا؛ لذا كان القرار بضرورة فرض الأمر الواقع، وحل الأمر بشكل عاجل[27].

من ناحية أخرى، غالبًا ما يمنح العمل العسكري القادة السياسيين فرصة لحشد الدعم القومي في الداخل، لا سيما إذا كان هذا الداخل يعاني من مشكلات داخلية كارتفاع حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19، وتباطؤ نمو الأجور، وارتفاع الأسعار[28]. وفي إطار هذه الأزمات، تبرز ظلال الاستعدادات لعام 2024؛ حيث موعد انعقاد الانتخابات الرئاسية في روسيا؛ الأمر الذي يتعين معه درء أي تحرك متصور ضد روسيا أو تحول سياسي في أوكرانيا يهدد موقف الرئيس الروسي أو النيل من شعبيته قبل عقد انتخابات 2024.

كانت آخر مرة انخفض فيها الدعم الشعبي لبوتين بشكل كبير قبل ضم شبه جزيرة القرم. وعقب الضم، ازدادت شعبية بوتين إلى مستويات غير مسبوقة. وفي هذا الإطار، يأمل بوتين الحصول على دفعة مماثلة قبل عام 2024 بأن يُظهِر للشعب الروسي

أنه قادر على اتخاذ إجراءات حاسمة ضد أوكرانيا وحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة [29].

وبحسب نتائج استطلاعات الرأي التي أُجريت قبل الحرب، يبدو أن الإدارة الروسية كانت قد حققت هدفها من الحشد؛ ففي استطلاع للرأي أجراه مركز ليفادا في ديسمبر2021، ألقى نصف الروس باللوم على الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في تصعيد التوترات، وألقى 16 ٪ باللوم على أوكرانيا، فيما ألقى 4 ٪ فقط باللوم على موسكو [30].

## ثالثًا | الحرب الروسية الأوكرانية بعد تسعة أشهر من اندلاعها:

من السابق لأوانه معرفة أي جهة سترجح كفةُ الحرب ناحيتَها؛ فبعد مرور تسعة أشهر من اندلاعها، ما زالت الحرب مستمرة، بحيث تميل تارةً لصالح روسيا، وتارةً أخرى لصالح أوكرانيا، لكن ما يظل مُؤكَّدًا هو أن تداعيات هذه الحرب تتعدى حدود هاتَين الدولتَين؛ وذلك نتيجة للرؤية التي فُسرت بها بداية الحرب من حيث كونها حربًا روسية ضد قواعد النظام العالمي التي تم إرساؤها تبعًا لنتائج الحرب الباردة. ومن ثم، لا يُنظر إلى الحرب باعتبارها حربًا روسية أوكرانية، وإنما باتت حربًا روسية غربية. ويمكن الاستدلال على مؤشرات ذلك من خلال منظومة العقوبات والمساعدات العسكرية الغربية الداعمة لأوكرانيا.

منذ اليوم الأول لاندلاع الحرب، خرج موقف غربي موحد يُدين الحرب ويتوعد بفرض عقوبات رادعة ضد التحرك العسكري الروسي. حتى تلك اللحظة، عُدت هذه التصريحات معتادة ومتوقعة ومشابهة لتلك التي صدرت من قبل وقت التدخل الروسي في جورجيا وشبه جزيرة القرم، بل لم يكن من المتوقع منها أن تُحدث أي تأثير على مسار الحرب، لكن أثبتت الأحداث اللاحقة عكس ذلك.

كان الأمر الأكثر إثارةً للانتباه هو أن المزايا العسكرية لروسيا لم تسمح لها بتحقيق أهدافها الأولية؛ فعلى عكس ما كان متوقعًا، لم تتمكن من روسيا من تحقيق نصر

سريع خاطف مشابه لحملاتها العسكرية السابقة، وبدلًا من ذلك أثبتت المقاومة الأوكرانية قدرتها على تحدي القوة الروسية، بل دفعت الجيش الروسي إلى التراجع في بعض الأماكن. ويُعزَى جزء كبير من نجاح المقاومة الأوكرانية إلى ما قدمه الغرب من دعم عسكري واقتصادي، لا سيما الولايات المتحدة التي تنظر إلى الحرب باعتبارها مهددًا لمكانتها القيادية العالمية. وبناءً على العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية، بل الأيديولوجية أيضًا، توافقت الولايات المتحدة مع حلفائها الغربيين على ضرورة فرض عقوبات بعيدة المدى، وتعبئة مساعدات عسكرية ضخمة، وهو ما منح أوكرانيا الوصول إلى المساعدة العسكرية والاقتصادية، ودعم الاستخبارات والبنية التحتية، والمكانة الدولية، وهي أمور كلها كانت أساسية لنجاحها في الصمود حتى الآن [31]؛ ففي يونيو 2022، خلال محادثته الهاتفية مع الرئيس الأمريكي "جو بايدن"، عبر الرئيس الأوكراني عن أهمية وتوقيت حزمة المساعدات الأمنية غير المسبوقة المقدمة من الولايات المتحدة؛ حيث أشار إلى أنها "تقرب أوكرانيا من تحقيق نصر مشترك على المعتدي الروسي" [32].

في غضون أسبوع من الغزو، بدأت الولايات المتحدة، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، في فرض عقوبات اقتصادية؛ حيث مُنعت العديد من البنوك الروسية والبيلاروسية لاحقًا من الوصول إلى أداة SWIFT للمعاملات المالية، وهي خطوة أدت إلى عزل الاقتصاد الروسي بشكل كبير، كما حظر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة التعامل مع البنك المركزي الروسي؛ ما جعل من المستحيل على الحكومة الروسية الوصول إلى جزء كبير من الاحتياطيات المالية التي كانت قد خصصتها للحد من تأثير العقوبات الدولية [33]. وكذلك منعت المملكة المتحدة الشركات الروسية من اقتراض الأموال، ووضعت قيودًا على الودائع التي يمكن للروس إيداعها في البنوك البريطانية.

وعلى صعيد حظر الطاقة الروسية، توقف الاتحاد الأوروبي عن استيراد الفحم الروسي، كما حظر استيراد النفط الروسي عن طريق البحر مع تحديد سقف لسعر برميل النفط بما لا يتجاوز 60 دولارًا للبرميل الواحد اعتبارًا من ديسمبر 2022، بجانب حظر جميع واردات المنتجات النفطية المكررة من روسيا اعتبارًا من فبراير 2023. من جانبها، تحظر الولايات المتحدة جميع واردات النفط والغاز الروسية، بينما ستقوم

المملكة المتحدة بالتخلص التدريجي من النفط الروسي بحلول نهاية عام 2022، كما أنها لم تعد تستورد الغاز الروسي.

وفيما يتعلق بالعقوبات المفروضة على الأفراد والشركات، فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة ودول أخرى عقوبات على أكثر من 1000 فرد وشركة روسية - بما في ذلك من يُطلق عليهم الأوليجاركية الروسية، كما تم تجميد أصول الرئيس بوتين ووزير الخارجية سيرجي لافروف في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وكندا، علاوة على الاستيلاء على اليخوت الفاخرة المرتبطة بالروس الخاضعين للعقوبات، كما أوقفت المملكة المتحدة بيع "التأشيرات الذهبية" التي سمحت للأثرياء الروس بالحصول على حقوق الإقامة البريطانية.

بالإضافة إلى ما تقدم، فُرض حظر أيضًا على تصدير السلع ذات الاستخدام المزدوج (العناصر ذات الأغراض المدنية والعسكرية، مثل قطع غيار المركبات) من قبل المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، كما تم حظر جميع الرحلات الجوية الروسية من المجال الجوي للولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا، إلى جانب حظر استيراد الذهب الروسي، وحظر تصدير السلع الكمالية إلى روسيا. فيما فرضت المملكة المتحدة ضريبة بنسبة 35 ٪ على بعض الواردات، بما في ذلك الفودكا [34].

وبينما تُعتبر العقوبات عادةً شكلًا من أشكال القوة الصارمة، فإن انسحاب الشركات من روسيا ضاعف الآثار الاقتصادية الصعبة للعقوبات والإدانة الغربية للإجراءات الروسية بفضل عمليات الخروج التي حظيت بتغطية إعلامية جيدة للعلامات التجارية الكبرى [35]، بما في ذلك شركات الطاقة (BP، Exxon Mobil، Shell)، ووسائل الإعلام (Walt Disney)، والخدمات المالية (Citigroup، Deutsche Bank، Goldman Sachs، Western Union)، والتصنيع (Caterpillar)، والسفر والخدمات اللوجستية كشركات (Hyatt, UPS، والعديد من شركات الطيران)، بالإضافة إلى سلاسل دولية ضخمة مثل شركات أبكيا، وماكدونالدز وستاربكس [36].

وفي سبتمبر 2022، بلغ حجم المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة إلى أوكرانيا منذ بداية الحرب نحو 16.2 مليار دولار، تضمنت تقديم الولايات المتحدة أنظمة مضادة للطائرات، ومضادة للدروع، بالإضافة إلى أنظمة جوية بدون طيار، وأنظمة صاروخية، فضلًا عن مركبات تكتيكية، وذخائر، وزوارق، وسفن دفاعية ورادارات متعددة المهام، وقاذفات، وأنظمة إزالة الألغام، وأنظمة اتصالات، إلى جانب تمويل التدريب والصيانة والاستدامة[37].

في المقابل، بلغ حجم المساعدات العسكرية الأوروبية الموجهة إلى أوكرانيا حتى أكتوبر 2022 نحو 3.1 مليار دولار[38]، تضمنت طائرات مسيرة وأنظمة مضادة للطائرات وأنظمة دفاعية متطورة، وذخائر، ومدرعات، وأنظمة صواريخ.

وفي ظل استمرار حالة اللا يقين، والتقدم الأوكراني نحو المناطق التي فرضت روسيا فيها نصرًا عسكريًّا خلال الأيام الأولى لتدخلها، أعلن الرئيس الروسي يوم الحادي والعشرين من سبتمبر عن "تعبئة جزئية"، يتم فيها استدعاء 300 ألف جندي من قوات الاحتياط الذين خدموا سابقًا في الجيش. وقد وصف بوتين هذا القرار باعتباره ضروريًّا لحماية الشعب من الحرب التي يشنها "الغرب بشكل جماعي"[39].

وفي نهاية سبتمبر، أعلن الرئيس الروسي عن ضم مناطق دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا؛ وذلك بعد إجراء تلك المناطق استفتاءات الانضمام إلى الاتحاد الروسي. وفي هذا السياق، تعهد بوتين بالدفاع عن الأراضي الجديدة بكل الوسائل المتاحة[40]. وبحلول التاسع عشر من أكتوبر، أعلن بوتين حالة الحرب بالأقاليم الأربعة[41].

على الصعيد الاقتصادي، أشار تحليل أجراه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، إلى أن عام 2022 سيكون عامًا سيئًا للاقتصاد الروسي. ومن المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.5 ٪ على الأقل في أفضل السيناريوهات، بينما قد يصل معدل الانخفاض إلى ما يقرب من 9 ٪ في أسوأ السيناريوهات، كما يقدر كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن التجارة الروسية في السلع والخدمات في عام 2022 ستنخفض بشكل كبير[42].

ونتيجة لما تقدم، حظرت روسيا تصدير أكثر من 200 سلعة، بما في ذلك الاتصالات والسلع الطبية والسيارات والمعدات الزراعية والكهربائية ومنتجات الأخشاب، كما منعت مدفوعات الفائدة لحاملي السندات الحكومية من الأجانب، وحظرت الشركات الروسية من دفع مستحقات المساهمين في الخارج، ومنعت أيضًا المستثمرين الأجانب الذين لديهم استثمارات روسية بمليارات الدولارات من بيعها[43]. وفي السابع من مارس، أعلنت الحكومة الروسية وضع قائمة بدول "غير صديقة" تُمكِن الشركات والأفراد الروس والدولة ذاتها ومناطقها وبلدياتها، بمقتضاها من تسديد مستحقاتها لها بالروبل[44]. وفي الحادي والثلاثين من مارس، أصدر الرئيس الروسي مرسومًا يقضي ببيع الغاز والنفط الروسيين إلى "الدول غير الصديقة" بالروبل بدلًا من الدولار واليورو، وفي حال رفض الدفع بالروبل، سيتم وقف الإمدادات. وبالفعل أوقفت روسيا تدفقات الغاز إلى بولندا وبلغاريا وهولندا وفنلندا والدنمارك ولاتفيا، التي رفضت الدفع بالروبل مقابل الحصول على الغاز، وهو ما أدى إلى رفع أسعار الغاز إلى مستويات قياسية.

اتجهت روسيا أيضًا إلى تخفيض حصة الدولار في التجارة الروسية مع الدول الصديقة، وهو ما برز في الاتفاق الذي أبرمته موسكو مع كبار مشتري الغاز الروسي الآخرين بشأن تسوية مدفوعات الغاز بالروبل[45]؛ فقد أعلنت مجموعة "غازبروم" الروسية في السادس من سبتمبر عن بدء الصين تسديد ثمن شحنات الغاز الروسي بالروبل واليوان بدلًا من الدولار[46]، فيما أعلنت تركيا في التاسع عشر من سبتمبر عن اتفاق أنقرة وموسكو بشأن دفع تركيا 25 % من إمدادات الغاز الروسي إليها بالروبل الروسي [47].

وتعمل الحكومة الروسية أيضًا على تطوير عملتها الرقمية الخاصة بالبنك المركزي، وهو ما يُسمى الروبل الرقمي، وهو ما قد يمكن موسكو من تطوير تبادلاتها التجارية عن بعد، وسيسمح للشركات بالتعامل مع نظيرتها الروسية دون الكشف عنها؛ وذلك نظرًا لما تملكه العملة الرقمية من قدرة على إخفاء أصل المعاملات التجارية. ومن ثم، ستتيح هذه العملة للشركات والمؤسسات الروسية إجراء معاملات خارج النظام

المصرفي الدولي مع أي دولة ترغب في التجارة بالعملة الرقمية [48]. وبحسب إلفيرا نابيولينا رئيسة البنك المركزي الروسي، يعتزم البنك البدء في اختبار الروبل الرقمي في ظروف حقيقية في الأول من أبريل 2023[49].

وعلى الرغم من عدم فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على الغاز الروسي، الذي يوفر نسبة 40 ٪ من احتياجات الاتحاد الأوروبي من الغاز، ما زالت النقاشات الأوروبية جارية بشأن تحديد سقف لسعر الغاز الروسي، على غرار القرار الخاص بالنفط. ومع ذلك، اتجهت روسيا منذ يونيو 2022 إلى تقليص التدفقات عبر نورد ستريم 1 إلى 20 ٪ فقط من طاقته، مشيرة إلى مشكلات الصيانة والخلاف حول نقص التوربينات إثر عقوبات التصدير التي فرضتها الدول الغربية؛ وذلك وصولًا إلى الثاني من سبتمبر 2022، الذي أعلنت فيه شركة "غاز بروم" الروسية عن تعليق تصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا عبر خط "نورد ستريم1" إلى أجل غير مسمى[50]. يأتي قرار موسكو في وقت تعاني فيه الدول الأوروبية من أزمة طاقة، أدت بالفعل إلى ارتفاع أسعار بيع الغاز بالجملة أكثر من 400 ٪ منذ أغسطس 2021؛ الأمر الذي تسبب في ارتفاع تكلفة معيشة المواطنين وزيادة التكاليف على الشركات وإجبار الحكومات على إنفاق المليارات لتخفيف العبء[51].

اتجهت موسكو أيضًا إلى اعتماد سياسة "التوجه نحو الشرق"، والدفع في اتجاه تصدير طاقتها إلى دول آسيا؛ وذلك بدلًا من سياستها السابقة القائمة على الموازنة بين الغرب والشرق. وفي الواقع، فإن سياسة "التوجه شرقًا" ليست بالأمر الجديد لدى موسكو؛ إذ أعلنت روسيا عنها بالفعل في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008؛ حيث خفتت القدرة الاقتصادية الغربية، في مقابل صعود آسيوي قوي.

وفي أبريل 2022، حث الرئيس الروسي حكومته على إعادة توجيه صادرات الطاقة الروسية من أوروبا إلى آسيا؛ حيث قال إنه في ظل العقوبات الدولية "سننطلق من مبدأ مفاده أن الكميات المسلمة إلى الغرب ستنخفض في المستقبل"، مشيرًا إلى أنه "لا بد إذن من إعادة توجيه صادراتنا نحو أسواق الجنوب والشرق التي تشهد نموًّا سريعًا"[52].

وبحلول سبتمبر، لفت المنتدى الاقتصادي الشرقي السنوي (EEF) في فلاديفوستوك بروسيا، وقمة منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) في سمرقند بأوزبكستان، الانتباه مرة أخرى إلى محاولات روسيا الانفصال عن الغرب في مقابل تسريع ما يسمى محور "روسيا نحو آسيا". بالنسبة إلى الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، "ظهرت بلدان آسيا والمحيط الهادئ كمراكز جديدة للنمو الاقتصادي والتكنولوجي". ومن الضروري لروسيا أن تتبع اتجاه آسيا والمحيط الهادئ، لتوليد دافع اقتصادي محلي جديد وبديل ملموس عن الجانب الأوروبي، لا سيما أن آسيا قد أصبحت مهد "مراكز القوة الجديدة" في العالم. وعليه، من المتوقع أن يكون لموارد الطاقة الروسية دور حاسم تلعبه، وهو الأمر الذي بنى عليه الكرملين توجهه المحدث.

يمثل قطاع النفط والغاز ما بين 30 % و40 % من الميزانية الروسية. في هذه اللحظة، يعد تناسق وموثوقية المشترين الآسيويين للنفط الروسي والغاز الطبيعي المسال والفحم أهم عنصر يسمح لموسكو بمساحة تحرك استراتيجية ضد العقوبات الغربية. تعتبر الصين والهند شريكين أساسيين بالنسبة لروسيا؛ حيث يضمن هذان البلدان تدفقًا مستمرًا للإيرادات بسبب اعتمادهما على موارد الطاقة المستوردة. وعلى الرغم من أهمية الهند المتزايدة بالنسبة للاقتصاد الروسي، تحتل الصين موقعًا محوريًّا في توجه الطاقة الروسية ناحية الشرق. ومنذ بداية عام 2022، طمأنت بكين موسكو بمشترياتها المستمرة من النفط والغاز والفحم والكهرباء بقيمة إجمالية قدرها 43.68 مليار دولار. زادت واردات الصين من النفط والغاز والفحم على التوالي بنسب 17 ٪ و52 ٪ و6 ٪ بين أبريل ويونيو 2022 مقارنة بالفترة المناظرة من العام الماضي.

تعد روسيا الآن ثاني أكبر مورد للغاز عبر الأنابيب إلى الصين، ومن المتوقع أن يصل إجمالي الشحنات لعام 2022 إلى 17 مليار متر مكعب؛ أي بزيادة 60 ٪ عن العام الماضي. هذا ممكن من خلال خط أنابيب قوة سيبيريا Power of Siberia، الذي بدأ تشغيله في عام 2019، خاصة بعد أن وافقت شركتا غاز بروم وCNPC على تسوية مدفوعات شحنات الغاز المارة عبر "قوة سيبيريا" بالعملات المحلية للبلدين[53].

وعليه، فعلى الرغم من قوة العقوبات الاقتصادية المفروضة هذه المرة على روسيا، لم تؤد إلى انعزال روسيا عالميًا، أو حتى ثنيها عن وقف الحرب، التي تبدو كأنها قد أصبحت حربًا طويلة الأمد، تعدى مداها حدود روسيا وأوكرانيا، وسيطرت تأثيراتها على مجريات السياسة الدولية.

# المصادر:


1. روسيا وأوكرانيا: بوتين يعلن اعتراف روسيا رسمياً باستقلال منطقتين انفصاليتين في شرق أوكرانيا، (بي بي سي، 21 فبراير 2022)، متاح إلكترونيًا: https://www.bbc.com/arabic/world-60457985
2. بوتين يعلن عن "عملية عسكرية" في أوكرانيا، (فرانس 24، 24 فبراير 2022)، متاح إلكترونيًا: https://cutit.app/Ththg
3. دونيتسك ولوهانسك – ما موقعهما في خريطة صراع روسيا وأوكرانيا؟، (دويتش فيله، 22 فبراير 2022)، متاح إلكترونيًا: https://cutit.app/zGePN
4. بوشيلين "الزعيم المُنصّب" على دونيتسك يطلب انضمامها إلى روسيا، (سي إن إن عربية، 12 مايو 2014)، متاح إلكترونيًا: https://arabic.cnn.com/world/2014/05/12/ukraine-donetsk-russia
5. مهددة بالزوال أو ماتت.. ما هي اتفاقات مينسك؟، (العربية.نت، 23 فبراير 2022)، متاح إلكترونيًا: https://cutit.app/HUDsN
6. بنود اتفاقيات مينسك، (روسيا اليوم، 14 فبراير 2022)، متاح إليكترونيًا: https://cutit.app/GcHyo
7. روسيا وأوكرانيا: خمسة جوانب محورية لفهم الأزمة بين البلدين، (بي بي سي عربية، 16 فبراير 2022)، متاح إلكترونيًا: https://www.bbc.com/arabic/world-60389852
8. Duncan Allan & Kataryna Wolczuk, Why Minsk–2 cannot solve the Ukraine crisis, (Chatham House, 16 Febrauary 2022), available online: https://www.chathamhouse.org/2022/02/why-minsk-2-cannot-solve-ukraine-crisis
9. دونيتسك ولوهانسك – ما موقعهما في خريطة صراع روسيا وأوكرانيا؟، مرجع سبق ذكره.
10. روسيا وأوكرانيا: ماذا نعرف عن منطقتي دونيتسك ولوهانسك؟، (بي بي سي، 24 فبراير 2022)، متاح إلكترونيًا: https://www.bbc.com/arabic/world-60494643
11. قمة بايدن- بوتين: المحادثات بين الرئيسين استهدفت نزع فتيل التوتر في أوكرانيا، (بي بي سي، 7 ديسمبر 2021)، متاح إلكترونيًا: https://www.bbc.com/arabic/world-59568608
12. Agreement on measures to ensure the security of The Russian Federation and member States of the North Atlantic Treaty Organization, (Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 17 December 2021), available online: https://mid.ru/ru/foreign_policy/rso/nato/1790803/?lang=en&clear_cache=Y
13. Treaty between The United States of America and the Russian Federation on security guarantees, (Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 17 December 2021), available online: https://mid.ru/ru/foreign_policy/rso/nato/1790818/?lang=en
14. الولايات المتحدة تتلقى ردا خطيا من روسيا حول مطالبها الأمنية بخصوص الأزمة الأوكرانية، (فرانس 24، 01/02/2022)، متاح إلكترونيًا: https://cutit.app/oVokt
15. روسيا وأوكرانيا: موسكو تدين القرار الأمريكي بإرسال المزيد من القوات إلى أوروبا، (بي بي سي عربية، 3 فبراير 2022)، متاح إلكترونيًا: https://www.bbc.com/arabic/world-60242649
16. Mathieu Boulègue, Moscow's fabrication of excuses for renewed war, (Chatham House, 24 Febrauary 2022), available online: https://www.chathamhouse.org/2022/02/russian-military-escalation-reaches-dangerous-stage
17. Polina Ivanova, Roman Olearchyk and Laura Hughes, Vladimir Putin says US is trying to drag Russia into war, (Financial Times, 1 Febrauary 2022) available online: https://www.ft.com/content/1683a26f-abd7-466c-90db-6fd09894ff3d
18. بعد قمته مع بايدن.. بوتين يدعو حلف الناتو إلى وقف التوسع شرقا، (جريدة الشروق، 8 ديسمبر 2021)، متاح إلكترونيًا: https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=08122021&id=d4f692e3-c290-425c-97f7-e83bc2ce0a2d
19. Tatiana Kastoueva-Jean, Borders to watch: Russia-Ukraine. The fault line of European security, (Institute for International Political Studies (ISPI), 22 December 2021) available online: https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/borders-watch-europe-russia-ukraine-32682
20. Andrey Baklitskiy, Small victories: Why US-Russia relations could improve under Biden, (European Council on Foreign Relations (ECFR), 1 December 2021),available online: https://ecfr.eu/article/small-victories-why-us-russia-relations-could-improve-under-biden/
21. Kadri Liik, Biden meets Putin: What lies behind Russia's military build-up, (European Council on Foreign Relations (ECFR), 7 December 2021), available online: https://ecfr.eu/article/biden-meets-putin-what-lies-behind-russias-military-build-up/
22. Fiona Hill, Russia's assault on Ukraine and the international order: Assessing and bolstering the Western response, (Brookings Instituion, 2 February 2022),available online: https://www.brookings.edu/testimonies/russias-assault-on-ukraine-and-the-international-order-assessing-and-bolstering-the-western-response/
23. Jonathan Masters, Ukraine: Conflict at the Crossroads of Europe and Russia, (Council on Foreign Relation, 11 October 2022), available online: https://www.cfr.org/backgrounder/ukraine-conflict-crossroads-europe-and-russia
24. Kadri Liik, Biden meets Putin: What lies behind Russia's military build-up, Op.Cit.
25. Mathieu Boulègue, Is a Russia-Ukraine war imminent?, (Chatham House, 26 January 2022), available online: https://www.chathamhouse.org/2022/01/russia-ukraine-war-imminent
26. Bobo Lo, The world that Vladimir Putin wants to see, , (Lowy Institute, 2 March 2022), available online: https://www.lowyinstitute.org/publications/world-vladimir-putin-wants-see
27. Kadri Liik, Biden meets Putin: What lies behind Russia's military build-up, Op.Cit.
28. David Leonhardt, Ukraine, Explained, (The New York Times, 8 December 2021), available online: https://www.nytimes.com/2021/12/08/briefing/biden-putin-ukraine-border-tensions.html
29. Fiona Hill, Russia's assault on Ukraine and the international order: Assessing and bolstering the Western response, Op.Cit.

30. 2 in 5 Russians Believe War With Ukraine Likely – Poll, (The Moscow Times, 14 December 2022), available online: https://www.themoscowtimes.com/2021/12/14/russia-rolls-out-first-stealth-drone-flight-model-reports-a75813

31. Jennifer Kavangh, The Ukraine War Shows How the Nature of Power Is Changing, (Carnegie endowment for international peace, 16 June 2022), https://carnegieendowment.org/2022/06/16/ukraine-war-shows-how-nature-of-power-is-changing-pub-87339

32. Zelensky, Biden speak on phone, (Ukrinform, 15 June 2022), https://www.ukrinform.net/rubric-polytics/3507817-zelensky-biden-speak-on-phone.html

33. Lucan Way, The Rebirth of the Liberal World Order?, (Journal of Democracy, 21 March 2022), available online: https://www.journalofdemocracy.org/the-rebirth-of-the-liberal-world-order/#author

34. What are the sanctions on Russia and are they hurting its economy?(BBC, 30 September 2022), available online: https://www.bbc.com/news/world-europe-60125659

35. Jennifer Kavangh, The Ukraine War Shows How the Nature of Power Is Changing,OP.Cit.

36. Lucan Way, The Rebirth of the Liberal World Order?, Op.Cit

37. Fact Sheet on U.S. Security Assistance to Ukraine, (US Department of Defense, 28 September 2022), available online: https://media.defense.gov/2022/Sep/28/2003087045/-1/-1/1/UKRAINE-FACT-SHEET-SEP-28.PDF

38. The EU establishes a Military Assistance Mission to support Ukrainian Armed Forces and endorses additional funding under the European Peace Facility, (European Union External Action, 17 October 2022), available online: https://www.eeas.europa.eu/eeas/eu-establishes-military-assistance-mission-support-ukrainian-armed-forces-and-endorses_en

39. ما دلالة وتداعيات إعلان الرئيس بوتين التعبئة للحرب؟، (دويتش فيله، 22 سبتمبر 2022)، متاح إلكترونيًّا: https://cutit.app/fTrFO

40. فلاديمير بوتين يعلن رسميا ضم أربع مناطق أوكرانية إلى روسيا، (فرانس 24، 30 سبتمبر 2022)، متاح إلكترونيًّا: https://cutit.app/GtKUW

41. بوتين يعلن حالة الحرب.. في 4 مناطق أوكرانية ضمها، (العربية.نت، 19 أكتوبر 2022)، متاح إلكترونيًّا: https://cutit.app/yVsNz

42. Infographic – Impact of sanctions on the Russian economy, Council of the European Union, 1 November 2022), available on line: https://www.consilium.europa.eu/en/infographics/impact-sanctions-russian-economy/

43. What are the sanctions on Russia and are they hurting its economy?, Op.Cit

44. من الآن الدفع بالروبل.. روسيا تعلن قائمة الدول "غير الصديقة"، (الحرة، 7 مارس 2022)، متاح إلكترونيًّا: https://cutit.app/DrupO

45. هسبريس: هل تنجح روسيا بتدويل الروبل في مواجهة هيمنة الدولار على التجارة الدولية؟، (مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، 21 سبتمبر 2022)، متاح إليكترونيًا: https://cutit.app/jUXVb

46. "غازبروم": الصين ستدفع ثمن الغاز الروسي باليوان والروبل، (سكاي نيوز عربية، 6 سبتمبر 2022)، متاح إلكترونيًّا: https://cutit.app/LoYLF

47. تركيا تعلن أنها ستبدأ قريبا دفع 25 % من ثمن الغاز الروسي بالروبل، (روسيا اليوم، 19 سبتمبر 2022)، متاح إلكترونيًّا: https://cutit.app/mrhHM

48. هدى سعيد، بدائل "سويفت":ما هي خيارات روسيا للتعامل مع العزلة الاقتصادية الدولية؟، (إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، 1 مارس 2022)، https://cutit.app/VqCjP

49. روسيا تعتزم اختبار الروبل الرقمي خلال أبريل المقبل، (موقع جريدة الجمهورية أونلاين، 16 سبتمبر 2022)، متاح إلكترونيًّا: https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/1125510.html

50. روسيا توقف نقل الغاز لأوروبا عبر "نورد ستريم 1" إلى أجل غير مسمى، (سي إن إن بالعربية، 2 سبتمبر 2022)، متاح إلكترونيًّا: https://cutit.app/YUffO

51. الطاقة كـ"سلاح حرب"؟ وقف تدفق الغاز الروسي يضيق الخناق على أسواق أوروبا، (دويتش فيله، 31 أغسطس 2022)، متاح إلكترونيًّا: https://cutit.app/dcdKL

52. بوتين يدعو إلى توجيه صادرات الطاقة الروسية من أوروبا إلى آسيا، (الشرق الأوسط، 14 أبريل 2022)، متاح إلكترونيًّا: https://cutit.app/tVQuc

53. Francesco Sassi, Russia's Energy Game in Asia, (The Diplomat, 27 September 2022), available online: https://thediplomat.com/2022/09/russias-energy-game-in-asia/

# 2 | آليات النظام الدولي وتحدياته

اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية في سياق دولي مثير للجدل ما بين القوى الكبرى، وتحديدًا حول إذا ما كان نظامًا أحاديَّ القطبية أم نظامًا متعدد الأقطاب يمكن لكل دولة فيه أن تُظهِر خصوصيتها وقيمها ونماذجها الخاصة بدون تقييد أو مشروطية.

**وتُعَـد الأزمـة الأوكرانيـة أول أزمـة حقيقيـة بـين الأقطـاب الدوليـة منـذ نهايـة الحـرب البـاردة والتسـليم بالأحاديـة الأمريكيـة للنظـام العالـمي؛ الأمـر الـذي يسـتتبع فهـم ماهيـة النظـام الـدولي في حـد ذاتـه؛ وذلـك في سـبيل التعـرف على طبيعـة النظـام الـدولي المصاحـب للحـرب الروسـية الأوكرانيـة.**

## أولًا | ماهية النظام الدولي:

يُعرَّف النظام الدولي في جوهره بأنه مجموعة من القواعد والأعراف والمؤسسات تحكم العلاقات بين الفاعلين الرئيسيين على الساحة العالمية [1]" . ووفقًا لهيدلي بول "Hed-ley Bull"، فإن النظام الدولي يقوم على أساس وجود دولتين أو أكثر لديهما تواصل مناسب فيما بينهما، وكذلك يكون لدى كل دولة تأثير كافٍ على قرارات الأخرى؛ وذلك من أجل الوصول بهذه الدول إلى التعامل كجزء من الكل / النظام الدولي.

ومن المدخل التحليلي، يقدم كينيث والتز "Kenneth N.Waltz" تعريفه للنظام الدولي بأنه مُكوَّن من هيكل ومن وحدات متفاعلة؛ هذا الهيكل يتحدَّد من تراتبية أعضائه. أما الوحدات فهي دول ذات سيادة بالسياسة الدولية؛ ولذلك فإن هيكل السياسة الدولية مؤشر على موقع أو ترتيب الدول من خلال تفاعلاتها[2].

فيما أشار كابلان إلى أن النظام الدولي عبارة عن مجموعة من القواعد المترابطة تنظم العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر الانتظام والخلل فيها خلال فترة زمنية محددة[3].

وقد قدم د. محمد السيد سليم تعريفًا إجرائيًّا للنظام الدولي، مفاده أن هذا النظام يقوم على أربعة عناصر رئيسية، يتمثل أولها في الوحدات الدولية الفاعلة داخل النظام الدولي، وثانيها في تحديد نمط توزيع الموارد والمقدرات الاقتصادية، وكذلك القيم والاتجاهات السياسية التي يمكن من خلال الوصول إلى تراتبية هذه الدول في إطار النظام الدولي. أما العنصر الثالث فيتمثل فيما هو متعارف عليه دوليًّا من قواعد وإجراءات رسمية وعرفية تنظم سلوك الفاعلين الدوليين. وأخيرًا، يشهد النظام الدولي أنشطة سياسية مستمرة توضح غايات الفاعلين الدوليين[4].

ومن ثم، يمكن القول إن النظام الدولي هو نظام قائم على تفاعل وحداته الدولية التي تسعى إلى تحقيق تراتبية معينة ناتجة عما تملكه هذه الوحدات من مقدرات تُمكِّنها من ممارسة دور بارز في إطار هذا النظام، كما يتضح أيضًا أن "القوة" هي المحرك الرئيسي لكافة التفاعلات داخل هذا النظام.

**ثانيًا- القوة بوصفها إطارًا حاكمًا للتفاعلات داخل النظام الدولي:**

تعتبر النظرية الواقعية أن القوة هي "القاعدة المحورية في العلاقات الدولية" [5]. ووفقًا لميرشيمر فإن الحسابات المتعلقة بالقوة تقع في قلب كيفية تفكير الدول في العالم المحيط بها؛ فالقوة هي عملة الدولة السياسية؛ "فإذا كانت النقود هي المعبرة عن شكل الاقتصاد، فإن القوة هي المعبرة عن العلاقات الدولية" [6].

ولا تقتصر القوة على النطاق العسكري، وإنما أوضحت تحليلات النظرية الواقعية أن القوة تعني "القوة القومية"، بما تشتمله من "عناصر ومكونات مادية وغير مادية (الموارد الطبيعية، السكان، الموقع الاستراتيجي، الحكم ومؤسساته، الرأي العام، الزعامة، التسلح ...)" [7].

وبحسب النظرية الواقعية، فإن العمليات الواقعة في نطاق السياسة الدولية تعمل على التوفيق بين المصالح القومية للدول؛ هذه المصالح لا تفترض عالمًا مسالمًا، كما أنها لا تفترض الحرب، وإنما وجودها يضع افتراضًا دائمًا قائمًا على وجود مجتمع دولي مسيطر عليه صراع مستمر وتهديد بالحرب، ويمكن تقليل أو تفادي هذا الصراع أو التهديد من خلال الإجراءات الدبلوماسية [8].

## ثانيًا | مفهوم توزيع القوة:

يرتبط بمفهوم القوة توزيع القوة بين الدول بالشكل الذي تنتج عنه تفاعلات النظام الدولي وهيكله[9]، الذي بدوره ينقسم إلى بعدين رئيسيين: إما توازن القوة أو انتشار القوة.

**1- توازن القوى:**

يشير مفهوم "توازن القوى" إلى "السياسة التي تهدف في صورتها المُجرَّدة إلى حفظ استقلال كل دولة من الدول أعضاء الجماعة الدولية؛ وذلك لمنع أي دولة أخرى من أن تزيد قوتها إلى حد يُهدِّد الدول الباقية".

إن تـوازن القـوى يُمثِّـل الأداة الـتي تسـاعد الـدول علـى تنظيـم صراعـات القـوة بداخلهـا؛ لضمـان اسـتمرار النظـام الـدولي القائـم علـى التعدديـة، ومـن ثـم حمايـة كيانهـا ضـد الأخطـار الـتي تهددهـا مـن جانـب قـوى دوليـة متفوقـة عليهـا[10].

تـدور الفكـرة الأساسـية لنظـام تـوازن القـوى حـول فكـرة الصـراع الـذي لا ينتـج فقـط نتيجـة لمصالـح الـدول القوميـة، وإنمـا يكـون نتيجـة لسـعي الـدول نحـو زيـادة قوتهـا في مواجهـة الـدول الأخـرى، وهـو مـا يدفـع الـدول "المحـدودة القـوة" إلى مواجهـة الـدول القويـة عـبر إقامـة تكتـلات، والتمحـور في ائتلافـات قـوى مضـادة. وبذلـك يتحقـق تـوازن القـوى، ويتحقَّـق معـه هدفـان يتمثـلان في "حفـظ السـلام الـدولي"، و"حمايـة اسـتقلال الـدول الأعضـاء في هـذه المحـاور والتكتـلات" [11]. وعليـه يتمثـل أحـد الشـروط الأساسـية لضمـان فاعليـة تـوازن القـوى الـدولي في أن تبقـى هـذه التحالفـات في حالـة مـن السـيولة الدائمـة حـتى يمكـن الاسـتجابة لتذبذبـات القـوة الدوليـة.

إن اتجـاه الـدول نحـو تحقيـق التـوازن الـدولي ليـس غايـة في حـد ذاتـه، بـل هـو هـدف لـدى الـدول مـن أجـل الحفـاظ علـى اسـتقلالها، وحمايـة مصالحهـا وحمايـة وجودهـا في ظـل علاقـات دوليـة تتسـم بالصـراع وتتحكـم فيهـا نزعـات القـوة [12].

وقـد شـهد النظـام الـدولي لفـترة مـن الزمـن الاعتمـاد علـى القـوة العسـكرية كمقيـاس ومُحـدِّد لمسـتوى قـوة كل مـن الفاعلـين فيـه، ولكـن مـع مـرور الوقـت وتعـدد الأحـداث، اشـتملت القـوة عناصـر أخـرى غـير عسـكرية؛ بدايـةً مـن القـوة الاقتصاديـة، والقـوة الثقافيـة، وأيضًـا القـوة العلميـة التكنولوجيـة، الـتي أصبحـت اليـوم أساسًـا لعناصـر القـوة الأخـرى الـتي تتمتَّـع بهـا الـدول وغيرهـا مـن الفاعلـين الدوليـين الآخريـن. وبنـاءً علـى مـا يشـهده النظـام الـدولي مـن تغـيُّرات، تحـول المبـدأ الـذي الـتزم بـه النظـام الـدولي لفـترة مـن الزمـن، المتمثـل في "تـوازن القـوة"، إلى مبـدأ "تـوازن المصالـح" وهـو الـذي نتـج عنـه التحـول مـن الصـراع والمواجهـة العنيفـة إلى اسـتخدام أدوات التعـاون أو المسـاومة السـلمية لإدارة العلاقـات، وهـو مـا يفسـر انتشـار التكتـلات الاقتصاديـة [13].

**2- انتشار القوة:**

يعني انتشار القوة بصفة عامة انتقال القوة - بمعنى القدرة على التأثير - من حالة التركز في فاعل واحد، أو منطقة واحدة، أو مجال واحد، إلى حالة أقل تركيزًا واحتكارًا وأكثر انتشارًا بين فاعلين متعددين ومناطق مختلفة ومجالات وصور متعددة، كما أنها ترتبط بتراجع قدرات الدول الكبرى بشأن السيطرة على باقي الفواعل الدولية[14].

إن انتشار القوة يمكن فهمه من خلال تكنولوجيا المعلومات التي أثرت على المشاركة في العلاقات الدولية؛ فنتيجةً لتكنولوجيا المعلومات أصبح للأفراد إمكانية القيام بما كان حقًّا محصورًا على الحكومات أو الشركات الكبرى؛ الأمر الذي يحمل تأثيرًا قويًّا على السياسات الدولية. فالحكومات لم تُستبدَل، والدول القومية لم تَخْتَفِ، ولكن يمكن القول بأن الوظيفة التي كانت حكرًا على الحكومة فقط فيما مضى أصبح يشاركها فيها فاعلون آخرون؛ ففي حالة نشوء صراع، لا يكمن الحل في مَن سيفوز بالحرب بقدر ما يتعلق بالقدرة على خلق واقع حاسم[15].

على صعيد آخر، أشارت عدد من الدراسات إلى أن التزايد في القدرات العسكرية غير التقليدية لدول ضعيفة نسبيًّا، إنما يمثل انتشارًا للقوة، وتعبيرًا عن تزايد عدم قدرة القوى الكبرى على السيطرة على البيئة العالمية، وهو الأمر الذي يتطلب وجود مؤسسات عالمية تتمتع بالقدرة اللازمة التي من شأنها التعامل مع التحديات والقضايا الجديدة وتعمل على تحقيق التناسق بين الفاعلين في المجتمع الدولي.

ووفقًا لجوزيف ناي، فإن انتشار القوة يرجع إلى عاملين أساسيين؛ يتمثل أولهما في بروز قضايا جديدة عابرة للحدود بحيث يصبح من الصعوبة مواجهتها بشكل منفرد، مثل الإرهاب الدولي، وشبكات الجريمة الدولية المنظمة، وقضايا البيئة، والاحتباس الحراري العالمي، والأوبئة، والأزمات المالية العالمية، وغيرها. أما العامل الثاني فيتعلق بتأثير الثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات، التي يرى ناي فيها تحديًا للقطبية القائمة على وجود توزيع للقوة بين الدول بشكل يحدد الدول الكبرى الفاعلة فيه، والتحوُّل من نظام القطبية إلى نظام اللا قطبية؛ فانتشار ثورة الاتصالات في هذه الحالة لا يقل تأثيرها عن انتشار الأسلحة سابقًا بين الدول، كما أن انتشار ثورة الاتصالات

والمعلومات بين الدول أصبحت لا تقع فقط بين الفاعلين الأكثر قوةً وثراءً، وإنما تتميز القوة هنا بحالة من اللا مركزية والانتشار بين مختلف الأفراد والمجتمعات[16].

بالانتقال إلى واقع النظام الدولي الراهن، تدلل المؤشرات على وجود تداخل بين "انتشار القوة" وسياسة "توازن المصالح"، وهو الأمر الذي يمكن في إطاره تفسير التحركات العالمية للقوى الفاعلة في النظام الدولي؛ حيث لم يَعُد هناك احتكار للقوة، وباتت المتغيرات الجيوسياسية وما يتبعها من مقتضيات المصلحة الوطنية لكل دولة أمرًا له الأولوية عند التعامل مع أي حدث دولي.

## طبيعة النظام الدولي الراهن:

لا يوجد تأكيد حالي بشأن طبيعة النظام الدولي الراهن، هل هو امتداد للقطب الواحد أم أنه عالم متعدد الأقطاب، أم أن النظام الدولي في مرحلة انتقالية نحو نظام لا قطبي تتعدد فيه القوى الصاعدة التي تمتلك قدرة واسعة على النفوذ والتأثير العالمي. ولكن قبل الانتقال نحو بحث حالة الجدل هذه، من الجدير في البداية تتبع مراحل تطور النظام الدولي الراهن منذ نهاية الحرب الباردة.

بحسب دراسة Understanding the Current International Order الصادرة عن مؤسسة راند البحثية، تشكَّل النظام الدولي الحالي بعد الحرب العالمية الثانية، وترسَّخت ملامحه الليبرالية بعد انتهاء الحرب الباردة، ولعبت الولايات المتحدة دور القوة المهيمنة فيه؛ وذلك بغرض الدفاع عن مصالحها العالمية[17]. وفي هذا الإطار، يمكن التمييز بين مرحلتين مرَّ بهما النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة.

### أولًا- مرحلة الهيمنة الأمريكية:

بدأ الحديث عن النظام العالمي الجديد قبيل انهيار الاتحاد السوفييتي؛ وذلك حين أشار "هنري كيسنجر" إلى أن النظام العالمي الجديد سيبدأ فور سقوط الاتحاد السوفييتي[18]، ومع انهيار الاتحاد واختفائه من المسرح الدولي كقوة عظمى منافِسة للولايات المتحدة، انتهى عهد الثنائية القطبية، وبرزت الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة المؤهلة لقيادة العالم، بل بدأ البعض من السياسيين والمفكرين

يتحدَّثون عن "نظام عالمي جديد"، و"نهاية التاريخ"، "وصدام الحضارات"[19].

وفي خطابه أمام الكونجرس يوم الحادي عشر من سبتمبر1991، أعلن "جورج بوش الأب" عن نظام عالمي جديد أكثر تحررًا من تهديد الإرهاب، وأقوى سعيًا نحو تحقيق العدالة والسلامة، وأنه لا بديل عن القيادة الأمريكية[20].

يرى المؤرخ الأمريكي "باول شرودر"، في مقال له بعنوان "النظام العالمي الجديد: منظور تاريخي"، أن نشأة هذا النظام وتطورات مساره إنما جاءت - وبالدرجة الأولى - نتيجةً لوجود إجماع بين عدد محدود من الدول الرئيسية (كالولايات المتحدة)، ومجموعة من القوى الأصغر (بعض حلفائها الأوربيين)، على مجموعة من القواعد المنظمة لعمل وعلاقات هذه الدول فيما بينها وفي مواجهة الغير. ومن ثم، فإن هذا النظام نظام دولي تتصرف فيه الولايات المتحدة وأصدقاؤها وحلفاؤها معًا، ويُفضِّلون بشكل أساسي أن تكون تصرُّفاتهم تحت مظلة الأمم المتحدة؛ من أجل حفظ أو إقامة السلم، ومن خلال تطبيق القانون الدولي، واستخدام الوسائل السلمية، كالتفاوض والإقناع والوساطة والتوفيق وغيرها.

ومع ذلك، فهم يؤكدون أن المجتمع الدولي سوف يضطر في بعض الحالات إلى أن يذهب إلى ما وراء تلك الوسائل السلمية، ويتخذ الإجراءات التي تتضمَّن الردع أو استخدام القوة لإجبار بعض الفاعلين الخارجين على القانون والنظام الدوليَّين على إيقاف بعض السلوكيات، والتصرف بشكل آخَر يتناسب مع رؤيتهم، ولما هو متفق عليه بينهم من قواعد حاكمة[21].

وتأسيسًا على ذلك، تصبح الولايات المتحدة - بصفتها قطبًا أوحد - القوة الوحيدة القادرة على مواجهة وهزيمة أي تهديد محتمل، كما أنها لا تحتاج إلى أن تخشى أي قوة جديدة، خاصةً أنها تجتمع لديها - وبشكل منفرد لا يتوافر لدى غيرها من الدول - أبعاد أربعة للقوة تتضمن قوة عسكرية قادرة على الوصول إلى أي مكان في العالم، وتأثيرًا اقتصاديًّا عالميًّا، وجاذبية ثقافية وأيديولوجية، وقوة سياسية عالمية نتيجةً لتضافر هذه العناصر مجتمعةً.

وانطلاقًا من مسألة فرض القوة، عملت الولايات المتحدة، خلال المرحلة اللاحقة لانهيار الاتحاد السوفييتي، على السيطرة على التفاعلات الدولية وضبط قواعد الحركة، بما يحقق لها ضمان السيطرة على الآخرين والاستمرار في قيادة تلك التحركات. وتمثلت البداية في حرب تحرير الكويت عام 1991، والتدخل في الصومال، ثم في البوسنة والهرسك عام 1995. أما في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد كان التدخل بحجم أكبر في أفغانستان عام 2001، ثم في العراق عام 2003، وقد كان حجم هذين التدخلين أكبر من التدخلات السابقة التي حدثت في العقد الأخير من القرن العشرين.

لقد كان متصورًا أن انهيار الاتحاد السوفييتي السابق قد يؤدي إلى خلق مساحة واسعة من الفراغ والفوضى، بخاصة في شرق ووسط أوروبا وفي منطقة أوراسيا. ولكن الولايات المتحدة نجحت مع حلفائها الأوروبيين في استغلال هذا الفراغ لصالح ترسيخ قواعد النظام العالمي الجديد. ويمكن رؤية هذا النجاح عبر ما تحقَّق من دمج لدول أوروبا الشرقية في حلف الناتو وفي الاتحاد الأوروبي، وزوال الخلاف بين شرق أوروبا وغربها، وامتداد الناتو شرقًا عبر تدخله في العراق وأفغانستان، وإطلاقه برنامج حوار الناتو- المتوسط عام 1994، ومبادرة إسطنبول للتعاون عام 2004 بين الناتو ودول مجلس التعاون الخليجي، التي على إثرها انضمَّت أربع دول خليجية إلى المبادرة (البحرين وقطر والكويت والإمارات العربية المتحدة).

يُضَاف إلى ما تقدَّم تطور علاقات جديدة في عهد الرئيس الروسي بلتسين بين روسيا الاتحادية والدول الغربية (الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا). وقد ساعد كل ذلك على استقرار النظام الدولي نسبيًّا، وعلى توظيف مجلس الأمن الدولي لصالح الولايات المتحدة والغرب كما حدث عام 1995 مع أزمة البوسنة والهرسك، وفي عام 2001 مع أزمة 11 سبتمبر[22] - وهو الحدث الذي أعاد تشكيل فكر الإدارة الأمريكية وصاغ مفاهيمها واستراتيجياتها - في ظل سيطرة مجموعة المحافظين الجدد على مراكز أساسية في البيت الأبيض والبنتاجون ووزارة الخارجية، بما مكَّنهم من صياغة استراتيجيات ومفاهيم جديدة مغايرة نسبيًّا لما ساد من معتقدات بشأن قواعد النظام العالمي الجديد؛ حيث تأكيد الهيمنة الأمريكية العالمية، ومنع أي قوة أخرى

مـن منافسـة مكانتهـا، إلى جانـب اسـتخدام الضربـات الإجهاضيـة بغـرض القضـاء علـى أي تهديـد محتمـل. كانـت هـذه المفاهيـم وراء حربـين شـنتهما الإدارة في كل مـن أفغانسـتان والعـراق[23]. وعلـى الرغـم مـن نجـاح الولايـات المتحـدة في تأكيـد هيمنتهـا وقدرتهـا علـى الانخـراط والتصـرف بشـكل حاسـم أينمـا اختـارت المشـاركة، فـإن مـا كان مفقـودًا، لا سـيما في حالـة حربهـا علـى العـراق، هـو وجـود إرادة وطنيـة هادفـة إلى فـرض اسـتراتيجية الهيمنـة الـتي مـن شـأنها أن تـرضي المصالـح والقيـم الأمريكيـة دون الإسـاءة لمصالـح حلفائهـا وأصدقائهـا[24]، وهـو مـا أدى إلى تراجـع صورتهـا الدوليـة كحليـف.

ومـع مـا قـد يبـدو مـن قـوة المنطـق، إلى جانـب الشـواهد العمليـة بشـأن القيـادة الأمريكيـة المنفـردة للنظـام العالـمي الجديـد، فإنـه يظـل اتجاهًـا يشـوبه قـدر كبـير مـن المبالغـة في تقديـر قـوة الولايـات المتحـدة، ومـن ثـم مـدى تأثيرهـا والتسـليم بهيمنتهـا علـى النظـام الـدولي[25]. ووفقًـا لـ"زبجنيـو بريجينسـكي "[26]، اتسـم وضـع الولايـات المتحـدة خـلال الحقبـة الأخـيرة مـن القـرن العشـرين بالتناقـض؛ فالولايـات المتحـدة مـن ناحيـة لا تواجـه منافسـين قادريـن علـى مسـايرة قوتهـا العالميـة الشـاملة، ولكـن في الوقـت ذاتـه هنـاك قـوى قـد تهـدد بتقويـض الـدور الخـاص بهـا في العالـم وقدرتهـا علـى التأثـير بشـكل فعـال وبنَّـاء في اتجـاه التغيـير العالـمي[27].

ويرجـع ذلـك إلى أن الولايـات المتحـدة، وإن كانـت تمتلـك القـوة العسـكرية الأولى في العالـم، وخرجـت متفوقـة ومنتصـرة خـلال فـترة الحـرب البـاردة، إلا أنـه لا يمكـن إنـكار أن الاحتفـاظ بتلـك القـوة وهـذا التفـوق، يتطلـب تكلفـة باهظـة ومتعاظمـة، وأن تدبـير المـوارد اللازمـة لذلـك إنمـا يتـم عـادة خصمًـا مـن اسـتثمارات وفـرص التنميـة الاقتصاديـة، ومـن ثـم سـتظل الولايـات المتحـدة عرضـة لتأثـر قوتهـا ومواردهـا بشـكل سـلبي. يُضـاف إلى ذلـك أن اختفـاء الاتحـاد السـوفييتي، ومـا تبعـه مـن انتهـاء للحـرب البـاردة، قـد ترتَّـب عليهمـا اهـتزاز وتراجـع منطـق خطـر العـدو "الشـيوعي" المشـترك كعامـل موحِّـد للمعسـكر الغـربي وداعـم للهيمنـة الأمريكيـة، وهـو مـا انعكـس سـلبًا علـى الاسـتعداد الأوروبي لقبـول القيـادة الأمريكيـة أو الإذعـان لمطالبهـا، علـى نحـو مـا حـدث سـلفًا عقـب فـترة الحـرب البـاردة؛ لذلـك تجـد الولايـات المتحـدة نفسـها مضطـرة إلى مراجعـة الأمـر، والتكيـف مـع معطيـات الواقـع الجديـد[28].

**ثانيًا- مرحلة التراجع الأمريكي مقابل نمو القوى الصاعدة:**

**جاءت الأزمة المالية العالمية 2007-2008 لتُثبت صحة الافتراضات الخاصة بعدم قدرة الولايات المتحدة على تحمل تكلفة القيادة السياسية والاقتصادية العالمية بشكل منفرد لمدة طويلة، وحاجة أعضاء النظام الدولي إلى التوافق من جديد بشأن بنية النظام العالمي الذي خرج عن مسار الهيمنة الغربية.**

**وتعزو التحليلات تراجع القوة الاقتصادية للولايات المتحدة في هذا الحين إلى الضعف غير المسبوق للدولار الأمريكي، إلى جانب ظهور عيوب النظام المالي والمصرفي بشكل لم يسبقه مثيل، وهو ما أدى إلى توجه الدول والمؤسسات الاقتصادية الدولية نحو البحث بجدية عن بديل للدولار، ووضع قواعد وضوابط جديدة للنظام المالي والمصرفي العالمي، بل المطالبة بتقليص حجم الأصوات الممنوحة للولايات المتحدة في المؤسسات الاقتصادية الدولية لصالح قوى اقتصادية ناشئة، كشرط لقيام هذه القوى بضخ المزيد من الأموال في هذه المؤسسات للمساهمة في إصلاح النظام المالي الدولي وإخراج العالم من الأزمة الاقتصادية.**

**في المقابل، عززت الأزمة المالية العالمية مكانة الصين كقوة اقتصادية صاعدة تمكنت من تحقيق إنجازات اقتصادية هائلة باتباع نظم وسياسات لا تتطابق في كثير من الأحيان مع النظم والسياسات الاقتصادية التي تتبناها الولايات المتحدة وتروج لها عالميًا، بل تتعارض في أحيان أخرى معها. ففي ظل أسوأ أزمة اقتصادية عالمية خلال الثمانين عامًا الأخيرة، حقق الاقتصاد الصيني معدل نمو بلغ 8 % عام 2009، بينما عانت كثير من الاقتصاديات الكبرى، مثل الولايات المتحدة وإنجلترا وألمانيا، من الانكماش.**

**تعكس الأرقام القوة الاقتصادية للصين؛ حيث بلغت احتياطاتها من النقد الأجنبي 2.3 تريليون دولار عام 2009. وقد استخدمت الصين 586 مليار دولار لتنفيذ خطة الإنعاش الاقتصادي؛ لذلك تجمع الآراء على أن الصين هي الرابح الأكبر في ظل الأزمة المالية العالمية، وأن ذلك يؤهلها لأن تصبح مهددًا للهيمنة الأمريكية[29].**

تزامنت تداعيات الأزمة المالية مع تولي باراك أوباما الرئاسة الأمريكية، الذي بدأ عهده بتقديم أجندة سياسية شعارها "لجعل هذا القرن قرنًا أمريكيًّا جديدًا"، ولكن تصريحاته أثناء زيارته إلى أوروبا في مايو 2011، عبَّرت عن توجه مُغايِر؛ وذلك حين أكد ضرورة أن تتكيف القيادة الغربية مع الواقع العالمي الجديد. وبذلك، انضم أوباما إلى ما يشبه الإجماع بين الساسة والأكاديميين، في مختلف أنحاء العالم، على أن تحول الثروة والقوة من الدول الغربية إلى دول الشرق والجنوب قد وصل إلى نقطة اللا عودة.

فعلى المستوى الاقتصادي، صرَّح بن برنانكي رئيس البنك المركزي الأمريكي الأسبق، في محاضرة له في نوفمبر 2010، بأن مجمل إنتاج الاقتصادات الصاعدة، في الربع الثاني من عام 2010، قد زاد بنسبة 41 % عن نسبته في بداية عام 2005، بحيث بلغت نسب الزيادة 70 % في الصين، ونحو 55 % في الهند. أما في الاقتصادات المتقدمة، فقد كانت الزيادة لا تتجاوز 5 %. ولقد تجاوزت الاقتصادات الصاعدة الأزمة الاقتصادية بسهولة، ولكن آثارها كانت كارثية على الدول المتقدمة.

كما اضطرت الدول الغربية، تحت ضغط مشكلة الديون، إلى تقليص حجم قواتها العسكرية وإنفاقها على التسلح، بينما اتجهت الدول الصاعدة، خاصةً في آسيا والشرق الأوسط، إلى استخدام قوتها الاقتصادية في تدعيم قدراتها العسكرية، عن طريق صفقات تسلح ضخمة. ويشير تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية لعام 2011، إلى أن من الواضح أن الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى في طريقها لفقدان احتكارها أنواعًا مهمةً من تكنولوجيا الدفاع لصالح هذه الدول الصاعدة، كما أن الصين بصفة خاصة تتجه بشكل حثيث إلى عبور الفجوة في مجال التكنولوجيا العسكرية مع الغرب.

تشكل هذه التحولات في القوتين الاقتصادية والعسكرية، وما صاحبها من نفوذ سياسي على الساحة الدولية، ما وصفه أوباما بأنه "الواقع العالمي الجديد"، الذي أصبح يهدد قواعد وأسس النظام الدولي الذي تشكَّل بعد نهاية الحرب الباردة. هذا الواقع - بحسب أستاذ التاريخ "نيل فيرجسون" - هو "نهاية لعصر من السيطرة

والصعود الغربي، في مقابل أكبر وأسرع ثورة صناعية شهدها العالم تجري على أرض (الصين) التي من المقرر أن تتجاوز الولايات المتحدة (أكبر اقتصاد في العالم) في المستقبل القريب".

## الجدل حول طبيعة النظام الدولي الحالي:

برغم الاتفاق على واقع تعدد الفاعلين، يبرز الخلاف حول طبيعة هذا التعدد داخل بنيان النظام الدولي، بمعنى آخر، هل النظام الدولي القائم هو نظام من التعددية القطبية التنظيمية، أم نظام لا قطبي تتعدد فيه القوى الفاعلة دون الالتزام بإطار تنظيمي منسق وحاكم لتفاعلاتهم بداخله؟

في كتابه المعنون "عالم من حالة الفوضى: السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة النظام القديم" يرى "ريتشارد هاس" أن النظام العالمي اللاحق للحرب العالمية الثانية قد ارتكز على مفاهيم السيادة وعدم التدخل في شئون الدول، واحترام قواعد الشرعية الدولية. ولكن ما لبث أن شهد هذا النظام الذي تقوده الولايات المتحدة تغيرًا، تبعًا لما برز من تحديات، كقضية تغير المناخ، وظاهرة الدولة الفاشلة، وقضية الإرهاب، والتوسع في امتلاك السلاح النووي، وهو ما فرض اللجوء إلى مبدأ التعددية في علاج القضايا العالمية، والبرجماتية في مواجهة التحديات العالمية، وإشراك فاعلين من غير الدول قادرين على الإسهام والتغيير. ووفقًا لهاس، نتج عن تلك التحديات تعدُّد مراكز القوى في النظام الدولي؛ إذ لم تعد للقوى الكبرى مكانتها المعهودة في ظل نمو العديد من الدول والكيانات من الدول غير المؤثرة على النظام الدولي، وهو ما أدى بالنظام إلى التحول نحو تعدد الأقطاب، ليشتمل على الدول والمؤسسات الدولية والجماعات المسلحة والشركات العابرة للقومية[30].

ومن هذا المنطلق، ظهر اتجاه يرى أن النظام الدولي الحالي هو نظام القوى الكبرى التي تتسم بالقدرة على المشاركة في النظام الدولي في ظل تماسكها الداخلي الذي يسمح لها بالتحرك بفاعلية على الساحة الدولية، والتمتع بدرجة من القوة الاقتصادية التي لها انعكاس بشكل كبير على النمو الاقتصادي، وأيضًا درجة من القوة العسكرية التي تنعكس على القدرة على مواجهة القوى الأخرى في النظام في حال قيام حرب تقليدية[31].

في المقابل، يرى "سيمون سيرفاتي" في دراسة بعنوان "Moving into a Post Western World"، أن التحول عن الأحادية القطبية لم يكن بالأمر المفاجئ، ولكنَّ ما كان مفاجئًا هو مدى سرعة ظهور الإجماع حول ضرورة تطبيق التحول الحتمي عن الولايات المتحدة والغرب.

وفي ظل غياب اللوائح التنظيمية، سواء كانت ضمنية أو صريحة، فمن المحتمل أن يتسم نظام تعدد القوى بالفوضوية، على الأقل لفترة من الوقت. ومع ذلك، قد لا تكون محاولة إعادة تأكيد الهيمنة الأمريكية والهيمنة الغربية أمرًا مرغوبًا فيه، حتى لو كان ذلك ممكنًا، كما أن قدرة أي قوة أخرى على تحقيق الهيمنة على الولايات المتحدة والغرب لن تكون ممكنة أيضًا، حتى لو كانت مرغوبة. ومن ثم فإن العودة إلى الظروف الأحادية القطب أمر غير مرجح، ولكن ما هو مرجح أن تدور منظومة التفاعلات الدولية ضمن إطار اللا قطبية؛ حيث تتعدد القوى الصاعدة بشكل غير مسبوق، بالإضافة إلى اكتساب العديد من الدول، وإن كانت أقل حجمًا، نفوذًا متصاعدًا على الساحة الدولية، ويصبح أمر اختيار الحلفاء وتكوين الصداقات واحتواء الخصوم وردع النزاعات عملية غير واضحة وغامضة وحساسة[32].

يتفق مع رؤية سيرفاتي، ما طرحه "تيموثي جارتون آش" في مقاله المعنون بـ"فوضى عالمية جديدة"، الذي أكد فيه أنه على الرغم من عدم تحقق الانهيار التام للرأسمالية الليبرالية الديمقراطية من جراء الأزمة المالية العالمية، ظهرت على الساحة أنماط مختلفة من الرأسمالية: صينية، وهندية، وروسية، وبرازيلية، وهي الأنماط التي حققت نجاحًا ملحوظًا، تُرجمت بسرعة إلى اكتساب مزيد من القوة والنفوذ على الصعيد السياسي. وبذلك، لم يعد العالم أمام نموذج اقتصادي واحد متوافق عليه، بل أصبح النظام الدولي يعيش في حالة من اللا قطبية؛ حيث تتعدد الأشكال والنماذج الاقتصادية، التي كثيرًا ما تكون غير ليبرالية، وهو ما يُنذِر بفوضى عالمية وانقسامات ونزاعات في المستقبل القريب[33].

# المصادر:


1. كارن أبو الخير، Radical Uncertainty مستقبل النظام الدولي الليبرالي في عهد ترامب، (اتجاهات الأحداث، العدد 19، يناير 2017(، ص90.

2. Ryuhei Hatsuse, International System, (Government and Politics, Vol2). P 269–283.Available online: www.eolss.net/Sample–Chapters/C04/E6–32–05–05.pdf

3. عبد الرؤوف مصطفى جلال حسن، أثر التغير في البنيان الدولي على السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان في الفترة من 1989–2008، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة ماجستير)، 2011.

4. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، (القاهرة: دار الفجر الجديد، 2008)، ص 11–27.

5. علي عودة العقابي، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، (بغداد، دار الرواد للطباعة والنشر، 2010)، ص 146–147

6. David A.Baldwin, Power and International relations, in Walter Carlsnaes and others (editor),Handbook of international relations, (California: SAGE Publications,2ed, 2013) p. 283

7. علي عودة العقابي، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، مرجع سبق ذكره، ص 146

8. علي عودة العقابي، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، المرجع السابق، ص 155.

9. John Mearsheimer, Structural realism, in Tim Dunne and others (editors), International Relations Theories: Discipline and Diversity, (Oxford: Oxford University Press, third Edition, 2013), p. 72–75.

10. محمد محمود ربيع، إسماعيل صبي مقلد (محرران)، موسوعة العلوم السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 678

11. علي عودة العقابي، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، مرجع سبق ذكره، ص167–168

12. محمد محمود ربيع، إسماعيل صبي مقلد (محرران)، موسوعة العلوم السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 679

13. مصطفى علوي، القرن الآسيوي؟ مستقبل هيكل القوة في النظام الدولي في القرن الـ21، (مجلة السياسة الدولية، العدد 200، أبريل2015)، ص 7.

14. دلال محمود السيد، انتشار القوة وحدود تغير موازين القوى الإقليمية، (مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، العدد 200، أبريل 2015)، ص 11–12.

15. Joseph S. Nye, Understanding21st century : power shifts, Op.Cit

16. علي جلال معوض، إعادة الانتشار: تحليل أولي لأبعاد وآثار انتشار القوة داخل وبين الدول، (مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، العدد 188، أبريل2012)

17. Michael J. Mazarr&others, Understanding the Current International Order,(California: RAND Corporation, 2016) p.1, availiable online https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1500/RR1598/RAND_RR1598.pdf

18. حسين شبكشي، بين السطور وخلف الكواليس، (جريدة الشرق الأوسط، مارس2020)، متاح إلكترونياً: https://cutt.us/YnK2l

19. مصطفى علوي، "القطب المنفرد: الولايات المتحدة الأمريكية والتغير في هيكل النظام العالمي"، (المركز العربي للبحوث والدراسات، يناير 2015)، متاح إلكترونيًا: http://www.acrseg.org/36519

20. The other 9/11: George H.W. Bush's 1990 New World Order speech, (The Dallas Morning News, september 2017), available online: https://www.dallasnews.com/opinion/commentary/2017/09/08/the–other–9–11–george–h–w–bush–s–1990–new–world–order–speech/

21. منير بدوي، الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة"، "بحث منشور مقدم إلى اللجنة الدائمة للعلوم السياسية والإدارة العامة"، (المجلس الأعلى للجامعات، 2004)، ص8–9.

22. مصطفى علوي، "القطب المنفرد: الولايات المتحدة الأمريكية والتغير في هيكل النظام العالمي"، مرجع سبق ذكره.

23. السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، (مجلة السياسة الدولية، عدد 179، يناير 2010) ص34–35.

24. Simon Serfaty, "Moving into a Post Western World").The Washington Quarterly, vol34, spring 2011(, p.7, availiable online: https://csis–website–prod.s3.amazonaws.com/s3fs–public/legacy_files/files/publication/twq11springserfaty.pdf

25. منير بدوي، "الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره.

26. مستشار الأمن القومي لدى إدارة جيمي كارتر خلال الفترة من 1977–1981، وأستاذ السياسة الخارجية الأمريكية في كلية بول نيتز للدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكينز، واشنطن.

27. السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، مرجع سبق ذكره.

28. منير بدوي، الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره.

29. مغاوري شلبي علي، الولايات المتحدة والصين.. قطبية ثنائية جديدة، (مجلة السياسة الدولية، العدد 179، يناير 2010)، ص 82–83

30. سماح عبد الصبور، السياسة الخارجية الأمريكية ومأزق النظام العالمي، (مجلة السياسة الدولية، عدد 209، يوليو 2017)، ص142–144

31. سعاد محمود أبو ليلة، القوى المتوسطة: دور الدول المتوسطة التقليدية والصاعدة في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، (مجلة السياسة الدولية، عدد 189، يوليو 2012) ص20.

32. Simon Serfaty, "Moving into a Post Western World".OP.Cit, p.7.

33. كارن أبو الخير، عالم بلا أقطاب: الحقائق الاستراتيجية الجديدة في النظام الدولي، مرجع سبق ذكره.

# 3 | الأزمة الأوكرانية والنظام الدولي

حملت الحرب الروسية على أوكرانيا العديد من الانعكاسات العالمية، بل وحمل البعض منها تأثيرات مباشرة على العديد من الدول. يمكن تقسيم هذه الانعكاسات إلى قسمين رئيسيين، ينصرف القسم الأول إلى تلك التداعيات التي تسببت فيها الحرب بشكل مباشر على المستوى الدولي، فيما يشير القسم الثاني من هذه الانعكاسات إلى

تأكيد الحرب لمجموعة من الاتجاهات التي تأسست خلال الفترة السابقة للحرب. تلك الفترة التي اتسمت بتراجع الهيمنة الأمريكية في مقابل نمو القوى الصاعدة، وتنامي الجدل حول مرور النظام الدولي بمرحلة انتقالية من الأحادية القطبية إلى نظام يتسم بتعدد القوى الفاعلة.

## أولًا | الانعكاسات المباشرة للحرب:

أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى مجموعة من التداعيات المؤثرة على جميع الفاعلين بالنظام الدولي على حد سواء، وهو ما يمكن الإشارة إليه فيما يلي:

### 1. أزمة اقتصادية عالمية:

اندلع الصراع في أوكرانيا، بينما كان العالم في طريق التعافي مما تسببت فيه جائحة كورونا من تداعيات عالمية، وهو ما تسبب في تفاقم التباطؤ في وتيرة الاقتصاد العالمي، الذي بدأ يدخل فترة -يمكن أن تصبح طويلة- من ضعف النمو العالمي وارتفاع التضخم.

وفقًا لصندوق النقد الدولي، بعد تعافٍ مبدئي في عام 2021، شهد عام 2022 تطورات تضفي على الأجواء قتامة متزايدة؛ حيث انكمش الناتج العالمي في الربع الثاني من عام 2022، نتيجة لهبوط النشاط في الصين وروسيا، بينما جاء الإنفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة دون مستوى التوقعات. وتعرض الاقتصاد العالمي الضعيف في الأساس من جراء الجائحة لعدة صدمات أخرى؛ إذ ارتفع التضخم عن المستوى المتوقع على مستوى العالم -وخاصة في الولايات المتحدة والاقتصادات الأوروبية الرئيسية -؛ وتباطأ النشاط بصورة أسوأ من المتوقع في الصين، نتيجة لموجات تفشي كوفيد19- وإجراءات الإغلاق العام، وظهرت تداعيات سلبية أخرى على أثر الحرب في أوكرانيا.

وتشير التوقعات الأساسية إلى تباطؤ النمو من 6.1 ٪ عام 2021 إلى 3.2 ٪ في عام 2022[1]، ثم 2.7 ٪ في عام 2023، بما يمثل أضعف أنماط النمو على الإطلاق منذ عام 2001، باستثناء فترة الأزمة المالية العالمية عام 2008 والمرحلة الحرجة من جائحة كوفيد19-. وحسب التوقعات، سيرتفع التضخم العالمي من 4.7 ٪ في 2021 إلى 8.8 ٪ في 2022 ليتراجع لاحقًا إلى 6.5 ٪ في 2023 و4.1 ٪ في 2024. [2]

كما من المتوقع أن يشهد أكثر من ثلث الاقتصاد العالمي حالة من الانكماش خلال

عام 2023، مع استمرار تباطؤ النشاط في أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم -الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين. وخلاصة القول إن الأسوأ لم يأتِ بعد، وسيشعر الكثيرون بوطأة الركود خلال عام 2023. ولا يزال الاقتصاد العالمي يشهد اختلالات قوية نتيجة الأزمة الأوكرانية، التي نتج عنها أيضًا أزمة شديدة في الطاقة على مستوى أوروبا أدت إلى ارتفاع حاد في تكلفة المعيشة وتعثر النشاط الاقتصادي. فقد ارتفعت أسعار الغاز في أوروبا بأكثر من أربعة أضعاف منذ عام 2021؛ حيث قامت روسيا بتخفيض إمدادات الغاز إلى أقل من 20 ٪ من مستواها في عام 2021، مما يزيد من احتمالات عجز الطاقة خلال فصل الشتاء 2023 وما بعده. وبوجه أعم، أدى النزاع أيضًا إلى ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية، الأمر الذي نتج عنه مصاعب جسيمة طالت جميع الأسر منخفضة الدخل حول العالم، ولا سيما في البلدان منخفضة الدخل، هذا على الرغم من اتفاقية تصدير الحبوب الأوكرانية - والتي جرت برعاية الأمم المتحدة وتركيا في يوليو 2022، والتي كان لها دور في تيسير الأوضاع [3].

وبحسب رئيس البنك الدولي ديفيد مالباس، "توجه الحرب الدائرة في أوكرانيا، وحالات الإغلاق في الصين، وما تشهده سلاسل الإمداد من اضطرابات، ومخاطر الركود التضخمي، ضرباتٍ شديدةً إلى النمو العالمي؛ ومن ثم سيصعب على كثير من البلدان تجنب مخاطر الركود" [4].

2. أزمة الغذاء:

ارتفعت أسعار الأغذية بنسبة 23 ٪ في 2021 نتيجة الأحداث الجوية المتطرفة التي ألحقت الضرر بالمحاصيل إلى جانب ارتفاع تكاليف الطاقة. ثم جاءت بعد ذلك الحرب الروسية في أوكرانيا أواخر فبراير، التي أفضت إلى بلوغ الأسعار أعلى مستوياتها على الإطلاق، نتيجة لاضطراب تدفقات السلع الأولية من اثنين من أكبر بلدان العالم المصدرة للقمح والسلع الاستهلاكية الأساسية الأخرى. أدَّت الحرب في أوكرانيا إلى تعطيل سلاسل التوريد العالمية، ودَفَعَت بأسعار الغذاء والأسمدة إلى مستويات قياسية [5]. وتُعتبر روسيا وأوكرانيا من أكبر الدول المصدرة للحبوب مثل القمح

والذرة، والزيوت النباتية مثل زيت عباد الشمس. كما تُعد روسيا أحد أهم مُصدري الأسمدة عالميًا [6]. يسهم البَلدان بربع صادرات العالم من القمح وخمس صادراته من الشعير والذرة، وأكثر من نصف صادرات زيت بذور دوار الشمس.

فيما وصل مؤشر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لأسعار الغذاء، الذي يقيس التغير في الأسعار الدولية لسلة من السلع الغذائية الأساسية، إلى أعلى مستوياته على الإطلاق في شهر فبراير 2022، وقَفَزَ إلى مستوى قياسي جديد في مارس 2022. وكان ارتفاع مؤشر أسعار السلع الغذائية (بنسبة 12.6 ٪ بين فبراير ومارس الماضيين) هو ثاني أعلى مستوى له في التاريخ منذ بدء العمل به في 1990 [7]. وفي غضون أسابيع قليلة من الحرب، بلغ عدد البلدان التي فرضت قيودًا على تصدير المواد الغذائية زيادة كبيرة، قُدِّرت بنسبة 25 ٪، أي نحو 35 بلدًا. وأظهرت أحدث البيانات أنه بنهاية شهر مارس، تم فرض 53 تدخلًا جديدًا على صعيد السياسات الوطنية، والتي أثرت بدورها على تجارة المواد الغذائية؛ حيث فرض 31 تدخلًا منها قيودًا على الصادرات، ومنها 9 تدخلات لتقييد صادرات القمح.

ترتب على ما تقدم أن أصبح انعدام الأمن الغذائي الحاد خطرًا محيطًا بعدد غير مسبوق من الأفراد، بلغ 345 مليون نسمة. وطبقًا لبرنامج الأغذية العالمي، فإن هناك أكثر من 828 مليون نسمة حول العالم ينامون جوعى كل ليلة. إن تأثير صدمة الغذاء ملموسة في كل مكان. وتبلغ المعاناة أسوأ درجاتها في 48 بلدًا، كثير منها يعتمد إلى حد كبير على الواردات من أوكرانيا وروسيا، ومعظمها بلدان منخفضة الدخل. هذا، فضلًا عن أن قرابة نصف هذه البلدان معرضة إلى حد كبير للتأثر بهذه الصدمة، نظرًا لما تواجهه من تحديات اقتصادية حادة، ومن ضعف في المؤسسات، وما تتسم به من هشاشة.

وإلى جانب الخسائر البشرية، هناك تكاليف مادية متصاعدة ناتجة عن الأزمة. فبحسب صندوق النقد الدولي، من المقدر أن يضيف تأثير ارتفاع تكاليف استيراد الغذاء والأسمدة بالنسبة للبلدان المعرضة بدرجة كبيرة لانعدام الأمن الغذائي، نحو 9 مليارات دولار إلى الضغوط الواقعة على ميزانياتها العمومية خلال عامي 2022

و2023. وسيتسبب هذا في تآكل الاحتياطيات الدولية للبلدان، وإضعاف قدرتها على دفع مقابل وارداتها من الغذاء والأسمدة [8].

3. أزمة الطاقة:

من ضمن ما تسببت فيه الحرب الروسية في أوكرانيا، حدوث موجات من الصدمة في أسواق الطاقة العالمية، أدت إلى ارتفاع الأسعار بشكل حاد، إلى جانب نقص الإمدادات وقضايا أمنية وعدم يقين اقتصادي، الأمر الذي أطلقت عليه وكالة الطاقة الدولية (IEA) بأنه أول أزمة طاقة عالمية حقيقية، مع آثار سيشعر العالم بها لسنوات قادمة. ومن المتوقع أن تستغرق عواقب الحرب سنوات، ويظل التنبؤ الوحيد الموثوق به هو عدم اليقين والمزيد من تقلب الأسعار.

كما هو الحال دائمًا، ستتحمل البلدان الأفقر -التي لا يزال الكثير منها يتعافى من آثار الوباء العالمي- وطأة العواقب السلبية لأزمة الطاقة. وبحسب وكالة الطاقة الدولية، فإن أزمة الطاقة تعني أن 70 مليون شخص لم يعُد بإمكانهم تحمل تكاليف الكهرباء، وأن 100 مليون شخص ربما لم يعودوا قادرين على صنع الطعام باستخدام الوقود النظيف، ويعودون بدلًا من ذلك إلى الكتلة الحيوية[9]. فيما بلغت قيمة الإنفاق الحكومي لحماية المواطنين من ارتفاع الأسعار نحو 550 مليار دولار (473 مليار جنيه إسترليني) في جميع أنحاء العالم، ومن المقرر أن يرتفع أكثر، لا سيما في المملكة المتحدة وألمانيا.

ضربت الأزمة الاتحاد الأوروبي بشدة بسبب اعتماده على صادرات الغاز والنفط الروسية، والتي تعتبر استراتيجية للغاية بالنسبة للاقتصاد الأوروبي. في عام 2021، شكلت روسيا حوالي 40 في المائة من الطلب الأوروبي على الغاز، وتمت تلبية نصف الطلب الألماني عن طريق الغاز الروسي.

ردًا على العقوبات المفروضة على الحرب في أوكرانيا، طلبت روسيا أن تُجرى تسوية مدفوعات الغاز بالروبل، ثم أوقفت صادرات الغاز إلى سلسلة من الدول الأوروبية (بعضها تم وقف نقل الغاز إليها كليًا، وبعضها جزئيًا)، بحجة إصلاح خط أنابيب نورد ستريم 1 لإيقاف تدفق الغاز أو تقليله بشكل متكرر.

وبين 26 و28 سبتمبر، تم اكتشاف أربعة تسريبات في خطي أنابيب الغاز نورد ستريم 1 و2. ويشك الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي وروسيا في أن هذا عمل تخريبي، ويوجه كل طرف اتهامه إلى الطرف الآخر؛ حيث يدعي الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو أن روسيا هي المتسببة في إحداث هذا التخريب لممارسة مزيد من الضغط على الدول الأوروبية قبل حلول فصل الشتاء[10]، بينما وجهت روسيا الاتهام رسميًا إلى البحرية البريطانية في التخطيط والإمداد لتخريب تشغيل خطي أنابيب الغاز نورد ستريم 1 و2 [11].

وبينما لم يتم التحقق من المتسبب في هذا الحادث، لكن يشير الخبراء إلى أنه نتيجة للدمار فإن خطوط أنابيب نورد ستريم من غير المرجح أن تكون قادرة على نقل أي غاز إلى الاتحاد الأوروبي خلال شتاء 2023.

وفي سبتمبر، صرحت وكالة الطاقة الدولية أن أوروبا تواجه "مخاطر غير مسبوقة" من نقص الغاز، وأن دول الاتحاد الأوروبي ستحتاج إلى خفض استهلاكها بنسبة 13 ٪ في حالة قطع روسيا الكامل للغاز. كما حذرت وكالة الطاقة الدولية من أنه حتى مع تخزين الغاز بنسبة 90 ٪، فإن الاتحاد الأوروبي سيواجه مخاطر متزايدة من تعطل الإمدادات هذا الشتاء. علاوة على ذلك، إلى جانب النمسا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا، فإن سعات تخزين دول الاتحاد الأوروبي ليست كافية لاستهلاك الشتاء بأكمله.

أدت الأزمة إلى اتجاه عدة دول نحو تعليق أو تأجيل تطبيق سياسات الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، عن طريق تقليل الالتزام بتوزيع الوقود الحيوي، أو إطالة عمر المفاعلات النووية، أو إعادة تنشيط محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم [12] ؛ حيث أجلت ألمانيا من جانبها الإغلاق المخطط لبعض محطات الفحم، بينما تتجه بريطانيا إلى وحدات الطاقة القديمة التي تعمل بالفحم "كملاذ أخير" في حالة عدم تمكن مصادر أخرى من توفير ما يكفي من الكهرباء خلال الشتاء المقبل[13]. كما زادت العديد من البلدان من استثماراتها في الطاقات المتجددة والهيدروجين. على مستوى الاتحاد الأوروبي، قرر البرلمان الأوروبي في يوليو 2022 إدراج الغاز والطاقة النووية في قائمة الأنشطة المستدامة.

وفي ظل استمرار أزمة الطاقة، من المرجح أن يزداد السخط العام بين السكان تحت ضغوط

زيادة تكاليف المعيشة وخاصة أسعار الطاقة. قد يؤدي هذا إلى مظاهرات متكررة بشكل متزايد في العديد من البلدان الأوروبية ضد شركات الطاقة والحكومات [14]. على سبيل المثال: شهدت فرنسا إضرابات على مستوى البلاد منذ نهاية سبتمبر 2022؛ احتجاجًا على ارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين، أدت إلى إغلاق العديد من محطات الوقود في العديد من المناطق [15].

ارتبط بهذا تحدث القادة السياسيين في جميع أنحاء أوروبا عن الاكتفاء الذاتي والاستقلال في مجال الطاقة. ومع ذلك، تشير تحليلات إلى أن هذه التعليقات تبقى شعارات خطابية لا ترقى إلى مستوى التنفيذ. ويرجع ذلك إلى المقاييس الزمنية التي ينطوي عليها تطوير مصادر الطاقة المتجددة، والتي ستكون في أفضل الأحوال سنتين، وغالبًا ما قد تكون أطول، بينما قد تحتاج الدول الأوروبية إلى عقد في أحسن الأحوال لبدء الاعتماد على الهيدروجين.

في الوقت الحالي، لا تزال أوروبا تعتمد على الواردات لأكثر من 50 في المائة من احتياجاتها اليومية من الطاقة[16]، وعليه، تبنت الدول الغربية مسارين متوازيين، أحدهما متعلق بتسريع التغييرات الهيكلية والمضي قدمًا في تطبيق سياسات من شأنها تسريع انتقال الطاقة، بينما تمثل المسار الآخر في زيادة وتنويع إمدادات النفط والغاز [17].

فيما يتعلق بالمسار الأول، تشتمل الاستجابات الأكثر بروزًا في هذا الصدد على:

قانون خفض التضخم الأمريكي: والذي تبلغ قيمته 430 مليار دولار، وينظر إليه على أنه أكبر حزمة للمناخ في تاريخ الولايات المتحدة، ويستهدف تقليص انبعاثات الغازات المحلية، وأيضًا خفض أسعار الأدوية التي تُباع بوصفة طبية [18]، إلى جانب تقديم دعم للمنتجات أمريكية الصنع وصناعات التكنولوجيا المتقدمة بما يمكن الولايات المتحدة من إحراز تقدم في منافستها الجارية مع الصين. فيما يجادل القادة الأوروبيون بأن هذا التشريع يضر بشكل غير عادل بالشركات غير الأمريكية، وسيمثل ضربة قوية لاقتصاداتهم في الوقت الذي تتعامل فيه بلدانهم مع تداعيات الحرب في أوكرانيا [19].

اتفاق Fit for 55: والذي وضعته المفوضية الأوروبية في أكتوبر 2022 لتحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمناخ لخفض انبعاثات الغازات التي تسبب الاحتباس الحراري بنسبة 55 بالمئة خلال هذا العقد[20].

خطة REPowerEU: والتي تستهدف إنهاء اعتماد الاتحاد الأوروبي على الوقود الحفري الروسي، الذي يُستخدم كسلاح اقتصادي وسياسي ويكلف دافعي الضرائب الأوروبيين ما يقرب من 100 مليار يورو سنويًا، ولمعالجة أزمة المناخ أيضًا؛ حيث تستهدف الخطة تسريع نشر الطاقة المتجددة لتحل محل الوقود الأحفوري في المنازل والصناعة وتوليد الطاقة [21].

وفي 30 سبتمبر، توصل وزراء الطاقة في الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق سياسي لمعالجة ارتفاع أسعار الطاقة، والذي نص على أربعة إجراءات:

خفض الطلب على الكهرباء: وذلك عبر تخفيض إلزامي بنسبة 5 ٪ خلال ساعات الذروة، وخفض طوعي بنسبة 10 ٪ في الاستهلاك الكلي للكهرباء، وسيكون للدول الحرية في كيفية تطبيق هذا الإجراء.

تطبيق حد أقصى لعائدات منتجي الكهرباء الذين يستخدمون تقنيات منخفضة التكاليف، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية والطاقة الكهرومائية: سيتم تحديد الحد الأقصى عند 180 يورو لكل ميغاواط/ساعة، وسيتم جمع الإيرادات الفائضة من قبل الحكومات لدعم وحماية عملاء الكهرباء.

تطبيق ضريبة التضامن على الأرباح التي يحققها قطاع الوقود: وذلك عبر تطبيق ضريبة تصل إلى 33 ٪ على الأرباح التي حققتها هذه الشركات في السنة المالية 2022، بشرط أن تمثل الأرباح زيادة بنسبة 20 ٪ على الأقل من متوسط الأرباح السنوية الخاضعة للضريبة منذ عام 2018. ستستخدم الحكومات الأموال التي تم الحصول عليها لتقديم الدعم المالي للأسر والشركات، وللتخفيف من آثار ارتفاع أسعار الكهرباء.

تطبيق تدابير لبيع الكهرباء بالتجزئة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حيث تحديد سعر مؤقت -أقل من التكلفة- لتزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة بالكهرباء، وذلك لدعم هذه الشركات في مواجهة ارتفاع أسعار الطاقة[22].

وبالنسبة للمسار الثاني، أبرم عدد من الدول الأوروبية اتفاقات مع عدد من الدول المصدرة للغاز، وفي هذا الصدد يبرز اتفاق ألمانيا وقطر في مارس 2022 على شراكة طويلة المدى في مجال الطاقة[23]. وفي يوليو 2022، أعلنت الجزائر زيادة إمدادات الغاز الجزائري إلى إيطاليا، بنحو 4 مليارات مترمكعب إضافي من الغاز[24]. كما وقع الاتحاد في يونيو 2022 مذكرة تفاهم ثلاثية مع مصر وإسرائيل لتصدير الغاز إلى أوروبا، وذلك عبرنقل الغاز الطبيعي من إسرائيل إلى أوروبا بعد تسييله في المحطات المصرية المعدة لذلك [25]. أعقب ذلك توقيع الاتحاد الأوروبي مذكرة تفاهم مع أذربيجان في يوليو 2022، تنص على مضاعفة وارداتها من الغاز الطبيعي لتصل إلى 20 مليار مترمكعب بحلول عام 2027. [26]

4. إعادة هيكلة السياسات الدفاعية:

دفعت الحرب الروسية على أوكرانيا العديد من الدول نحو مراجعة سياستها الدفاعية، بل وأدت إلى تشكيك البعض في حيادها أو عدم الانحياز، وتُعد الجبهة الأوروبية هي الساحة الأكثر وضوحًا في هذا الصدد. في مارس 2022، أكد قادة الاتحاد الأوروبي مجددًا التزام الاتحاد الأوروبي بـ "تحمل المزيد من المسؤولية عن أمنه"، من خلال "الاستثمار أكثر وأفضل" في القدرات الدفاعية، وتقوية صناعة الدفاع، وزيادة "قدرة الاتحاد الأوروبي على التصرف بشكل مستقل"، مع التأكيد على أن تعاون الاتحاد الأوروبي الوثيق مع الناتو كمفتاح للأمن الأوروبي.

وفي مارس 2022، وافق وزراء الدفاع والشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي رسميًا على البوصلة الاستراتيجية، وهي خطة عمل طموحة لتعزيز سياسة الأمن والدفاع في الاتحاد الأوروبي حتى عام 2030، والتي يندرج من ضمن مهامها: القدرة على الانتشار السريع بقوة معيارية تصل إلى 5000 فرد، وزيادة الإنفاق الدفاعي بشكل كبير، وضمان إنفاق الميزانية الدفاعية بشكل أفضل من خلال زيادة قابلية التشغيل البيني،

وتكثيف الجهود لتطوير واكتساب القدرات التي تسهل الانتشار السريع واستدامة القوات والقدرات في مسارح العمليات على سبيل المثال، وتطوير سياسة دفاع إلكتروني أقوى للاتحاد الأوروبي.

كما شهدت الفترة اللاحقة للحرب حدوث تحولات في السياسات الدفاعية داخل العديد من الدول الأوروبية. يُعد الحدث الأبرز هو إعلان المستشار الألماني أولاف شولتز، بعد فقط ثلاثة أيام من الحرب، عن زيادة نسبة الإنفاق الدفاعي بأكثر من 2 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، لأول مرة منذ التسعينيات. (على مدى العقدين الماضيين، بلغ متوسط الإنفاق الدفاعي حوالي 1.3 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام 2021، كانت ميزانية الدفاع الألمانية 46.9 مليار يورو، أي ما يعادل نسبة 1.53 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي). كما أعلن عن تخطيط حكومته لإنشاء صندوق خاص بقيمة 100 مليار يورو للاستثمار في المشتريات العسكرية ولتعزيز المنظومة الدفاعية. وبحسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، إذا نفذت ألمانيا تعهدها، فإن 2 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 سيعني إنفاقها نحو 75.5 مليار يورو، نظرًا للثقل الهائل للاقتصاد الألماني، وستكون ألمانيا بذلك صاحبة ثالث أكبر ميزانية دفاعية في العالم[27].

فيما يتمثل التحول الثاني في إعلان كل من فنلندا والسويد تخليهما عن الحياد الاستراتيجي، وتقدمهما رسميًّا بطلب عضوية للانضمام إلى حلف الناتو، وهو ما من شأنه تعزيز تواجد الحلف على الأراضي الأوروبية، ويمثل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الروسي؛ حيث تشترك روسيا مع فنلندا في حدود بطول 1300 كيلومتر، وهو ما سيزيد من الحدود المشتركة بين "الناتو" وروسيا. وبينما لا تمتلك السويد حدودًا مع روسيا، يظل احتمال نشر الناتو قوات على الأراضي السويدية تهديدًا مباشرًا للأمن الروسي ومجالها الحيوي [28].

يضاف إلى ما تقدم إعلان العديد من الدول عن زيادة نسبة إنفاقهم الدفاعي؛ حيث أعلنت رومانيا عن نيتها زيادة الإنفاق الدفاعي من 2 ٪ إلى 2.5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، اعتبارًا من عام 2023، ووافقت إيطاليا على إجراء زيادة تدريجية في ميزانيتها الدفاعية الحالية من 1.4 ٪ إلى 2 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام

2028. كما أعلنت النمسا عن سعيها لزيادة إنفاقها الدفاعي إلى 1 ٪ بدلًا من 0.74 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي خطوة مهمة بشكل خاص لبلد يفتخر بحياده الدائم. فيما أعلنت بولندا عن زيادة في ميزانيتها الدفاعية لتصل إلى 3 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2023، بدلًا من نسبة 2.2 ٪ الحالية [29].

وعلى صعيد متصل، أعلنت الدنمارك تعزيز علاقاتها الدفاعية مع الاتحاد الأوروبي، وذلك بعدما وافق 67 ٪ من الدنماركيين خلال استفتاء على الانضمام إلى السياسة الدفاعية والأمنية للاتحاد الأوروبي، وهو ما مثَّل تحولًا، نظرًا لأن الدنمارك كانت من الدول الرافضة للمشاركة في السياسة الدفاعية الأوروبية، ورفضت معاهدة ماستريخت التي أُبرمت عام 1992، كما أنها ليست جزءًا من منطقة اليورو. كما أعلنت الدنمارك أيضًا عن زيادة استثماراتها العسكرية، ودعم أوكرانيا عسكريًّا[30].

ومع تنامي تصعيد التهديد باحتمال استخدام السلاح النووي، أشارت تقارير إلى زيادة الطلب على "المظلات النووية" الأمريكية في آسيا وأوروبا؛ حيث تناقش كوريا الجنوبية واليابان إعادة نشر الأسلحة النووية الأمريكية، فيما تتزايد الضغوط لتوسيع الترسانة النووية الأمريكية، مما قد يؤدي إلى عكس الاتجاه المستمر منذ ثلاثة عقود لتخفيض الأسلحة وخلق مخاطر جديدة للاستخدام النووي. تزداد خطورة هذا الأمر في حال اختيار بعض حلفاء الولايات المتحدة تطوير أسلحتهم النووية، تحسبًا لأي انسحاب أمريكي في المستقبل مشابه للمواقف التي تخلت فيها الولايات المتحدة عن حلفائها خلال فترة إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب [31].

## ثانيًا | تأكيد الحرب لاتجاهات سابقة:

اتسمت الفترة السابقة للحرب بتراجع الهيمنة الأمريكية في مقابل نمو القوى الصاعدة، وتنامي الجدل حول مرور النظام الدولي بمرحلة انتقالية من الأحادية القطبية إلى نظام قائم على تعدد القوى الفاعلة، واعتماد هذه القوى على تبني مجموعة من الاتجاهات المعبرة عن التغيُّر الجاري في النظام الدولي. وفقط جاءت الحرب لتؤكد على هذه الاتجاهات.

**1. تراجع جاذبية النظام الليبرالي:**

أثبتت الحرب ما شهده النظام الليبرالي خلال الفترة الماضية من تراجع. فعلى عكس ما تم ترويجه من جانب الولايات المتحدة وحلفائها بشأن ضرورة الانتصار للنموذج الليبرالي الغربي القائم على الديمقراطية والقواعد، والذي تسعى روسيا (الاستبدادية) إلى تغييره بحربها الجارية على أوكرانيا. أكدت الانتخابات التالية لاندلاع الحرب، والتي أُجريت في إيطاليا والسويد والنمسا والمجر، استمرار التراجع الليبرالي.

يُشار إلى الأزمة المالية العالمية عام 2008، باعتبارها المؤشر الأولي على تراجع النموذج الغربي، لا سيما مع ما سببته الأزمة من تراجع لمعدلات النمو في الناتج المحلي العالمي، خاصة في الاقتصادات المتقدمة كالولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وفي انكماش معدلات الاستثمار والتجارة العالمية.

لقد أثبتت الأزمة المالية أن النظام الليبرالي الغربي لم يعُد النموذج الاقتصادي الأوحد، لا سيما بعدما أثبتت تجارب أخرى نجاحها في تطبيق نماذج مغايرة، تم في إطارها المزج بين آليات اقتصاد السوق وخصوصية النظم السياسية والثقافية، بل ومكَّنها أيضًا من تبوأ مكانة متقدمة على خريطة التفاعلات الاقتصادية العالمية. وعلى الرغم من تعافي الاقتصاد الأمريكي والعالمي جزئيًّا خلال عام 2010، وارتفاع معدلات التجارة العالمية مقارنة بالعام السابق له، تراجعت مختلف مؤشرات الاقتصاد العالمي مرة أخرى، خاصة في دول الاتحاد الأوروبي، وذلك نتيجة تفجر أزمة الديون السيادية في عدد من اقتصادات العالم المتقدم، بدءًا بأيسلندا ثم اليونان وأيرلندا والبرتغال وإسبانيا [32]؛ حيث تراكمت الديون الحكومية لنسب تجاوزت ما قرره الاتحاد الأوروبي من حد أعلى، وهو 60 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي [33]، وبلغ الدين السيادي الأمريكي نحو 100 ٪ من الناتج المحلي الأمريكي.

ومع اضطراب أكبر كيانين اقتصاديين -الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي-، أصبح الاقتصاد العالمي مهددًا بالانزلاق إلى مرحلة جديدة من الأزمة، وهي حدوث ركود أو كساد عالمي قد يطول، وهو ما تحقق جزئيًّا عبر تباطؤ نمو الاقتصاد، وتراجع

الاستثمارات، وارتفاع معدلات البطالة، نتيجة تراجع معدلات التشغيل.

ومع توالي الأزمات الاقتصادية للنموذج الاقتصادي الغربي، اتجهت التحليلات إلى تبني وجهة النظر الخاصة بتبدل موازين القوى وانتقال جزء من الثقل العالمي إلى الاقتصادات الصاعدة الكبرى في الجنوب، كالصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا؛ حيث تمكنت تلك الاقتصادات من مواصلة النمو والتوسع حتى في ظل انكماش الاقتصاد العالمي.

من ناحية أخرى، تجلت تداعيات الأزمة أيضًا في فقدان الأفراد الثقة بالديمقراطية الليبرالية، والميل نحو البديل الشعبوي؛ حيث شهدت أوروبا صعودًا لأحزاب اليمين الشعبوية، التي تمكنت من الوصول إلى عضوية البرلمان الأوروبي، كما تمكنت أيضًا من الوصول إلى السلطة في المجر والنمسا وإيطاليا، بل وصعد أيضًا حزب يميني متطرف ليتزعم المعارضة في البرلمان الألماني لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[34].

تسببت الأزمات المالية التي يواجهها المشروع الأوروبي أيضًا في تراجع مبدأ التكامل الاقتصادي الذي يُعد الوحدة الناظمة لهذا المشروع. فقد نمَّى عدم التوازن بين دول القلب القوية ودول الهامش التي تعاني من أزمات مالية شديدة من حدة هذا التراجع، يُضاف إلى ذلك مسألة الخروج البريطاني من الكتلة الأوروبية، وظهور احتمالات بأن يتبعها دول أخرى، إلى جانب تنامي قابلية انتشار التهديدات الأمنية غير التقليدية في ضوء خفض القيود الحدودية بين الدول الأعضاء، وعجز الاتحاد الأوروبي عن التوصل إلى سياسة دفاعية مشتركة فعالة تُمكنه من تطوير قدرات ردع جماعي.

تبع قرار الخروج البريطاني تصاعد اليمين في أوروبا، الذي ارتبط بأفكار كالحتمية القومية الإقصائية، ومعاداة التنوير، والسلطوية السياسية، والخوف المَرَضي من المهاجرين، لا سيما مع ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية بعد أحداث الربيع العربي، وتصاعد الهجمات الإرهابية داخل مدن أوروبية، وهو ما أثار النقاش حول قدرة المجتمعات الحرة والمفتوحة على حماية مواطنيها[35].

كما مثل انتصار دونالد ترامب في الانتخابات الأمريكية عام 2016، نقطة تحول لصالح نموذج القومية الشعبوية المناهضة للعولمة والتعددية الثقافية، وانحسار الديمقراطية وتخلي الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة عن قيم الديمقراطية الليبرالية. خلال كلمته أمام اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر 2019، دافع ترامب عن شعار "أمريكا أولًا" الذي تتبناه إدارته بالقول: "إن المستقبل لأنصار التيار القومي وليس لأنصار العولمة". لقد شككت مواقف ترامب في التزام الولايات المتحدة تجاه حلفائها، واعتمد سياسات اقتصادية حمائية، وأبدى إعجابه بزعماء مناقضين بشدة لقيم الليبرالية التعددية، الأمر الذي نتج عنه في النهاية الحديث عن موت النظام العالمي الليبرالي، وعودة السياسات الانعزالية وسياسات القوة، وتخلي الولايات المتحدة عن قيادة العالم، والتركيز على سياسات خارجية تفاوضية ثنائية تبادلية [36].

في هذا السياق، أظهر العديد من استطلاعات الرأي بالاتحاد الأوروبي أن غالبية الناخبين لا يثقون بأحزابهم السياسية، ويشككون في مدى خدمة حكوماتهم للصالح العام. وفقًا لمؤسسة Economic Intelligence Point، فقد أظهر مؤشر الديمقراطية الذي تُعده تلك المؤسسة تراجع الديمقراطية على مستوى العالم منذ اندلاع الأزمة المالية عام 2008، فيما أظهر المؤشر أيضًا أن الأزمة المالية قد نمَّت جاذبية نموذج الرأسمالية التسلطية الذي تتبناه الصين، وأنها أدت أيضًا إلى تصاعد القوى السياسية المتطرفة في أوروبا وتزايد مشاعر عداء الأجانب والمهاجرين [37]. كما كشف استطلاع للرأي أجرته مؤسسة "جالوب" عام 2018 عن أن نحو 51 ٪ من الأمريكيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا، لديهم رؤية إيجابية تجاه الاشتراكية [38].

وبحسب استطلاع "الحرية في العالم" لعام 2022، الصادر عن مؤسسة "فريدوم هاوس"، تشهد الحرية العالمية استمرارًا في التراجع، ويرى فرانسيس فوكوياما أن سبب هذا التراجع ليس فقط نتيجة صعود القوى الاستبدادية مثل روسيا والصين، ولكن أيضًا بسبب التحول نحو الشعبوية والليبرالية والقومية داخل الديمقراطيات الليبرالية القديمة مثل الولايات المتحدة والهند [39].

وفي ظل هذا السياق، وما أضافته جائحة كورونا من تداعيات اقتصادية فرضت على الدول الأوروبية تحمل فاتورة دعم الأسر والشركات، أدت الحرب إلى تفاقم الأوضاع الهشة التي كانت تعيشها القارة بالفعل؛ حيث لم تكَد الدول الأوروبية أن تحقق نموًّا بإمكانه تجاوز تداعيات الجائحة، حتى اندلعت الحرب وفاقمت من التداعيات التي لم تُعالج بعد. فجلبت للقارة تأثيرات اقتصادية معقدة ومتشابكة؛ حيث فاقمت أسعار الطاقة المرتفعة التضخم، الذي ساهم في تصاعد الاحتجاجات على الأسعار، والتي بدورها عمقت المشكلات الاقتصادية الأوروبية.

وبناءً على ما تقدم، تمكنت الأحزاب اليمينية في أوروبا من تحقيق انتصارات جديدة. فازحزب "فيدس" اليميني بزعامة "فيكتورأوربان" بأغلبية الثلثين في الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في 3 أبريل 2022، وهو ما أعاد انتخاب أوربان رئيسًا للمجر[40].

وفي انتخابات الرئاسة الفرنسية التي عُقدت في أبريل 2022، استطاع الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" تحقيق فوز بنسبة 58 ٪ من الأصوات في مقابل اليمينية ماري لوبان التي حصلت على نسبة 41 ٪، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أنه بالمقارنة مع انتخابات 2017 التي كان فيها ماكرون ولوبان خصمين أيضًا، يتضح وجود تقدم لليمين في فرنسا. ففي ذلك الحين، حصل ماكرون على نسبة 66 ٪ من الأصوات، في مقابل حصول لوبان على 33.9 ٪ من الأصوات، الأمر الذي دفع لوبان إلى وصف حصولها على أصوات أكثر مقارنة بانتخابات عام 2017 بـ "النصر المدوي"، وأضافت أن "النتيجة التاريخية" ستسمح لحزبها بزيادة عدد أعضائه في البرلمان الفرنسي[41]. وبالفعل حصل حزب لوبان على أكثر من 80 مقعدًا مقارنة بانتخابات عام 2017 التي حصل فيها على نحو 8 مقاعد.

كما شهدت السويد تقدم القوى اليمينية المتطرفة؛ حيث أصبح حزب "ديمقراطي السويد" ثاني أكبر حزب سياسي في البلاد، بعد أن تمكن في انتخابات سبتمبر 2022 من تحقيق تقدم كبير بلغ أكثر من 20 ٪ مقارنة بنسبة 17.5 ٪ التي حصل عليها في انتخابات عام 2018. كما تمكن التحالف المحافظ (اليميني) المكون من ثلاثة أحزاب: "المعتدل" و"المسيحي الديمقراطي" والليبراليين، وبدعم من حزب "ديمقراطي السويد" من تشكيل

الحكومة السويدية في أكتوبر 2022، بقيادة الزعيم المحافظ "أولف كريسترسون" [42].

وفي إيطاليا، فاز حزب "إخوان إيطاليا" اليميني المتطرف الذي له جذور فاشية، بنسبة 26 ٪ من الأصوات في الانتخابات التي عُقدت في سبتمبر 2022، ليكون الحزب بذلك هو أقوى كتلة في البرلمان الإيطالي، كما يُعد هذا الفوز قياسيًّا مقارنة بنسبة 4 ٪ التي حصل عليها الحزب عام 2018 [43]. وفي أكتوبر 2022، تولت زعيمة الحزب "جورجيا ميلوني" تشكيل الحكومة الإيطالية الجديدة، والمكونة من ائتلاف يضم حزب الرابطة اليميني المتطرف، وحزب فورزا إيطاليا "إيطاليا إلى الأمام" من يمين الوسط [44].

2. الانتقال من النموذج الأمريكي إلى خصوصية النماذج:

في ظل واقع يتسم بتعدد الفاعلين على الصعيد الدولي، وغياب القطبية الأحادية، يرى المحلل الصيني للعلاقات الدولية "يان زيوتونغ" أن القوى الصاعدة عادة ما تأتي بالقيم السائدة فيها إلى "المائدة الدولية"، حيث تسعى لنشرها، كيفما استطاعت. ولتحديد مدى تصاعد نفوذ هذه النماذج الجديدة، علينا أن نتساءل عمَّا إذا كانت الصين أو روسيا أو الهند أو البرازيل، أكثر أم أقل استعدادًا اليوم لتقبل مفاهيم غربية ممَّا كانت عليه منذ عشر سنوات. هي بالتأكيد أقل استعدادًا، كما أن دول الجنوب بلا شك أكثر اهتمامًا بالأفكار والمفاهيم الصينية ممَّا كانت عليه منذ عشر سنوات.

إن أحد الملامح الرئيسية للواقع العالمي الجديد هو انتشار قيم ومعايير متعددة ومتباينة على الصعيد العالمي في نفس الوقت، وربما يكون الزعماء السياسيون الحاليون أكثر سعادة في عالم يدير فيه كل من الأمريكيين والصينيين والأوروبيين شؤونهم، وفق معاييرهم وقيمهم الخاصة داخل حدودهم، وربما يسعون إلى نشر هذه القيم والمعايير في المناطق المجاورة التي يعدونها مناطق نفوذ.

وفي مثل هذا العالم، فإن الاتفاق الدولي على قواعد التعامل لن يتعدى الحد الأدنى من القوانين اللازمة لتنظيم الحركة الدولية، مثل تلك المتعلقة بالتجارة أو الطيران. وسوف يكون هناك احترام شديد لمبادئ السيادة وعدم التدخل، وسيكون على العالم أن يحدد بشكل دقيق القضايا التي يجب أن تأخذ الأولوية للاتفاق عليها [45].

يرتبط بما تقدم حرية القرار الدولي؛ حيث أدى اعتماد القوى الفاعلة على مسألة "خصوصية النموذج" إلى عدم التقيد بسياسات ورؤى الولايات المتحدة للنظام الدولي، الأمر الذي برز عبر ما بدا من ردود فعل دولية متباينة إزاء الحرب في أوكرانيا. فعلى الرغم من اتفاق غالبية الدول على إدانة روسيا في الأمم المتحدة، فإن العديد منهم في الوقت نفسه رفض سياسة العقوبات الغربية أو كل ما من شأنه عزل روسيا عن النظام الدولي. فعلى سبيل المثال، صوتت 141 دولة لصالح قرار إدانة روسيا بسبب غزوها لأوكرانيا، فيما عارض القرار 5 دول وامتنعت 35 دولة عن التصويت [46]، فيما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار "تعليق حقوق عضوية الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الإنسان"، بموافقة 93 دولة ومعارضة 24 وامتناع 58 دولة عن التصويت [47]. الأمر الذي يوضح اتساع نطاق رفض ما من شأنه عزل روسيا عن تفاعلات النظام العالمي.

وفي إطار العلاقات الثنائية، فقد استمرت العديد من الدول في مسار علاقتها مع الجانب الروسي، على الرغم من التنديدات الأمريكية، والدعوات الغربية لعزل روسيا؛ حيث أبرزت الحرب أن النهج البراجماتي وإعلاء المصلحة الوطنية أصبح هو الحاكم للعلاقات الدولية. تمثل في هذا الصدد إجراء الرئيسين التركي والإماراتي زيارات إلى روسيا (في أغسطس وأكتوبر 2022 على التوالي)، إلى جانب -على سبيل المثال لا الحصر- استمرار العلاقات الروسية مع الصين والهند، بل وعلى الجانب الأوروبي رفضت صربيا المرشحة لعضوية الاتحاد، تطبيق العقوبات الأوروبية على روسيا. كما رفضت المجر الاشتراك في حزمة العقوبات الأوروبية المفروضة على روسيا المتعلقة بالطاقة، واستمرت فرنسا في التأكيد على أهمية الحوار مع الرئيس بوتين للوصول إلى تسوية بخصوص الحرب.

### 3. تنامي دور التكتلات الدولية وتراجع المنظمات الدولية:

أصبحت التكتلات الدولية أحد الملامح التي اتسم بها نظام ما بعد الحرب الباردة، وارتبطت بشكل أساسي بالاقتصادات الصاعدة. كما أنها تُعد تحولًا عن النمط التقليدي للمؤسسية الدولية التي ظهرت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وبدأت بالأمم المتحدة وهيئاتها، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

يأتي في مقدمة تلك التكتلات "مجموعة العشرين" التي بدأت على المستوى الوزاري في ديسمبر 1999، ثم تحولت إلى مستوى القمة في نوفمبر 2008،[48] وعلى نفس القدر من الأهمية، تجدر الإشارة إلى مجموعة البريكس، والتي تشكلت في البداية من الصين والهند والبرازيل وروسيا؛ حيث بدأ التفاوض لتشكيل المجموعة منذ اجتماع وزراء خارجية الدول الأربع في سبتمبر 2006، وصولًا إلى يوليو 2009؛ حيث عقدت المجموعة قمتها الرسمية الأولى في مدينة "يكاترينبرغ" الروسية، وفي الثامن عشر من فبراير 2011، انضمت دولة جنوب أفريقيا إلى التكتل، وأصبح البريكس يُستخدم للإشارة إلى مجموعة البلدان، التي سيؤمن نموها الاقتصادي النهضة المستقبلية للاقتصاد العالمي، خاصة لأسواق الأسهم.

وعلى الرغم من أنه لا يوجد رابط معين مشترك بين الدول الخمس، سياسي أو اقتصادي، ولا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي محدد، بل أن دول المجموعة تأتي من أربع قارات مختلفة، كما أن هناك تباينًا واضحًا في درجات نموها الاقتصادي ومستوياتها الإنتاجية؛ فمن المؤكد أن الرابط الأساسي في تشكيل هذا التوافق هو رفض الهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالمية، هذه الهيمنة التي تسببت في إغراق الاقتصاد العالمي في أزمات يعاني معاناة كبيرة في سبيل الخروج منها[49].

وبشكل عام، تتسم هذه المجموعات بالمرونة في الشق الهيراركي والبيروقراطي، بالإضافة لطابعها غير القانوني أو الإلزامي، والاعتماد بدلًا من ذلك على آلية التوافق العام في اتخاذ القرارات، والتي تصاغ على هيئة أهداف عامة تلتزم الدول الأعضاء بتحقيقها خلال مدى زمني معين بما يتوافق مع ظروفها[50].

يتضح هنا أن القوى الصاعدة في إطار تفضيلها لنموذج المؤسسية المرنة، إنما تسعى بالأساس إلى تفادي الضغوط والمشروطية الغربية في التعامل، لا سيما الاقتصادية منها. يُستدل على ذلك بتراجع صندوق النقد الدولي بدرجة لا يستهان بها، مع تقلص دوره في إقراض الأموال، خاصةً في ظل توسع القوة المالية للصين، وتزايد قدرتها على منح القروض والمساعدات بدرجة هائلة، كما هو الحال بالنسبة للعديد من الدول في أفريقيا وآسيا؛ حيث تزيد القروض الصينية بالفعل على قروض البنك

الدولي، وبمرور الوقت، فقد تؤدي مساعدات وقروض الصين إلى تقزيم المساعدات التي يمنحها البنك الدولي على مستوى العالم أيضًا [51].

لم تختلف الأهمية المحورية للتكتلات الدولية خلال الفترة اللاحقة لاندلاع الحرب، بل بات يُنظر إلى انعقاد اجتماعات هذه التكتلات بالمزيد من الاهتمام، وذلك إما ترقبًا لما قد ينبثق عنها من نتائج، وإما لبيان مدى تأثير الحرب في أوكرانيا على استمرار تماسك عمل التكتلات الدولية، لا سيما تلك التي تشارك روسيا بها. وفي هذا الإطار، تُعد اجتماعات "أوبك +" من أبرز الاجتماعات التي استحوذت على اهتمام القوى الدولية، لا سيما في ظل مطالبات القوى الغربية (الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين) برفع إنتاج النفط لتجاوز الاعتماد على النفط الروسي.

أُبرم اتفاق أوبك + في أبريل 2020 بين دول أوبك جنبًا إلى جنب مع عشر دول أخرى من مُصدري النفط غير الأعضاء في منظمة "أوبك" والراغبين في التعاون، وعلى رأسهم روسيا، وذلك لمواجهة ما أسفرت عنه جائحة كورونا من عدم استقرار في سوق النفط نتيجة تراجع الطلب الناتج عن سياسة الإغلاق، الأمر الذي أدى بالتبعية إلى انهيار أسعار النفط الخام. نص الاتفاق على إجراء المشاركين بالاتفاق تخفيضات على إنتاجهم الإجمالي من خام النفط بمقدار 10 ملايين برميل يوميًّا، ابتداءً من 1 مايو 2020 ولمدة تبلغ شهرين تنتهي في 30 يونيو 2020، وخلال مدة الأشهر الستة التالية، بداية من 1 يوليو إلى 31 ديسمبر 2020، يكون مقدار التخفيض الإجمالي المتفق عليه هو 8 ملايين برميل يوميًّا، ويتبع ذلك تخفيض قدره 6 ملايين برميل يوميًّا لمدة 16 شهرًا، تبدأ من 1 يناير 2021 وحتى 30 أبريل 2022 [52].

نجح الاتفاق في إعادة الاستقرار إلى سوق النفط. وفي يوليو 2021، اتفق أعضاء تحالف أوبك + على إجراء زيادة طفيفة في إنتاج النفط الخام بمقدار 400 ألف برميل يوميًّا [53]. ولكن مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، ارتفعت الأسعار الفورية للنفط الخام إلى مستويات غير مسبوقة، مما دفع الحكومات الغربية (لا سيما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) إلى مطالبة الدول النفطية بزيادة إنتاج النفط الخام. على وجه التحديد تم توجيه الطلب إلى السعودية والإمارات نظرًا لكونهما الدولتين الوحيدتين القادرتين على

زيادة الإنتاج.

وفي الحادي والثلاثين من مارس 2022، اجتمع تحالف "أوبك بلس" واتفق على زيادة طفيفة في إنتاج النفط، في الوقت الذي كان يؤكد فيه الرئيس الأمريكي جو بايدن إطلاق كميات إضافية من "احتياطي البترول الاستراتيجي".

لقد رأى أعضاء تحالف أوبك + أنه من الممكن تلبية الطلب العالمي المتنامي من خلال زيادة الإنتاج اليومي بنحو 432000 برميل يوميًّا، أما الكمية التي تعتقد الولايات المتحدة أنها مناسبة فتجاوزت ضعف هذا الرقم، وتبلغ مليون برميل في اليوم، في حين يبلغ إجمالي الطلب العالمي حوالي 100 مليون برميل يوميًّا.

ولكن مع استمرار ارتفاع الأسعار وتنامي المخاوف من حدوث نقص في الأسواق العالمية، قرر أعضاء تحالف أوبك بلس تعديل إنتاج يوليو وأغسطس من النفط بزيادة قدرها 648 ألف برميل يوميًّا، بدلًا من 432 ألف برميل يوميًّا المقررة سابقًا، وهو الأمر الذي قوبل بترحيب من الجانب الأمريكي، وتقدير للدور السعودي في تحقيق هذا التوافق. أعقب هذا إجراء الرئيس الأمريكي جو بايدن زيارة إلى السعودية منتصف يوليو 2022، والتي كان من ضمن أهدافها محاولة إقناع المملكة زيادة إنتاجها النفطي، إلا أن الوقائع التالية أثبتت الفشل في تحقيق هذا الهدف.

وفي أغسطس 2022، أعلنت أوبك + عن زيادة الإنتاج بمائة ألف برميل يوميًّا فقط خلال شهر سبتمبر، وذلك نتيجة ضعف الطاقة الإنتاجية المترتبة على نقص الاستثمارات في القطاع النفطي، هذا فضلًا عن أن معظم أعضاء المجموعة يضخون بالفعل قرب قدراتهم الإنتاجية القصوى، وغير قادرين على تلبية الدعوات الأمريكية لزيادة الإنتاج للمساعدة في مواجهة ارتفاع الأسعار[54]. وفي أكتوبر 2022، قررت المجموعة خفض الإنتاج بمقدار مليوني برميل يوميًّا، تخوفًا من انخفاض الطلب، كما برزت ضرورة للحد من تقلب السوق واستعادة السيطرة عليه والإبقاء على الأسعار مرتفعة ومستقرة في حدود 100 دولار للبرميل. أثار القرار تنديدات غربية، أمريكية على وجه التحديد، واتهامات بانحياز المجموعة إلى موسكو، المستفيد الأكبر من خطوة خفض حجم الإنتاج، الذي من شأنه رفع سعر البرميل، والذي سيساعد بدوره

الخزينة الروسية في تمويل مجهود الحرب الروسية على أوكرانيا، وسيقلل من جدوى العقوبات المفروضة، كما سيبطئ هذا الارتفاع معدل النمو الاقتصادي عبر العالم، وسيؤثر في حجم الدعم المالي والعسكري الغربي لأوكرانيا [55].

وعلى الصعيد المقابل، كان لقمتَي البريكس ومجموعة العشرين نصيب كبير من الاهتمام العالمي، حيث كيفية التوفيق بين المصالح والمواقف المتعارضة للأعضاء، وخروج القمة بنص مشترك معبر عن موقف التكتل من الحرب في أوكرانيا، وكذا مدى استمرارية التكتل في الالتزام بأعماله.

اكتسبت قمة البريكس الرابعة عشرة المنعقدة في يونيو 2022 -بشكل افتراضي- أهمية خاصة بالنظر إلى توقيت انعقادها، حيث الحرب الأوكرانية وما انبثق عنها من توتر أمريكي روسي، وكذا اشتداد المنافسة الأمريكية الصينية، واستمرار الجهود الأمريكية الهادفة إلى احتواء الصين. عبَّر البيان الختامي للقمة عن تأكيد المشاركين على التزامهم بتعددية الأطراف، ودعمهم لإجراء محادثات بين روسيا وأوكرانيا لتسوية النزاع القائم، إلى جانب مواصلة تعاون دول التجمع في جهودها الهادفة إلى تعزيز وإصلاح الحوكمة العالمية، والعمل على مكافحة كوفيد19-، وحفظ السلم والأمن الدوليين، وتعزيز الانتعاش الاقتصادي، وتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتعزيز التبادلات الشعبية ما بين دول البريكس، وأخيرًا المضي قدمًا نحو توسيع البريكس عبر ضم دول جديدة إلى التكتل [56]. تقدمت بالفعل كل من الأرجنتين وإيران والجزائر بطلب عضوية للانضمام إلى التجمع، إلى جانب وجود تكهنات بشأن احتمالية انضمام كل من المملكة العربية السعودية ومصر والسنغال ونيجيريا وتركيا وإندونيسيا وغيرها. وبالتالي، أظهرت النتائج المنبثقة عن القمة استمرار محاولات التجمع على بناء إجماع دولي قائم على دعم الدول النامية، ويمكنه أن يكون بديلًا عن النظام المتمركز حول الغرب[57].

وعلى صعيد قمة مجموعة العشرين في بالي نوفمبر 2022، أظهر إعلان القمة تباين موقف الأعضاء من الحرب، وذلك بالقول: "أدان معظم الأعضاء بشدة الحرب في أوكرانيا، وشددوا على أنها تُسبب معاناة بشرية هائلة وتؤدي إلى تفاقم الهشاشة

الحالية في الاقتصاد العالمي، حيث تقييد النمو وزيادة التضخم وتعطيل سلاسل التوريد وارتفاع مخاطر انعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة وزيادة مخاطر الاستقرار المالي. كانت هناك آراء أخرى وتقييمات مختلفة للوضع والعقوبات. وإدراكًا من أن مجموعة العشرين ليست منتدى لحل المشكلات الأمنية، تتفهم المجموعة أن المشكلات الأمنية يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي"[58].

فيما أكد الجزء الأكبر من الإعلان الختامي خطة العمل المستقبلية لمجموعة العشرين، حيث التركيز التقليدي للمجموعة على التعاون الاقتصادي، وذلك تماشيًا مع الموضوع الأساسي للرئاسة الإندونيسية المتمثل في "التعافي معًا، التعافي بشكل أقوى". هذا بالإضافة إلى التعهدات المعتادة بالحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، ومعالجة أزمة المناخ، وتخفيف عبء الديون عن بعض البلدان الأكثر ضعفًا في العالم، والالتزام بتعزيز الأمن الغذائي العالمي، وتنسيق الصحة العالمية، علاوة على التزامات جديدة مهمة بشأن الاستثمار في البنية التحتية.

وبذلك، يعكس الإعلان ليس فقط مواقف الأعضاء من الحرب، وإنما يوضح مدى قدرة بعض الدول الأعضاء بالمجموعة على ضبط علاقاتهم مع القوى الدولية المتنافسة، وذلك تبعًا لما تقتضيه مصالحهم الخاصة. جاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى القمة بعد أن نجح في تمديد الاتفاق الذي يسمح لصادرات الحبوب الأوكرانية والروسية بالمرور عبر البحر الأسود تحت رعاية الأمم المتحدة، مع الاستمرار في توفير الأسلحة لأوكرانيا وإبرام اتفاق مع الرئيس الروسي لتوسيع التجارة مع روسيا. بينما حضر ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى بالي، بعد أن واجه انتقادات حادة من واشنطن بشأن اتفاقه مع روسيا وأعضاء آخرين في أوبك + لخفض إنتاج النفط في لحظة ارتفاع التضخم في الاقتصادات الغربية، وفي الفترة التي سبقت انتخابات التجديد النصفي. فيما شاركت الهند بالقمة بعدما استوردت من روسيا في أكتوبر نفطًا يزيد بمقدار 30 مرة عمَّا كان عليه قبل الحرب الأوكرانية. وفي الوقت نفسه، يتم استمالة الهند من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة كحليف ديمقراطي استراتيجي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وكبديل للصين كشريك اقتصادي وتقني رائد [59].

**4. محاولات روسية صينية لإعادة تشكيل النظام الدولي:**

منذ إعلان شراكتهما الاستراتيجية عام 1996، تدعو روسيا والصين في خطاباتهما سواء الفردية أو الثنائية إلى إنهاء نظام الأحادية الأمريكية والدفع نحو عالم متعدد الأقطاب، بل بات ينظر إلى هذين الهدفين باعتبارهما الخيط الناظم لشراكتهما الاستراتيجية.

لم تغير الحرب من الخطاب الروسي الصيني بخصوص هذا الشأن. فخلال زيارته إلى الصين، مارس 2022، أوضح وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" أنه يجب على الجانبين الصيني والروسي دفع العملية بنشاط نحو تعددية أكبر، ومعارضة الهيمنة وسياسة القوة، وحماية مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. في المقابل، أكد وزير الخارجية الصيني "وانغ يي" على حديث نظيره الروسي بالقول إن الوضع الدولي دخل فترة من الاضطراب والتحول؛ حيث شهد العالم تغيرات عميقة لم نشهدها منذ قرن. "لقد أيدت الصين دائمًا تعدد الأقطاب الأكبر في العالم وديمقراطية أكبر في العلاقات الدولية، ودعت دائمًا إلى حماية مقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، وأيدت دائمًا الموضوعية والإنصاف في الشؤون الدولية" [60].

وبناءً على ما يبدو من اتفاق للرؤى الروسية الصينية فيما يتعلق بما ينبغي أن يكون عليه النظام الدولي، امتد تفسير بعض التحليلات إلى أن الأزمة العالمية الراهنة أبعد من مسألة نزاع روسي أوكراني، وإنما تندرج الأزمة في إطار محاولات موسكو وبكين لإعادة رسم خارطة النفوذ الدولي وميزان القوى العالمي، وتقليص الهيمنة الأمريكية والغربية [61].

وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى أنه قبل ساعات من إعلان الرئيس الروسي تنفيذ عمليته العسكرية ضد أوكرانيا، اتهمت الولايات المتحدة، على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، نيد برايس، الصين وروسيا بالعمل معًا لإنشاء نظام عالمي جديد "غير ليبرالي للغاية" تشكل تصرفات موسكو تجاه أوكرانيا جزءًا منه. كما أنه نظام يتناقض مع النظام الذي بنته البلدان في جميع أنحاء العالم في العقود السبعة الماضية، فهو نظام مدمر من نواحٍ كثيرة، وليس مضافًا، وأوضح أيضًا أن اتجاه تنمية العلاقات الصينية الروسية هو "مصدر قلق كبير" [62].

وفي أكتوبر 2022، أصدر البيت الأبيض استراتيجيته الجديدة للأمن القومي، والتي حُدد في إطارها طرح روسيا والصين تحديات مختلفة للولايات المتحدة؛ حيث تشكل روسيا تهديدًا فوريًّا للنظام الدولي الحر والمفتوح، وتنتهك بتهورٍ القوانينَ الأساسية للنظام الدولي اليوم، كما أظهرت حربها العدوانية ضد أوكرانيا. على النقيض من ذلك، فإن جمهورية الصين الشعبية هي المنافس الوحيد الذي لديه نية لإعادة تشكيل النظام الدولي، وبشكل متزايد لديها القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية لتحقيق هذا الهدف. ومثلما استفادت الولايات المتحدة ودول العالم بشكل كبير من النظام الدولي بعد الحرب الباردة، استفادت أيضًا جمهورية الصين الشعبية وروسيا. نما اقتصاد جمهورية الصين الشعبية وتأثيرها الجيوسياسي بسرعة. انضمت روسيا إلى مجموعة الثماني ومجموعة العشرين، وتعافت اقتصاديًّا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك، خلصتا إلى أن نجاح نظام دولي حر ومفتوح قائم على القواعد يشكل تهديدًا لأنظمتهما ويخنق طموحاتهما. وهما تسعيان الآن، بطريقتهما الخاصة، إلى إعادة تشكيل النظام الدولي لخلق عالم يخدم نظامهما الأوتوقراطي. وقد أكدت الوثيقة على أن جمهورية الصين الشعبية وروسيا تتقاربان بشكل متزايد مع بعضهما البعض، وأن الإدارة الأمريكية سوف تعطي الأولوية للحفاظ على ميزة تنافسية دائمة على جمهورية الصين الشعبية، مع تقييد روسيا التي لا تزال شديدة الخطورة [63].

وبناءً على ما طُرح من الجانب الأمريكي، حيث عدم القبول بما تطرحه الصين وروسيا من دعوة لنظام متعدد الأقطاب، بل وإعلان واشنطن عن مضيها قدمًا في طريق احتواء كلتا القوتين؛ من المرجح أن تتجه موسكو وبكين في المقابل إلى استمرار التمسك بأواصر شراكتهما في مواجهة ما تنتوي عليه الولايات المتحدة. فخلال محادثاتهما الهاتفية في أكتوبر 2022، أكد وزير الخارجية الصيني دعم بلاده بقوة للشريك الروسي بقيادة الرئيس فلاديمير بوتين، في طريق تحقيق أهداف التنمية الاستراتيجية، رغم كل الصعاب والاضطرابات، ولتعزيز مكانة روسيا كدولة كبرى على الساحة الدولية. وأشار "وانغ" إلى أن كلًّا من الصين وروسيا لهما الحق الكامل في السعي إلى تنميتهما، وأي محاولة لكبح تقدم الصين وروسيا ستنتهي بالفشل [64].

في الواقع، فإن ما يطرحه الشريكان الروسي والصيني بخصوص رغبتهما المشتركة في إعادة تشكيل النظام الدولي، هو أمر موضع تساؤل وبحث كبير. بمعنى آخر: هل باستطاعة العلاقة التاريخية والشراكة الوثيقة بين روسيا والصين التأثير في ترتيب وإعادة هيكلة النظام الدولي؟ هذا بالنظر إلى ما تواجهه هذه العلاقة حاليًّا من اختبار مثل الحرب الروسية الأوكرانية، أو ممارسات أمريكية من شأنها تضييق واحتواء هذه الشراكة. وبناءً عليه، للإجابة عن هذه التساؤلات، ينبغي التعمق أكثر في طبيعة العلاقات الروسية الصينية (سواء على مستوى شراكتهما الثنائية أو في إطار تحركاتهما الثنائية على الساحة الدولية)، حتى يتسنى لنا تصور إجابة عن هذه التساؤلات.

# المصادر:


1. مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، (صندوق النقد الدولي، يوليو 2022)، ص 1، متاح إلكترونيًا: https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2022/07/26/world-economic-outlook-update-july-2022

2. التصدي لأزمة تكلفة المعيشة، (صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2022)، متاح إلكترونيًا: https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2022/10/11/world-economic-outlook-october-2022

3. تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، (صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2022)، متاح إلكترونيًا: https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/WEO/2022/October/Arabic/foreworda.ashx

4. ارتفاع مخاطر الركود التضخمي في خضم التباطؤ الحاد في وتيرة النمو، (البنك الدولي، 7 يونيو 2022)، متاح إلكترونيًا: https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/06/07/stagflation-risk-rises-amid-sharp-slowdown-in-growth-energy-markets

5. أندرو ستانلي، الحرب تشعل أزمة الغذاء، (صندوق النقد الدولي، يونيو 2022)، متاح إلكترونيًا: https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2022/06/war-fuels-food-crisis-picture

6. دوريان بوركهالتر، هكذا تغذي الحرب في أوكرانيا أزمة الغذاء العالمية القادمة، (Swiss.info، 18 مايو 2022)، متاح إلكترونيًا: https://cutit.app/czWpe

7. أندرو ستانلي، الحرب تشعل أزمة الغذاء، مرجع سبق ذكره.

8. كريستالينا غورغييفا، وآخرون، أزمة الغذاء العالمية تتطلب الدعم للمواطنين والانفتاح التجاري وزيادة المحاصيل المحلية، (صندوق النقد الدولي، 30 سبتمبر 2022)، متاح إلكترونيًا: https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2022/09/30/global-food-crisis-demands-support-for-people-open-trade-bigger-local-harvests

9. Ewan Thomson, 6 ways Russia's invasion of Ukraine has reshaped the energy world, (World Economic Forum, 8 November 2022), available online: https://www.weforum.org/agenda/2022/11/russia-ukraine-invasion-global-energy-crisis/

10. تسرب "نورد ستريم".. الاتحاد الأوروبي يتهم روسيا والناتو يتوعد بـ "رد حازم"، (الشرق للأخبار، 29 سبتمبر 2022)، متاح إلكترونيًا: https://cutit.app/bzKAo

11. روسيا تتهم البحرية البريطانية بتفجير خط أنابيب الغاز نورد ستريم ولندن تندد بـ "ادعاءات خاطئة"، (مونت كارلو الدولية، 29 أكتوبر 2022)، متاح إلكترونيًا: https://cutit.app/oVmyv

12. Global Energy Crisis: Impact of the Ukraine war, (Quo Intelligence, 11 October 2022), available online: https://quointelligence.eu/2022/10/global-energy-crisis-impact-of-the-war-in-ukraine/

13. Energy crisis will speed up transition to green fuels, says head of renewables agency, (Euro News, 27 September 2022), https://www.euronews.com/green/2022/09/27/energy-crisis-will-speed-up-transition-to-green-fuels-says-head-of-renewables-agency

14. Global Energy Crisis: Impact of the Ukraine war, Op.Cit

15. إضرابات واحتجاجات.. شبح "السترات الصفراء" يقلق حكومة فرنسا، (سكاي نيوز، 18 أكتوبر 2022)، متاح إلكترونيًا: https://cutit.app/zuoRD

16. Nick Butler, The Impact of the Ukraine war on global energy markets, (Centre for European Reform, 14 July 2022),available online: https://www.cer.eu/insights/impact-ukraine-war-global-energy-markets

17. World Energy Outlook 2022 shows the global energy crisis can be a historic turning point towards a cleaner and more secure future, available online: (International Energy Agency, 27 October 2022), https://www.iea.org/news/world-energy-outlook-2022-shows-the-global-energy-crisis-can-be-a-historic-turning-point-towards-a-cleaner-and-more-secure-future

18. الرئيس الأمريكي يوقع مشروع قانون خفض التضخم بقيمة 430 مليار دولار، (العربية.نت، 17 أغسطس 2022)، متاح إلكترونيًا: https://cutit.app/iNOmU

19. "قانون خفض التضخم" الأمريكي.. لماذا يثير مخاوف الأوربيين؟، (الحرة، 2 ديسمبر 2022)، متاح إلكترونيًا: https://cutit.app/ZvWSn

20. قرار أوروبي يخدم البيئة.. ويحظر هذه السيارات، (سكاي نيوز عربية، 28 أكتوبر 2022)، https://cutit.app/csuIB

21. REPowerEU: A plan to rapidly reduce dependence on Russian fossil fuels and fast forward the green transition, (European Commission, 18 May 2022), available online: https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_22_3131

22. Global Energy Crisis: Impact of the Ukraine war, Op.Cit

23. ألمانيا تبرم صفقة طاقة مع قطر لتقليل الاعتماد على روسيا، (سكاي نيوز عربية، 20 مارس 2022)، متاح إلكترونيًا: https://cutit.app/QcRqc

24. سوناطراك توقع عقدًا ضخمًا مع إيني وتوتال وأوكسيدنتال لإنتاج النفط والغاز، (فرانس 24، 19 يوليو 2022)، متاح إلكترونيًا: https://cutit.app/yiFDm

25. اتفاق ثلاثي بين مصر وإسرائيل والاتحاد الأوروبي لتصدير الغاز، (فرانس 24، 15 يونيو 2022)، متاح إلكترونيًا: https://cutit.app/qfEIB

26. الاتحاد الأوروبي يوقع اتفاقًا مع أذربيجان لمضاعفة واردات الغاز بحلول 2027، (العربية.نت، 18 يوليو 2022)، متاح إلكترونيًا: https://cutit.app/Qhqsc

27. Sebastian Clapp, Russia's war on Ukraine: Reflections on European security, neutrality and strategic orientation, (European Parliamentary Research Service, May2022), available online: https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2022/729450/EPRS_BRI(2022)729450_EN.pdf

28. آية عبد العزيز، تطورات الأمن الأوروبي في سياق المئة يوم الأولى من الحرب الروسية الأوكرانية، في 100 يوم من الحرب الروسية الأوكرانية: هدنة أم استنزاف أم تقسيم، تحرير: مها علام، (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، يونيو 2022)، ص 18، متاح إلكترونيًا: https://ecss.com.eg/publications/100-days-of-russian-ukraine-war

29. Sebastian Clapp, Russia's war on Ukraine: Reflections on European security, neutrality and strategic orientation, Op.Cit.

30. آية عبد العزيز، تطورات الأمن الأوروبي في سياق المئة يوم الأولى من الحرب الروسية الأوكرانية، مرجع سبق ذكره، ص 20.

31. Carnegie Corporation of New York, How Is Russia's Invasion of Ukraine Likely to Alter the Post-World War II International Order?, (Carnegie endowment for international peace, 25 May 2022), available online: https://www.carnegie.org/our-work/article/how-is-russias-invasion-of-ukraine-likely-to-alter-the-post-world-war-ii-international-order/

32. عمرو عدلي، الكساد الثاني: الاقتصاد العالمي من الأزمة إلى الركود، (السياسة الدولية، العدد 187، يناير 2012)، ص77-76.

33. أبو بكر الدسوقي، العالم يتحول: حقائق جديدة على الخريطة العالمية، (مجلة السياسة الدولية، العدد 187، يناير 2012)، ص59.

34. كارن أبو الخير، البديل الزائف: فرص تراجع الشعبوية اليمينية في العالم الغربي، (اتجاهات الأحداث، العدد 29، 2019-2018) ص95.

35. مصطفى علوي، "عوامل صعود اليمين المتطرف في أوروبا"، (السياسة الدولية، العدد 208، أبريل 2017)، ص 87. فردوس محمد عبد الباقي، العلاقات بين الكوريتين ومصالح القوى الكبرى، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ديسمبر 2019)، ص 71-70.

36. ريهام باهي، أمريكا أولًا: دونالد ترامب والنظام العالمي، (رؤى مصرية، العدد 58، نوفمبر 2019) ص6-5.

37. جمال محمد سليم، العجز الديمقراطي: أزمة النظم السياسية الليبرالية في العالم الجديد، (مجلة السياسة الدولية، العدد 187، يناير 2012)، ص69-74.

38. محمد بسيوني عبد الحليم، أزمات النموذج الليبرالي والبحث عن بدائل، (السياسة الدولية، العدد 218، أكتوبر2019) ص268.

39. Francis Fukuyama, Francis Fukuyama: Putin's war on the liberal order, (Financial Times, 4 March 2022), available online: https://www.ft.com/content/d0331b51-5d0e-4132-9f97-c3f41c7d75b3

40. آية عبد العزيز، الشيماء عرفات، تداعيات مُحتملة: تأثير صعود اليمين المتطرف في أوروبا على الشرق الأوسط ومصر، (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 19 نوفمبر 2022)، متاح إلكترونيًا: https://ecss.com.eg/21050/

41. نتائج الانتخابات الرئاسية الفرنسية.. رفض لوبان أكبر من تأييد ماكرون، (الحرة، 25 أبريل 2022)، متاح إلكترونيًا: https://cutit.app/ajMqB

42. أولف كريسترسون... يميني متطرف رئيسًا لوزراء السويد، (إندبندنت عربية، 17 أكتوبر 2022)، متاح إلكترونيًا: https://cutit.app/zzcGk

43. آية عبد العزيز، الشيماء عرفات، تداعيات مُحتملة: تأثير صعود اليمين المتطرف في أوروبا على الشرق الأوسط ومصر، مرجع سبق ذكره.

44. تكليف اليمينية المتطرفة ميلوني بتشكيل حكومة جديدة في إيطاليا، (دويتش فيله عربية، 21 أكتوبر 2022)، متاح إلكترونيًا: https://cutit.app/OxWcq

45. كارن أبو الخير، عالم بلا أقطاب: الحقائق الاستراتيجية الجديدة في النظام الدولي، (السياسة الدولية، العدد 185، يوليو 2011)، ص166-159.

46. قرار إدانة روسيا.. تعرف إلى الرافضين والممتنعين عن التصويت، (الشرق للأخبار، 3 مارس 2022)، متاح إلكترونيًا: https://cutit.app/lSAnf

47. 93 دولة في الجمعية العامة تصوت لصالح تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان، (الأمم المتحدة، 7 أبريل 2022)، متاح إلكترونيًا: https://news.un.org/ar/story/2022/04/1098432

48. فردوس محمد عبد الباقي، العلاقات بين الكوريتين ومصالح القوى الكبرى، مرجع سبق ذكره، ص65.

49. وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الثانية يناير 2017)، ص241 - 247.

50. فردوس محمد عبد الباقي، العلاقات بين الكوريتين ومصالح القوى الكبرى، مرجع سبق ذكره. ص 65.

51. دور صناديق الثروة السيادية في الاقتصاد العالمي، (مركز مصر للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، مايو 2019) متوفر إلكترونيًا: https://cutt.us/poEuZ

52. اتفاق من 6 نقاط بإجتماع أوبك+ وسط "حرب أسعار النفط".. إليكم ما هي، (سي إن إن بالعربية، 10 أبريل 2020)، متاح إلكترونيًا: https://arabic.cnn.com/business/article/2020/04/10/opec-meeting-6-points-agreement

53. أوبك+: تعديل خط الأساس لإنتاج 5 دول وتمديد الاتفاق حتى نهاية 2022، (العربية.نت، 19 يوليو 2021)، متاح إلكترونيًا: https://cutit.app/fHdDD

54. نوران عوضين وآخرون، العلاقات الأمريكية السعودية: توتر مؤقت أم تحول استراتيجي؟، (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 27 نوفمبر 2022)، متاح إلكترونيًا: https://ecss.com.eg/30939/

55. أوبك بلس: لماذا أثار قرار خفض إنتاج النفط غضب واشنطن؟، (بي بي سي عربية، 6 أكتوبر 2022)، متاح إلكترونيًا: https://www.bbc.com/arabic/interactivity-63166706

56. XIV BRICS Summit Beijing Declaration, (Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, 23 June 2022), available online: https://www.fmprc.gov.cn/eng/zxxx_662805/202206/t20220623_10709037.html

57. Philip Fasulo, New global order: in the BRICS construction site, (International Institute for Strategic Studies, 28 September 2022), available online: https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/nuovo-ordine-globale-nel-cantiere-dei-brics-36287

58. G20 Bali Leaders' Declaration, (The White House, 16 November 2022), available online: https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/11/16/g20-bali-leaders-declaration/

59. Robin Niblett DPhil, The G20 Bali summit showcases a more diverse world, (Chatham House, 22 November 2022), available online: https://www.chathamhouse.org/2022/11/g20-bali-summit-showcases-more-diverse-world

60. Wang Yi Holds Talks with Russian Foreign Minister Sergey Lavrov, (Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, 30 March 2022), available online: https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/202203/t20220331_10658029.html

61. لافروف في الصين يتحدث عن "النظام العالمي الجديد"، (سكاي نيوز عربية، 30 مارس 2022)، متاح إلكترونيًا: https://cutit.app/hjvNz

62. David Brunnstrom and Michael Martina, U.S. says China and Russia seek 'profoundly illiberal' world order, (Reuters, 24 February 2022), available online: https://www.reuters.com/world/us-says-china-russia-seek-profoundly-illiberal-world-order-2022-02-23/

63. National Security Strategy, (The white House, October 2022), available online: https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/10/Biden-Harris-Administrations-National-Security-Strategy-10.2022.pdf

64. Wang Yi Speaks with Russian Foreign Minister Sergey Lavrov on the Phone, (Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, 27 October 2022), available online: https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjb_663304/wjbz_663308/activities_663312/202210/t20221029_10794068.html

# 4 من العداء إلى الشراكة: تطور العلاقات الروسية الصينية

يصر قادة البلدين على أهمية وضرورة العمل والتنسيق بشكل أكبر ودائم لضمان استمرار نجاح الشراكة الروسية الصينية. هذا الإصرار نتج عن خلفية دارت في رحاها علاقاتهما السابقة، ووصلت في فترة من الفترات إلى حد الاقتراب الوشيك من حرب واسعة. وعليه يتعين أولًا قبل بحث أوجه التعاون الثنائي بين الشريكين الروسي

والصيني، إلقاء نظرة على أهم المحطات التاريخية المؤثرة في مسار تطور تلك العلاقة، ومدى الاختلاف بين العلاقة الصينية السوفييتية، والصينية الروسية.

## تطور العلاقات السوفييتية الصينية:

شهدت العلاقات السوفييتية الصينية على مدار الفترة الممتدة منذ نشأة روسيا السوفييتية عام 1917، ثم الاتحاد السوفييتي عام 1922، حتى تفككه عام 1991، مسارًا من التأرجح والتخبط ما بين التحالف والتعاون والتوتر والعداوة؛ وذلك وفقًا لعوامل متعددة، مثل اختلاف الرؤى الأيديولوجية، والموقف من النظام العالمي، والعلاقات الشخصية بين القادة على الجانبين.

كان لثورة أكتوبر البلشفية عام 1917 تأثير كبير وطويل الأمد على العلاقات الصينية الروسية؛ حيث اعتنق بعض المفكرين الثوريين، الذين خاب أملهم من أفكار الديمقراطية الليبرالية الشائعة في الغرب "البلشفية الروسية" كقوة مناسبة لمزيد من الإجراءات السياسية المتوافقة مع تفكيرهم الثوري [1].

وفي هذا السياق، تأسس الحزب الشيوعي الصيني "Chinese Communist Party-CCP" في عام 1921، على أساس الأفكار البلشفية، وكان أكثر الأعضاء المؤسسين شهرةً هو "ماو تسي تونج" الذي شارك لينين وزينوفييف وماينج وجهة النظر الاستراتيجية القائلة بأن "الشيوعيين الآسيويين يجب أن يبنوا جبهة موحدة بين القوى البروليتارية الناشئة والأحزاب القومية التي تتحدث باسم البرجوازية المحلية التي وقعت ضحية للإمبريالية".

وسرعان ما انضم الحزب الشيوعي الصيني إلى الكومنترن [2] عام 1922، الذي دفع خلال عام 1923 الحزب الشيوعي الصيني نحو التحالف مع حزب القوميين الصينيين guomindang (الكومينتانج)، بقيادة صن يات صن [3] Sun Yat-sen .

وفي الحادي والثلاثين من يناير عام 1924، وقَّع الاتحاد السوفييتي مع الصين اتفاقية تتضمن تعهد البلدين بمنع أي نشاط معادٍ للطرف الآخر على أراضيه. ولكن لم يَدُم هذا التوافق طويلًا؛ ففي أعقاب وفاة صن يات صن عام 1925، انقلب خليفته شيانج كاي شيك على الشيوعيين، واتجه في المقابل إلى عقد علاقات مع الدول الغربية، لا سيما مع الولايات المتحدة [4]. وبانتهاء الحرب العالمية الثانية، اندلعت

الحرب الأهلية بين الحزب الشيوعي الصيني وحزب الكومينتانج، التي كان النصر فيها للشيوعيين بقيادة ماو تسي تونج، الذي أعلن في الأول من أكتوبر عام 1949 عن تأسيس جمهورية الصين الشعبية [5]، فيما هربت قوات الكومينتانج بقيادة شيانج إلى تايوان لتكون مقر "جمهورية الصين".

وفي يوم الإعلان الرسمي لتأسيس الجمهورية، ألقى ماو خطابه الذي دعا فيه إلى محاربة الأعداء الإمبرياليين في الداخل والخارج؛ من أجل دعم الشرعية الدولية، وفي الوقت ذاته، أعرب عن شكره لمؤسسي الاشتراكية من أمثال كارل ماركس ولينين وستالين، الذين قال عنهم إنهم لم يدعموا الصين بالسلاح فقط، وإنما بالأفكار الاشتراكية الشيوعية. وفي اليوم التالي من إعلان ماو، أعلنت موسكو اعترافها بجمهورية الصين الشعبية، وسحبت اعترافها بحكومة شيانج كاي شيك القومية، فضلًا عن عدم اعترافها بوفد الصين في منظمة الأمم المتحدة. ولم تكتفِ موسكو بذلك، بل امتنعت أيضًا عن حضور جلسات مجلس الأمن، ولم تعد إليه إلا في الأول من أغسطس 1950 [6].

قبيل الإعلان عن جمهورية الصين الشعبية، أصدر ماو تسي تونج رئيس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، في 30 يونيو 1949، بيانه الشهير "الميل إلى جانب واحد"، الذي أعلن فيه عن انحياز حزبه إلى الاتحاد السوفييتي، ورغبته في التحالف معه. وفي الرابع عشر من فبراير، وقع الجانبان السوفييتي والصيني 1950 على "معاهدة الصداقة والتحالف والمساعدة المتبادلة بين الصين والاتحاد السوفييتي" [7]. وعلى مدى السنوات القليلة التالية، انخرطت الدولتان في تعاون عسكري واقتصادي عميق، تضمن نقل الاتحاد السوفييتي التقنيات العسكرية الأساسية والقدرات الصناعية إلى الصين، بما في ذلك الصواريخ والطائرات الحديثة [8].

تشير العديد من التحليلات إلى الحرب الكورية باعتبارها اللبنة الأولى في مسار الانقسام الصيني السوفييتي؛ حيث أظهر سلوك الحليفين تعارضًا في النهج، بما دفع الجانب الصيني إلى مراجعة حساباته وتقييمه علاقته بالاتحاد السوفييتي.

اندلعت الحرب الكورية في يونيو 1950، وعقب ثلاثة أيام من اندلاعها أعلنت

الولايات المتحدة مشاركتها لإنقاذ كوريا الجنوبية. ومع تصاعد وتيرة الاشتباكات واقتراب نظام "كيم إيل سونج" من الانهيار، أعلنت الصين مشاركتها إلى جانب كيم في مواجهة "العدوان الأمريكي" [9].

في المقابل، أبدى الجانب السوفييتي ترددًا في المشاركة بهذا النزاع؛ تخوفًا من حدوث مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة على الأراضي الكورية [10]. لقد كان الصينيون في أمسِّ الحاجة إلى الدعم السوفييتي في هذه اللحظة، ولكن التراجع السوفييتي عن تقديم الدعم قد عزز لدى الجانب الصيني فكرة ضرورة الاعتماد على الذات [11]، لا سيما أنها اضطرت خلال سنوات مشاركتها في الحرب إلى الاعتماد على المساعدة السوفييتية والالتزام بالقرارات السوفييتية [12].

وعلى الرغم مما بدا من صلابة وقوة التحالف الصيني السوفييتي، كان ماو دائمًا ما يشعر بالإهانة من الطريقة التي عامله بها ستالين، معتقدًا أن ستالين يعتبر علاقتهما شبيهة بعلاقة الأب والابن، بدلًا من علاقة بين الأخوين. وخلال حديثه مع السفير السوفييتي "بافيل يودين" في يوليو 1958، قال ماو: "أنتم (الروس) لم تثقوا أبدًا بالشعب الصيني، وكان ستالين من بين الأسوأ" [13].

بدأ الخلاف يأخذ مسارًا علنيًّا ملموسًا، وتحديدًا بعد تولي نيكيتا خروتشوف السلطة، وسعيه نحو الانفصال عن سياسات ستالين؛ ففي المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي في فبراير 1956، أعلن خروتشوف أن السياسة الخارجية الجديدة للاتحاد السوفييتي ستنطلق من مبدأ "التعايش السلمي"، وسعى لتأسيس نموذج أكثر انفتاحًا على الأحزاب الشيوعية، بما يمكنه من تقويض الشكوك بين الدول الجديدة بشأن تدخل الاتحاد السوفييتي في شئونها الداخلية.

الجدير بالذكر أنه عقب خطاب خروتشوف بسنوات قليلة، كانت بكين تلتزم بشكل عام بموقف موسكو في المحافل الدولية، وتدعم سياساتها، بيد أنه لا يمكن تفسير ذلك التوافق على أنه اتفاق بين الطرفين، أو موافقة صينية على السياسات السوفييتية الجديدة، لكنها طبيعة المرحلة بالنسبة إلى بكين التي لم يكن لديها ما تقدمه، لكن ذلك العجز الصيني لم يستمر طويلًا.

بدأت الانقسامات في مواقف الطرفين في الظهور خلال الفترة من 1958 إلى 1960، على إثر تباين التصورات تجاه الدول الإفريقية التي استقلت عن الاستعمار؛ فبالنسبة إلى الاتحاد السوفييتي، فقد ركز على تقديم الدعم الاقتصادي وتعزيز التقارب السياسي، لتحسين الصورة الذهنية لدى الأوروبيين عن الاتحاد السوفييتي، وأنه ليس بمصدر تهديد، لكن الصينيين تبنوا تصورات أكثر راديكالية، تقوم على أهمية تعزيز التوجهات الثورية في تلك الدول، بما يُوجِد حالة من الفصل عن دول الاستعمار. وخلصت النظرة الصينية إلى أن الاتحاد السوفييتي كان يعطي الأولوية لمكانته داخل أوروبا وتجاه الغرب على حساب دعم التطلعات الثورية للشعوب المُستعمَرة [14].

إلى جانب الأبعاد الأيديولوجية للخلاف، استشعرت الصين وجود محاولات سوفييتية للسيطرة على الصين من مدخل التعاون البيني، فضلًا عن إيلاء موسكو أهمية أكبر لعلاقتها مع الغرب، وهو الأمر الذي يمكن التدليل عليه عبر أكثر من مؤشر؛ وذلك على النحو التالي:

1. اقترح السوفييت عام 1958 بناء أسطول غواصات تَئُول ملكيته وإدارته إلى الجانبين؛ وذلك بدلًا من الاستجابة للمطلب الصيني بتقديم المساعدة فقط في البناء؛ الأمر الذي اعتبرته الصين تهديدًا لسيادتها وتأكيدًا لرغبة موسكو في السيطرة.

2. قررت موسكو عام 1959 التراجع عن التزامها بتقديم المساعدة إلى الصين في بناء قنبلة ذرية، بدعوى أن استمرار المساعدة في المجال النووي قد يعرض للخطر جهودها - بالتعاون مع الغرب - للحد من الأسلحة النووية.

3. أبلغ الاتحاد السوفييتي الصين، ودون سابق إنذار، في يوليو 1960، عن سحب جميع مستشاريه من الصين؛ وذلك على خلفية تصاعد الخلاف الأيديولوجي.

4. مع حلول عام 1960، وصل الخلاف العلني إلى ذروته بين الجانبين؛ وذلك على إثر النزاع الحدودي بين الصين والهند، الذي التزمت فيه موسكو الحياد - خلال المراحل الأولى للنزاع - في الوقت الذي كانت تنتظر فيه الصين مناصرة سوفييتية [15]. ولكن مع اتساع نطاق النزاع الصيني الهندي خلال عام 1962، تحوَّل هذا الحياد

إلى تعاون عسكري وثيق بين الاتحاد السوفييتي والهند، نتج عنه اتفاق في أغسطس 1962 لشراء الهند بشكل فوري 12 طائرة من طراز ميج MiG-21، بالإضافة إلى تقديم الجانب السوفييتي المساعدة التقنية في تصنيع الطائرة بموجب ترخيص في الهند [16].

وفي 2 مارس 1969، أخذ الانقسام الصيني السوفييتي يتعمق بعد المواجهة العسكرية بينهما؛ حيث نصبت القوات الصينية كمينًا في جزيرة زينباو (دامانسكي بالروسية) المتنازع عليها ضمن العديد من الجزر الواقعة على نهر أوسوري، وقتلت مجموعة من حرس الحدود السوفييت [17]. تشير المبادرة الصينية بالهجوم إلى رغبة القيادة الصينية في إظهار القوة والشجاعة الكافيتين لردع أي استفزاز أو تهديد سوفييتي في المستقبل، لا سيما في ضوء متغيرات السياسة السوفييتية التي شعرت الصين معها بالتهديد؛ حيث أسهم الغزو السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا عام 1968، والإعلان اللاحق لمبدأ بريجنيف الذي ينص على حق الاتحاد السوفييتي في التدخل في البلدان الاشتراكية التي تمثل تهديدًا للحكم الشيوعي أو للهيمنة السوفييتية، في اتخاذ القيادة الصينية القرار بالهجوم. خشيت بكين أن يؤدي مبدأ بريجنيف إلى زيادة الضغط العسكري السوفييتي على الصين، أو ربما يقدم مبررًا لتوغل عسكري في المستقبل، أو أن يُستخدَم المبدأ لتبرير مزيد من التدخل في دول أوروبا الشرقية التي لها علاقات جيدة مع الصين، مثل ألبانيا ورومانيا [18].

من ناحية موسكو، استقبل السوفييت الهجوم الصيني على أنه تصرف عدائي من قبل نظام "تحريفي" وعدائي. وبناءً عليه، فإنه في الخامس عشر من مارس 1969، تقاتلت القوتان السوفييتية الصينية مرة أخرى في زينباو. وتدور أغلب التحليلات حول كون روسيا هي من بدأت بالهجوم. وفي الأشهر التالية، خاضت موسكو وبكين عدة معارك أخرى على طول الحدود؛ ما أدى إلى سقوط عدد غير معروف من الضحايا.

في أعقاب النزاعات في زينباو، تبنت موسكو استراتيجية دبلوماسية قسرية تجاه بكين، جمعت بين الدعوة بشكل متكرر للتفاوض حول الحدود المتنازع عليها، والتهديد في حال استمرار التعنت الصيني. وخلال الأشهر اللاحقة لحادث زينباو، ألمح الاتحاد

السوفييتي إلى أنه قد يستخدم السلاح النووي في نزاعه مع الصين، وتحديدًا في توجيه ضربة للمنشآت النووية الصينية. وفي أغسطس 1969، أخبر مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية "ريتشارد هيلمز" الصحافة بتقرب موسكو من الحكومات الأجنبية للاستفسار عن ردود أفعالها تجاه ضربة استباقية سوفييتية محتملة. وبناءً عليه، آثرت الصين الموافقة على طلب التفاوض السوفييتي حين تم طرحه مجددًا [19].

لا تقف الأهمية التاريخية في الصراع الحدودي بين الصين والاتحاد السوفييتي عند انهيار تحالفهما في حد ذاته، بل تمتد إلى التحول اللاحق في سياستهما إزاء الولايات المتحدة؛ حيث السعي نحو التوافق مع خصمهما الأيديولوجي الأول؛ فخلال الفترة من عام 1967 إلى عام 1968، اعتبر كلٌّ من الصين والاتحاد السوفييتي الآخرَ خصمًا أساسيًّا، مستبدلين بذلك الولايات المتحدة في هذا التصنيف. وبذلك أصبح من المستحيل على الصين والاتحاد السوفييتي الالتزام بأساس أيديولوجي مشترك مبني على اتفاق معاداة الولايات المتحدة باعتبارها خصمًا أساسيًّا، وهذا بدوره جعلهما يميلان إلى التقارب مع الولايات المتحدة [20]، وهو الأمر الذي نتج عنه انفراج تدريجي في علاقات كل من البلدين مع الولايات المتحدة التي لعبت من جانبها على حالة الانقسام للضغط عليهما معًا [21].

ومع ذلك، فإنه في أعقاب وفاة ماو عام 1976، اتجهت القيادة السوفييتية إلى إرسال إشارات من شأنها الدعوة إلى التقارب مرة أخرى مع الجانب الصيني، إلا أن الصينيين رفضوا مبادرات الاتحاد السوفييتي؛ لأن الأخير لم يفعل شيئًا لتقليص وجوده العسكري على طول الحدود الصينية السوفييتية.

وبذلك استمرت الصين من جانبها في التفاعل الإيجابي مع الولايات المتحدة، وهو التفاعل الذي تعزز بشكل أقوى مع زيارة "زبيجنيو بريجنسكي" مستشار كارتر للأمن القومي، إلى بكين في مايو 1978؛ حيث تم تأكيد الهدف الأمريكي الصيني المشترك المتمثل في معارضة "الجهود التي تبذلها أي دولة أخرى لتأسيس هيمنة إقليمية أو عالمية". والأهم من ذلك، تشديد بريجنسكي على أهمية تحقيق علاقات كاملة بين الولايات المتحدة والصين. وافق بريجنسكي على الشروط الرئيسية الثلاثة للصين

لحدوث ذلك؛ حيث تعهدت الولايات المتحدة بإلغاء العلاقات الدبلوماسية مع تايوان، وإلغاء معاهدة الدفاع بين واشنطن وتايبيه، وسحب جميع القوات العسكرية منها. وأخيرًا، تم تطبيع العلاقات الصينية الأمريكية في الأول من يناير 1979.

عقب التطبيع، لاحظ السوفييت حدوث انفجار في عدد الاتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة والصين، خاصةً فيما يتعلق بالتعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا [22]. وبناءً عليه، سرَّع السوفييت الانفراج مع الولايات المتحدة ردًّا على ذاك التقارب؛ ففي يونيو 1979، عُقد في فيينا مؤتمر قمة بين الرئيس الأمريكي كارتر وقائد الاتحاد السوفييتي بريجنيف. وفي هذا المؤتمر تم التوقيع على اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية الثانية. ولاحقًا في يوليو 1979، أعطت الولايات المتحدة الصين الشعبية حق الدولة الأولى في الرعاية [23].

وبالرغم من استمرار فكرة إنشاء جبهة موحدة ضد الاتحاد السوفييتي حتى نهاية السبعينيات، فإن الحاجة إلى تكريس اهتمام جاد للإصلاحات المحلية قد أجبر القيادة الصينية على التفكير في تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، والتخلي تدريجيًّا عن فكرة مواجهته [24].

وعليه، بعد انعقاد الجلسة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني عام 1979، اتخذت الصين مبادرات لتطبيع علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي، وهو ما قوبل بإيجابية من جانب الأخير [25].

وتشير التحليلات إلى أن اتجاه الصين نحو تسوية الانقسام مع الاتحاد السوفييتي قد نبع من إدراك الرئيس الصيني "دينج" لملاحظتين رئيسيتين: أولاهما أنه كان من الواضح أن الاتحاد السوفييتي أثبت أنه عدو أقل شراسةً مما كان يُخشى منه في البداية، ويُستدل على ذلك مما واجهه الاتحاد السوفييتي من مصاعب في أفغانستان. ثانيًا- أن دينج أُصيب بخيبة أمل إزاء ما اعتبره ازدواجية أمريكية، لا سيما فيما يتعلق باستمرار بيع الأسلحة إلى تايوان. وعليه كان التطبيع بين الصين والاتحاد السوفييتي نتيجةً لإدراك كلٍّ من القادة الصينيين والسوفييت أنهما سيكونان في وضع أفضل للتعامل مع الولايات المتحدة إذا لم يعارض كلٌّ منهما الآخر بشدة [26].

ويمكن القول إنه منذ منتصف الثمانينيات، برز توجه لدى الجانب السوفييتي نحو اعتبار الشراكة السوفييتية الصينية توجهًا ثابتًا في السياسة الخارجية السوفييتية؛ حيث أشار "ميخائيل جورباتشوف"، خلال خطابه أمام المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي في فبراير 1986، إلى الصين باعتبارها دولة اشتراكية عظمى، وهو الأمر الذي أعاد تأكيده خلال خطابه في فلاديفستوك في يوليو 1986؛ حيث أكد استعداده في أي وقت، وعلى أي مستوى، للحوار مع الصين لاتخاذ مزيد من الإجراءات التي من شأنها إقامة مناخ من حسن الجوار بين البلدين [27].

وفي مايو 1989، قام جورباتشوف بزيارة رسمية إلى الصين، عقد فيها اجتماعًا تاريخيًّا مع رئيس اللجنة العسكرية المركزية للحزب الشيوعي الصيني "دنج شياو بينج"، الذي أوضح أن الشعب الصيني يأمل تحسن العلاقات الصينية السوفييتية مرة أخرى، وأن هذه القمة إعلان عن عودة العلاقات إلى طبيعتها [28].

خلال الفترة اللاحقة لإعلان التطبيع، طغى على التقارب الصيني السوفييتي مجموعة متنوعة من القضايا المحلية والدولية؛ فعلى المستوى المحلي، واجه جورباتشوف الانهيار الاقتصادي، وصعود بوريس يلتسين في روسيا، وظهور الحركات الانفصالية في الجمهوريات الأخرى، بينما تعامل دينج مع احتجاج ميدان تيانانمين، ثم أعاد بناء السلطة السياسية للحزب الشيوعي الصيني والعلاقات مع الدول الأخرى بعد قمع الاحتجاج. وعلى الصعيد الدولي، انزعج البلدان من سقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية. وعلى الرغم من أن جورباتشوف كان حذرًا في تعامله مع أحداث تيانانمين، فإن القادة الصينيين حددوا جورباتشوف باعتباره المسئول النهائي عن انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية. وبعد أن تخلى جورباتشوف عن احتكار الحزب الشيوعي للسلطة في الاتحاد السوفييتي، أدان الزعيم الصيني "جيانج زيمين" جورباتشوف باعتباره "خائنًا للشيوعية"؛ وذلك عام 1990 [29].

لقد كان انهيار النظام الشيوعي في الاتحاد السوفييتي مخيبًا لآمال الشيوعيين الصينيين؛ لأنها كانت قضية حساسة سياسيًّا، وهناك القليل من الإشارات المباشرة إلى تلك المخاوف؛ ففي مقال نُشر في صحيفة "رينمين ريباو" في 16 ديسمبر 1991،

أكد وزير الخارجية الصيني كيان كيتشن أن "الوضع السياسي الداخلي في الاتحاد السوفييتي أصبح مقلقًا للغاية". وبحسب العديد من القادة والخبراء الصينيين، كان هناك عدة مصادر محتملة للمشكلات نتيجة الانهيار السوفييتي: أولًا- نظروا إلى هذا الانهيار على أنه ضربة كبيرة للحركة الشيوعية العالمية. ثانيًا- كانت بكين قلقة من تأثيره المحتمل على الوضع الأمني في أوراسيا والعالم بشكل عام. ثالثًا- رأت بكين خطرًا في احتمال حدوث تقارب بين روسيا والغرب يمكن أن يغير ميزان القوى العالمي. رابعًا- اعتقدت بكين أن انهيار الماركسية في الاتحاد السوفييتي يمكن أن يؤثر سلبًا على الوضع الأيديولوجي لديها.

وعلى الرغم من الشعور بعدم الثقة الأيديولوجية بالسلطات الروسية الجديدة، كان الشيوعيون الصينيون براجماتيين؛ حيث قرروا تعزيز الاشتراكية في الصين من خلال التنمية الاقتصادية، ولهذا السبب كانوا بحاجة إلى علاقات جيدة مع جميع البلدان، وخاصةً البلدان المجاورة؛ لذلك قررت بكين أن تتبع مع موسكو نفس المسار الذي تتبعه مع الدول الأخرى غير الاشتراكية منذ بداية تطبيقها للإصلاحات - أي القيام بأعمال تجارية مع الحكومة في السلطة - على الرغم من الاختلافات الأيديولوجية، وأن تجني من ذلك الموقف أكبر فائدة ممكنة. نتيجة لذلك، قررت السلطات الصينية تطوير العلاقات مع موسكو على أعلى مستوى.

## أولًا- الانتقال من الاتحاد السوفييتي إلى الاتحاد الروسي:

وفي 27 ديسمبر 1991، اعترفت الصين رسميًا بالحكومة الروسية كخليفة قانوني لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، وأعاد كلا الجانبين تأكيد الاتفاقية السابقة بين الاتحاد السوفييتي والصين. ومع ذلك، لم تكن بداية العلاقات الثنائية سلسة في البداية؛ حيث نفذت حكومة يلتسين دبلوماسية موالية للغرب. ولكن يمكن القول إن يلتسين بدأ يعلق أهمية على العلاقات الصينية الروسية عندما لم تحقق سياسته المتمحورة حول الغرب النتائج المتوقعة [30].

وفي ديسمبر 1992، عُقدت أول قمة روسية صينية في بكين، وارتكز البيان الصادر عنها حول أساس العلاقات المتبادلة بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي،

واعتراف كل منهما بالآخر كدولة صديقة. كانت الزيارة بمنزلة انتقال سلس لعلاقات الصين مع الاتحاد السوفييتي إلى العلاقات مع روسيا [31]. ويمكن القول إن هذا الإعلان يقوم على أساس ما أصبحت تتسم به العلاقات الروسية الصينية من براجماتية. بمعنى آخر، من خلال الاعتراف بالواقع بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والاختلاف بين الجانبين من حيث الأنظمة والأيديولوجيات السياسية، لا تزال روسيا والصين تسعيان إلى تطوير علاقات حسن الجوار التي تمت صياغتها على أساس القانون الدولي [32].

شهدت تلك القمة توقيع عدد من الوثائق المشتركة؛ أهمها بيان المبادئ التي تحكم العلاقات بين البلدين، الذي تضمن أن هذه العلاقات تدور في إطار الصداقة لا في إطار العداء، كما تم التوقيع على بروتوكول حكومي حول التعاون الاقتصادي، علاوة على اتفاقيات أخرى للتعاون في المجالات الثقافية والعلمية والرعاية الاجتماعية. وقد شهد عام 1993 توقيع روسيا والصين على اتفاقية عسكرية مدتها خمس سنوات لتبادل الخبراء والتنسيق في مناطق الحدود بين البلدين [33].

ومنذ عام 1994، بدأت القيادة الروسية في تعديل استراتيجيتها من "الموالاة للغرب" إلى "النظر في آن واحد نحو الغرب والشرق" [34]؛ حيث وجدت موسكو نفسها على خلاف مع الغرب بشأن عدد متزايد من القضايا الدولية (مثل توسعات حلف الناتو في دول كانت ضمن الأراضي السوفييتية)، بما ترتَّب عليه أهمية الحفاظ على جوار وحوار خالٍ من المشاكل مع بكين [35]. وفي سبتمبر 1994، كان جيانج زيمين أول زعيم صيني يُدعى إلى زيارة روسيا. وتم التوافق خلال الزيارة على "الإعلان الصيني الروسي المشترك" و"الاتفاقية الصينية الروسية بشأن الحدود الغربية". كما اتفق الجانبان على "عدم مبادأة كلٍّ منهما باستخدام الأسلحة النووية ضد الآخر، وأن علاقاتهما الثنائية عبارة عن شراكة بنَّاءة قائمة على مبدأ عدم الانحياز، وغير موجهة ضد أي دولة ثالثة". وعلى الصعيد الدولي، دعا هذا البيان إلى التعددية القطبية كنظام عالمي جديد مختلف عن نظام "التوسع والهيمنة وسياسة القوة وإنشاء تكتلات معادية وسياسية وعسكرية واقتصادية" [36].

ومنذ عام 1994، تطورت العلاقات الروسية الصينية تدريجيًّا، وقدم تعاونهما التجاري والاقتصادي المتنامي حافزًا مهمًّا لتعزيز العلاقات الثنائية، وأصبح عاملًا مهمًّا في الحياة الاقتصادية لكلا البلدين؛ حيث حصلت الصين على مجموعة من المنتجات من روسيا التي لم تتمكن من شرائها من أي مكان آخر على الإطلاق بسبب العقوبات الغربية (مثل الأسلحة)، كما طوَّرت الصين منطقتها الشمالية الشرقية من خلال التجارة مع روسيا عبر الحدود. ومع تراجع التصنيع الروسي وما تبع ذلك من حالة ركود اقتصادي، ضمنت التجارة مع الصين بقاء المجمع الصناعي العسكري الروسي والعديد من الصناعات الثقيلة في حالة تشغيل، فضلًا عن معالجتها مشكلة نقص العمالة والحاجة إلى تقديم إمدادات إلى سكان شرق روسيا، وهو الأمر الذي كان مهمًّا على الرغم مما ارتبط به من مشاكل مختلفة متعلقة بتسليم بضائع منخفضة الجودة، والتهريب، وزيادة الهجرة الصينية إلى تلك المناطق [37].

## ثانيًا- مرحلة الشراكة الاستراتيجية 1996:

جاء عام 1996 ليشهد توطيدًا أكبر في العلاقات الروسية الصينية؛ فبعد النجاح المحقق في طريق تسوية المشاكل الحدودية بين البلدين [38]، شهد عام 1996 بداية الشراكة الاستراتيجية بينهما من حيث تعميق التعاون المتبادل في كافة المجالات، ووضع ثوابت العلاقات بينهما، وتوحيدهما وجهات النظر حيال المسائل الإقليمية، وخاصةً الأمنية منها، وكذلك إعلان رؤية كلتا الدولتين حيال ما يُفترض أن يكون عليه النظام الدولي.

خلال قمتهما المنعقدة في بكين، أبريل 1996، تركزت محادثات القمة على تجنب النزاعات العسكرية المحتملة على الحدود، وإيجاد فرص الاستثمار المشترك بين الجانبين، إلا أن الجديد في هذا الإطار كان توافق الطرفين على ضرورة الارتقاء بعلاقات البلدين إلى مستوى لم تصله من قبل، وهو ما تحقق عبر إعلانهما الاتفاق على إقامة خط ساخن بين موسكو وبكين لبحث المسائل الإقليمية والدولية، وإمداد الصين بالغاز الطبيعي الروسي، كما وقَّع البلدان على أربع عشرة اتفاقية للتعاون وتصدير الغاز الطبيعي الروسي إلى دول آسيا، بالإضافة إلى التعاون في مجالات الفضاء والطاقة.

كما تمخض عن تلك القمة توقيع اتفاقية جماعية بين روسيا والصين وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان لاتخاذ تدابير أمنية وعسكرية على الحدود بين الدول الخمس، تمتد على نحو ثمانية آلاف كيلومتر، تضمنت التعهد بعدم الاعتداء، وخفض القوات، وتحديد عدد ونوعية المناورات العسكرية المسموح بها في المنطقة الواقعة على جانبي الحدود الروسية الصينية التي يبلغ مداها نحو 200 كم، وقد مثلت تلك المعاهدة بداية منظمة شنغهاي [39].

وفي ديسمبر من العام نفسه، كانت زيارة رئيس الوزراء الصيني "لي بينج" إلى روسيا من أجل تأكيد التطور المشهود في العلاقات بين البلدين، ولتأكيد اتفاقهما حيال النظام الدولي، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من خلال البيان المشترك الصادر عن الجانبين، الذي اشتمل على اتفاق الجانبين على إقامة روابط اقتصادية وعسكرية أكثر قوة لمواجهة النفوذ الأمريكي والغربي، علاوة على "أن الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين ستساهم في إيجاد عالم متعدد الأقطاب وستساعد في حدوث تطور للعلاقات الدولية".

يتضح مما تقدم عودة الجانبين إلى الاتفاق مجددًا على الهدف الذي جمعهما سابقًا وإن كان تحت مسمى مختلف. خلال الحقبة السوفييتية، تمثل أساس التحالف السوفييتي الصيني في مواجهة الأعداء "الإمبرياليين" بالكتلة الغربية، وعلى رأسهم الولايات المتحدة. أما شراكتهما الجديدة - التي لم ترتقِ بعدُ إلى مستوى التحالف كالعهد السابق - فقد ارتكزت على تعزيز قوة كل منهما، وتحسين فرصهما في منافسة هيمنة ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يمكن أن يفضي إلى الانتقال من نظام الأحادية القطبية إلى نظام دولي متعدد الأقطاب [40].

وفي سبيل تحقيق هدفهما، اتفق الطرفان على مجموعة من الإجراءات من شأنها رفع مستوى التنسيق والتعاون فيما بينهما؛ وذلك عبر عقد اجتماعات القمة الروسية الصينية دوريًّا كل عام، على أن يُعقد اجتماعان في كلا البلدين مرتين كل عام على مستوى رؤساء الحكومتين، فضلًا عن وصول حجم التبادل التجاري بينهما إلى سبعة مليارات دولار، مع دفع حجم التبادل التجاري ليصل إلى 20 مليار دولار. وتم الاتفاق

على تزويد الصين بصفقة طائرات سوخوي-27 لنقل التكنولوجيا المتطورة إلى الصين، وبناء أكبر محطة كهرومائية في الصين على نهر يانج تسي، ومد خطوط أنابيب الغاز الطبيعي من سيبيريا الروسية إلى شرق الصين، وبناء محطة نووية في شرق مقاطعة جيانجسو [41].

وخلال القمة المنعقدة بين البلدين في الثالث والعشرين من أبريل لعام 1997، أكد الطرفان رفضهما انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم من جراء محاولة توسيع حلف الأطلسي، وتدعيم التكتلات العسكرية، باعتبار أنه قد يؤدي إلى تفاقم التوترات الإقليمية والدولية. وعليه، اتفقا على العمل على إحياء عالم متعدد الأقطاب تتعامل فيه الدول على قدم المساواة [42].

وفي إطار قمتهما المنعقدة في ديسمبر 1999، أعاد الرئيسان الروسي والصيني تأكيد أهمية الدفع نحو عالم متعدد الأقطاب على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية القائمة في القرن الحادي والعشرين، وتعزيز مركز الأمم المتحدة المهيمن في الشئون الدولية، وحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية من خلال الوسائل السياسية، وتوجيه تضافر جهود جميع الدول لإقامة نمط عالمي ديمقراطي ومتوازن ومتعدد الأقطاب لتسهيل التعايش المتناغم والتأثير المتبادل البناء بين الثقافات المختلفة، كما أكد الجانبان ضرورة ضمان المساواة بين جميع الدول ذات السيادة.

ووفقًا لما ورد بالبيان المنبثق عن القمة، عدَّد الجانبان الروسي والصيني المظاهر الدالة على ما تشهده العلاقات الدولية من تراجع، وأن هذا التراجع نتيجة مجموعة عدد من الأسباب تتمثل في:

1. إجبار المجتمع الدولي على قبول نمط عالمي أحادي القطب ونموذج وحيد للثقافة ومفاهيم القيمة والأيديولوجيا.

2. إضعاف دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها.

3. السعي إلى الحصول على أعذار لإعطاء تفسيرات غير مسئولة، أو إلى تعديل مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

4. تعزيز الكتل العسكرية وتوسيعها.

5. الاستعاضة عن القانون الدولي بسياسات القوة أو حتى اللجوء إليها.

6. تهديد سيادة الدول المستقلة باستخدام مفاهيم مثل "حقوق الإنسان"، تفوق السيادة" و"التدخل الإنساني".

وعليه، أعلن الجانبان عن الاتفاق على العمل سويًّا مع بقية العالم لمعارضة الزخم الذى يحول حاليًّا دون إقامة هيكل عادل متعدد الأقطاب للعلاقات الدولية [43].

## ثالثًا- معاهدة التعاون وحسن الجوار عام 2001:

مثَّلت قمة بكين 1996 الأساس الذي شكل مسار الشراكة الاستراتيجية بين كل من روسيا والصين، وصولًا إلى عام 2001 الذي شهد تبلورًا أوضح لإطار العلاقات الروسية الصينية؛ وذلك من خلال توقيع معاهدة "حسن الجوار والصداقة والتعاون بين الصين وروسيا".

ففي يوليو 2001، وقعت الصين وروسيا اتفاق تعاون ثنائيًّا لتوثيق علاقات الدولتين خلال العشرين سنة المقبلة. ويمثل هذا الاتفاق الأساس القانوني لتطوير الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في ظل ما يشهده النظام الدولي في ذلك الحين من تأكيد للقطبية الأحادية. وقد ركَّزت هذه الاتفاقية المُؤلَّفة من 25 بندًا على ما يلي [44]:

1. المعارضة المشتركة لبرنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي.

2. رفض المفهوم الغربي لـ"التدخُّل الإنساني" الذي تبنَّاه حلف الناتو عام 1999 في كوسوفو.

3. معارضة الخطط الأمريكية بالتوسُّع العسكري، التي لا يمكنها إلا أن تضر بمصالح الأمن العالمي.

4. الدعم الروسي لمفهوم "صين واحدة" والاعتراف بحق الصين في تايوان كجزء منها، وأن حكومة الصين هي الحكومة الشرعية التي تُمثِّل كامل الصين. وفي المقابل، تقوم الصين بدعم روسيا فيما يخص وحدة الأراضي الروسية وسيادتها.

5.تدعيم التعاون العسكري بين الطرفين؛ "ففي حال وجود تهديد أو عدوان، يقبل الطرفان على أن يتصل كل منهما بالآخر بأسرع وقت ممكن، وتُجرَى مشاورات لإزالة هذا التهديد أو العدوان"، كما نصَّت أيضًا على عدم استخدام أي من الطرفين القوة أو التهديد باستخدامها، أو أي وسائل ضغط أخرى اقتصادية أو غير اقتصادية، وعلى حل الخلافات والنزاعات ثنائيًّا بشكل حصري وبالطرق السلمية، وقد تعهَّد الطرفان بعدم توجيه أيٍّ منهما أو استخدامه الأسلحة النووية ضد الآخر [45].

ويرى كثير من المحللين أن هذه الاتفاقية قد جاءت كرد فعل على التوجهات الجديدة لحلف شمال الأطلنطي الذي بدأ يتوسع شرقًا، وهو الأمر الذي يهدد أمن روسيا القومي؛ هذا إلى جانب تعرض الصين للعديد من المشكلات الداخلية، ومنها مشكلتا التبت والأقليات القومية، ومشكلة تركستان الشرقية وقضية حقوق الإنسان، والديمقراطية [46].

وشهد عام 2004 زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى جمهورية الصين الشعبية بناءً على دعوة من الرئيس الصيني هو جينتاو. وقد تواكبت تلك الزيارة مع الذكرى الخامسة والخمسين لبداية العلاقات الدبلوماسية بين الصين والاتحاد السوفييتي ووريثتها روسيا الاتحادية. وقد أكد قادة كل من الدولتين خلال الزيارة على أن تعميق الشراكة الاستراتيجية بينهما إنما هو أمر يمثل أولوية السياسة الخارجية لكلتيهما مهما حدث من تغيير في الأوضاع الدولية.

وفي بيانهما المشترك، أعلن قادة الجانبين عددًا من المحاور التي من شأنها توطيد أواصر علاقتهما وتقوية شراكتهما الاستراتيجية وتأكيد سعيهما نحو تعميق كافة مجالات التعاون البينية؛ وذلك من خلال التصديق على البرنامج التنفيذي لمعاهدة حسن الجوار والصداقة والتعاون خلال الفترة من 2005 إلى 2008؛ فهذا البرنامج له أهمية كبرى بالنسبة إلى تطبيق معاهدة التعاون المبرمة بما سيسهم في تعميق وتوسيع التعاون في المجالات المختلفة، وتطوير علاقة شراكة التعاون الاستراتيجية الصينية الروسية.

وتعد مسألة التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين مُكوِّنًا هامًّا لتعزيز وتطوير أسس الشراكة الاستراتيجية بين البلدين بما يشتمل عليه الأمر من تعاون في مجالي

الطاقة والاستثمار؛ حيث حمل البيان في طيه توقعًا ببلوغ الزيادة في حجم التجارة الثنائية بين البلدين 20 مليار دولار أمريكي عند نهاية عام 2004، وقد أخذ الجانبان في اعتبارهما أن مجالات التعاون الاقتصادي بينهما لم تُكتشَف بالكامل بعدُ، وهو الأمر الذي ترتب عليه اتخاذ الجانبين إجراءات فعالة ووضع خطط متوسطة وطويلة المدى لضمان التعاون الشامل. وقد اتفق الطرفان على تحديد عام 2006 سنة روسيا في الصين، وتحديد عام 2007 سنة الصين في روسيا، وكذلك الإعلان عن تعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي.

كما أكد البيان التأييد المستمر بينهما فيما يتعلق بالقضايا الكبرى الخاصة بتوحيد البلاد، ووحدة السيادة، وسلامة الأراضي للجانب الآخر؛ حيث أكد الجانب الروسي مجددًا تمسكه الدائم بمواقفه المبدئية المذكورة في (معاهدة حسن الجوار والصداقة والتعاون بين الصين وروسيا) الموقعة في 16 يوليو عام 2001 وفي جميع الوثائق السياسية الثنائية السابقة إزاء قضية تايوان وقضية التبت؛ أي الاعتراف بأن الصين في العالم واحدة، وأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي حكومة شرعية وحيدة تمثل الصين كلها، وأن تايوان والتبت جزء لا يتجزأ من الصين. وفي المقابل، فإن الجانب الصيني يؤيد كل المجهودات التي يبذلها الجانب الروسي من أجل صيانة وحدة البلاد، ولمكافحة القوى الإرهابية والانفصالية في الشيشان.

وفيما يتعلق بالتعاون في إطار النظام الدولي، تناول البيان في أكثر من موضع الدعوة إلى نظام عالمي تعددي؛ ففي سياق الحديث عن جهود الأمم المتحدة، أعرب الجانبان عن دقة القدرة والامتياز اللتين تتحلى بهما هيئة الأمم المتحدة في معالجة القضايا الدولية والإقليمية الكبرى، ودعا البيان إلى وجوب التمسك بالتعددية، واحترام وإظهار وتعزيز دور هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وضرورة إصلاح مجلس الأمن من أجل تعزيز قدرته على مواجهة التهديدات والتحديات، وتوسيع التمثيل بداخله، ورفع فاعلية أعماله. كذلك يعتبر الجانبان، في سياق حديثهما عن مهام عمل منظمة شنغهاي للتعاون، أن هذه المنظمة وسيلة هامة لإقامة السلام والأمن والتعاون في المنطقة الأوروآسيوية، وخاصةً في آسيا الوسطى، ومُكوِّن أساسي لتشكيل الوضع المتعدِّد الأقطاب المبني على أساس القوانين الدولية في المستقبل [47].

ووفقًا للرئيس الصيني في ذلك الحين "هو جينتاو"، فإن الصين في إطار شراكتها التعاونية مع روسيا إنما تعمل وفقًا لمبادئ رئيسية أربعة تتمثل في:

أولًا- الالتزام بالاحترام المتبادل والمعاملة المتساوية والتأييد المتبادل لتعزيز الثقة السياسية بين الجانبين، والاحترام المتبادل للمواقف والسياسات الداخلية والخارجية فيما يتعلق بسيادة الدولة ووحدة الأراضي.

ثانيًا- الالتزام بتكامل المزايا بين الجانبين والمنفعة المتبادلة والحرص على التنمية المشتركة على المدى البعيد. وعلى الجانبين الاستغلال التام لآلية التعاون الثنائي القائم، والتركيز على تعميق التعاون الاستثماري والتجاري القائم بينهما، والإسراع بدفع التعاون في مشاريع الطاقة والتكنولوجيا المتقدمة.

ثالثًا- الالتزام بالتنسيق والثقة المتبادلة وتعزيز التعاون لخلق ظروف دولية مواتية سويًا. وعلى الجانبين تعزيز التبادل والتنسيق في القضايا الدولية والإقليمية الهامة بوسائل مختلفة، والتمسُّك بتعددية الأقطاب ودعم الدور الهام للأمم المتحدة في القضايا الدولية للدفع نحو إقامة نظام سياسي اقتصادي دولي جديد يمتاز بالعدالة والمعقولية.

رابعًا- الالتزام بالتعلم المتبادل لتلافي النقص وتوسيع مجال التبادل لإرساء أساس اجتماعي متين للصداقة الدائمة. وعلى الجانبين توسيع التعاون في المجالات الإنسانية والتبادل والاجتماعي وتعميق الصداقة التقليدية بين الشعبين. وقد حازت مبادئ جينتاو موافقة الجانب الروسي؛ حيث أشار الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى أن تطوير التعاون الروسي الصيني هو السياسة الروسية الثابتة [48].

## الترسيم النهائي للحدود الصينية الروسية:

يمكن القول بأن أهم إنجاز قد تحقق في مسار العلاقات الروسية الصينية خلال المرحلة اللاحقة لتوقيع البلدين معاهدة التعاون وحسن الجوار، هو توصلهما - بعد ما يقرب من أربعين عامًا من المفاوضات - إلى اتفاق نهائي بشأن ترسيم حدودهما البينية.

فمنذ عام 1964 عُقدت مفاوضات معقدة بين البلدين - توقفت أكثر من مرة - حول أطول حدود برية في العالم. وفي السادس عشر من مايو 1991، تم التوقيع في موسكو على اتفاقية سوفييتية - صينية حول الجزء الشرقي من الحدود، واستمرت روسيا في العمل ضمن تلك الاتفاقية؛ وذلك باعتبارها الوريثة الشرعية للاتحاد السوفييتي.

وفي الفترة بين 1992- 1997 جرت أعمال ترسيم الجزء الشرقي من الحدود بين البلدين؛ أي من منغوليا حتى نهر توماناياً. وبموجب هذا الترسيم حصلت روسيا على 1163 جزيرة، والصين على 1281 جزيرة، ولكن من حيث المساحة العامة فإن حصتي البلدين كانتا متساويتَين تقريبًا. ورغم ذلك بقيت بعض الأجزاء من الحدود محل تفاوض بينهما وهي: جزيرة أوسيريسك الكبرى، وجزيرة تاراباروف قرب مدينة خاباروفسك، والجزيرة الكبيرة وسط نهر أرجون [49].

وفي سبتمبر 1994، خلال القمة الروسية الصينية الثانية، وقع الطرفان على اتفاقية تاريخية لترسيم حدودهما الغربية [50]. وفي عام 1998، قام الطرفان بتوقيع بروتوكولات حول تحديد الحدود الشرقية والغربية بين الصين وروسيا، استتبع ذلك اتفاقًا آخر عام 1999 حول الاستخدام المشترك لعدة جزر ومياه محيطة في أنهار الحدود، ولمدة خمس سنوات. وقد اعتُبر ذلك خطوة رئيسية لتعزيز التعاون في المناطق الحدودية [51].

وفي سبتمبر 2004 جرى تمديد هذه الاتفاقية لخمس سنوات أخرى. وفي الرابع عشر من أكتوبر عام 2004، وأثناء زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى بكين، جرى التوقيع على اتفاقية إضافية بين روسيا والصين حول حدودهما الشرقية، تنص على أن هذه الحدود البالغ طولها 4300 كيلومتر قد تم الاتفاق بشأنها، وصيغت نهائيًا من الناحية القانونية[52]، كما أكد البيان أن إصرار البلدين على معالجة المسألة الحدودية إنما يعبر عن مدى إدراكهما أهمية حل تلك القضية، نظرًا لما تعنيه معالجتها من ضمانة قوية في اتجاه تدعيم علاقات الصداقة وحسن الجوار والتعاون بين الشعبين، فضلًا عن تعزيز الأمن في منطقة آسيا-الباسيفيك [53].

وفي يونيو عام 2005، تبادل وزيرا خارجية البلدين في فلاديفوستوك وثائق إبرام الاتفاقية الإضافية الملحقة بمعاهدة الحدود الدولية بين البلدين في الجزء الشرقي [54].

وفي الحادي والعشرين من يوليو عام 2008، وقع وزيرا خارجية البلدين بروتوكولًا إضافيًا خاصًا بالجزء الشرقي بالحدود، ينص على إعادة المنطقة التي تبلغ مساحتها 174 كيلومترًا مربعًا، الواقعة عند تلاقي نهري أمور وأوسوري إلى الصين، وليتم بذلك تسوية المشاكل الحدودية بشكل نهائي [55].

## مرحلة الشراكة الاستراتيجية التعاونية الشاملة 2011:

مع الذكرى العاشرة لتوقيع معاهدة حسن الجوار والصداقة والتعاون عام 2011، ارتفعت العلاقات بين البلدين لتصل إلى مستوى شراكة استراتيجية تعاونية شاملة، وهو أعلى مستوى من التعاون "من وجهة النظر الصينية"، وتتسم بالمساواة والثقة والدعم المتبادلين، والازدهار المشترك والصداقة الدائمة في العقد الجديد. هذا التطور قد صاحبه اتفاق روسي صيني حيال العمل على تعزيز التجارة الثنائية، مع مستهدف يصل إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2015، و200 مليار دولار بحلول عام 2020؛ هذا بجانب التعاون النشط في مجال النفط والغاز الطبيعي، وتوسيع التنسيق في قطاعات الطاقة النووية والفحم والكهرباء والطاقة الجديدة والتكنولوجيات الحديثة؛ من أجل بناء شراكة استراتيجية لتعاون الطاقة، مع تعزيز الاستثمار المتبادل ودعم التعاون بين الأقاليم. ولم يتوقف الأمر عند الحد الاقتصادي فقط، بل امتد نحو تعزيز الأساس الاجتماعي للعلاقة الثنائية من خلال تعزيز التعاون في مجالات التعليم والصحة والرياضة ووسائل الإعلام والسياحة [56].

ووفقًا لفلاديمير بوتين، فإن العلاقات الروسية الصينية تمثل نموذجًا للعلاقات بين الدول، نظرًا لخلوها من الأحكام المسبقة والقوالب النمطية، وهذا يجعلها مستقرة ولا تخضع لاعتبارات قصيرة الأجل. ويمكن الاستدلال على ذلك بما أظهرته الأزمة المالية العالمية من ضرورة فهم واستماع كل طرف للآخر، والسعي نحو تحقيق سياسات مشتركة قائمة على توافق الآراء [57].

وتأكيدًا لنموذجية العلاقات الروسية الصينية، وما تتمتع به من طبيعة خاصة، كانت أول زيارة خارج نطاق دول اتحاد الكومنولث (أو رابطة لدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي) للرئيس السابق "ديمتري ميدفيديف" عند توليه السلطة عام 2012 إلى

دولة الصين، كذلك كانت وجهة أول زيارة خارجية للرئيس الصيني الحالي تشي جين بينج إلى روسيا في عام 2013 [58].

وفي أواخر عام 2013، وضع وزير الخارجية الصيني "وانج يي" التطور الذي حققه التعاون الاستراتيجي بين روسيا والصين على رأس قائمة الإنجازات الدبلوماسية بالنسبة إلى الصين في التقرير السنوي للأعمال الدبلوماسية الصينية. وفي فبراير 2014، وبالرغم من تغيب العديد من قادة الدول الغربية عن حضور الألعاب الأولمبية الشتوية المقامة في مدينة سوتشي الروسية، حرص الرئيس الصيني شي على الذهاب إلى روسيا لتهنئة الرئيس بوتين على نجاح تنظيم بلاده لدورة الألعاب الأولمبية. وفي مقابل ذلك كان قرار الرئيس بوتين عقد احتفال مشترك مع الصين في عام 2015 للاحتفال بذكرى مرور سبعين عامًا على الانتصار في الحرب العالمية. وبعد اندلاع الأزمة الأوكرانية عام 2014 وضم روسيا شبه جزيرة القرم، فرضت الدول الغربية عقوبات اقتصادية على روسيا، بينما توصلت الصين إلى اتفاقيات تعاون مع روسيا في مجال الطاقة [59].

ففي 21 مايو 2014 وبرعاية الرئيسين الروسي والصيني وقعت شركة "جازبروم" الروسية للغاز اتفاقًا مع شركة النفط والغاز الوطنية الصينية، وهو الاتفاق الذي سماه الرئيس بوتين "صفقة العصر"، باعتبار أنها صفقة ضخمة وغير مسبوقة في تاريخ الطاقة العالمي بقيمة 400 مليار دولار. وبموجبها، ستستورد الصين ما لا يقل عن 38 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويًا من روسيا بداية من عام 2018 ولمدة ثلاثين عامًا، بما يضمن لروسيا سوقًا ضخمة من شأنها تقليل اعتمادها على تصدير الغاز إلى أوروبا، خاصةً بعد حزم العقوبات المفروضة عليها. وتمثل تلك الصفقة دليلًا على ما تتمتع به كل من روسيا والصين من علاقة خاصة وتحالف استراتيجي في مواجهة الهيمنة والضغوط الأمريكية التي استهدفت في هذا التوقيت عزل موسكو دوليًا [60].

واتساقًا مع ما يشهده النظام الدولي من تفاعلات وتطورات وسعي أمريكي نحو إحكام هيمنته وسيطرته العالمية عبر نشر أنظمة دفاع صاروخية باليستية في أوروبا، بما يتعارض مع المصالح الروسية والصينية الأمنية والاستراتيجية؛ أعلن الجانبان

الروسي والصيني عن بيان مشترك لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي العالمي؛ فمنذ بداية الشراكة الاستراتيجية بين البلدين عام 1996، تعد مسألة إقامة الولايات المتحدة نظامًا دفاعيًّا صاروخيًّا عالميًّا من القضايا الرئيسية التي تُناقَش في اجتماعات القمة المنعقدة بين البلدين؛ حيث أعلن الجانبان في أكثر من مناسبة عن معارضتهما مشروع الدرع المضادة للصواريخ "Anti-Missile Shield Project" الذي تنشئه الولايات المتحدة الأمريكية وتعتبره روسيا والصين تهديدًا للأمن العالمي، وتجديدًا لسباق التسلح.

لذلك كانت المطالبة بالتمسك بمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة الباليستية "Treaty On The Non-Proliferation Of Ballistic Missiles" الموقعة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية في عام 1972 التي يعتبرانها الأساس في الاستقرار العالمي، وهو الأمر الذي تجدد في بنود اتفاقية معاهدة حسن الجوار والتعاون والصداقة الموقعة عام 2001. ومنذ ذلك الحين، ظلت مسألة معارضة النظام الدفاعي الصاروخي العالمي حاضرةً في بنود اجتماعات القمة المنعقدة بين الجانبين وصولًا إلى عام 2016 الذي شهد توقيع الجانبين عن ثلاثة بيانات مشتركة.

دار البيان الأول حول تعزيز الاستقرار الاستراتيجي العالمي. ويعد هذا البيان أول بيان مخصص بشكل واضح من الجانبين تحدَّثا فيه عن التهديدات الأمنية العالمية المتعلقة بانتشار السلاح أو استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وهو ما قد يؤدي إلى خروج نمو القوة العسكرية عن السيطرة وإصابة نظام الاستقرار الاستراتيجي العالمي بصدمة. وعليه أبدى الطرفان مخاوفهما إزاء النشر الأحادي الجانب لأنظمة مضادة للصواريخ في كافة أنحاء العالم، وهو ما له تأثير سلبي على التوازن والاستقرار والأمن على المستويين العالمي والإقليمي. كما يعارض كلا الطرفان نشر نظام إيجيس للدفاع الصاروخي الباليستي في أوروبا، والنشر المحتمل لمنظومة الدفاع الصاروخي (ثاد) في شمال شرق آسيا، وهو ما يتعدى بشدة على المصالح الأمنية والاستراتيجية للدول في المنطقتين.

فيما تناول البيان الثاني تطوير شبكة المعلومات والفضاء الإلكتروني؛ حيث تم الاتفاق

على مواجهة التحديات الأمنية الصعبة، وإساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات، وأنه على الدول إجراء حوار وتعاون بشأن كيفية ضمان أمن الفضاء الإلكتروني، وتعزيز تطوير شبكة المعلومات.

وأخيرًا، ارتكز البيان الثالث على دعم الجانبين مبادئ القانون الدولي باعتبارها حجر أساس للعلاقات الدولية العادلة والمنصفة، بما في ذلك التخلي عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وعدم التدخل في الشئون الداخلية أو الخارجية للدول، والتسوية السلمية للمنازعات [61].

## مرحلة شراكة تنسيق استراتيجية شاملة لعصر جديد:

بمناسبة مرور سبعين عامًا على إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، قرر قادة الجانبين في يونيو 2019 إضفاء ارتقاء جديد في علاقتهما، تحت مسمى "شراكة تنسيق استراتيجية شاملة لعصر جديد"، يتمثل الهدف منها في أن يقدم كلا الجانبين مزيدًا من الدعم للآخر في الوقت الذي يتابعان فيه مسارات التنمية الخاصة بهما، ويحافظان على المصالح الجوهرية لكل منهما، ويحميان السيادة وسلامة الأراضي [62].

من وجهة نظر الجانبين، فإن الملامح الرئيسية للعلاقات الصينية الروسية الحالية تتمثل في وجود مستوى عالٍ من الثقة السياسية المتبادلة، وآلية متطورة للاتصالات الرفيعة المستوى، وتعاون في مختلف المجالات، وتعاون استراتيجي وعملي متقدم، وعلاقات شعبية ذات أساس صلب، وتنسيق دولي وثيق وفعال.

وللحفاظ على ديمومة هذه الملامح، أكد الطرفان المبادئ الحاكمة لعلاقتهما، من حيث الاحترام المتبادل والثقة المتساوية، والمساعدة المتبادلة وحسن الجوار، والدعم المتبادل والتعاون الاستراتيجي، والتفاهم المتبادل والتسوية من أجل التعاون المربح للجانبين، وعدم الانحياز وعدم توجيه شراكتيهما ضد أطراف ثالثة.

وبحسب البيان الصادر عنهما، تقرر رفع مستوى الشراكة بين روسيا والصين في ضوء متغيرات الوضع العالمي واستجابةً للتطلعات المشتركة للشعبين، إلى تحقيق تنمية أكبر للعلاقات بين البلدين في ظل الوضع الجديد؛ ولذلك أعلن الجانبان التزامهما

بتطوير شراكة استراتيجية شاملة للتعاون بينهما في العصر الجديد، تشتمل مرتكزاتها على ما يلي:

1. مساعدة كل منهما الآخرَ، وتقديم دعم استراتيجي أقوى، ودعم كل منهما للآخر في متابعة مسار التنمية الخاص بهما، وحماية مصالحهما الأساسية، وحماية أمن كل بلد وسيادته وسلامة أراضيه. ولبلوغ هذه الغاية، سيعمل الجانبان على زيادة تطوير الثقة المتبادلة والتعاون في المجالات ذات الصلة.

2. تعميق عملية التكامل بينهما، والعمل على تطوير التنسيق الوثيق والتعاون الاستراتيجي بشأن استراتيجيات التنمية الوطنية، وتوسيع التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري ذي المنفعة المتبادلة.

3. تعزيز الريادة والابتكار، وإثراء وتحسين مفاهيم وآليات التعاون بين الجانبين باستمرار، وتطوير مجالات ومشاريع وتقنيات جديدة، واستغلال زخم العلاقات بين البلدين بشكل شامل.

4. تعزيز العمل على تحقيق وضع مربح للجميع، بجانب زيادة التعاون مع البلدان الأخرى التي تشترك معهم في الآراء نفسها، ودعم النظام الدولي على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز بناء العلاقات الدولية القائمة على الاحترام المتبادل والإنصاف والعدالة والتعاون المربح للجانبين، ودعم مبادئ التعددية، وحل المشاكل الدولية والإقليمية، وتحقيق العدالة في الشئون الدولية.

5. تعزيز تكوين عالم متعدد الأقطاب أكثر عدلًا وعقلانيةً، بما يعود بالنفع على شعوب العالم، ولتحقيق التعاون المربح للجانبين.

6. دعم روسيا مبادرة "حزام واحد، طريق واحد"، ودعم الصين عملية التكامل في إطار الاتحاد الاقتصادي الأوراسي؛ حيث يعمل الجانبان على تعزيز العمل المنسق في تدعيم بناء "حزام واحد وطريق واحد" والالتحام مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، بغرض تنسيق التنمية وتعزيز المنظمات الإقليمية وعمليات التكامل الثنائية والمتعددة الأطراف بشكل مشترك لصالح شعوب المنطقة الأوروبية-الآسيوية.

وقد أوضح البيان اتفاق الطرفين على تفاصيل مبادئ وآليات تعزيز التعاون الشامل

(السياسي والأمني والاقتصادي البراجماتي والإنساني والدولي أيضًا)، باعتبار تلك المجالات هي المجالات الرئيسية التي من شأنها تعزيز شراكة التعاون الاستراتيجي الروسي الصيني الشامل [63].

وقبل ثلاثة أسابيع من الهجوم الروسي على أوكرانيا، التقى الرئيس الروسي نظيره الصيني على هامش فعاليات دورة الألعاب الأولمبية الشتوية التي أقيمت في بكين، وسط مقاطعة دبلوماسية غربية. وقد صدر عن الجانبين بيان مشترك حول العلاقات الدولية في العصر الجديد والتنمية المستدامة العالمية، يوضح الموقف المشترك للصين وروسيا حول نظرتهما إلى الديمقراطية والتنمية، والأمن والنظام.

ركز البيان في جزء كبير منه على توضيح الموقف الروسي الصيني المعارض للعديد من التحركات الغربية؛ فمن ناحية، أكد الجانبان أن الديمقراطية قيمة إنسانية عالمية وليست امتيازًا لعدد محدود من الدول، وأن روسيا والصين، باعتبارهما قوتين عالميتين، لهما تراث ثقافي وتاريخي ثري، ولديهما تقاليد ديمقراطية طويلة الأمد، تعتمد على ألف عام من الخبرة في التنمية، والدعم الشعبي الواسع، ومراعاة احتياجات ومصالح المواطنين. وعليه فإن محاولات دول معينة لفرض "معاييرها الديمقراطية" الخاصة بها على بلدان أخرى؛ من أجل احتكار الحق في تقييم مستوى الامتثال للمعايير الديمقراطية؛ تثبت أنها ليست سوى استهزاء بالديمقراطية، وتتعارض مع روح الديمقراطية وقيمها الحقيقية. إن محاولات الهيمنة هذه تشكل تهديدات خطيرة للسلام والاستقرار العالميين والإقليميين، وتقوض استقرار النظام العالمي.

كما تطرق البيان إلى توضيح رفض روسيا والصين الشراكة الأمنية الثلاثية بين أستراليا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة (AUKUS)، التي من شأنها زيادة خطر حدوث سباق تسلح بالمنطقة، وتشكل مخاطر من انتشار الأسلحة النووية.

وأظهر البيان تعاطف الجانب الصيني ودعمه للمقترحات التي قدمها الاتحاد الروسي لإنشاء ضمانات أمنية طويلة الأجل ملزمة قانونًا في أوروبا؛ وذلك دون تطرق إلى الموقف الصيني من الحشد العسكري الروسي حينها على الحدود مع أوكرانيا.

ويعد أهم ما تطرق إليه البيان هو تأكيد الجانبين أن علاقتهما الجديدة تتفوق على التحالفات السياسية والعسكرية في حقبة الحرب الباردة، وأنه لا حدود للصداقة بين الدولتين، ولا توجد مجالات تعاون "محظورة"، وأن تعزيز تعاونهما الاستراتيجي الثنائي لا يستهدف دولًا ثالثة، ولا يتأثر بالبيئة الدولية المتغيرة والتغيرات الظرفية في بلدان ثالثة [64].

وتأسيسًا على ما تقدم، من حيث استعراض المراحل المختلفة لتطور العلاقات الروسية الصينية على مدار ما يقرب من ثلاثين عامًا، يتضح حرص الجانبين، في تصريحاتهما وبياناتهما الرسمية، على تجنب الحديث عن أي خلافات أو تعارض في رؤاهما أو مصالحهما؛ فكما سيتضح في الفصول المقبلة، فإن هناك الكثير من القضايا التي تحمل قدرًا من الخلاف والتعارض بين روسيا والصين، ولكن على خلاف الماضي، يُؤثِر قادة الجانبين في خطبهم العلنية، سواء التي يلقونها في إطار مشترك أو في حديث أيهما عن الآخر، التعرض بشكل براجماتي عما هو مشترك بينهما من رؤى حول مستقبل شراكتيهما، وتأكيد كون تلك الشراكة لا تتوقف عند بُعد تعاونهما الثنائي على المستوى المحلي لكلا البلدين، وإنما تتسم بأبعاد إقليمية ودولية لها قدرة على إحداث التغيير الذي لا يتصف بكونه تغييرًا قسريًّا كالذي أحدثته الولايات المتحدة خلال فترة تفرُّدها على الساحة الدولية، وإنما يقوم على المشاركة والتعاون والمساواة بما يعود بالنفع على الجميع.

# المصادر:


1. Branka Gavrilovic Jovic, China–Russia diplomatic and security relationship: A historical review, (Master Thesis in Chinese Studies, Pompeu Fabra University (UPF), 2017) P23. Available online: https://cutt.us/wBul3

2. يشير مصطلح الكومنترن إلى منظمة الشيوعية العالمية أو الأممية الثالثة التي تأسست على يد فلاديمير لينين عام 1919، الذي دعا في مؤتمره الثاني إلى "الكفاح بكل الوسائل المتاحة، بما في ذلك القوة المسلحة، من أجل الإطاحة بالبرجوازية الدولية، وإنشاء جمهورية سوفييتية دولية كمرحلة انتقالية إلى الإلغاء الكامل للدولة". تم حل الكومنترن رسميًا بواسطة جوزيف ستالين في عام 1943 لتجنب استعداء الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، اللتين كانتا من حلفائه في ذلك الوقت.

3. Ibid, p23

4. يوسف طه حسين، المفاوضات السوفييتية الصينية 1945 وأثرها في العلاقات بين دولتين (دراسة وثائقية)، (مجلة كلية التربية، العدد 33، نوفمبر 2018)، ص 386.

5. Branka Gavrilovic Jovic, China–Russia diplomatic and security relationship: A historical review, Op.Cit.

6. حيدر عبد الرضا حسن، عائدة سامي محمد، الاعتراف السوفييتي بجمهورية الصين الشعبية وأثره على العلاقات السوفييتية الصينية 1949–1950، (حولية المنتدى للدراسات الإنسانية، أكتوبر 2015)، ص403

7. Conclusion of the "Sino–Soviet Treaty of Friendship, Alliance and Mutual Assistance", Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China. Available at https://cutt.us/8UADf

8. Michael S. Gerson, The Sino–Soviet Border Conflict: Deterrence, Escalation, and the Threat of Nuclear War in 1969, (Center for Naval Analyses, November 2010), available online: https://www.cna.org/cna_files/pdf/d0022974.a2.pdf, P 6–7

9. Chen Jian, The Sino–Soviet Alliance and China's entry into the Korean war, (Woodrow Wilson International Center for Scholars, June 1992), available online: https://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/media/documents/publication/ACFAE7.pdf,P25–29

10. Branka Gavrilovic Jovic, China–Russia diplomatic and security relationship: A historical review, Op.Cit, P26.

11. Chen Jian, The Sino–Soviet alliance and China's entry into the Korean war,Op.Cit, p31–35.

12. Branka Gavrilovic Jovic, China–Russia diplomatic and security relationship: A historical review, Op.Cit.

13. Michael S. Gerson, The Sino–Soviet Border Conflict: Deterrence, Escalation, and the Threat of Nuclear War in 1969, Op.Cit, p7.

14. Jeremy Friedman, Shadow COLD WAR: The Sino– Soviet Competition for the Third World, (North Carolina: The University of North Carolina Press, 2015) P25–28.

15. Jeremy Friedman, Shadow COLD WAR: The Sino– Soviet Competition for the Third World, Op. Cit.

16. P. R. Chari, INDO–SOVIETM ILITARYC OOPERATION: A REVIEW, (Asian Survey, Vol. 19, No. 3, March 1979), p 233.

17. Michael S. Gerson, the Sino–Soviet Border Conflict: Deterrence, Escalation, and the Threat of Nuclear War in 1969, Op.Cit, p 3.

18. Ibid, p19–22

19. Ibid, p3–4.

20. Jein Do, The Making of a Cold War Turning Point: The Sino–Soviet Split and the Prelude to Detente with the United States, 1965–1968, (The Korean Journal of International Studies, Vol.12, June 2014), p118–120.

21. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، (القاهرة: دار الفجر الجديد، 2008)، ص 578–579.

22. Adam Moscoe, Rhetoric, Perspectives, and Reactions of the Soviet Union to US–China Relations, (E–International Relations, 4 April 2014), available online:https://www.e–ir.info/2014/04/04/rhetoric–perspectives–and–reactions–of–the–soviet–union–to–us–china–relations

23. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص 581.

24. Steven I. Levine, Second Chance in China: Sino–Soviet Relations in the 1990s, (The Annals of the American Academy of Political and Social Science (AAPPSS), Volume 519, January 1992), P26–32

25. "End the past and open up the future"–the normalization of relations between China and the Soviet Union, Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China,available online: https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/ziliao_665539/3602_665543/3604_665547/t18018.shtml

26. Sergey Radchenko, The Sino–Russian relationship in the mirror of the Cold War, (China International Strategy Review, 16 January 2020) P16, 17.

27. نورهان الشيخ، روسيا الشريك الطبيعي للصين، (مجلة السياسة الدولية، العدد 183، يناير 2011) ص 93–94.

28. Excerpts from the meeting between Mikhail Gorbachev and Deng Xioping, 16 May 1989, (Woodrow Wilson International Center for Scholars), https://digitalarchive.wilsoncenter.org/document/119289

29. Yuan Jiang, A Brief History of Sino–Soviet Union/Russia Political Relations from 1949 to 2019, (Russian International Affairs Council, 25 November 2020), available online: https://russiancouncil.ru/en/analytics–and–comments/columns/asian–kaleidoscope/a–brief–history–of–sino–soviet–union–russia–political–relations–from–1949–to–2019/

30. Alexander Lukin, China and Russia: The New Rapprochement, (Cambridge: Polity Press, 2018), p 40–43

31. China and Russia: partnership of strategic coordination, )Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China(, availabla online: https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zili-ao_665539/3602_665543/3604_665547/t18028.shtml

32. Yuan Jiang, A Brief History of Sino–Soviet Union/Russia Political Relations from 1949 to 2019, Op.Cit

33. ثناء فؤاد عبد الله، العلاقات الصينية الروسية وتحديات النظام الدولي الجديد، (مجلة السياسة الدولية، العدد137، يوليو 1999)، ص46–48.

34. Yuan Jiang, A Brief History of Sino–Soviet Union/Russia Political Relations from 1949 to 2019, Op.Cit.

35. Sergey Radchenko, The Sino–Russian relationship in the mirror of the Cold War, Op.Cit

36. Yuan Jiang, A Brief History of Sino–Soviet Union/Russia Political Relations from 1949 to 2019,Op.Cit.

37. Alexander Lukin, China and Russia: The New Rapprochement, Op.Cit., p 44–45

38. أبو بكر الدسوقي، العلاقات الروسية–الصينية.. محددات الخلاف وآفاق التعاون، (مجلة السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر2007)، ص 76

39. نورهان الشيخ، روسيا الشريك الطبيعي للصين، مرجع سبق ذكره، ص94.

40. أحمد عبد الأمير الأنباري، التقارب الروسي–الصيني: محاولة لتعزيز مكانتهما الدولية، (مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلد 14، عدد 58، فبراير 2018)، ص55.

41. ثناء فؤاد عبد الله، العلاقات الصينية الروسية وتحديات النظام الدولي الجديد، مرجع سبق ذكره.

42. عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، (دراسات استراتيجية، 2000)، ص28–29.

43. President Jiang Zemin and President Yeltsin Issue Joint Press Communiqué at the Conclusion of Their Second Informal Summit, (Ministery of Foreign Affairs of the people's of China , 10 December 1999), available online:https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjdt_665385/2649_665393/t15792.shtml

44. Treaty of Good–Neighborliness and Friendly Cooperation Between the People's Republic of China and the Russian Federation,(Ministery of Foreign Affairs of the people's of China, 24 July 2001), available onlinehttps://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjdt_665385/2649_665393/t15771.shtml

45. علي حسن باكير، العلاقات الاستراتيجية الصينية الروسية، (مجلة الدفاع الوطني، العدد 56. أبريل 2006).

46. أبو بكر الدسوقي، العلاقات الروسية–الصينية.. محددات الخلاف وآفاق التعاون، مرجع سبق ذكره ص 76–77

47. China and Russia Issue a Joint Statement, Declaring the Trend of the Boundary Line between the Two Countries Has Been Completely Determined, (Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, 14 October 2004),available: http://www.fmprc.gov.cn/ara/wjb/zzjg/dozys/dozysgjlb/1706/1707/t164792.shtml

48. أجرى الرئيس هو جين تاو مباحثات مع الرئيس بوتين، )وزارة الخارجية الصينية، 14 أكتوبر 2004( http://www.fmprc.gov.cn/ara/wjb/zzjg/dozys/dozysgjlb/1706/1708/t164795.shtml

49. نبذة تاريخية عن مشكلة الحدود بين روسيا والصين، (روسيا اليوم،20 يوليو 2008)، متوافر إلكترونيًّا: https://cutt.us/3BrOq

50. أبو بكر الدسوقي، العلاقات الروسية–الصينية.. محددات الخلاف وآفاق التعاون، مرجع سبق ذكره، ص76.

51. President Jiang Zemin and President Yeltsin Issue Joint Press Communiqué at the Conclusion of Their Second Informal Summit, Op.Cit.

52. نبذة تاريخية عن مشكلة الحدود بين روسيا والصين، مرجع سبق ذكره.

53. China and Russia Issue a Joint Statement, Declaring the Trend of the Boundary Line between the Two Countries Has Been Completely Determined, Op.Cit.

54. نبذة تاريخية عن مشكلة الحدود بين روسيا والصين، مرجع سبق ذكره.

55. الصين توقع اتفاقًا لترسيم الحدود مع روسيا، (رويترز، 21 يوليو 2008)، متوافر إلكترونيًّا: https://www.reuters.com/article/oegwd–russ–china–sg3–idARAOLR13895820080721

56. News conference following Russian–Chinese talks, (Kremlin, 16 June 2011), available online:http://en.kremlin.ru/events/president/transcripts/11594

57. Putin, Russia and China: New Horizons for Cooperation, (Kremlin, 5 June 2012), available online:http://en.kremlin.ru/events/president/news/15547

58. Chinese President Xi Jinping in Russia for first foreign tour, (BBC, 22March2013), available online: https://www.bbc.com/news/world–asia–china–21873944

59. جانج يون لينج، آية محمد كمال (ترجمة)، الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن الـ21، (الجيزة، دار صفصاف للنشر والتوزيع، 2017)، ص 115–116

60. أحمد قنديل، صفقة العصر الروسية الصينية تغير قواعد اللعبة الكبرى، (مجلة آفاق سياسية، أغسطس 2014) ص 25–26.

61. Wu Buxi, China, Russia sign joint statement on strengthening global strategic stability,) Xinhua, 26 June 2016), available online: http://www.xinhuanet.com/english/2016–06/26/c_135466187.htm

62. China, Russia agree to upgrade relations for new era, (Xinhua, 6 June 2016), available online: http://www.xinhuanet.com/english/2019–06/06/c_138119879_2.htm

63. China, Russia agree to upgrade relations for new era, Op.Cit

64. Joint Statement of the Russian Federation and the People's Republic of China on the International Relations Entering a New Era and the Global Sustainable Development, (Kremlin, 4 February 2022), available online: http://en.kremlin.ru/supplement/5770

# 5 | المحددات الداخلية للعلاقات الروسية الصينية

تعبر المحددات الداخلية عن الأسس والأولويات الداخلية الدافعة لكل طرف نحو تطوير علاقته بالطرف الآخر، التي قد تتوافق أو تتعارض مع مثيلتها لدى الجانب المقابل، ولكن يظل أمر تعزيز التوافق أو تعظيم الخلاف مرتهنًا بإرادة كلا الجانبين ومبتغاهما النهائي من علاقاتهما الثنائية.

وبالنظر إلى حال العلاقات الروسية الصينية، يتضح توصل الطرفين، عقب عقود من النزاعات والخلافات، إلى ضرورة اتباع نهج براجماتي يستهدف تطوير شراكتهما بشكل يحقق في النهاية المنفعة المشتركة والفائدة لكلا الطرفين، ويأخذ في الاعتبار ما قد يستجد من مصالح متعارضة.

ومن هذا المنطلق، يمكن تصنيف أربعة محددات داخلية دافعة نحو تطوير الطرفين علاقاتهما الثنائية تتمثل في المحدد الاقتصادي، والمحدد السياسي، والمحدد العسكري والأمني، والمحدد الديموغرافي.

بيان رقم (1) مقارنة بين قدرات الدولتين الصينية والروسية وفقًا لعام 2021

| عناصر المقارنة | الصين | روسيا |
|---|---|---|
| المساحة | 9.706.961 كم$^2$ | 17.098.242 كم$^2$ |
| عدد السكان | 1.412 مليار نسمة | 143.446 مليون نسمة |
| الناتج المحلي الإجمالي (بالتريليون دولار) | 17.734 تريليون دولار | 1.78 تريليون دولار |
| نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي | 19.170 دولار | 32.000 دولار |
| الموقع في الاقتصاد العالمي | الثاني | الحادي عشر |
| حجم القوة العاملة | 792.081 مليون نسمة | 71.766 مليون نسمة |
| حجم التجارة الخارجية | 6.046 تريليون دولار | 785.8 مليار دولار |
| حجم الإنفاق العسكري | 293.351 مليار دولار | 65.9 مليار دولار |

البيان من إعداد الباحثة، اعتمادًا على بيانات البنك الدولي، والأمم المتحدة، ومعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام

## أولًا | المحدد الاقتصادي:

يمثل التعاون الاقتصادي إحدى الركائز الرئيسية للشراكة الروسية الصينية؛ وذلك ليس باعتباره فقط من ضمن أوجه التعاون ما بين البلدين، ولكن لما يشغله التعاون الاقتصادي الصيني مع روسيا، وكذا الروسي مع الصين من موضع محوري وأهمية خاصة داخل استراتيجيات السياسة الخارجية لكلا البلدين، لا سيما تلك التي من شأنها خدمة أغراض داخلية بالأساس. ومن أهم الأهداف المتعلقة بالشق الاقتصادي ما يلي:

**1.الرغبة الروسية في تنويع شركائها وضمان استقرار اقتصادها:**

عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، بدا أن التوجه السياسي والاقتصادي الروسي يميل نحو الغرب. كانت البداية مع تبني الرئيس الروسي بوريس يلتسين نظاماً اقتصادياً رأسمالياً ليحل محل الاقتصاد المخطط. ولكن نتيجة التعجل في التطبيق وما صاحب ذلك من عمليات خصخصة واسعة شابها الكثير من الفساد، أسفرت عملية التحول عن انخفاض جميع المؤشرات الاقتصادية، وارتفاع مستوى التضخم وانخفاض قيمة العملة؛ هذا إلى جانب فقدان الملايين من الروس أعمالهم وإغلاق العديد من المصانع[1].

وعليه، برزت الحاجة إلى إجراء إصلاح جديد، وهو ما أدى برئيس الوزراء "بريماكوف" عام 1998 إلى تعديل المسار الاقتصادي، ليصبح جامعًا بين الليبرالية والاقتصاد الموجه[2]. ومع تولي فلاديمير بوتين مقاليد السلطة عام 2000، عمل على توطيد أواصر التعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي؛ وذلك في إطار التوجه الخارجي للدولة الروسية الساعية نحو إقامة علاقات ودية، بشكل عام، مع الجانب الأوروبي[3].

ولكن بحلول عام 2008، بدأت روسيا تراجع حسابات توجهاتها الخارجية نحو الغرب، لا سيما مع ما كشفت عنه الأزمة المالية العالمية من وجود خطوط صدع شديدة في النموذج الاقتصادي الغربي؛ حيث تسببت الأزمة في تراجع معدلات النمو في الناتج المحلي العالمي، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة كالولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي،

واليابان، وفي انكماش معدلات الاستثمار والتجارة العالمية[4]. وبدلًا من ذلك، ظهرت الصين كواحدة من أهم المحفزات لمساعدة الاقتصاد العالمي على الانتعاش، من خلال إطلاقها حزمة التحفيز المحلية الضخمة البالغة 586 مليار دولار أمريكي.

لقد أظهرت الأزمة بشكل عام أن الغرب في انخفاض نسبي، وأن مستقبل القوة العالمية يتجه نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ، خاصةً الصين، وهو ما ترتب عليه اتجاه موسكو إلى إعادة النظر في استراتيجيتها الاقتصادية الطويلة الأجل، التي كانت تركز على الغرب[5].

ولا يرتبط هذا التحول باعتبارات اقتصادية فحسب، بل كان مدفوعًا أيضًا باعتبارات جيوسياسية، لا سيما بعد الحرب الروسية الجورجية عام 2008، التي أضفت شكلًا من التوتر بين روسيا والغرب، وهو الأمر الذي تفاقم لاحقًا مع ضم روسيا شبه جزيرة القرم عام 2014.

2.تعزيز القدرة الروسية على تجاوز العقوبات الغربية:

يعتبر النزاع الروسي الأوكراني حول شبه جزيرة القرم نقطة تحول حاسمة لسياسة موسكو تجاه الصين؛ حيث تعرضت روسيا عقب ضم القرم لعقوبات اقتصادية أمريكية أوروبية ترتب عليها مواجهة العديد من المؤسسات الروسية مشكلات جوهرية؛ وذلك فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى شراكات دولية بغرض التمويل، أو توفير التكنولوجيا لمواصلة مشروعات التنمية التي تعول عليها الدولة الروسية بهدف تأكيد إمكانية مواصلتها لعب دور دولي نشط، وتعزيز حضورها كقوة دولية رئيسية.

وهنا برز الدور الصيني في دعم الطموح الروسي المرتبط بالسعي نحو تحقيق التنمية الداخلية إلى جانب استمرار ممارستها دوراً دولياً قوياً، وضمان عدم حدوث أي انهيار لمؤسسات الاقتصاد الروسي من جراء أعباء هذا الدور أو في مواجهة أي ضغوط أمريكية وأوروبية[6].

لذلك تعتبر الصين الآن، أكثر من أي وقت مضى، الشريك الأجنبي الأكبر والأكثر

موثوقية لروسيا في مواجهة الضغوط الغربية، ومصدراً لتعزيز الاقتصاد الروسي[7]، عبر جذب الاستثمارات ورءوس الأموال الصينية إلى روسيا، وزيادة التبادل التجاري بين البلدين، وفتح الأسواق الصينية أمام المنتجات الروسية، خاصة في مجالي الطاقة والأسلحة، كما أن الصين تعتبر أكبر سوق يمكن لروسيا التعامل معها من خلال المقايضة[8].

وعلى الرغم مما تسببت فيه الأزمة المالية العالمية من تراجع للتجارة الثنائية بين الصين وروسيا إلى 38.8 مليار دولار أمريكي في عام 2009، انتعش حجم التبادل التجاري بينهما مجددًا ووصل إلى ذروته في عام 2014 بقيمة تبلغ 95.3 مليار دولار أمريكي. ومع ذلك، أدت الأزمة في أوكرانيا، وانخفاض أسعار النفط وتباطؤ الاقتصاد الصيني، إلى انخفاض آخر خلال عامي 2015 و2016، لكن تبع ذلك انتعاش جديد منذ عام 2017 (كما هو موضح بالشكلين 1 و2).

شكل رقم (1) تطور حجم التبادل التجاري بين روسيا والصين بالمليار دولار

(سنوات مختارة خلال الفترة 1996-2021)

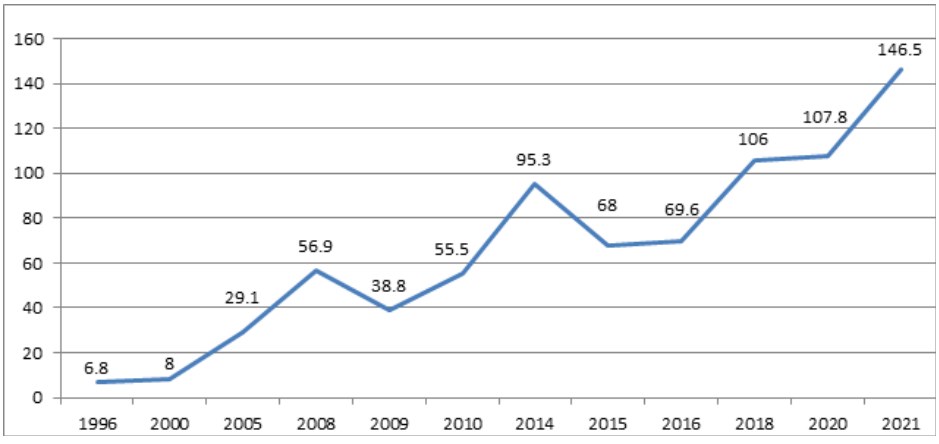


Source: China trade in goods with Russian Federation since 1996 to 2021, International trade in goods and services based on UN Comtrade data. Available at https://cutt.us/yHgS6

شكل رقم (2) تطور الصادرات والواردات الصينية إلى روسيا بالمليار دولار

(سنوات مختارة خلال الفترة 1996–2021)

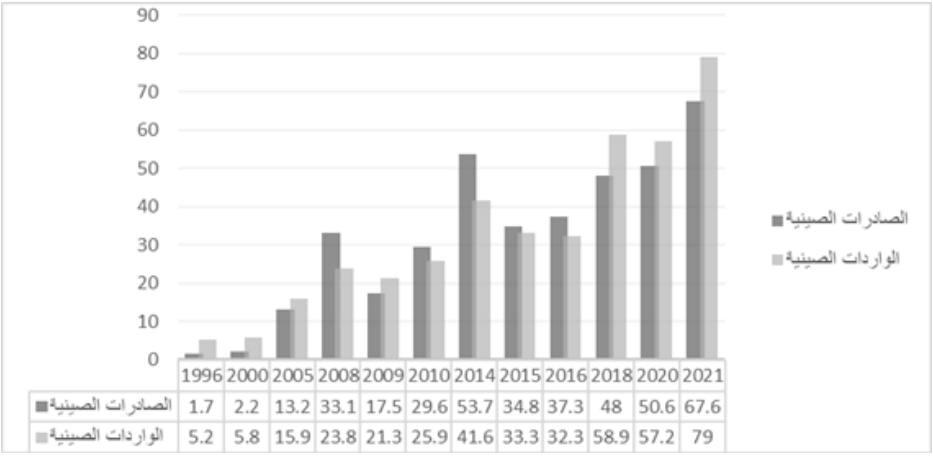


| | 1996 | 2000 | 2005 | 2008 | 2009 | 2010 | 2014 | 2015 | 2016 | 2018 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات الصينية | 1.7 | 2.2 | 13.2 | 33.1 | 17.5 | 29.6 | 53.7 | 34.8 | 37.3 | 48 | 50.6 | 67.6 |
| الواردات الصينية | 5.2 | 5.8 | 15.9 | 23.8 | 21.3 | 25.9 | 41.6 | 33.3 | 32.3 | 58.9 | 57.2 | 79 |

Source: China trade in goods with Russian Federation since 1996 to 2021, International trade in goods and services based on UN Comtrade data. Available at https://cutt.us/yHgS6

**لطالما كان الهدف الرسمي للجانبين هو أن يصل حجم تبادلهما التجاري إلى نحو 200 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2020، ولكنه لم يتحقق. كما أنه بالرغم من الزيادات المتتالية في حجم التبادل التجاري الصيني الروسي، فإنه يظل متراجعًا أمام حجم التجارة الصينية الأمريكية، التي بلغت خلال ذروة حربهما التجارية عام 2019 إلى نحو 541.8 مليار دولار أمريكي [9]، وكذا التجارة الروسية مع الاتحاد الأوروبي، التي بلغت 232.8 مليار دولار أمريكي في العام نفسه [10].**

**ومع ذلك، فقد ازدادت أهمية الصين بالنسبة لروسيا تدريجيًّا؛ حيث أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لروسيا في عام 2010 (لتحل محل ألمانيا)، وظلت كذلك منذ ذلك الحين. في المقابل، احتلت روسيا المرتبة العاشرة بين أكبر الشركاء التجاريين للصين في عام 2018. وفي عام 2016، أصبحت الصين أيضًا أكبر مزود قروض للاقتصاد الروسي، وهي القروض التي قُدرت في بداية عام 2018 بنحو 50 مليار دولار أمريكي**

بشكل تراكمي. وأصبحت الصين أيضًا أكبر مستثمر أجنبي في الشرق الأقصى الروسي في 2013، لتتقدم بذلك على اليابان وكوريا الجنوبية. كما زاد التعاون المالي والمصرفي، لا سيما بعد ضم روسيا شبه جزيرة القرم؛ حيث اشتمل هذا التعاون على تدابير لتجنب الازدواج الضريبي، وتيسير آليات التجارة والدفع بالعملة الصينية (RMB) وعقد اتفاقية لمبادلة العملات الوطنية بما يصل إلى 21 مليار دولار أمريكي [11].

3. تلبية الاحتياجات الصينية من الطاقة:

تعد روسيا أكبر مصدر للغاز الطبيعي والنفط، في حين تعد الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة [12]، كما أن اعتماد الصين على موارد الطاقة من الفحم قد أصاب البيئة بتلوث خطير، وهو ما يعد أحد معوقات التنمية. وعليه، كان التوجه الصيني نحو استبدال الموارد النفطية بالفحم، ووصلت إلى درجة اعتمادها في ثلث ما تستهلكه من نفط على مصادر خارجية.

أ- التعاون الروسي الصيني في مجال النفط:

تمثلت بدايات التعاون بين البلدين في مجال النفط عام 2001؛ وذلك حينما وقعت الحكومتان اتفاقية تنص على قيام روسيا بإمداد الصين بالنفط عبر خط أنابيب روسيا - الصين طوال 25 عامًا، بقيمة 150 مليار دولار، لكن توقفت روسيا حينها عن إتمام بناء خط أنابيب نقل النفط منها إلى الصين المعروف باسم خط (إن دي)؛ حيث قررت الحكومة الروسية فجأة، وبعد شهر فقط من توقيع الاتفاق، التعاون مع اليابان بالمشروع بدلًا من الصين عبر مد خط أنابيب أطلق عليه اختصارًا خط (إن إن) [13]؛ وذلك لعدم رغبة موسكو في أن تصبح الصين المشتري الوحيد للنفط والغاز الروسيين في المنطقة، ولتجنب اعتماد الصناعة الروسية على سوق الطاقة الصينية[14].

برزت مرة أخرى سياسة المناورة الروسية؛ وذلك خلال التفاوض مع الصين بشأن خط سيبيريا الشرقية-الباسيفيك "ESPO"؛ فعلى الرغم من الدعوات المتكررة المقدمة من الصين، حافظت موسكو على موقفها بشأن إرجاء الاتفاق النهائي. وفي أوائل

نوفمبر 2006، أعلن نائب رئيس شركة روس نفط "ديميتري بوجدانوف" عن مخطط الشركة لشحن 14 مليون طن من النفط الخام سنويًا إلى الصين، وعن أنه سيتم شحن 30 مليون طن من النفط كمرحلة أولى إلى المستودع القائم بالناحية الباسيفيكية عبر خط السكة الحديدية؛ وذلك قبيل إتمام المرحلة الثانية من المشروع.

ومع ذلك، أعلنت شركة روس نفط عام 2007 عن أن بناء الصين للطريق يجب أن يتم تأجيله حتى يتم إكمال المرحلة الثانية، كما بدأت في تقديم اقتراحات بشأن احتمال عدم جدوى أن تكون الصين وجهة النفط الروسي، لا سيما بعد انتهاء مدة العقد الخاص مع شركة البترول الوطنية الصينية عام 2010. ولكن في أعقاب الأزمة المالية، اضطرت روسيا للجوء إلى الصين لتمويل الديون والقروض القصيرة الأجل. وبذلك في عام 2009، توصل الجانبان إلى اتفاق "القروض مقابل النفط"؛ حيث ستوفر الصين قروضًا بقيمة 25 مليار دولار في مقابل إمداد روسيا للصين بما مقداره 15 مليون طن من النفط سنويًا ولمدة عشرين عامًا من 2010 - 2030. وعلى الرغم من التوافق الأخير المحقق بين الجانبين، دار الحديث حينها حول أن سبب تأجيل روسيا الموافقة على هذا الاتفاق هو رغبتها في دخول الاستثمار الياباني في مشروع ESPO؛ حيث كانت تأمل روسيا تقديم اليابان تمويلًا لإنشاء مشروع الأنابيب؛ وذلك بغرض موازنة المشاركة الصينية فيه[15].

الجدير بالذكر أنه وفقًا لهيئة الطاقة الدولية سيصل اعتماد الصين الخارجي على النفط إلى نسبة 80 % عام 2035، وفي الوقت الحالي، فإن ما نسبته 52 % من واردات الصين النفطية تأتي من الشرق الأوسط، و23 % من أفريقيا، و10 % من دول الاتحاد السوفييتي السابق كروسيا وكازاخستان، و7.2 % من أمريكا الجنوبية، وأخيرًا 2.3 % من منطقة آسيا الباسيفيك. وتمر نسبة 80 % تحديدًا من الواردات النفطية الصينية عبر طريق ملقا. ونظرًا لاحتمال تغير أو اضطراب الأوضاع بالشرق الأوسط، تسعى الصين إلى تقليل اعتمادها على تلك المنطقة. وتبعًا لهذا السياق، يصبح التعاون مع موسكو بمنزلة أمر حيوي لتأمين الطاقة الواردة إلى الصين.

ب- التعاون الروسي الصيني في مجال الغاز الطبيعي:

شهد التعاون الروسي الصيني في مجال الغاز نوعًا من التعطل بسبب عدم توافق الجانبين على السعر، والملكية الصينية للأسهم، وطرق الأنابيب الناقلة للغاز من روسيا إلى الصين. ولكن في مايو 2014، توصل الجانبان أخيرًا إلى توريد موسكو 38 مليار مترمكعب من الغاز الطبيعي إلى الصين لمدة 30 سنة، بتكلفة مقدرة بنحو 400 مليار دولار. هذا الاتفاق تبعه لاحقًا اتفاق نفطي بين شركتي روس نفط والبترول الوطنية الصينية، تلتزم بموجبه روس نفط بتوريد ما قدره 360 مليون طن من النفط لمدة 25 عامًا، بتكلفة قُدِرت قيمتها بـ270 مليار دولار. وبذلك قفزت الصادرات النفطية الروسية إلى الصين إلى 52.5 مليون طن عام 2016، لتصبح بذلك روسيا هي أكبر مورد للنفط إلى الصين، بل أصبحت روسيا مرنة إلى حد كبير بشأن الملكية الصينية للأسهم بالمشاريع الروسية، وهو ما برز بشكل ملحوظ بمشروع "Yamal" للغاز الطبيعي المسال الذي تستحوذ الصين على 29.9 % من أسهمه [16].

وفي الثاني من ديسمبر 2019، افتتح الرئيسان الروسي والصيني مشروع "خط أنابيب قوة سيبيريا"، الذي وُصِف بكونه "مشروعًا تاريخيًّا للتعاون الثنائي في مجال الطاقة". ويعتبر افتتاح خط الأنابيب بمنزلة حجر الزاوية في جهد استمر لما يقرب من 20 عامًا من قبل بكين لبناء البنية التحتية اللازمة لجعل روسيا موردًا رئيسيًّا للطاقة إلى الصين. تضمنت هذه العملية مفاوضات مثيرة للجدل، لا سيما مع حاجة روسيا إلى رأس المال الصيني بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008.

وتتوقع شركة البترول الوطنية الصينية أن يتجاوز اعتماد الصين على الغاز الطبيعي المستورد نسبة 50 % بحلول عام 2035، مع واردات تبلغ 310 مليارات مترمكعب، وتشكل قوة سيبيريا التي تبلغ 38 مليار مترمكعب نحو 12 % من تلك الكمية.

ولقد كانت روسيا تزود الصين بالفعل بكميات صغيرة من الغاز الطبيعي المسال "LNG"، يتم تسليمها عن طريق السفن، بما مثَّل نحو 1 % من واردات الصين من الغاز الطبيعي المسال في عام 2018. ومن المحتمل أن يجعل خط أنابيب الطاقة (الوارد من سيبيريا) روسيا أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى الصين؛ وذلك بعد أن يصل خط الأنابيب إلى طاقته السنوية الكاملة البالغة 38 مليار مترمكعب عام 2024.

وتعتبر الحكومة الصينية خط سيبيريا وسيلة للمساعدة في تلبية الطلب المتزايد للصين على الغاز الطبيعي، وتنويع محفظة الواردات الصينية، ودعم التحول من الفحم إلى الغاز في شمال الصين. بالإضافة إلى ذلك، تهتم بكين بواردات النفط والغاز الطبيعي من روسيا لأنها لا تسافر لمسافات طويلة عبر خطوط الاتصال البحرية ولا تعبر مضيقي هرمز وملقا أكثر نقاط النفط استراتيجية في العالم من حيث الحجم.

علاوة على ما تقدم، ترغب الصين أيضًا في إقامة علاقات أوثق مع روسيا في الوقت الذي تدير فيه الدولتان علاقات متوترة مع الولايات المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار أن الصين كانت ثالث أكبر مشترٍ للغاز المسال الأمريكي عام 2017، كما أبدت استعدادها لشراء كميات أكبر عام 2018، ولكن ذلك قبيل فرض الصين تعريفة 10 % على الغاز الأمريكي سبتمبر 2018، وهي التعريفة التي زادت لاحقًا في يونيو 2019 لتصل إلى 25 %. وفي الوقت الذي انخفضت فيه الواردات الصينية من الغاز الأمريكي بنسبة 86 %، شهدت المشتريات من المصدرين الآخرين ارتفاعًا ملحوظًا خاصة بالنسبة لأستراليا وماليزيا وروسيا؛ وذلك وفقًا لبيانات الجمارك الصينية. كذلك ترجح بعض التقديرات اتجاه الصين، في حال استمرار حربها التجارية مع الولايات المتحدة، إلى الدفع نحو إتمام مشروع قوة سيبيريا 2، الذي سيمتد من غرب سيبيريا إلى غرب الصين، على الرغم من أن موسكو كانت أكثر حماسًا بشأن هذا المشروع من بكين[17].

## ثانيًا | المحدد السياسي:

تتفق كل من روسيا والصين على مجموعة من المبادئ الحاكمة لسياستهما الخارجية؛ يأتي في صدارتها مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، واحترام السيادة الوطنية ووحدة الأراضي، وأخيرًا فصل الشئون السياسية عن مسائل التعاون، واحترام هدف كل دولة في تحقيق نموذج تنميتها الاقتصادية.

### 1- التحول الروسي نحو الصين:

على الرغم من توافق المبادئ، فإن التحول نحو الصين بشكل خاص، والشرق بشكل عام، قد اتسم بشكل من التطور لدي صانع القرار الروسي. عقب انهيار الاتحاد

السوفييتي، وقيام روسيا الاتحادية كانت السياسة الخارجية الروسية في عهد بوريس يلتسين تميل إلى التوجه الغربي "الأوروأطلسي"، وهو الأمر الذي ترتب عليه وجود معارضة سياسية من قبل الحزب الشيوعي الروسي والأحزاب القومية وأحزاب الوسط. وتمثلت حجة المعارضة في أن تلك السياسة قد أدت إلى إضعاف مكانة روسيا الاتحادية.

وفي سبيل تصحيح المسار، انقسمت رؤية المعارضة الروسية حيال ما هو منوط به من توجه خارجي، فكانت رؤية الحزب الشيوعي الروسي والأحزاب القومية هي إعادة إحياء التحالف مع الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي السابق. أما أحزاب الوسط فقد رأت أن من الأفضل لروسيا انتهاج سياسة تراعي فيها مصالح روسيا الاتحادية في الشرق؛ وذلك بالتوازي مع تقوية العلاقات مع مجموعة الدول المستقلة التي تعرف في روسيا باسم "الخارج القريب".

إلى جانب المعارضة، بدأت القيادة السياسية تدرك ضرورة تغيير التوجه الخارجي حينما تتابعت الأزمات بمنطقة آسيا الوسطى ودول الخارج القريب مع وجود تنافس إقليمي (تركي-إيراني) على آسيا الوسطى، وهو ما كان له تأثير مهدد لمصالح روسيا ولأمنها القومي، كما أن الجانب الغربي لم يكن من مصلحته في ذلك الوقت خروج روسيا من أزمتها؛ لذلك جاء تغيير توجه السياسة الخارجية الروسية في عهد يلتسين؛ حيث تبلورت ملامح التوجه الأوراسي الجديد القائم على أن روسيا الاتحادية هي دولة أوروبية آسيوية؛ ففي العالم الأوراسي تقع روسيا وتكمن مصالحها، كما أنه من هذا العالم تنبع مصادر التهديد الأساسية للأمن القومي الروسي.

تبلور التغيير بشكل أكثر وضوحًا خلال تولي "يفجيني بريماكوف" حقيبة الخارجية، وبلورته مبدأ بريماكوف في السياسة الخارجية الروسية، الذي في إطاره بدأت الدعوة الروسية لإنشاء نظام عالمي جديد يقوم على التعددية القطبية التوافقية. وكخطوة نحو التعددية، اقترح بريماكوف إنشاء تحالف أوراسي بين روسيا الاتحادية والصين والهند "كمثلث استراتيجي" يوازن القوة الأمريكية[18].

تزامن التغيير في توجهات السياسة الخارجية الروسية مع ما كانت تواجهه الدولة

الروسية من مشاكل داخلية بعد خروجها من الحرب الباردة؛ فالدولة الروسية في ذلك الحين كانت تعمل على تجاوز مشاكلها الاقتصادية، مثل انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسب تقترب من 30 %، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وهروب رءوس الأموال للخارج، التي قدرت بنحو 150 مليار دولار [19].

وفي الوقت نفسه كانت روسيا تحاول الحفاظ على المجالات التي تمكنها من استعادة بعض صورتها القديمة كقطب دولي، يضاف إلى ما تقدم وضع روسيا الجغرافي الذي يجعلها على مقربة من الصين التي يثار بشأنها الترجيحات بكونها على مقربة من أن تصبح إحدى القوى العالمية المهيمنة خلال القرن الحادي والعشرين، فضلًا عن تنامي الثقة والقدرات الصينية على الساحة الدولية في الوقت الذي لم تحقق فيه الهند بصمتها الدولية المماثلة[20].

وعليه، كان تحرك السياسة الخارجية الروسية نحو الصين بحثًا عن حل لأزماتها الداخلية، علاوة على محاولة الدفع نحو إيجاد صيغة جديدة للتوازن الدولي. وعليه، ارتكزت الرؤية الرسمية لروسيا حيال الصين على حاجة روسيا إلى صين مزدهرة ومستقرة، والصين بدورها تحتاج إلى روسيا قوية وناجحة.

2- النظرة الروسية الرسمية وغير الرسمية حيال الصين:

في فبراير 2012، نشر فلاديمير بوتين في جريدة أخبار موسكو "Moskovskiye Novosti" خلال حملته الانتخابية، مقالًا مهمًا بعنوان "روسيا وعالم متغير"، قدم في إطاره رؤيته للعلاقات الدولية المعاصرة، ومكانة روسيا في العالم وأولويات سياسته الخارجية. وفي حديثه عن الصين، وصف بوتين الصين بأنها "أهم مركز للاقتصاد العالمي"، وأشار أيضًا إلى "الزيادة في القوة التراكمية لجمهورية الصين الشعبية، بما في ذلك القدرة على إبراز القوة في مختلف البلدان". ولكن من وجهة نظر بوتين، فإن تصاعد القوة الصينية لا تمثل أي تهديد بالنسبة إلى روسيا، ولكنه تحدٍّ يحمل إمكانات هائلة للتعاون التجاري ومن ثم خدمة الاقتصاد الروسي. علاوة على ذلك، يتعين على روسيا والصين "بناء روابط تعاونية بشكل أكثر فاعلية من خلال دمج القدرات التكنولوجية والإنتاجية لكلا البلدين"، وإشراك الإمكانات الصينية في التنمية

والنهوض الاقتصادي لسيبيريا والشرق الأقصى. وعلى الصعيد العالمي، يرى بوتين أن كلًّا من البلدين في حاجة إلى مواصلة دعم الآخر على المسرح العالمي، وأن نجاح البلدين السابق في حل جميع القضايا السياسية الرئيسية، بما في ذلك قضية الحدود، قد أسفر عن وجود "مستوى تاريخي من الثقة"، بما يمكنهم من "العمل بروح الشراكة الحقيقية القائمة على البرجماتية ومراعاة المصالح المشتركة".

تجدر الإشارة إلى وجود شكل من الاتساق بين الرؤية الرسمية والاتجاه العام لرؤية المعارضة الروسية لعلاقات بلادهم مع الصين؛ فعلى سبيل المثال، ينادي الحزب الشيوعي الروسي بأهمية تعميق العلاقات الثنائية بين روسيا والصين، بل يستشهد بنموذج التنمية الصيني ليكون مثالًا أمام القيادة الروسية في مسيرتها التنموية. أما الحزب الديمقراطي الليبرالي، فلا يعتبر الصين تهديدًا مباشرًا للدولة الروسية، ومع ذلك ينبغي لروسيا اتباع سياسة "الود اليقظ" تجاه الصين التي تستند إلى الاستمرار في تطوير وتقوية علاقات البلدين السياسية والاقتصادية ولكن مع الانتباه إلى ما قد ترتبه الهجرة الصينية إلى الشرق الأقصى الروسي من تداعيات، ولكن على النقيض من رؤى أحزاب المعارضة السابقة، يقدم حزب "المنبر المدني" تصورًا مختلفًا بشأن الصين؛ حيث يرى الحزب أن اليابان ينبغي أن تكون هي الشريك الاستراتيجي لروسيا بدلًا من الصين، وأن استمرار التوجه الروسي نحو الصين سيحول الأخيرة إلى تابع ومعتمد على جمهورية الصين الشعبية[21].

وفي استطلاع للرأي أجراه مركز "ليفادا" الروسي خلال مطلع عام 2021، فإن ثلاثة من كل أربعة روسيين ينظرون إلى الصين بشكل إيجابي، وأن آراء الروس بشكل عام تجاه الصين قد تحسنت. وأوضح الاستطلاع أيضًا أن نسبة 55 ٪ من المستطلعة آراؤهم رأوا أن العلاقات الروسية الصينية قد حسنت مكانة موسكو العالمية[22]. ولا تختلف كثيرًا نتائج هذا الاستطلاع عن النتائج التي أعلنها مركز بيو "Pew" للبحوث - يقع مقره بالولايات المتحدة - خلال عام 2019، الذي أوضح أن نسبة 71 ٪ من المستطلعة آراؤهم الروس لديهم آراء تفضيلية حيال الصين، فيما يرى 59 ٪ من المستطلعة آراؤهم أن الرئيس الصيني تشي جين بينج ينتهج سياسات عالمية صائبة[23].

### 3- النظرة الصينية الرسمية وغير الرسمية حيال روسيا:

على الجانب الآخر، ينظر الصينيون إلى روسيا باعتبارها قوة عظمى؛ فعلى الرغم من التراجع الحاد في ثرواتها الاستراتيجية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، تنظر الصين إلى هذا التراجع على أنه انحدار عرضي لا ينفي عن روسيا ما تتمتع به من عقلية وعادات ونفوذ جيوسياسي نموذجي للقوة العظمى.

علاوة على ذلك، تظل روسيا قوة عظمى وفقًا للعديد من المعايير التي تحترمها الصين: الامتداد الإقليمي الشاسع، وامتلاك ترسانة نووية ضخمة، والعضوية الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وإمكانية إلحاق ضرر كبير بالمصالح الصينية، إما بمفردها أو بالتنسيق مع الآخرين، وهو ما سيعرض بالتبعية الأهداف الرئيسية للسياسة الصينية الداخلية والخارجية - التي تتركز في التحديث الاقتصادي، وبناء عالم متناغم، وتطوير قوة وطنية شاملة، وإنشاء جوار ودي - للخطر في حالة حدوث تدهور كبير في العلاقات.

فعلى الرغم من إدراك الصينيين امتلاكهم إمكانات تمكنهم من تبوؤ مكانة قوة عظمى صاعدة، ما زالت روسيا تتمتع بالفعل بمقومات القوة العظمى من حيث القدرات والثقافة الاستراتيجية. على سبيل المثال، على الرغم من التحديث السريع لجيش التحرير الشعبي، تظل قدرته على إبراز قوته الصلبة متراجعة أمام قدرة القوات المسلحة الروسية. وبغض النظر عن الناتج المحلي الإجمالي للصين، فإن دخل الفرد فيها - الذي قدره البنك الدولي عام 2020 بنحو 10.500 دولار - أقل بكثير من دخل الفرد في روسيا، الذي بلغ، وفقًا لبيانات البنك الدولي لعام 2020، نحو 28.213 دولار.

بالنسبة إلى النخبة الصينية، فإن قضية العلاقات مع روسيا لا تتعلق فقط بكون روسيا قوة عظمى أو عدم كونها، وإنما انصب التركيز على كيفية معالجة الآثار السياسية لقدراتها وصورتها الذاتية. وبناءً عليه، أرجع الصينيون سبب توتر العلاقات الروسية الغربية إلى فشل صناع السياسة الغربيين في منح روسيا الاحترام المناسب باعتبارها قوة عظمى، وأنه كان من المنوط بهم اتباع نهج أكثر حرصًا واحترامًا لتفادي العديد من المشاكل. ووفقًا لهذا التصور، آثرت القيادة الصينية في تعاملها مع

الجانب الروسي انتهاج مقاربة مخالفة للنهج الغربي تقوم على إدارة العلاقات مع روسيا؛ وذلك بدلًا من دمجها أو تحويلها[24].

على المستوى الشعبي الصيني، يُنظر إلى روسيا بصورة إيجابية باعتبارها دولة تقاوم الهيمنة الأمريكية، كما أن للثقافة الروسية مكانة متميزة لدى الصينيين؛ حيث يسافر العديد من الصينيين سائحين إلى روسيا. كما حدث انخفاض كبير في عدد الشكاوى المقدمة من السائحين الصينيين الذين شعروا بالتمييز ضدهم من قبل موظفي إنفاذ القانون الروس، وهو الأمر الذي كان يعد مشكلة كبيرة في الماضي. كذلك لم تشهد روسيا أي حادث اجتماعي أضر بشكل خطير بمشاعر الشعب الصيني. وقد أدت كل تلك الأمور مجتمعة إلى زيادة مشاعر الود لدى الشعب الصيني تجاه روسيا.

أما عن طبيعة العلاقات الروسية الصينية، فالقيادة الصينية لا تعتبر علاقاتها الوثيقة بروسيا تحالفًا. بالنظر إلى التاريخ، وقع كل نظام صيني متعاقب معاهدة تحالف مع الاتحاد السوفيتي، ولكن لم ينجح أي منهم في حماية أو تعزيز المصالح الوطنية الصينية الحيوية. ومع ذلك، فإن الوصف المناسب للعلاقة الصينية الروسية الحالية يمكن أن يكون "شراكة مرنة"[25] توفر بيئة آمنة للجارين الكبيرين لتحقيق أهدافهما التنموية ودعم كل منهما الآخر من خلال التعاون ذي المنفعة المتبادلة، وتقديم نموذج لكيفية إدارة الدول الكبرى لخلافاتها والتعاون في السبل التي تعزز النظام الدولي[26].

## ثالثًا | المحدد الأمني والعسكري:

### 1. واقع التعاون العسكري الروسي الصيني:

خلال المرحلة اللاحقة لتوقيع اتفاق الشراكة الاستراتيجية عام 1996، لعبت روسيا دورًا أساسيًّا في توريد الأسلحة التقليدية الرئيسية للصين خلال الفترة 2000-2004، واعتمدت الصين بشكل شبه كامل خلال تلك الفترة على روسيا في وارداتها من الأسلحة، وتطور الأمر من استيراد الأسلحة الكاملة إلى استيراد المكونات والتكنولوجيا المكونة لتلك الأسلحة. لقد كانت الصين واقعة تحت عقوبات خاصة بحظر استيرادها للسلاح؛ وذلك على خلفية استخدام جيش التحرير الشعبي الصيني لأساليب قمعية

في تعامله مع تظاهرات بكين عام 1989[27]. وقد خطط الاتحاد الأوروبي في هذا الإطار للاتجاه نحو رفع حظر الأسلحة المفروض عليها كرد فعل على رفض الولايات المتحدة مشاركة تكنولوجيا الأسلحة مع حلفائها الأوروبيين؛ الأمر الذي أسفر في النهاية إلى توتر العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وانتهى بتهديد الولايات المتحدة بفرض عقوبات على الاتحاد الأوروبي إذا اتجه الأخير نحو رفع الحظر عن الصين.

خلال الفترة من 2003-2007 [28]، استمرت الصين في حيازة المرتبة الأولى بالنسبة لاستيراد السلاح التقليدي، بينما ظلت روسيا ضمن أكبر خمس دول مصدرة للسلاح عالميًا؛ حيث مثلت المشاركة الصينية باستيراد السلاح نسبة 12 ٪ من إجمالي حصة الواردات العالمية من الأسلحة، بينما استحوذت روسيا على نسبة 25 ٪ من إجمالي الصادرات العالمية. وفي السياق ذاته، استحوذت الصين على نسبة 45 ٪ من إجمالي صادرات السلاح الروسي.

وبتتبع الفترة من 2005-2009[29]، استمرت روسيا ضمن أكبر مصدري السلاح عالميًا وكذلك الصين من أكبر الدول المستوردة. ومثلت الواردات الصينية من السلاح الروسي نسبة 35 ٪ من إجمالي مبيعات السلاح الروسي، ولكن حسب تقرير معهد ستوكهولم الخاص بالتسلح ونزع السلاح والأمن الدولي لعام 2011[30]، تراجعت الصين عن كونها أكبر مستورد عالمي للسلاح التقليدي لتحل محلها الهند، كما شهد حجم استيرادها للسلاح الروسي تراجعًا هو الآخر؛ حيث بلغ نسبة 33 ٪ من إجمالي صادرات السلاح الروسي. وبحسب تقرير المعهد لعام 2012 [31]، برزت الصين كمصدر للسلاح خلال الفترة 2007-2011 لتحتل بذلك المركز السادس ضمن أكبر الدول المصدرة للسلاح، لتتطور لاحقًا عام 2016[32] وتصبح ثالث أكبر دولة مصدرة للسلاح التقليدي بعد الولايات المتحدة وروسيا، ويتراجع مركزها كمستورد للسلاح لتحتل المركز الرابع عالميًا بعد الهند والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

شكل رقم (3) صادرات الأسلحة الرئيسية من روسيا إلى الصين بمليون وحدة TIV

(سنوات مختارة خلال الفترة من 1992–2021)

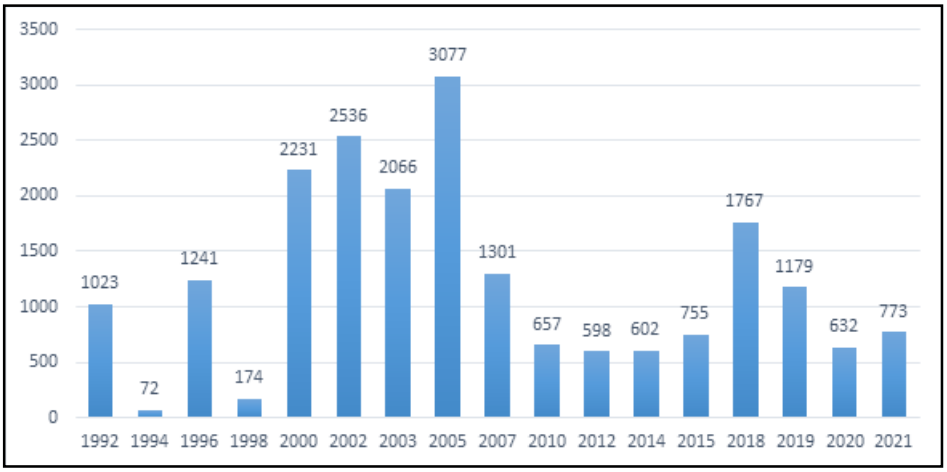


تقيس وحدة قياس المؤشر أو Trend Indicator Value–TIV, عمليات انتقال القدرة العسكرية بدلًا من قياس قيمتها المالية

Source: SIPRI Arms Transfer Database, Stockholm International Peace Research Institute, available online: https://armstrade.sipri.org/armstrade/page/values.php

**ووفقًا للتقرير الصادر عن المعهد في أوائل عام 2020، احتلت الصين المركز الثاني كأكبر منتج للأسلحة في العالم بعد الولايات المتحدة، متقدمة في ذلك على روسيا. استند التقرير في تقديره إلى ما طرحته شركات الأسلحة الصينية الكبرى من بيانات خلال الفترة 2015-2017[33]، وتحديدًا شركات صناعة الطيران الصينية "AVEC"، ومجموعة الصناعات الصينية المحدودة "NORINCO Group"، ومجموعة تكنولوجيا الإلكترونيات الصينية "CETC"، ومجموعة الصناعات الجنوبية الصينية "CSGC".**

**لا يقتصر التعاون العسكري الروسي الصيني على عملية التجارة والتجديد والصيانة فقط، بل امتد إلى المجال الاستراتيجي والتدريبي والتخطيط؛ وذلك من خلال إجراء المناورات المشتركة؛ فعلى الرغم من إجراء الصين وروسيا مناورات عسكرية برية وبحرية مع عدد من الدول الأخرى، فإن المناورات العسكرية البحرية المشتركة بين البلدين هي الأكبر والأكثر تطورًا[34]. تم إجراء بعض هذه المناورات أمام ميناء**

فلاديفاستوك الروسي وشبه جزيرة شاندونج الصينية على المحيط الهادئ، ولم تكن بعيدة عن مناطق نفوذ القاعدة الأمريكية في جزيرة أوكيناوا في جنوب اليابان[35]. ولكن منذ عام 2015 انتقلت التدريبات إلى المياه في أوروبا وحولها؛ حيث أجرى الجانبان مناورات في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وقد زادت التدريبات البحرية أيضًا من حيث التعقيد والتطور في المنصات والقدرات المستخدمة ومستوى التكامل بين الوحدات، وقد استخدم تمرين "البحر المشترك" لعام 2016 نظام معلومات مشتركًا لتحسين إمكانية التشغيل البيني لأول مرة؛ فقد كانت التدريبات أكثر تعقيدًا وشملت تدريبات برمائية متطورة نسبيًّا[36].

جدير بالذكر أيضًا أن التعاون الأمني ما بين الطرفين ينصرف إلى تنسيق المواقف حيال الملفات الأمنية والعسكرية التي يمكن أن تهدد الأمن العالمي، ومن هنا كان رفض الدولتين قرار الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الانسحاب من طرف واحد من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية في عام 2002 ((Anti- (ABM Treaty Ballistic Missile Treaty)، التي وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في عام 1972، وهو ما عُدَّ بداية للحديث المشترك الروسي-الصيني حول مسائل دعم الاستقرار الاستراتيجي للمرة الأولى على صعيد العالم وعلى النطاق الاستراتيجي الشامل[37].

**2. دوافع التعاون العسكري الصيني مع روسيا:**

يمكن القول إنه منذ نهاية الحرب الباردة، انعكست علاقة القوة بين الصين وروسيا، على حساب الأخيرة؛ فبينما يمكن لروسيا أن تستمر في الاعتماد على ريادتها في مجال الأسلحة النووية، فإن القوات التقليدية الصينية تتفوق بالفعل من حيث الكم والنوع في العديد من النواحي. في عام 2014، امتلك جيش التحرير الشعبي الصيني أكثر من ثلاثة أضعاف عدد الجنود في القوات المسلحة الروسية، بالإضافة إلى ميزة عددية واضحة في الدبابات والطائرات الحربية. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه قد بلغت ميزانية الدفاع لبكين نحو 129 مليار دولار لعام 2014 تقريبًا بما يعادل ضعف ميزانية روسيا التي بلغت 70 مليار دولار[38].

إن حظر الأسلحة الذي فرضته الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على بكين في أعقاب حادثة ميدان تيانانمين في أبريل 1989 جعل روسيا تقريبًا المورد الوحيد الذي يمكنه تزويد الصين بما تحتاجه. خلق هذا الحظر مكاسب غير متوقعة للشركات الروسية، التي كانت في أمس الحاجة إليها منذ الانتقال إلى اقتصاد السوق في التسعينيات، فيما تمكنت الصين في غضون سنوات قليلة من الحصول على كميات كبيرة من التكنولوجيا الروسية من خلال شراء أنظمة أسلحة كاملة، والحصول على تراخيص لتصنيع أسلحة روسية في الصين، واستيراد مكونات روسية تهدف إلى مساعدة المصنعين الصينيين في تجميع أسلحتهم الخاصة، وإرسال فنيين إلى روسيا للتدريب. وبهذه الطريقة، تمكنت الصين من تحديث قواتها المسلحة في فترة قصيرة من الزمن، وقبل كل شيء، تطوير صناعة أسلحة محلية جادة؛ ما جعل البلاد مستقلة بشكل متزايد عن الإمدادات الروسية، وكانت ما تسمى "القفزة الجديدة إلى الأمام" في الصناعة العسكرية واضحة بشكل خاص في إنتاج الطائرات المتقدمة وأنظمة المنصات السطحية؛ ونتيجة لذلك، تمكنت الصين من التباهي بأن بعض أسلحتها تتساوى مع تلك المتوافرة من أي مورد عالمي آخر[39].

وعلى الرغم من تطور التصنيع العسكري الصيني، فإن التعاون العسكري التقني قد استعاد زخمه عبر مبيعات الأسلحة الجديدة، التي كانت تتناقص منذ عام 2006، ولم تصل المبيعات إلى حجم "السنوات الذهبية" في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولكنها شملت بعض المعدات الأكثر تقدمًا. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى بيع روسيا منظومات الأسلحة المضادة للطائرات و24 طائرة من طراز Su-35 عام 2015؛ حيث كانت الصين أول دولة تشتري منظومة دفاع من طراز S-400 التي من شأنها تعزيز قدرات الردع الصينية فيما يتعلق بحالات الطوارئ المحتملة حول حدود الصين[40]، علاوة على توطيد قدراتها على اختراق المجال الجوي لتايوان، والعمل أيضًا فوق جزر سينكاكو/دياويو، المتنازع عليها بين اليابان والصين[41].

### 3. تنامي الحذر الروسي من التعاون العسكري مع الصين:

على الرغم من السياق التعاوني الشامل القائم بين البلدين، يشير عدد من المحللين

إلى أن النخبة السياسية في روسيا وكذلك جزء كبير من السكان، وخاصة في الشرق الأقصى الروسي، يرون الصين تهديدًا مباشرًا على الرغم من أن قيادة كلتا الدولتين قد عززت من شراكتهما الاستراتيجية. هناك ثلاثة متغيرات رئيسية حاكمة لهذه الرؤية، هي: القوة الإجمالية، والقوة الهجومية، والقرب الجغرافي. ويشير كل من تلك المتغيرات إلى أن روسيا يمكن أن تعتبر الصين تحديًا أو خطرًا أو تهديدًا محتملًا. ووفقًا لهذا المنظور، يشعر العديد من الشخصيات السياسية والعسكرية الروسية بالقلق إزاء بيع بلادهم الأسلحة التقليدية والتكنولوجية المتقدمة إلى الصين في وقت اتسم فيه تحديث القوات البحرية والنووية الروسية بالتراجع النسبي. وينبع مصدر القلق هنا من أن فوائد هذه العلاقة تنصب في صالح الصين فقط[42].

يدرك الكرملين أن التوسع العسكري للصين موجه أساسًا ضد الولايات المتحدة وليس روسيا، ويهدف إلى دعم مطالبتها بالقيادة في شرق آسيا. لكن الخلل العسكري المتزايد يتضمن خطر تصرف بكين بشكل أكثر حزمًا تجاه موسكو في النزاعات المستقبلية، على سبيل المثال حول الوصول إلى الموارد في الشرق الأقصى الروسي. ولهذا السبب، لجأت موسكو إلى تعزيز التوازن غير المباشر ضد الصين. وهذا يشمل الحفاظ على قدرتها الدفاعية إزاء الصين من خلال تحديث ترسانتها النووية وتوسيع دفاعاتها الجوية الاستراتيجية في الشرق. من ناحية أخرى، تعمل روسيا أيضًا على احتواء الصين من ناحيتين: الأولى أنها تقدم أنظمة أسلحة حديثة إلى دول منافسة للصين أو متورطة في صراعات حدودية معها، مثل الهند وفيتنام. الثانية أن روسيا تتجنب إمداد الصين بأحدث أنظمتها التسليحية[43]. يستدل على ذلك أن المفاوضات بشأن شراء الصين طائرات Su-35 ومنظومة S-400 قد بدأت قبل عام 2014، ولم يتم البت في الطلب الصيني سوى في مطلع عام 2015. وتدور التحليلات حول إرجاء الموافقة الروسية على الطلب الصيني إلى اتجاه القيادة الروسية خلال تلك الفترة نحو فرض حظر غير رسمي على بيع أسلحة متطورة إلى الصين بسبب وجود مخاوف لديها من الهندسة العكسية الصينية ومخاوف أخرى حول احتمال استخدام الصين الأسلحة الروسية في نزاع محتمل في المستقبل مع موسكو[44].

ويبدو أن الصين تقوم بتحديث قواتها البحرية والجوية بوتيرة سريعة، بينما في المقابل، تتلقى روسيا كمية متواضعة من العملة الصعبة بمستوى أقل بكثير من المطلوب لتحديث صناعتها الدفاعية. ومع ذلك، لا تقدم معظم الشخصيات السياسية والعسكرية المعارضة لعلاقة التعاون العسكري الروسي مع الصين بديلًا جيدًا في هذا المجال باستثناء التعاون العسكري مع الهند، التي وقعت اتفاقيات جديدة مع الولايات المتحدة وأوروبا ولديها الآن بديل للأسلحة الروسية. ومن ثم، وفقًا للمحللين، فإن أهم نتيجة على المدى القريب للشراكة الصينية الروسية هي المساهمة الروسية في التحديث العسكري الصيني الذي قد يكون خطيرًا على روسيا نفسها على المدين المتوسط والطويل. ولكن يحيل معظم المحللين الروس أن الخطر الأكثر حدة على روسيا خلال المدين القصير والمتوسط هو أزمتها الاقتصادية في مواجهة القوى العالمية الأخرى[45].

عزز من التوجه الأخير ما واجهته روسيا من عقوبات غربية جراء الضم الروسي لشبه جزيرة القرم عام 2014؛ حيث أثر الصراع حول أوكرانيا على صناعة الدفاع الروسية من ناحيتين رئيسيتين: أولًا- خسرت التعاون في مجال التسلح المكثف مع أوكرانيا التي كانت تمدها بمكونات أسلحة مهمة (لا سيما توربينات الغاز ومحركات طائرات الهليكوبتر التي تم إنتاجها أساسًا في شرق أوكرانيا). ثانيًا- منعت العقوبات الغربية وصول روسيا إلى تقنيات الدفاع الغربية وتقنيات الاستخدام المزدوج، وهو ما يفتح المجال أمام تعاون روسي صيني جديد في صناعة الدفاع. على سبيل المثال، لا تتمتع روسيا بالاكتفاء الذاتي في مجال الإلكترونيات، لكن الصين طورت إنتاجها المحلي، ويمكن لروسيا استخدام الإلكترونيات الصينية في تطوير أسلحتها[46].

### رابعًا | المحدد الديموغرافي:

تمثل أزمة الديموغرافيا في روسيا مهدداً أمام استمرار الدولة الروسية. أقوى دليل على ذلك هو حديث الرئيس بوتين نفسه خلال خطابه السنوي "حال الأمة" لعام 2020؛ حيث قال إن "مصير روسيا وتطلعاتها التاريخية تعتمد على ما سيصبح عليه عددنا". وإنه ينبغي على الدولة الروسية الخروج من "الفخ الديموغرافي"؛ وذلك عبر العمل على رفع معدل الخصوبة المقدرة عام 2019 بنحو 1.5 ولادة للمرأة الواحدة إلى 1.7 بحلول عام 2024[47].

مـن المسـلم بـه أن التحديـات الناشـئة عـن انخفـاض معـدلات المواليـد، وشـيخوخة السـكان، لا تهـم روسـيا فقـط؛ فالعديـد مـن الـدول الأخـرى في أمريـكا الشـمالية وأوروبـا الغربيـة ومعظـم دول البريكـس تعـاني مـن المشـاكل نفسـها. ومـع ذلـك، فـإن ارتفـاع معـدلات الوفيـات (خاصـة بـين الرجـال) يجعـل الوضـع في روسـيا مقلقًـا بشـكل خـاص. في عـام 2018، اسـتمرت الوفيـات في تجـاوز عـدد المواليـد. وفقًـا لبيانـات صـادرة عـن هيئـة الإحصـاء الروسـية روسـتات "Rosstat" عـام 2018 كان هنـاك انخفـاض في عـدد المواليـد الجـدد بلـغ 90.600 مقارنـة بعـام 2017. ولـم يقابـل هـذا الانخفـاض تدفـق للمهاجريـن كمـا كان الحـال في المـاضي. عـلاوة علـى ذلـك، يغـادر المزيـد والمزيـد مـن الـروس بلادهـم. وتقـدر روسـتات أن 377 ألـف روسي غـادروا البـلاد في عـام 2017 وسـط تقديـرات أخـرى مـن الأمـم المتحـدة، وتحديـدًا منظمـة التعـاون والتنميـة الاقتصاديـة، تفيـد بارتفـاع أعـداد المهاجريـن الـروس عـن الأرقـام الرسـمية المعلنـة.

ووفقًـا لتقريـر البنـك الـدولي المنشـور في عـام 2016، فـإن عوامـل مثـل انخفـاض الخصوبـة وتقاعـد أعـداد كبـيرة مـن الأشـخاص المولوديـن في الخمسـينيات مـن القـرن المـاضي، يمكـن أن تقلـل مـن عـدد السـكان في سـن العمـل في روسـيا بنحـو 14 ٪ علـى مـدى السـنوات الـ35 المقبلـة. وعليـه إذا لـم يكـن هنـاك تغيـير في معـدلات المشـاركة في القـوى العاملـة، فقـد تواجـه روسـيا نقصًـا يزيـد عـن 20 مليـون عامـل ويمكـن أن تزيـد نسـبة الإعالـة بأكـثر مـن 50 ٪؛ ممـا يتسـبب في انخفـاض الإنتاجيـة ومشـاكل خطـيرة أخـرى لنظـام الرعايـة الاجتماعيـة [48].

وفي ظـل وجـود كثافـة سـكانية أكـبر عشـر مـرات علـى الجانـب الصيـني مـن الحـدود مقارنـة بالجانـب الـروسي، بـرزت التخوفـات الروسـية مـن احتمـال التمـدد الديموغـرافي الصيـني إلى أراضيهـا. في عـام 2006، كان هنـاك جـدل حـول حجـم الهجـرة الصينيـة إلى روسـيا؛ حيـث قُـدر وجـود نحـو 300000 مواطـن صيـني في الشـرق الأقـصى الـروسي، بمـا يمثـل نحـو 5 ٪ مـن سـكان الوحـدات السياسـية الروسـية المتاخمـة للصـين، لكـن الـروس يمثلـون نسـبة 0.23 ٪ فقـط مـن سـكان المقاطعـات الحدوديـة الصينيـة[49].

يزيد من الخلل الديموغرافي أن عدد سكان روسيا وفقًا لتعداد عام 2021 يبلغ 143,4 مليون نسمة، ويعيشون على مساحة تقدر بنحو 17 مليون كم2، أما الصين فيبلغ عدد سكانها 1,412 مليار نسمة وتبلغ مساحتها 9.5 مليون كم2؛ أي إن مساحة روسيا تبلغ تقريبًا ضعف مساحة الصين، في حين يبلغ سكان روسيا عُشر سكان الصين. وتشير التقديرات إلى أنه قد يكون هناك مليونان أو أكثر من الصينيين يعيشون في روسيا بحلول منتصف القرن، بل تشير تقديرات أخرى إلى احتمال وصول العدد إلى 20 مليون صيني داخل الحدود الروسية من جراء الهجرة غير الشرعية[50].

ومع ذلك، من وجهة نظر النخبة الحاكمة في روسيا التي تحرص على حماية مصالحها، فإن الأساس المنطقي للشراكة مع الصين يعززه التكامل الاقتصادي بين البلدين؛ فالصين عملاق صناعي، في حين أن روسيا غنية بالموارد الطبيعية. الصين لديها مجموعة ضخمة من العمالة، في حين أن روسيا لديها مشكلة ديموغرافية حادة ويجب عليها استيراد العمالة من البلدان المجاورة. الميزة النسبية لكل جانب تكملها ميزة الجانب الآخر[51].

بشكل آخر، تنظر الحكومة في موسكو إلى التعاون مع جمهورية الصين الشعبية كعامل يعزز أمن الحدود الشرقية وموازنة جيوستراتيجية للنفوذ الأمريكي في آسيا، ومن ثم تعلن أن الشراكة الصينية الروسية أولوية في السياسة الشرقية للاتحاد الروسي. ولكن مع ذلك، ينظر سياسيو الشرق الأقصى، خاصة في المناطق الحدودية، إلى الصين باعتبارها المنافس الرئيسي أو حتى التهديد المحتمل لأمن المنطقة وتنميتها[52]. ففي فبراير عام 2002، أشار "ديمتري روجوزين" زعيم حزب رودينا القومي والرئيس السابق للجنة الشئون الخارجية في مجلس الدوما، إلى أن الخطر الأساسي على روسيا مصدره الجنوب وليس الغرب؛ حيث تخطط الصين للاستيلاء على سيبيريا بالديموغرافيا، إن لم يكن بالقوة. ولاحقًا في عام 2006، طالب روجوزين بوضع قوانين جديدة "لإعادة سيطرة روسيا على حدودها" بهدف الحد من تدفق المهاجرين الصينيين.

وفي هذا السياق، من الجدير ملاحظة تطور المواقف الشعبية الروسية تجاه الصين؛

فمنذ انهيار الاتحاد السوفييتي حتى مطلع القرن العشرين، تم التعامل مع مواطني جمهورية الصين الشعبية في الأراضي الحدودية الروسية في المقام الأول على أنهم "غرباء"، وكان الروس الذين يتعاملون مع الشركات الصينية يشكون من ممارسات التفاوض الصعبة وغير العادلة لنظرائهم الصينيين. كذلك، فقد كان السكان المحليون في الشرق الأقصى مستاءين ومحتجين على سياسة منح الحكومة الروسية عقود إيجار طويلة الأجل للأراضي الزراعية للمستثمرين الصينيين[53]. ولكن في مرحلة لاحقة بدأت منذ عام 2008، بدأ يُنظر إلى الوجود الصيني وريادة الأعمال على أنهما "مورد اقتصادي" ينبغي أن يوفر الفوائد للمناطق الحدودية[54].

ومع ذلك، بدأت تظهر تحليلات تتحدث عن انخفاض بريق الهجرة إلى روسيا بالنسبة للصينيين لا سيما أن المزيد من الفرص الاقتصادية وبنية النقل الأساسية الأكثر قوة تقع في جنوبهم، لا في شمالهم. بعبارة أخرى، سيختار الشباب الصينيون الذين يبحثون عن حياة أفضل على الأرجح اغتنام فرصتهم في بيئة حضرية صينية بدلًا من بيئة ريفية روسية قاسية [55].

من ناحية أخرى، أظهرت معدلات النمو السكاني في الصين مؤشرات حول دخول الصين خلال الفترة المقبلة في مشكلة ديموغرافية متعلقة بانخفاض أعداد المواليد في مقابل ارتفاع أعداد من هم في سن الشيخوخة؛ الأمر الذي قد يدفع الجانب الصيني نفسه خلال السنوات المقبلة إلى تقييد هجرة مواطنيه إلى الخارج.

كما أظهرت نتائج عام 2020 للتعداد السكاني أن عدد سكان البر الرئيسي للصين ارتفع بنسبة 5.38٪ إلى 1.41 مليار بمعدل خصوبة 1.3 طفل لكل امرأة، في حين كان المستهدف الذي حُدد عام 2016 بأن يبلغ عدد السكان نحو 1.42 مليار نسمة، بمعدل خصوبة 1.8؛ هذا في ظل توقعات الأمم المتحدة بأن عدد الذين يعيشون في الصين القارية سيبلغ ذروته في عام 2030 قبل أن يتراجع[56].

تتمثل الأزمة الديموغرافية المُقبِلة عليها الصين في الحجم النسبي للسكان العاملين في البلاد؛ فمن المتوقع حدوث انخفاض في أعداد من هم في سن العمل بما لا يقل عن 100 مليون بحلول عام 2040، وسيكون عدد كبار السن في الصين ضعف عدد

الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 عامًا. وسيرتفع عدد كبار السن من 135 مليونًا إلى 325 مليونًا خلال 25 عامًا[57].

ولا تعني الأزمة الديموغرافية للصين اختفاءها من ساحة القوى الكبرى أو توقف اقتصادها عن النمو، سيسمح التقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاجية باستخدام أكثر كفاءة للموارد البشرية المتاحة في الصين، لكن الوضع الديموغرافي سيحد مع ذلك من خيارات بكين، لا سيما عندما يتعلق الأمر بمشاريع التنمية الضخمة، بما في ذلك مبادرة "الحزام والطريق"، فضلًا عن الحشود العسكرية الصينية، وكذا تقويض وتيرة التنمية والابتكار[58]. وعليه فقد يكون من المتصور اتباع الصين سياسات من شأنها تقويض هجرة مواطنيها إلى الخارج سواء إلى روسيا أو إلى أي مكان آخر؛ وذلك بغرض الحفاظ على القوة البشرية اللازمة لاستكمال مسيرة التنمية الصينية.

# المصادر:


1. محمد فراج أبو النور، قدرات وأعباء اقتصادية، (مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، العدد 219، يناير 2020) ص6.
2. ثناء فؤاد عبد الله، العلاقات الصينية الروسية وتحديات النظام الدولي الجديد، (مجلة السياسة الدولية، العدد137، يوليو 1999)، ص 46–55.
3. عناد كاظم حسين الناظي، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، أغسطس 2017) ص 69.
4. عمرو عدلي، الكساد الثاني: الاقتصاد العالمي من الأزمة إلى الركود، (مجلة السياسة الدولية، العدد 187، يناير 2012)، ص76–77
5. جمال محمد سليم، العجز الديمقراطي: أزمة النظم السياسية الليبرالية في العالم الجديد، (مجلة السياسة الدولية، العدد 187، يناير 2012) ص69
6. مالك عوني، هل تؤسس طرق الحرير لصعود إمبراطورية صينية أم لأفولها؟، (مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، العدد 214، أكتوبر 2018) ص 3–4.
7. Christopher Weidacher Hsiung, Facing the "new normal":The strong and enduring Sino–Russian relationship and its implications for Europe, (The Swedish Institute of international affairs, April 2019) available online: https://www.ui.se/globalassets/ui.se–eng/publications/ui–publications/2019/ui–paper–no.–3–2019.pdf P.14.
8. نورهان الشيخ، الشريك الطبيعي للصين، (مجلة السياسة الدولية، عدد 183، يناير 2011) ص 94.
9. China trade in goods with USA, International trade in goods and services based on UN Comtrade data, (oN Comtrade data) (https://dit–trade–vis.azurewebsites.net/?reporter=156&partner=842&–type=C&year=2019&flow=2
10. European Union trade with Russia, https://ec.europa.eu/trade/policy/countries–and–regions/countries/russia/
11. Christopher Weidacher Hsiung, Facing the "new normal":The strong and enduring Sino–Russian relationship and its implications for Europe, Op.Cit, p14–15
12. كم نستهلك من النفط؟ حقائق عن الذهب الأسود بالعالم، (الجزيرة.نت، 25 أغسطس 2019)، متوافر إلكترونًا: https://cutt.us/b5L7Q
13. أبو بكر الدسوقي، العلاقات الروسية– الصينية.. محددات الخلاف وآفاق التعاون، (مجلة السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر2007)، ص 78.
14. Olga Alexeeva and Fededric Lassere, The Evolution of Sino Russian Relations as Seen from Moscow: The Limits of Strategic Rapprochement, (Centre d'étude français sur la Chine contemporaine, September 2018), p71.
15. Shoichi Itoh, Russia looks East: energy markets and geopolitics in north east Asia,Op.Cit, P 30–33.
16. Jo Inge Bekkevold & Bobo Lo (editors), Sino–Russian Relations in the 21st century, (London: Palgrve Macmillan, 2019). P30–33. Available at https://cutt.us/3s6pc
17. Erica Downs, China–Russia Energy Relations: Why the Power of Siberia Pipeline Matters to China, (The Center for Naval Analyses CNA, December, 2019). Available online: https://www.cna.org/news/InDepth/article?ID=25
18. وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الثانية يناير 2017) ص 42–48.
19. أحمد محمد شعيشع، العلاقات المدنية–العسكرية والتحول الديمقراطي في روسيا 1991–2012، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة ماجستير، 2019)، ص 94.
20. BOBO LO, Russia and the world disorder, (London: Royal Institute of International Affairs "Chatham House", 2015) p135.
21. Anastasia Solomentseva, The "Rise" of China in the Eyes of Russia: A Source of Threats or New Opportunities?, (Connections, Vol. 14, No. 1 (Winter 2014)), p5–15
22. 3 in 4 Russians View China Favorably – Poll, The Moscoe Times, March 31, 2021, https://www.themoscowtimes.com/2021/03/31/3–in–4–russians–view–china–favorably–poll–a73423
23. Laura Silver, Kat Devlen and Christine Huang, China's economic growth mostly welcomed in emerging markets, but neighbours'S wary of itsinfluens, (Pew Research Cemter, 5 December, 2019), Avialable online: https://www.pewresearch.org/global/2019/12/05/attitudes–toward–china–2019/
24. Bobo Lo, How the Chinese See Russia, (French Institute of International Relations, December 2010), 13–16
25. Huasheng Zhao, Has the Sino–Russian relationship changed?, (The Paper, July 2016), https://www.thepaper.cn/newsDetail_forward_1492251
26. Fu Ying, How China Sees Russia: Beijing and Moscow Are Close, but Not Allies, (Foreign Affairs,Vol. 95, No. 1 (JANUARY/FEBRUARY 2016)), available online: https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2015–12–14/how–china–sees–russia
27. اختلف تفسير قرار تطبيق حظر توريد الأسلحة للصين لدى كل دولة، في سياق قوانينها وأنظمتها وعمليات صنع القرار الوطنية؛ لذلك تمكنت كل من المملكة المتحدة وفرنسا من تصدير معدات ذات تطبيقات عسكرية. EU arms embargo on China, (Stockholm International Peace Research Institute,November 2012. https://www.sipri.org/databases/embargoes/eu_arms_embargoes/china
28. SIPRI YEARBOOK 2008 Armaments, Disarmament and International Security summary, (Stockholm International Peace Research Institute, 2008) p 14 https://www.sipri.org/sites/default/files/2016–03/SIPRIYB08summary.pdf
29. SIPRI YEARBOOK 2010 Armaments, Disarmament and International Security summary, (Stockholm International Peace Research Institute, 2010) p 14 https://www.sipri.org/sites/default/files/2016–03/SIPRIYB10summary.pdf
30. SIPRI YEARBOOK 2011 Armaments, Disarmament and International Security summary, (Stockholm International Peace Research Institute, 2011) p 12 https://www.sipri.org/sites/default/files/2016–03/SIPRIYB11summary.pdf

31. SIPRI YEARBOOK 2012 Armaments, Disarmament and International Security summary, (Stockholm International Peace Research Institute, 2012) p 13 https://www.sipri.org/sites/default/files/2016-03/SIPRIYB12Summary.pdf

32. SIPRI YEARBOOK 2016 Armaments, Disarmament and International Security summary, (Stockholm International Peace Research Institute, 2016) p 20 https://www.sipri.org/sites/default/files/YB16-Summary-ENG.pdf

33. New SIPRI data reveals scale of Chinese arms industry, (Stockholm International Peace Research Institute, 27 January 2020) https://www.sipri.org/media/press-release/2020/new-sipri-data-reveals-scale-chinese-arms-industry

34. Christopher Weidacher Hsiung, Facing the "new normal":The strong and enduring Sino-Russian relationship and its implications for Europe, Op.Cit, p17-18

35. صداح أحمد الحباشنة، محمد حمد القطاطشة، العلاقات الروسية الصينية للفترة 1991-2010، (مجلة العلوم الإجتماعية، مجلد رقم 41، عدد 3، 2013) ص197-198.

36. Christopher Weidacher Hsiung, Facing the "new normal" :The strong and enduring Sino-Russian relationship and its implications for Europe, Op.Cit

37. صداح أحمد الحباشنة، محمد حمد القطاطشة، العلاقات الروسية الصينية للفترة 1991-2010، مرجع سبق ذكره.

38. Margarete Klein and Kirsten Westphal, Russia: Turn to China?, (German Institute for International and Security Affairs, January 2016) p2-3, available online: https://www.swp-berlin.org/publications/products/comments/2016C07_kle_wep.pdf

39. Märta Carlsson, Susanne Oxenstierna and Mikael Weissmann, China and Russia – A Study on Cooperation, Competition and Distrust, (Swedish Defence Research Agency, June2015) p54-57, available online: https://www.foi.se/rest-api/report/FOI-R--4087--SE

40. Christopher Weidacher Hsiung, Facing the "new normal":The strong and enduring Sino-Russian relationship and its implications for Europe,Op.Cit, p17-18

41. Margarete Klein and Kirsten Westphal, Russia: Turn to China?, Op.Cit.

42. Alexei D. Voskressenski, The Rise of China and Russo- Chinese Relations in the New Global Politics of Eastern Asia, in Eager Eyes fixed on Eurasia, Iwashita Akihiro (editor), (Sapporo, Slavic research Center, 2007).,P31-33

43. Margarete Klein and Kirsten Westphal, Russia: Turn to China?, Op.Cit.

44. Christopher Weidacher Hsiung, Facing the "new normal":The strong and enduring Sino-Russian relationship and its implications for Europe, Op.Cit

45. Alexei D. Voskressenski, The Rise of China and Russo- Chinese Relations in the New Global Politics of Eastern Asia,Op.Cit, P35-37

46. Märta Carlsson, Susanne Oxenstierna and Mikael Weissmann, China and Russia – A Study on Cooperation, Competition and Distrust, Op.Cit.

47. جورج عيسى، ما مبررات دق بوتين ناقوس الخطر الديموغرافي؟، (جريدة النهار اللبنانية، 19 يناير 2020)، متوفر إلكترونيًا: https://cutt.us/RFq5q

48. Eleonora Tafuro Ambrosetti, Russia's Great Disease: The Demographic Decline,(The Italian Institute for International Political Studies, 4 November 2019), availiable online: https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/russias-great-disease-demographic-decline-24313

49. Richard Lotspeich, Perspectives on the economic relations between China and Russia,(Journal of Contemporary Asia,vol 36, 2006)P 57-58.

50. أبو بكر الدسوقي، العلاقات الروسية-الصينية.. محددات الخلاف وآفاق التعاون، مرجع سبق ذكره، ص79.

51. Eugene B. Rumer, Russia's China Policy: This Bear Hug Is Real, in Richard Weitz and others (editors),russia-china relations :Assessing Common Ground and Strategic Fault Lines, (Washington: the national bureau of asian researchNBR , NBR special report, no.66 ,july2017), P18-19

52. Aleksandra Łopińska, Russian Far Eastern Border Regions and Chinese Immigration. Historical, Economic and Social Determinants of Cooperation, (sensus historiae, Vol 5, 2012) p.188-191. Available online:http://sensushistoriae.epigram.eu/index.php/czasopismo/article/viewFile/62/59

53. Eugene B. Rumer, Russia's China Policy: This Bear Hug Is Real,OpCit.

54. أحمد دياب، التحدي الديموغرافي للقوة الروسية، (مجلة السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007) ص102.

55. Dragoș Tîrnoveanu, Russia, China and the Far East Question: Are there any Chinese 49ers around?, (The Diplomat, 20 January 2016), available online https://thediplomat.com/2016/01/russia-china-and-the-far-east-question/

56. Milton Ezrati, Recognize That China Has Huge Demographic Problems, (Forbes, 25 March 2021), available online https://www.forbes.com/sites/miltonezrati/2021/03/25/recognize-that-china-has-huge-demographic-problems/?sh=5dd2af4939e4

57. George F. Will, If China's demography will determine its future, we have nothing to worry about, (The Washington Post, 1 November 2019), available online https://www.washingtonpost.com/opinions/china-is-facing-a-precarious-future-thanks-to-a-force-it-cant-defeat-demographics/2019/11/01/ec052d88-fa5e-11e9-8190-6be4deb56e01_story.html

58. Milton Ezrati, Recognize That China Has Huge Demographic Pr

# 6 المحددات الخارجية للعلاقات الروسية الصينية

تُصنَّف كل من الصين وروسيا باعتبارهما قوتين كبريين داخل هيكل النظام الدولي، ولا يتعلق هذا التصنيف فقط بتحركاتهما على الصعيد العالمي، وإنما ينصرف أيضًا إلى تحركاتهما على المستوى الإقليمي، والتي يسعى كل طرف منهما في إطارها إلى ضمان استقرار جواره الإقليمي، بما ينعكس بالتبعية على ضمان استمرار الاستقرار الداخلي

لـكل منهمـا. وفي هـذا الصـدد، تنقسـم المحـددات الخارجيـة للعلاقـات الروسـية الصينيـة إلى قسـمين رئيسـيين، وهمـا: الطموحـات الخارجيـة كمحـدد للعلاقـات الروسـية الصينيـة، والتنسـيق الـروسي الصيـني علـى الصعيـد الـدولي.

## أولًا | الطموحات الخارجية كمحدد للعلاقات الروسية الصينية:

يتشارك كل من الطرفين الصيني والروسي نفس المنطقة، وعلى الرغم مما تحمله بياناتهما الرسمية من توافق بشأن أهمية الحفاظ على استقرار وأمن منطقتهما، ورفض أي تدخل خارجي في شؤون تلك المنطقة، فقد تبرز لأي منهما استراتيجية أو سياسة تخدم أغراضه السياسية أو التنموية، والتي قد لا تتفق بالضرورة مع أهداف واستراتيجيات الطرف الآخر، ومن هنا قد ينتج التعارض والخلاف بين الجانبين. يتضح هذا الأمر بشكل جلي داخل إطار العلاقات الروسية الصينية، عبر نموذجين من المشاريع والخطط التي يعول عليها كل طرف منهما باعتبارها سبيل دولته نحو التنمية والهيمنة الإقليمية، ومدخلًا لتعزيز الدور العالمي. ويرتكز الحديث هنا حول مبادرة الحزام والطريق الصينية، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

### 1. مبادرة الحزام والطريق:

عندما بدأ الرئيس الصيني شي جين بينغ الدعوة للمبادرة عام 2013، أعلن أن المشروع نابع من "الرغبة في جعل الترابط الاقتصادي بين دول أوروبا وآسيا كافة أكثر توطيدًا، والتعاون المتبادل أكثر عمقًا، ونطاق التنمية أكثر رحابةً واتساعًا"، وهو ما يجعل مبادرة الحزام والطريق بمثابة نموذج للتعاون فوق الإقليمي للربط بين القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا على الصعيد السياسي والتجاري والمالي والشعبي[1]. يشتمل المشروع على مشاركة أكثر من ستين دولة في القارات الثلاث، ويتكون من أربعة عناصر رئيسية، هي:

أ-الحزام البري: يتكون من شبكة من الطرق البرية وخطوط السكك الحديدية، والتي تربط الصين بقارة أوروبا، مرورًا بوسط آسيا والشرق الأوسط، كما أنها تستهدف ربط الصين بمناطق جنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا، وسواحل المحيط الهندي. ويتضمن الحزام البري شبكة من ستة ممرات برية كبيرة، وهي:

- الجسر البري الأوراسي الجديد: الممتد من غرب الصين إلى غرب روسيا.
- ممر الصين - منغوليا - روسيا: الممتد من شمال الصين إلى شرق روسيا.

- ممر الصين – آسيا الوسطى – غرب آسيا: الممتد من غرب الصين إلى تركيا.
- ممر الصين – شبه الجزيرة الهندية الصينية: الممتد من جنوب الصين إلى سنغافورة.
- ممر الصين – باكستان: الممتد من جنوب غرب الصين إلى باكستان.
- ممر بنغلاديش – الصين – الهند – ميانمار: الممتد من جنوب الصين إلى الهند.
- إلى جانب الطرق البرية، تشتمل المبادرة على مجموعة من خطوط السكك الحديدية، والتي تتمثل أهمها في:
- خط سكك حديد شرق الصين: الرابط بين جنوب الصين وشمالها، وصولًا إلى روسيا.
- خط سكك الحديد الأوسط: الذي يبدأ من جنوب الصين ثم وسطها، وينتقل إلى منغوليا، وصولًا إلى غرب روسيا.
- خط سكك حديد الغرب: الذي يبدأ من جنوب الصين إلى شمالها، ويصل إلى أوروبا عبر كازاخستان وروسيا.

ب – طريق الحرير البحري: يتضمن الطريق إنشاء عدة ممرات بحرية تربط الصين بقارة أوروبا، وينقسم هذا الطريق إلى قسمين رئيسيين: الأول من بحر الصين الجنوبي إلى أوروبا عبر المحيط الهندي، والثاني من بحر الصين الجنوبي إلى أوروبا عبر المحيط الهادئ.

وفي يناير 2018، أعلنت الصين نيتها تدشين ممرات بحرية في القطب الشمالي، وذلك لإطلاق طريق الحرير القطبي، الذي تستهدف منه الصين اختصار وقت الرحلات البحرية إلى أوروبا[2].

تسعى الصين عبر مبادرتها العالمية إلى تحقيق جملة من الأهداف، تتمثل أهمها في تعزيز وضع ومكانة الاقتصاد الصيني ضمن منظومة التجارة العالمية وفي قلب العلاقات الاقتصادية الدولية، وتعزيز مكانة اليوان الصيني عالميًا، وصولًا إلى جعله العملة الرئيسية للتبادل التجاري العالمي، وتعزيز دور شركات تكنولوجيا الاتصالات الصينية، عبر ما سيمارسونه من جهود لتأسيس البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل عدد كبير من دول المبادرة، وتكريس الوجود الصيني في

منطقة أوراسيا، وذلك في ضوء العديد من الدراسات التي تتحدث عن كون الدولة التي تستطيع السيطرة على المنطقة الأوراسية، تستطيع كذلك امتلاك القوة الاقتصادية والجغرافية اللازمة للسيطرة على العالم كله.

بجانب ما تقدم، ترغب الصين أيضًا من مبادرتها في توسيع دورها الخارجي، وذلك عبر طرح إمكانية تولي شركات أمن صينية حماية مشروعات المبادرة بالمناطق التي تشهد شكلًا من عدم الاستقرار، لا سيما في أفريقيا، كما تأمل الصين من مبادرتها تأمين استقرار وصول إمدادات الطاقة، وذلك عبر تأسيس خطوط أنابيب متعددة تكفل ضمان وصول الإمدادات دون تأخر [3].

حتى مطلع عام 2020، وقعت 126 دولة و29 منظمة دولية على اتفاقيات تعاون مع الصين حول البناء المشترك للحزام والطريق. وخلال الفترة من 2013 إلى 2018، بلغ حجم تجارة السلع بين الصين والدول والمناطق الواقعة على طول الحزام والطريق أكثر من 6 تريليونات دولار أمريكي، وتم خلق أكثر من 244 ألف فرصة عمل للسكان المحليين، وتجاوزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للصين في هذا الإطار 90 مليار دولار. وخلال تلك الفترة أيضًا، وقعت الصين 173 وثيقة تعاون مع شركائها في مبادرة الحزام والطريق، اشتملت على اتفاقيات لمبادلة العملات مع 20 دولة على طول الحزام والطريق، وترتيبات مقاصة لعملة الرنمينبي مع سبع دول.

وفي سبيل طمأنة باقي شركائها بالمبادرة، تروج الصين أن مبادرة الحزام والطريق لا تتعارض مع أي خطط أو مشاريع تنموية، وإنما تسعى إلى المواءمة مع الخطط التنموية الوطنية أو الإقليمية كخطة الاتحاد الأفريقي للتنمية "أجندة 2063"، والاتحاد الاقتصادي الأورو-آسيوي الخاص بروسيا، وبرنامج "إنفست إيطاليا" الخاص بإيطاليا، و"رؤية السعودية 2030" الخاصة بالمملكة العربية السعودية، و"استراتيجية التنمية المستدامة الوطنية 2040" الخاصة بقيرغيزستان، و"برنامج طريق التنمية" الخاص بمنغوليا، وغيرها [4].

## 2. الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EAEU):

تعود بداية فكرة هذا الاتحاد إلى العام 2010، حيث تم تأسيس روسيا بالتعاون مع بيلاروسيا وكازاخستان للاتحاد الجمركي الأوراسي [5]. وفي مايو 2014، وقعت الدول الثلاث على اتفاقية تأسيس الاتحاد الاقتصادي الأوراسي [6]، ودخل حيز التنفيذ في الأول من يناير 2015، ثم انضمت أرمينيا في اليوم التالي، ثم قيرغيزستان في أغسطس 2015. وبحسب الإعلان الرسمي، يهدف الاتحاد إلى خلق مساحة اقتصادية مشتركة عبر وجود اتحاد جمركي واحد، ودمج الدول الأعضاء في كيان اقتصادي جديد متماسك.

نجح الاتحاد الاقتصادي الأوراسي منذ تأسيسه في التوقيع على اتفاقيات لإنشاء منطقة للتجارة الحرة، والتعاون مع سنغافورة وفيتنام وإيران وصربيا وكوبا، ويجري الآن مفاوضات لعقد اتفاقيات تقضي بانضمام كل من مصر وتايلاند ومنغوليا والهند إلى المجموعة، كما أعلنت أكثر من 50 دولة عن اهتمامها بالتوصل إلى اتفاقيات في هذا الشأن[7].

تُعد الفوائد التي تعود على روسيا من إنشاء هذا الاتحاد سياسية أكثر منها اقتصادية. فعلى سبيل المثال، شكلت التجارة مع الدول الخمس الأعضاء في الاتحاد 5 ٪ فقط من إجمالي التجارة الروسية، وذلك حتى عام 2017 [8]، ويمكن القول بأن الهدف الرئيس لروسيا من تأسيس الاتحاد الاقتصادي الأوراسي يتمثل في أن يكون الاتحاد قاطرة لتعزيز نفوذها في منطقة أوراسيا، وتحديدًا آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية[9]. من ناحية أخرى، تمثلت النوايا الأولية لروسيا في إنشاء اتحاد أكثر شمولًا، يتضمن نظامًا نقديًا موحدًا، فضلًا عن التكامل السياسي والدفاعي. وقد تم رفض هذه الخطة الأكثر شمولًا من قبل دول أخرى، لا سيما كازاخستان، التي كانت مصرة على اقتصار الاتحاد الاقتصادي الأوراسي على مسألة التكامل الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد يفيد روسيا أكثر من غيرها؛ حيث يمكّنها من ممارسة دور ضمني كبديل أورو-آسيوي عن الاتحاد الأوروبي، كما يتيح لها تشكيل إطار عمل لفرض خيار جيوسياسي على الدول المجاورة بين الغرب وروسيا [10]. من ناحية أخرى، ترى موسكو أن

أوراسيا تشكل قاعدة قوة ستسمح لها بالبقاء قوة كبرى. من وجهة نظر موسكو، سيتألف النظام العالمي المستقبلي من تكتلات كبيرة، وأنه من أجل تحقيق نفوذ في الشؤون العالمية، ستحتاج الدول إلى الانتماء إلى واحد من تلك التكتلات، أو من الأفضل أن تهيمن على واحد. كانت هذه الرؤية واضحة في مقال كتبه الرئيس فلاديمير بوتين عن الاتحاد الاقتصادي الأوراسي عام 2012، والذي اقترح أن "المؤسسات الإقليمية الحالية، مثل الاتحاد الأوروبي، ونافتا، وأبيك، وآسيان" قد تصبح "قواعد التكامل التي يمكن استخدامها لبناء اقتصاد عالمي أكثر استدامة" [11].

3. التداخل بين الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومبادرة الحزام والطريق:

كما تمت الإشارة سابقًا، تحتل المنطقة الأوراسية اهتمامًا كبيرًا لدى كل من روسيا والصين. وعليه، يصبح من مصلحة بكين أن تنعم أوراسيا بالاستقرار السياسي حتى يتسنى لها التركيز أكثر على منطقة آسيا-الباسيفيك، التي تواجه فيها الصين تحدي اليابان والولايات المتحدة، في نفس الوقت الذي تعمل فيه روسيا على التأكيد بأن الحزام والطريق والاتحاد الاقتصادي الأوراسي مشروعان متكاملان، يعتمد أحدهما على الآخر؛ حيث يوفر الأول البنى التحتية والاستثمارات، بينما يضمن الآخر آليات الضبط الضرورية في هذه المنطقة الهشة سياسيًا وأمنيًا [12].

وبالفعل، خلال القمة الروسية الصينية في مايو 2015، وقع البلدان البيان المشترك حول التعاون في بناء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومشروعات طريق الحرير؛ حيث تدعم الصين الاتحاد الاقتصادي الأوراسي بقيادة روسيا، بينما تدعم روسيا رسميًا وصريحًا مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الصيني.

في مايو 2018، تم توقيع اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي بين الاتحاد الاقتصادي الأوراسي والصين، تشتمل على التعاون الجمركي وتسهيل التجارة وحقوق الملكية الفكرية والتعاون بين الإدارات والتجارة الإلكترونية والمشتريات الحكومية [13].

أعقب ذلك في يونيو من نفس العام، وعلى هامش قمة منظمة شنغهاي للتعاون، توقيع بنك التنمية والشؤون الاقتصادية الخارجية الروسي وبنك التنمية الصيني، أحد أكبر اتفاقات

التمويل المشتركة بين بلديهما. ويتيح الاتفاق إمكانية توفير ما يزيد على 9.5 مليار دولار من بنك التنمية الصيني لخلق آلية تمويل لعمليات التكامل المشتركة بين البلدين في منطقة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وكذلك في إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية.

وبحسب البيان الصحفي الصادر عن بنك التنمية الروسي عقب التوقيع الذي تم بحضور رئيسَي البلدين، يستهدف الاتفاق تمويل نحو 70 مشروعًا، يأتي على رأسها مشروعات تطوير ما يسمى "الممر الشمالي الشرقي Northeast passage"، وهو الطريق الملاحي البازغ على امتداد السواحل الروسية المطلة على المحيط المتجمد الشمالي، نتيجة ذوبان الثلوج المتزايد في فصل الصيف، جراء ظاهرة الاحتباس الحراري [14].

**4. التخوفات الروسية من مبادرة الحزام والطريق:**

على الرغم مما تتيحه مبادرة الحزام والطريق من فوائد اقتصادية وتنموية بالنسبة للطرف الروسي، فقد أبدت موسكو ترددًا في الانضمام إلى المشروع لمدة عامين، لكن في النهاية نتيجة لانخفاض أسعار النفط وانعزال روسيا عن الغرب بعد الأزمة الأوكرانية، وافقت روسيا على المشاركة بالمبادرة، ولكن كما اتضح سابقًا، فقد ارتبطت الموافقة الروسية بتقديم الصين الدعم للاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

وتكمن أزمة روسيا حيال المبادرة من منطق اللا يقين الحاكم لعلاقتها مع الصين، فمن ناحية يُنظر إلى المبادرة باعتبارها أداة لتنمية الاقتصاد الصيني أولًا، وعليه، لا يمكن لروسيا سوى أن تتوجس خيفة من أن يؤدي مشروع الحزام والطريق إلى تعاظم الاقتصاد الصيني المنافس، في الوقت الذي يواصل فيه الاقتصاد الروسي مواجهة تحديات متعلقة بالانخفاض العالمي لأسعار النفط، والعقوبات الاقتصادية الغربية[15].

كما تخشى روسيا مما قد تضفيه المبادرة من تأثير سلبي على صورتها الذاتية؛ حيث لا تستطيع روسيا أن تمنح الشركات الصينية والعمال الصينيين دورًا كبيرًا في تدشين بنيتها التحتية المحلية؛ نظرًا لأن روسيا تعتبر نفسها قوة عظمى، وتؤكد استقلالها وقدرتها على تشكيل مصيرها. ولذلك، فهي لا يمكنها تحمل الخضوع لاستراتيجية تمليها الصين، ولا ترغب في أن تكون مجرد واحد من العديد من بلدان المبادرة[16].

ومع تنامي الصعود السياسي والاقتصادي الصيني على الساحة الإقليمية والعالمية، وما استتبعه ذلك من طرحها لمبادرة الحزام والطريق، الذي بدا وكأنه متعارض مع روسيا، فقد بدأت الأخيرة في النظر إلى الصين باعتبارها منافسًا جيوسياسيًّا، لا سيما في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية[17]، قد تخصم من مساحات النفوذ الروسي التي تم تدشينها في تلك المناطق عبر عقود مضت، وتولي المبادرة وضعًا خاصًّا لإقليم آسيا الوسطى الذي يشكل منطقة نفوذ تقليدي بالنسبة لروسيا وبالنسبة لمشروعها الأوراسي، وتفضل الصين التعامل مع دول آسيا الوسطى عبر مدخل ثنائي الأطراف، بينما تشدد روسيا على ضرورة الاعتراف بالاتحاد الأوراسي كمؤسسة إقليمية فاعلة في إدارة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين من جهة، والدول الأعضاء في الاتحاد من جهة أخرى، وهو الموقف الذي تجلى حين رفضت روسيا مقترح الصين إنشاء "بنك منظمة شنغهاي للتعاون"، ودعوتها للصين في المقابل إلى الانضمام إلى بنك التنمية الأوراسي القائم بالفعل[18].

يُضاف إلى ما تقدم، ما تحقق بالفعل من مشاركة لدول آسيا الوسطى الأعضاء بالاتحاد الأوراسي بمبادرة الحزام والطريق، وذلك عبر توقيعهم لاتفاقيات ثنائية الأطراف مع الصين حول المشروعات المدرجة ضمن المبادرة دون العودة مسبقًا إلى روسيا. وقد انعكس ذلك أيضًا في أن الصين أصبحت الشريك التجاري الأول لهذه الدول (في عام 2016، بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين ودول آسيا الوسطى 30 مليار دولار، مقابل 18 مليار دولار فقط مع روسيا).

من ناحية أخرى، أصبح يُنظر إلى المبادرة باعتبارها عنصرًا مقوضًا للقدرة الروسية على المنافسة مع الصين في مجالي البنية التحتية وإنشاءات النقل، لا سيما في ظل ما تسعى روسيا إلى إنجازه من مشروعات مماثلة لمشروعات المبادرة كمشروع السكك الحديدية العابرة لسيبيريا، ومشروع طريق البحر الشمالي.

فضلًا عن خشية روسيا من منافسة وتقويض المبادرة لمشروعات الاتحاد الاقتصادي الأوراسي. فعلى الرغم من دعوة الصين إلى تعزيز التنسيق بين المبادرة والاتحاد الاقتصادي عام 2015، فإن التعارض بين وجهتي النظر الروسية والصينية قد يعيق

تحقيق تلك الدعوة، بل إنه من المتصور أن تظل تلك الرغبة مجرد "إعلان رسمي" من الصعب تحقيقه على أرض الواقع، نظرًا لصعوبة التوفيق بين مشروع تحريري للتجارة الدولية ومشروع آخر حمائي يهدف إلى إنشاء سوق إقليمية موحدة ومحدودة إقليميًّا.

وعليه، يبدو أن مخاوف روسيا من الحزام والطريق تفوق آمالها، ورغم أن روسيا متغير أساسي في معادلات تنفيذ الحزام والطريق على الأرض، فإن أغلب الطرق الحيوية للمشروع لا تمر عبر روسيا. لذلك، يكمن التخوف الروسي من كون هذا المشروع عالميًّا أكثر من كونه إقليميًّا، ومن شأنه أن يعزز مكانة الصين كقوة كبرى عالمية، والإبقاء على روسيا كقوة إقليمية[19]، وربما كشريك أصغر للصين. ولكن سيظل أيضًا عدم تحول مبادرة الحزام والطريق إلى موضوع للصدام بين الجانبين أحد الشروط المهمة لنجاح المبادرة[20].

في الوقت الحالي، يبدو أن المشاركة الروسية في مبادرة الحزام والطريق تقتصر على استخدام الممر الشمالي الشرقي في القطب الشمالي، والسكك الحديدية العابرة لسيبيريا لنقل المنتجات الصينية إلى أوروبا والمواد الخام إلى الصين. يمكن أن يؤدي هذا المشروع إلى نمو الحركة التجارية عبر سيبيريا، من حيث المبدأ، وإلى تحقيق أرباح كبيرة، لكنه يعتمد على تحديث مسار السكك الحديدية، والتي يتطلب تطويرها استثمارات بمليارات الدولارات لم تتعهد بها بكين إلى موسكو. في الواقع، من الضروري ليس فقط تجديد المعدات التقنية الموجودة، ولكن أيضًا زيادة سرعة معالجة القطارات وحجم منصات المحطات.

وعلى الرغم من تلك المعرقلات والتخوفات، يبدو أن روسيا قد عزمت على المشاركة بشكل جدي ضمن المبادرة. ومن أبرز مؤشرات ذلك هو الإدراج الرسمي للممر الشمالي الشرقي في الشبكة البحرية لمبادرة الحزام والطريق، والذي تم الإعلان عنه رسميًّا في عام 2017، ويُعد ذلك بمثابة محفز روسي نحو توطيد التعاون مع الصين في مجال الطاقة والنقل، لما يعنيه ذلك من سماح روسي بتوسيع المشاركة الصينية في المشاريع المشتركة. في الواقع، ترغب الصين في المشاركة، ليس فقط كمستثمر صامت، ولكن أيضًا كمورد للمعدات والتكنولوجيا، ولديها رغبة في استغلال الموارد الطبيعية للقطب

الشمالي الروسي، وفي إنشاء بنى تحتية جديدة على الأراضي الروسية، التي من شأنها أن تمكن التجارة من المرور عبر الممر الشمالي الشرقي. في المقابل، تبدو روسيا مستعدة لاتخاذ هذه الخطوة، في بياناتها الرسمية على الأقل، وإعطاء الشركات الصينية المزيد من الفرص الاقتصادية في روسيا في إطار مبادرة الحزام والطريق[21].

وينصرف مؤشر آخر للانخراط الروسي الفعلي ضمن المبادرة، فيما أعلنه رئيس الوزراء الروسي السابق ديمتري ميدفيديف في يوليو 2019، عن عزم بلاده تشييد ما أطلق عليه اسم (طريق المريديان السريع) "Meridian highway"، أو "طريق الحرير الروسي"، الذي يمتد مسافة 2000 كم، من الحدود الروسية الكازاخستانية إلى تقاطع طريق سريع قائم يربط مينسك وبيلاروسيا بموسكو. يستهدف إنشاء هذا الطريق العمل على تعزيز التواصل بين جمهوريات آسيا الوسطى، مثل أوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، علاوة على أنه سيكون بمثابة ممر روسي بين الصين وأوروبا لتسريع وتيرة نقل البضائع بين أوروبا والصين[22].

وبذلك، يمكن القول إن طريق المريديان سيكون بمثابة أحد أهم المسارات لتعزيز التعاون بين روسيا والصين. فبمجرد اكتماله، يمكن اعتباره الجهاز العصبي لمبادرة الحزام والطريق الصينية. من ناحية أخرى، سيمكن هذا الطريق روسيا من أن تصبح جهة فاعلة اقتصادية ودبلوماسية لا غنى عنها على مدار العقود المقبلة، مما سيعزز مكانتها في أوراسيا نظرًا لدورها في الربط بين الشرق والغرب، وبالتالي ارتفاع أهميتها في سياق النظام العالمي[23].

## ثانيًا | التنسيق الروسي الصيني على الصعيد الدولي:

في حين أن التنسيق بشأن القضايا الدولية كان سمة رئيسية للعلاقات الصينية الروسية قبل الأزمة المالية عام 2008، فإن التطورات التي حدثت منذ ذلك الحين تشير إلى تعاون أوثق يتمثل في تعزيز مهمة ومسؤولية الجانبين كقوتين عالميتين وعضوين دائمين في مجلس الأمن، للحفاظ على السلام والاستقرار والعدالة الدولية، وتعزيز احترام القانون الدولي، وتعزيز إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، وتعزيز تطوير نظام دولي أكثر عدلًا وعقلانية[24].

لقد كانت معارضة الهيمنة العالمية للولايات المتحدة عنصرًا أساسيًّا في توثيق العلاقات الروسية الصينية، لا سيما مع تنامي الشعور بآثار الهيمنة الأمريكية العالمية بشكل أكثر حدة -بالنسبة لروسيا في توسع الناتو في اتجاه الشرق، لا سيما في مجال ما بعد الاتحاد السوفيتي، وبالنسبة للصين في تقوية الولايات المتحدة لنظام تحالفها في آسيا، فضلًا عن الالتزام الأمريكي بدعم تايوان [25]-، والتخوف من توسع نطاق نشاط حلف الناتو إلى خارج القارة الأوروبية، وبخاصة منطقة حوض المحيط الهادئ . وفي هذا الصدد، يؤكد الجانبان على دورهما الفاعل داخل منطقة آسيا- المحيط الهادئ [26]، والهادف إلى توطيد الأساس متعدد الأطراف بين دول تلك المنطقة، وتعزيز إقامة هيكل أمني مفتوح وشامل وشفاف، وأخيرًا الالتزام بالاتجاه العام الساعي إلى بناء اقتصاد مفتوح داخل تلك المنطقة[27].

ويتصل بمسألة إنهاء القطبية الأحادية، إرساء دور أقوى لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ حيث تتمتع كل من روسيا والصين بحق النقض (يوضح البيان رقم 2 التنسيق الروسي الصيني في مجلس الأمن خلال الفترة 2007 - 2022)، في التعامل مع القضايا الأمنية الملحة. من جانب آخر، سيضمن وجود نظام عالمي متعدد الأقطاب تمتع الصين وروسيا بنفوذ أكبر، من شأنه أن يرفع من مكانتهما، ويحمي بشكل أفضل الدول التي ترتبط مع كلا الطرفين بمصالح مهمة، ولكنها في الوقت ذاته تثير غضب الغرب مثل إيران وسوريا وكوريا الشمالية.

من ناحية أخرى، يأمل الجانبان من إرساء نظام دولي متعدد الأطراف إجراء إصلاحات للمؤسسات المالية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مما يعطي حصة أكبر من السلطة في تلك المؤسسات للدول غير الغربية، هذا إلى جانب تطوير المنظمات متعددة الأطراف التي تستثني الغرب، مثل مجموعة البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) ومنظمة شنغهاي للتعاون[28].

البيان رقم (2) بيان يوضح التنسيق الروسي الصيني في مجلس الأمن (الفترة من 2007-2022)

| م | التاريخ | مشروع القرار | رقم مشروع القرار | حالة التنسيق |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 12 يناير 2007 | الإهابة بحكومة ميانمار لوقف الهجمات العسكرية ضد المدنيين في المناطق التي تسكنها أقليات عرقية، والسماح للمنظمات الإنسانية الدولية بالعمل. | S/2007/14 | فيتو مشترك |
| 2 | 11 يوليو 2008 | إدانة حملة العنف التي تشنها حكومة زيمبابوي ضد المعارضة السياسية، والمطالبة بإجراء حوار سياسي جوهري وشامل بين الأحزاب بهدف التوصل إلى حل سلمي. | S/2008/447 | فيتو مشترك |
| 3 | 14 يونيو 2009 | تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة جديدة تنتهي في 30 يونيو 2009. | S/2009/310 | فيتو روسي وامتناع صيني عن التصويت |
| 4 | 4 أكتوبر 2011 | إدانة استخدام الحكومة السورية القوة ضد المدنيين السوريين، والدعوة إلى إجراء عملية سياسية شاملة. | S/2011/612 | فيتو مشترك |
| 5 | 4 فبراير 2012 | إدانة استمرار الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان من جانب السلطات السورية، ومطالبة الحكومة السورية بوضع حد لجميع تلك الانتهاكات، بجانب إجراء عملية سياسية شاملة. | S/2012/77 | فيتو مشترك |
| 6 | 19 يوليو 2012 | إدانة انتهاكات حقوق الإنسان، سواء من جانب الحكومة السورية أو المعارضة المسلحة. | S/2012/538 | فيتو مشترك |
| 7 | 15 مارس 2014 | الإعراب عن قلق المجلس إزاء الاتجاه إلى إجراء استفتاء بشأن شبه جزيرة القرم دون إذن أوكرانيا بإجرائه، وأن المجلس يرى أن هذا الاستفتاء لا يمكن أن يكون له أي نوع من الشرعية، ولا يمكن أن يشكل الأساس لأي تغيير في مركز شبه جزيرة القرم. | S/2014/189 | فيتو روسي وامتناع صيني عن التصويت |
| 8 | 22 مايو 2014 | إدانة المجلس لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات السورية والميليشيات الموالية للحكومة. | S/2014/348 | فيتو مشترك |
| 9 | 8 يوليو 2015 | إدانة جريمة الإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينيتسا بالبوسنة والهرسك، وأن الإقرار بهذه الأحداث هو شرط مسبق للمصالحة. | S/2015/508 | فيتو روسي وامتناع صيني عن التصويت |
| 10 | 29 يوليو 2015 | إنشاء محكمة دولية بغرض محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم المرتبطة بإسقاط رحلة الخطوط الجوية الماليزية رقم MH17 يوم 17 يوليو 2014 في مقاطعة دوناتسك بأوكرانيا. | S/2015/562 | فيتو روسي وامتناع صيني عن التصويت |
| 11 | 8 أكتوبر 2016 | إنهاء جميع عمليات القصف الجوي على مدينة حلب والتحليق العسكري فوقها، وتوفير سُبل إيصال المساعدات الإنسانية إلى كافة الأشخاص المحتاجين الذين حددتهم الأمم المتحدة وشركاؤها. | S/2016/846 | فيتو روسي وامتناع صيني عن التصويت |
| 12 | 5 ديسمبر 2016 | إلزام جميع الأطراف في سوريا بوقف جميع الأعمال العدائية، وتمكين الوكالات الإنسانية من الوصول إلى جميع أنحاء سوريا. | S/2016/1026 | فيتو مشترك |
| 13 | 28 فبراير 2017 | إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية من جانب أي طرف منخرط بالنزاع الدائر منذ مارس 2011. | S/2017/172 | فيتو مشترك |
| 14 | 12 أبريل 2017 | إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية المُبلغ عن وقوعه في سوريا، وعلى وجه التحديد في الهجوم على خان شيخون في 4 أبريل 2017. | S/2017/315 | فيتو روسي وامتناع صيني عن التصويت |
| 15 | 24 أكتوبر 2017 | تجديد ولاية آلية التحقيق المشترك بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في سوريا، لتحديد الأشخاص أو الكيانات أو الجماعات أو الحكومات التي قامت باستخدام المواد الكيميائية، مع إمكانية التمديد إذا رأى المجلس ضرورة لذلك. | S/2017/884 | فيتو روسي وامتناع صيني عن التصويت |

| م | التاريخ | مشروع القرار | رقم مشروع القرار | حالة التنسيق |
|---|---|---|---|---|
| 16 | 16 نوفمبر 2017 | تجديد ولاية آلية التحقيق المشترك لمدة 12 شهر، مع إمكانية التمديد إذا رأى المجلس ضرورة لذلك. | S/2017/962 | فيتو روسي وامتناع صيني عن التصويت |
| 17 | 17 نوفمبر 2017 | تجديد ولاية آلية التحقيق المشترك لمدة 30 يومًا، مع إمكانية التمديد من قبل مجلس الأمن إذا رأى ذلك ضروريًا. | S/2017/970 | فيتو روسي وامتناع صيني عن التصويت |
| 18 | 26 فبراير 2018 | حث الأطراف في اليمن على الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، إلى جانب دعم آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، التي تيسر النقل البحري التجاري إلى اليمن. | S/2018/156 | فيتو روسي وامتناع صيني عن التصويت |
| 19 | 10 أبريل 2018 | إدانة استخدام أي طرف في الجمهورية العربية السورية لأسلحة كيميائية، ومطالبة السلطات السورية بضرورة تيسير المرور الآمن لجميع العاملين في المجال الطبي وفي مجال تقديم المساعدة الإنسانية. | S/2018/321 | فيتو روسي وامتناع صيني عن التصويت |
| 20 | 28 فبراير 2019 | الإعراب عن قلق مجلس الأمن بخصوص عدم نزاهة الانتخابات الفنزويلية التي جرت في 20 مايو 2018، والشروع في عملية سياسية سلمية تفضي إلى إجراء انتخابات رئاسية تتوافر بها المصداقية، مع وجود مراقبة انتخابية دولية. | S/2019/186 | فيتو مشترك |
| 21 | 19 سبتمبر 2019 | وقف جميع الأطراف الأعمال العدائية في محافظة إدلب بسوريا، لتفادي المزيد من التدهور. | S/2019/756 | فيتو مشترك |
| 22 | 20 ديسمبر 2019 | مطالبة جميع الأطراف السورية بالسماح بالوصول الآمن والمستمر بلا عوائق للقوافل الإنسانية التابعة للأمم المتحدة. | S/2019/961 | فيتو مشترك |
| 23 | 7 يوليو 2020 | مطالبة جميع الأطراف السورية بالسماح بالوصول الآمن والمستمر بلا عوائق للقوافل الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، ودراسة تأثير جائحة كورونا على الحاجة إلى إيصال المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين في جميع أنحاء سوريا. | S/2020/654 | فيتو مشترك |
| 24 | 10 يوليو 2020 | تجديد الإجراءات الخاصة باستخدام معبرَي باب السلام وباب الهوى، من أجل توصيل المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص المحتاجين في سائر أنحاء سوريا. | S/2020/667 | فيتو مشترك |
| 25 | 25 فبراير 2022 | إدانة عدوان الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا، وأن يتوقف الاتحاد فورًا عن استخدامه للقوة ضدها، وأن يسحب جميع قواته العسكرية دون قيد أو شرط من أراضي أوكرانيا. | S/2022/155 | فيتو روسي وامتناع صيني عن التصويت |
| 26 | 26 مايو 2022 | تقييد قدرة كوريا الشمالية على تطوير برامج أسلحة الدمار الشامل غير المشروعة والصواريخ الباليستية، وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية. | S/2022/431 | فيتو مشترك |
| 27 | 8 يوليو 2022 | تمديد إيصال المساعدات الإنسانية إلى سوريا عبر معبر باب الهوى. | S/2022/538 | فيتو روسي وامتناع صيني عن التصويت |
| 28 | 30 سبتمبر 2022 | إدانة تنظيم روسيا استفتاءات في مناطق داخل حدود أوكرانيا المعترف بها، وأن الإجراءات المنبثقة عن نتيجة هذه الاستفتاءات لا يمكن أن تشكل تغييرًا في وضع هذه المناطق في أوكرانيا. | S/2022/720 | فيتو روسي وامتناع صيني عن التصويت |

Source: Security Council - Veto List, (United Nation(, available online: https://www.un.org/depts/dhl/resguide/scact_veto_table_en.htm

على الرغم ممَّا تبدو عليه العلاقات الروسية الصينية من توافق في الرؤى على الصعيد الدولي، فإنه لا يزال هناك مؤشر لاختلال توازن القوى بشكل خاص في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث التفوق الصيني على روسيا باعتباره جزءًا من حلقات الخلاف -غير المباشر- الحاكم للعلاقات بين الجانبين.

ففي نهاية الحرب الباردة، فقدت روسيا الكثير من موقعها المهيمن في المنطقة، وحاولت منذ ذلك الحين إعادة تأكيد نفوذها ومكانتها، وذلك كجزء من استراتيجيتها "التحول نحو الشرق"، والتي تهدف في إطارها إلى تطوير روابط مع دول آسيا الأخرى، وعلى الأخص من خلال التقارب مع اليابان والهند وفيتنام، من أجل الاستفادة من الديناميكية الاقتصادية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولكن أيضًا في جزء منها "للتحوط" من نفوذ الصين المتزايد. ومع ذلك، كانت روسيا أقل نجاحًا ممَّا كان متوقعًا في الاستفادة من النفوذ. وبرغم كل الحديث عن علاقات روسيا المتنامية مع كل آسيا، تحتل الصين الآن المركز الأول في إطار هذه العلاقات، بل إن روسيا نفسها أصبحت تميل إلى تنمية علاقاتها مع الصين أولًا ثم مع باقي الدول الآسيوية. بمعنى آخر، تعتمد روسيا على الصين في مشاركتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. علاوة على ذلك، أصبحت روسيا داعمًا هادئًا لسياسات بكين ومواقفها في المنطقة، على سبيل المثال، موقف الصين من الخلافات البحرية في بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي.

في المقابل، ترحب الصين بالوجود الروسي في المنطقة، وحتى في بعض الأحيان تقدم لها الدعم لتحقيق مشاركة أكبر. على سبيل المثال، دعمت الصين المحاولات الروسية للانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ "APEC" في عام 1998، بل وأصبحت معاملة روسيا كقوة عظمى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ سمة واضحة لعلاقة الصين بروسيا، بما يشتمل عليه الأمر من التزام الصين الصمت أو ضبط النفس إلى حد كبير بشأن جهود روسيا لتقويض النفوذ الصيني.

تبرز ذات القضية في منطقة آسيا الوسطى التي كانت تُعد منطقة نفوذ خلال العهد السوفيتي، لكنها تشهد حاليًا تناميًا للنفوذ والوجود الاقتصادي الصيني، لا سيما مع

اتفاقات التعاون المشترك بين الصين ودول المنطقة في إطار مبادرة الحزام والطريق. ومع ذلك، يبدو أن الصين وروسيا قد تمكنتا من التوصل إلى حل وسط حول تقسيم العمل في آسيا الوسطى، بحيث توفر روسيا الأمن وتوفر الصين التجارة والاستثمار.

وبالانتقال إلى البعد الأوروبي في العلاقة، لا سيما الجزء الشرقي منه، تمتلك روسيا مصالح استراتيجية هائلة، وإرثًا تاريخيًّا وثقافيًّا وسياسيًّا مرتبطًا بالحقبة السوفيتية مع بلدان تلك المنطقة. في المقابل، يبرز الحضور الدبلوماسي والاقتصادي الصيني المتزايد بالمنطقة. ولعل أكثر ما يوضح مشاركة الصين بالمنطقة هو آلية 16 + 1، والتي استهدفت منها تعزيز التعاون الاقتصادي بينها و16 دولة في أوروبا الشرقية (وهي: المجر، وكرواتيا، وصربيا، والتشيك، وبلغاريا، ورومانيا، وإستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والبوسنة والهرسك، وألبانيا، ومقدونيا، والجبل الأسود، وبولندا)، وذلك في عام 2012 [29].

وتهدف هذه المجموعة إلى تطوير مشروعات عملاقة، لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين ووسط وشرق أوروبا، وهي مشروعات تقع في صميم أهداف مبادرة الحزام والطريق. كما أعلنت الصين أيضًا عن تأسيس صندوق التعاون الاستثماري بين الصين ودول وسط وشرق أوروبا، برأسمال قدره 11.15 مليار دولار، في نوفمبر 2016، ليكون الغرض منه تمويل مشروعات بوسط وشرق أوروبا. وكما يتضح، يظل تنامي الدور الصيني بمناطق أوروبا الشرقية بمثابة تحدٍّ أمام الجانب الروسي الذي يسعى إلى استعادة هيمنته التقليدية على تلك المنطقة[30].

لم يُبدِ الجانب الروسي رد فعل متحفظًا إزاء تنامي النفوذ الصيني بتلك المنطقة. قد يكون السبب في ذلك في محدودية إجمالي استثمارات الصين بتلك المنطقة، وذلك بمقارنة استثماراتها مع أوروبا الغربية. ليس ذلك فحسب؛ حيث التزمت الصين في إطار تحركاتها بتلك المنطقة باتباع نهج من شأنه تجنب إثارة الحساسيات الروسية. على سبيل المثال، لم تسمح الصين لمولدوفا بالانضمام إلى آلية 16 + 1 احترامًا لروسيا، وكانت مترددة في بدء مفاوضات رسمية لإدراج أوكرانيا في الإطار متعدد الأطراف[31].

وفي النصف الجنوبي من العالم تبرز القارة الأفريقية، وتحديدًا منطقة القرن الأفريقي، كساحة للحضور الصيني الروسي، والذي يبدو حتى اللحظة الراهنة متوافقًا إلى حد كبير. فعلى الرغم من تنامي الحضور الاقتصادي والأمني للصين، ضمن مبادرة الحزام والطريق، لا يبدو وجود أي تحفظ أو قلق روسي أو استشعار للمنافسة إزاء هذا الحضور. وتدور التحليلات حول احتمال استمرار العلاقات بين روسيا والصين بشكل إيجابي داخل منطقة القرن الأفريقي خلال المدى القريب والمدى المتوسط. ومع ذلك، قد يأخذ الخلاف طريقه بين الشريكين في تلك المنطقة، مع ازدياد نفوذ موسكو العسكري فيها؛ حيث يعتمد النمو المستمر لمبادرة الحزام والطريق على الحفاظ على الاستقرار السياسي داخل دول القرن الأفريقي، وهو الأمر الذي قد يتعارض مع الاستمرار الروسي في نهج بيع الأسلحة إلى الدول والفصائل المتنافسة داخل المناطق التي تشهد حروبًا أهلية كجمهورية أفريقيا الوسطى؛ حيث باعت روسيا أسلحة إلى حكومة أفريقيا الوسطى، وكذا إلى جماعة "ساليكا" المتمردة التي تفرض تهديدًا على مستودعات النفط المتواجدة في الجزء الشمالي من البلاد، والمدارة من قبل شركات صينية.

كذلك، في حالات الصراعات الحدودية، قد يؤدي استمرار روسيا في بيع الأسلحة إلى دول الصراع إلى إطالة أمده، ويستدل على ذلك خلال فترة اندلاع التوتر الجيبوتي الإريتري، واتجاه روسيا نحو بيع أسلحة إلى كلا الجانبين، بينما اتجهت الصين في المقابل إلى عرض التوسط لحل النزاع الحدودي بينهما، وذلك بغرض إنهاء الصراع، ومن ثم حماية مشاريعها التي تهددت بفعل الصراع ومبيعات الأسلحة الروسية[32].

# المصادر:


1. وانغ إي وي، رشا كمال وشيماء كمال (ترجمة)، الحزام والطريق: ماذا ستقدم الصين للعالم، (القاهرة: سما للنشر والتوزيع، يناير2017)، ص 27-26.
2. علي صلاح (تحرير)، مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي، (اتجاهات الأحداث، العدد 26، 2018)، ص 6-5.
3. المرجع السابق، ص 5-3.
4. مقالة خاصة: الدول المشاركة في الحزام والطريق تجني ثمارًا بعد ست سنوات من البناء المشترك، (وكالة أنباء شينخوا، سبتمبر 2019)، متاح إلكترونيًا: http://www.news.cn/silkroad/arabic/index.htm
5. Karena Avedissian, Fact Sheet: What is the Eurasian Economic Union?, (EVN Report, 3 November,2019), available online: https://www.evnreport.com/understanding-the-region/fact-sheet-what-is-the-eurasian-economic-union
6. التوقيع على اتفاقية تأسيس الاتحاد الاقتصادي الأوراسي بين روسيا وبيلاروس وكازاخستان، (روسيا اليوم، 29 مايو 2014)، متوفر إلكترونيًا: https://cutt.us/bfTaK
7. فينيامين بوبوف، الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.. أفق جديد، (صحيفة الرؤية، 13 ديسمبر 2019)، متوفر إلكترونيًا: https://cutt.us/4ZRoC
8. Karena Avedissian, Fact Sheet: What is the Eurasian Economic Union?, Op.Cit.
9. علي صلاح (تحرير)، مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي، مرجع سبق ذكره، ص 13.
10. Karena Avedissian, Fact Sheet: What is the Eurasian Economic Union?, Op.Cit.
11. Mathieu Duchâtel and others, Eurasian integration: Caught between Russia and China, (European Council on Foreign relations, June7,2016),available online: https://ecfr.eu/article/essay_eurasian/
12. محمد حمشي، التقارب المراوغ.. هل تقوض مبادرة "الحزام والطريق" الفناء الخلفي لروسيا، (مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، العدد 214، أكتوبر 2018)، ص 12.
13. Li Ziguo, Connecting the BRI with Eurasian Economic Union is strategic choice of China, Russia, (CGTN, April26,2019), https://news.cgtn.com/news/3d3d514d78676a4d34457a6333566d54/index.html
14. مالك عوني، هل تؤسس طرق الحرير لصعود إمبراطورية صينية أم لأفولها؟، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، العدد 214، أكتوبر 2018) ص 4-3.
15. محمد حمشي، التقارب المراوغ.. هل تقوض مبادرة "الحزام والطريق" الفناء الخلفي لروسيا؟، مرجع سبق ذكره، ص14-13.
16. Jeronim Perović and Benno Zogg, Russia and China: The Potential of Their Partnership, Fabien Merz and Lisa Watanabe(ed), in CSS Analyses in Security Policy,(Zürich: Center for Security Studies (CSS), No. 250, October 2019), p3.
17. Mathieu Duchâtel and others, Eurasian integration: Caught between Russia and China, (European Council on Foreign relations, June7,2016),available online: https://ecfr.eu/article/essay_eurasian/
18. محمد فايز فرحات، "الحزام والطريق.. هل يتجنب الصعود الصيني مثالب التدخل الغربي؟، (مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، العدد 214، أكتوبر 2018)، ص6.
19. محمد حمشي، التقارب المراوغ.. هل تقوض مبادرة "الحزام والطريق" الفناء الخلفي لروسيا؟، مرجع سبق ذكره، ص16-15.
20. محمد فايز فرحات، "الحزام والطريق.. هل يتجنب الصعود الصيني مثالب التدخل الغربي؟، مرجع سبق ذكره، ص16-11.
21. Olga Alexeeva and Fededric Lassere, The Evolution of Sino Russian Relations as Seen from Moscow: The Limits of Strategic Rapprochement, (Centre d'étude français sur la Chine contemporaine, September 2018), P69-77
22. إيمان فخري، طريق المريديان: كيف تعزز روسيا ارتباطها بمشروع الحزام والطريق الصيني؟، (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 25 يوليو 2019)، متاح على https://cutt.us/WKnre
23. مروة عماد، طريق المريديان.. مشروع القرن للتكامل الاقتصادي الإقليمي الأورو-آسيوي، (العين الإخبارية، 14 أكتوبر 2019)، https://al-ain.com/article/europe-asia
24. China, Russia agree to upgrade relations for new era, (Xinhua, 6 June 2016), http://www.xinhuanet.com/english/2019-06/06/c_138119879_2.htm
25. Christopher Weidacher Hsiung, Facing the "new normal": The strong and enduring Sino-Russian relationship and its implications for Europe, (The Swedish Institute of International Affairs, 2019), p18-22, available online: https://www.ui.se/globalassets/ui.se-eng/publications/ui-publications/2019/ui-paper-no.-3-2019.pdf
26. وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 2010-1978، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000) ص 169-168.
27. China, Russia agree to upgrade relations for new era,Op.Cit.
28. Paul J. Bolt, Sino-Russian Relations in a Changing World Order, (Strategic Studies Quarterly, Winter 2014) p50-53.
29. انسحبت ليتوانيا من المجموعة في مايو 2021، على إثر تنامي علاقتها مع تايوان وفتح الأخيرة سفارة في فيلنيوس عاصمة ليتوانيا. وبحلول أغسطس 2022، انسحبت كل من إستونيا ولاتفيا من المجموعة، وذلك على خلفية عمل البلدين مع حلفائهما في الاتحاد الأوروبي على وضع "استراتيجية موحدة" للتعامل مع بكين.
30. محمد فايز فرحات، "الحزام والطريق.. هل يتجنب الصعود الصيني مثالب التدخل الغربي؟"، مرجع سبق ذكره، ص6.
31. Christopher Weidacher Hsiung, Facing the "new normal": The strong and enduring Sino-Russian relationship and its implications for Europe,Op.Cit, p24-28
32. Samuel Ramani, "Engaged opportunism", Russia's role in the Horn of Africa, (Foreign Policy Research Institute, July 2020), p13-16.available online: https://www.fpri.org/wp-content/uploads/2020/06/engaged-opportunism-russias-role-in-the-horn-of-africa.pdf

# 7 | سياسات وأدوات التأثير الروسي دوليًّا

يتمثل الهدف الأساسي لروسيا في تحركاتها الخارجية في تأمين مجالها الحيوي الإقليمي، حماية لمصالحها وأمنها القومي، وتحقيق تواجد على مسرح السياسة العالمية والنظام الدولي كقطب دولي مؤثر على مجريات السياسة الدولية، كما كان يفعل الاتحاد السوفيتي سابقًا، فروسيا الرافضة لمسألة القطبية الأحادية، وعقب تولي بوتين لمقاليد السلطة،

سعت إلى تهيئة الوضع الداخلي الذي يمكنها من بناء قوتها الذاتية، المساهمة في تحقيق الطموح الروسي، إلى جانب إرسائها لتوجهات خارجية تهدف إلى تحقيق ما تنشده من مكانة إقليمية ودولية.

ولقد أعقب انهيار الاتحاد السوفيتي، تدهور للاقتصاد الروسي وعدم استقرار سياسي، بما أثر على سياستها الخارجية، وهو ما نتج عنه تراجع للدور الروسي دوليًّا وإقليميًّا، وامتد هذا التراجع إلى منطقة كومنولث الدول المستقلة «الخارج القريب»، وهي المنطقة التي تمثل مجال روسيا الحيوي والنفوذ الخارجي الأكبر لروسيا، نظرًا لكونها أكثر المناطق مساسًا بأمن روسيا القومي.

ولذلك، كان لا بد من العمل على تحقيق النهوض الروسي في المجال الاقتصادي، وتعزيز القدرة العسكرية، وتحقيق الاستقرار السياسي، بعد ما شهدته الحياة السياسية من انقسام واستقطاب بين القوى الشيوعية والقومية من ناحية، والقوى الليبرالية من ناحية أخرى، هذا مع عدم إغفال أهمية توظيف السياسة الخارجية لخدمة الأهداف الداخلية[1].

---

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

## أولًا | مبادئ السياسة الخارجية الروسية ما بين بوريس يلتسين وفلاديمير بوتين:

عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وقيام الدولة الروسية الجديدة، كانت السياسة الخارجية في عهد بوريس يلتسين تميل -كما سبق التوضيح بالفصل الرابع- إلى التوجه الغربي "الأوروأطلسي"، وهو ما أسفر عن ضعف المكانة الدولية لروسيا الاتحادية. وأدى هذا التراجع على صعيد المكانة الدولية، إلى اتجاه القيادة الروسية نحو إضفاء توجهات جديدة على سياسة البلاد الخارجية، مغايرة للسياسات السابقة التي أدت إلى هذا الضعف.

تحقق هذا التغيير بشكل تدريجي، ففي نهاية عهد "أندريه كوزيريف" وزير الخارجية الروسي وقتئذ، كان الحديث المثار عن أهمية تحقيق التكامل مع مجموعة الدول المستقلة، مع وضع "حماية الأقليات" كمسألة ذات أولوية، وتبلور التغيير بشكل أكثر وضوحًا خلال تولي "يفغيني بريماكوف" حقيبة الخارجية، وبلورته لمبدأ بريماكوف في السياسة الخارجية الروسية، والذي يقوم على عدد من المحددات، تتمثل في:

1. إنشاء نظام عالمي جديد يقوم على التعددية القطبية التوافقية. وكخطوة نحو التعددية، اقترح بريماكوف إنشاء تحالف أوراسي بين روسيا الاتحادية والصين والهند "كمثلث استراتيجي" يوازن القوة الأمريكية، وهو الأمر الذي مثَّل نواة إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون.

2. معارضة توسع حلف الناتو في دول حلف شمال وارسو المنحل، مع تكريس انتهاء العداء مع دول حلف الناتو، عبر توقيعه مع سكرتير عام الحلف في مايو 1997 الإعلان التأسيسي حول العلاقات المتبادلة، والذي ينص على إنهاء حالة العداء بين روسيا الاتحادية ودول حلف شمال الأطلسي، وكذلك على مبادئ العلاقات وآلياتها.

3. الدفاع عن منظمة الأمم المتحدة، وإعادة تنظيمها وتقوية دورها الذي بدأ يضعف أمام هيمنة دول حلف شمال الأطلسي.

توطدت أركان التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الروسية في عهد فلاديمير بوتين، وأيضًا خلال رئاسة دميتري ميدفيديف، والتي مثلت امتدادًا لما أرساه بريماكوف من مبادئ؛ حيث دارت السياسة الخارجية الروسية في نطاق عدد من المبادئ، والتي حكمت تحركاتها الخارجية، وهي:

1. التركيز أولًا على برامج الإصلاح الداخلي أكثر من السياسة الخارجية، وعلى أن "الأهداف الداخلية لروسيا الاتحادية لها الأولوية على أهداف السياسة الخارجية الروسية".

2. الحفاظ على روسيا الاتحادية كقوة نووية عظمى.

3. تطوير دور روسيا الاتحادية في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، ولكن في الوقت نفسه ستعمل روسيا مع الولايات المتحدة في قضايا عديدة، منها الحد من التسلح وحقوق الإنسان.

4. العمل على استعادة دور روسيا الاتحادية في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي.

5. عدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية.

6. التخلص تدريجيًا من نتائج الحرب الباردة، التي تم التعامل فيها مع روسيا الاتحادية على أنها الطرف المنهزم.

7. في حال استمرار حلف شمال الأطلسي بالتوسع شرقًا في اتجاه حدود روسيا الاتحادية، فستعمل روسيا على دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفيتي السابق لحماية منطقة خط الدفاع الأول.

8. دعم البيئة الأمنية في الشرق الأقصى، عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان[2].

وعلى الرغم من تأكيد روسيا على عدم رغبتها في الدخول في مواجهة مع أي بلد آخر، وتطلعها نحو إقامة علاقات تعاونية مع الولايات المتحدة وأوروبا، فإنها في الوقت ذاته تعارض أي ممارسات من شأنها النيل أو المساس بمناطق أمنها القومي؛ لذلك عملت على منع توسع حلف شمال الأطلسي عبر ضم الحلف لجورجيا أو أوكرانيا[3]، كما أن روسيا أبدت عدم ترددها في استخدام القوة سواء العسكرية أو الاقتصادية في مواجهة أي تحركات أجنبية "غربية" في منطقة دول الجوار، خاصة الدول التي كانت جزءًا من الاتحاد السوفيتي السابق، نظرًا لما تمثله تلك المنطقة من امتداد للأمن القومي الروسي. وعليه، كان التدخل العسكري الروسي في جورجيا عام 2008 لحماية إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في مواجهة دولة جورجيا، والتدخل الاقتصادي في أوكرانيا

عـام 2013 عـن طريـق منـح أوكرانيـا 15 مليـار دولار كمنحـة للحيلولـة دون وقوعهـا في أزمـة اقتصاديـة بعـد توقـف المفاوضـات الـتي كانـت قائمـة بـين الاتحـاد الأوروبي وأوكرانيـا.

وهنـا، يتضـح تبلـور مبـدأ جديـد للسياسـة الخارجيـة الروسـية، يسـتند إلى عـدم التخلـي عـن التدخـل المباشـر، وإن تـم بشـكل منفـرد، في أزمـات تقـع في المنطقـة الأوراسـية، وذلـك في حـال تعـرض مصالـح الأمـن القـومي الـروسي إلى التهديـد[4].

وفي سـبيل دعـم المصالـح الوطنيـة للاتحـاد الـروسي، وتحقيـق أولوياتـه الوطنيـة الاسـتراتيجية، أصـدرت روسـيا في نوفمـبر 2016، وثيقـة سياسـتها الخارجيـة، والـتي أوضحـت أن أنشـطة السياسـة الخارجيـة للدولـة الروسـية تسـعى إلى تحقيـق الأهـداف الرئيسـية التاليـة:

1. ضمـان الأمـن القـومي والسـيادة وسـلامة الأراضي، وتعزيـز سـيادة القانـون والمؤسسـات الديمقراطيـة.

2. خلـق بيئـة خارجيـة مواتيـة، مـن شـأنها السـماح للاقتصـاد الـروسي بالنمـو بشـكل مطـرد، وأن يصبـح أكـثر قـدرة على المنافسـة، وتعزيـز التحديـث التكنولـوجي، بالإضافـة إلى مسـتويات أعلـى للمعيشـة وتحسـين نوعيـة الحيـاة للمواطنـين.

3. ترسيخ مكانة الاتحاد الروسي كمركز نفوذ في عالم اليوم.

4. تعزيـز مكانـة روسـيا في العلاقـات الاقتصاديـة العالميـة، ومنـع أي تميـيز ضـد السـلع والخدمـات والاسـتثمارات الروسـية، باسـتخدام الخيـارات الـتي تتيحهـا المنظمـات الاقتصاديـة والماليـة الدوليـة والإقليميـة.

5. مواصلـة تعزيـز الجهـود الراميـة إلى تعزيـز السـلام الـدولي وضمـان الأمـن والاسـتقرار العالميـين؛ بهـدف إنشـاء نظـام دولي عـادل وديمقراطـي يعالـج القضايـا الدوليـة على أسـاس صنـع القـرار الجماعـي، وسـيادة القانـون الـدولي، وفي المقـام الأول أحـكام ميثـاق الأمـم المتحـدة، وكذلـك علاقـات الشـراكة المتسـاوية بـين الـدول، مـع التأكيـد على الـدور المركـزي والتنسـيقي الـذي تلعبـه الأمـم المتحـدة باعتبارهـا المنظمـة الرئيسـية المسـؤولة عـن تنظيـم العلاقـات الدوليـة.

6. متابعة علاقات الجوار مع الدول المجاورة، ومساعدتها في إزالة ومنع ظهور بؤر للتوتر والصراعات الجديدة على أراضيها.

7. تعزيز، ضمن الأطر الثنائية والمتعددة الأطراف، شراكات متبادلة المنفعة ومتساوية مع البلدان الأجنبية والمنظمات الدولية وداخل المنتديات.

8. ضمان الحماية الشاملة والفعالة للحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين الروس والمواطنين المقيمين في الخارج، بما في ذلك ضمن الأطر الدولية المختلفة.

9. تعزيز دور روسيا في الثقافة الدولية، وتعزيز وترسيخ مكانة اللغة الروسية في العالم، إلى جانب رفع مستوى الوعي العالمي بالإنجازات الثقافية لروسيا وإرثها التاريخي الوطني، والهوية الثقافية لشعوب روسيا، والتعليم والبحث الروسي، وتعزيز الشتات الناطق بالروسية.

10. تعزيز مكانة وسائل الإعلام الروسية وأدوات الاتصال في فضاء المعلومات العالمي، ونقل منظور روسيا حول العملية الدولية إلى المجتمع الدولي الأوسع.

11. تسهيل تطوير الحوار البناء والشراكة بهدف تعزيز التناغم والإثراء المتبادل بين مختلف الثقافات والحضارات[5].

## ثانيًا | الرؤية الروسية للنظام الدولي:

بحسب وثيقة السياسة الخارجية الروسية سالفة الذكر، فإن العالم يمر بتغيرات جوهرية، تتعلق بظهور نظام دولي متعدد الأقطاب، كما أدت العولمة إلى تشكيل مراكز جديدة للسلطة الاقتصادية والسياسية، وأصبحت القوة العالمية وإمكانات التنمية لا مركزية، وتتحول نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مما أدى إلى تآكل الهيمنة الاقتصادية والسياسية العالمية للقوى الغربية التقليدية، وأصبح التنوع الثقافي والحضاري للعالم ووجود نماذج تنموية متعددة، أوضح من أي وقت مضى.

وفي ظل هذا السياق، ترى روسيا أن هناك تصاعدًا للتوترات الناتجة عن التفاوتات في التنمية العالمية، واتساع فجوة الرخاء بين الدول، والمنافسة المتزايدة على الموارد والوصول إلى الأسواق والسيطرة على شرايين النقل. ولا تشمل هذه المنافسة القدرات

البشرية والبحثية والتكنولوجية فحسب، بل إنها تكتسب بشكل متزايد بعدًا حضاريًّا في شكل قيم متبارزة. وفي ظل هذه الخلفية، يمكن لمحاولات فرض القيم على الآخرين أن تؤجج الكراهية والتعصب والصراع في الشؤون الدولية، مما يؤدي في النهاية إلى الفوضى في العلاقات الدولية.

يضاف إلى ما تقدم، ما أضحت عليه القوة من فاعل متزايد الأهمية في العلاقات الدولية. فوسط تصاعد التناقضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتزايد عدم اليقين في النظام العالمي، السياسي والاقتصادي؛ تشكل الجهود المبذولة لتوسيع القدرات العسكرية والارتقاء بها وإنشاء أنواع جديدة من الأسلحة ونشرها، تقويضًا للاستقرار الاستراتيجي، وتهديدًا للأمن العالمي الذي يكفله نظام معاهدات واتفاقيات الحد من التسلح. وعلى الرغم من أن نشوب حرب واسعة النطاق، بما في ذلك الحرب النووية، بين القوى الكبرى أمر غير مرجح، فإنها تواجه مخاطر متزايدة من الانجرار إلى الصراعات الإقليمية والأزمات المتصاعدة [6].

وإلى جانب القوة العسكرية، تحتل عوامل أخرى مهمة مساحات تسمح للدول بالتأثير في السياسة الدولية، بما في ذلك القدرات الاقتصادية والقانونية والتكنولوجية. وترى موسكو أن استخدام هذه القدرات لمتابعة المصالح الجيوسياسية، يضر بالجهود المبذولة لإيجاد طرق لتسوية النزاعات وحل القضايا الدولية القائمة بالوسائل السلمية على أساس قواعد القانون الدولي.

وعن النظام الاقتصادي العالمي، تنظر موسكو إلى تبلور واقع اقتصادي جديد يتسم بمعدلات نمو أقل، وتقلبات في الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية، وتجزئة الحيز الاقتصادي العالمي إلى هياكل إقليمية متنافسة. وفي ظل هذا السياق، تبرز أهمية عملية التكامل الإقليمي وفقًا لقواعد منظمة التجارة العالمية، وتعزيز دور العملات الاحتياطية الإقليمية، وذلك لما لهما من قدرة على تعزيز القدرة التنافسية والأمن والاستقرار المالي والاقتصادي.

وعلى الصعيد الأمني العالمي، يشكل التهديد المتزايد للإرهاب الدولي إحدى أخطر الحقائق في النظام الدولي المعاصر، وتعزو الوثيقة سبب انتشار الفكر المتطرف ونشاط

الجماعات الإرهابية في عدد من المناطق (بشكل أساسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، إلى مشاكل التنمية المنهجية التي كشفت عنها عمليات العولمة. كما لعب التدخل الخارجي أيضًا دورًا رئيسيًّا، وقد أدى هذان العاملان مجتمعين إلى تدمير آليات الحكم والأمن التقليدية، وانتشار الأسلحة والذخيرة بشكل غير قانوني على نطاق أوسع.

وفي ضوء التعقيدات السابق ذكرها، ترى روسيا أن المجتمع الدولي في حاجة إلى الاستجابة للتحديات والتهديدات العالمية بطريقة مناسبة وشاملة، وتوحيد الجهود في إطار الدور التنسيقي للأمم المتحدة، بناءً على اعتراف مشترك بأن حقوق الإنسان والأمن والتنمية المستدامة عوامل متشابكة بشكل وثيق.

كذلك، يتطلب التوحيد الحقيقي لجهود المجتمع الدولي مجموعة من القيم المشتركة كأساس للعمل المشترك، على أساس القوة الأخلاقية المشتركة لأديان العالم الرئيسية، وأيضًا على مبادئ ومفاهيم مثل التطلع إلى السلام والعدالة، والكرامة والحرية والمسؤولية والصدق والرحمة والعمل الجاد.

وبصفته عضوًا دائمًا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومشاركًا في عدد من المنظمات الدولية المؤثرة، والأطر الإقليمية، والحوار بين الدول وآليات التعاون؛ يسهم الاتحاد الروسي في تطوير مجتمع دولي إيجابي ومتوازن وموحد، وذلك من خلال الاعتماد على موارد كبيرة في جميع مجالات النشاط البشري، واتباع سياسة خارجية تسعى بنشاط إلى تطوير العلاقات مع الدول الرائدة والمنظمات والجمعيات الدولية في مختلف أنحاء العالم، لدعم السلام والأمن العالميين، والتصدي للتحديات المشتركة.

وأخيرًا، فإن السياسة الخارجية لروسيا -كما جاء بالوثيقة- منفتحة ويمكن التنبؤ بها، فهي تتسم بالثبات والاستمرارية، وتعكس الدور الفريد الذي لعبته روسيا لقرون كقوة موازنة في الشؤون الدولية وتطور الحضارة العالمية [7].

## ثالثًا | أدوات السياسة الخارجية الروسية:

يبرز الحضور الدولي الروسي عبر أربع أدوات رئيسية تتمثل في الأداة الاقتصادية، والأداة العسكرية، والأداة التكنولوجية، والأداة الثقافية.

### 1. الأداة الاقتصادية:

تُعد روسيا الاتحادية الدولة الأولى في العالم من حيث الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، وهي تمتلك ما يصل إلى حوالي 33 ٪ من احتياطي الغاز في العالم، وتتحكم شركة غاز بروم الروسية في 90 ٪ من إنتاجه، وتنتج 20 ٪ من إجمالي الناتج العالمي، كما تمتلك أطول شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي في العالم بطول 150 ألف كم.

وقبل أزمة أوكرانيا، كان الاتحاد الأوروبي يستورد من روسيا نسبة 36 ٪ من احتياجاته من الغاز الطبيعي، وقد تنبأت المفوضية الأوروبية بأن هذا الرقم قد يصل إلى 80 ٪ بحلول عام 2030، وتعتمد دول شرق ووسط أوروبا بشكل كبير على الغاز الروسي. وبناءً على ذلك، تعتمد روسيا على صادراتها من الغاز في إطار سياستها الخارجية تجاه أوروبا، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية ويحمي أمنها القومي [8].

تحتل روسيا المرتبة السابعة بين دول العالم في احتياطي النفط؛ حيث يبلغ احتياطها النفطي نسبة 13 ٪ من الاحتياطي العالمي. بالإضافة إلى ما تقدم، تحتل روسيا المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في الاحتياطي العالمي من الفحم، والمركز الثالث عالميًا في احتياطي الذهب، والمركز الأول في احتياطي النيكل والبوكسيت، وثاني أكبر احتياطي عالمي لليورانيوم، وتُعد الرابعة عالميًا بعد اليابان وأمريكا والصين في إنتاج الثروة السمكية. وفي إطار التصدير، فإنها تصدر أكثر من ثلث النفط والغاز المستخرج، وأكثر من 80 ٪ من النحاس والنيكل والألمنيوم، ويرتبط نحو 70 ٪ من الميزانية العامة بعملية تصدير الثروة المعدنية للبلدان الأخرى.

وعقب وصول الرئيس بوتين للسلطة عام 2000، اتبعت روسيا سياسات اقتصادية جديدة، مثل "خطة جريف" [9] والتي تم وضعها من قبل مجموعة من الاقتصاديين

الإصلاحيين، تحت إشراف وزير التنمية الاقتصادية والتجارة وقتئذ "هيرمان جريف" ، وعملت الخطة على رفع معدلات النمو الاقتصادي، وساعد في ذلك ارتفاع أسعار مبيعات الطاقة الروسية، إلى جانب تحقيق عدد من الإصلاحات الاقتصادية وإصلاحات داخلية، استهدفت بشكل رئيسي مضاعفة الإنتاج المحلي واستعادة هيبة الدولة ودورها العالمي.

كما عمل بوتين على اتخاذ إجراءات من شأنها تنمية التعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي، فقد كان من ضمن تلك الإجراءات، إقامة بوتين علاقات مع رجال الأعمال الروس الذين يستثمرون أموالهم في دول الاتحاد الأوروبي، وذلك من أجل تشجيع الاستثمارات الأوروبية في روسيا، وأن يكون هؤلاء هم حلقة الوصل في التبادل الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي وروسيا[10].

وعليه، كان يُعد الاتحاد الأوروبي من كبار الشركاء الاقتصاديين والتجاريين لروسيا. ففي عام 2021، كانت روسيا خامس أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي؛ حيث مثلت 5.8 ٪ من إجمالي تجارة الاتحاد الأوروبي في البضائع مع العالم. فيما كان الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول لروسيا خلال عام 2020؛ حيث استحوذ على 37.3 ٪ من إجمالي تجارة روسيا في البضائع مع العالم. فقد جاء 36.5 ٪ من واردات روسيا من الاتحاد الأوروبي وذهب 37.9 ٪ من صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي.

وفي عام 2021، بلغ إجمالي التجارة في البضائع بين الاتحاد الأوروبي وروسيا نحو 257.5 مليار يورو. فيما بلغت قيمة واردات الاتحاد الأوروبي من روسيا نحو 158.5 مليار يورو، وسيطرت عليها منتجات الوقود والتعدين بنسبة 62 ٪. وفي عام 2019، كان الاتحاد الأوروبي أكبر مستثمر في روسيا. وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الاتحاد الأوروبي (FDI) في روسيا 311.4 مليار يورو، في حين قُدر الاستثمار الأجنبي المباشر الروسي في الاتحاد الأوروبي بنحو 136 مليار يورو[11] . ولكن مع اندلاع الحرب، واتجاه الاتحاد الأوروبي إلى حظر استيراد النفط والفحم الروسي، اتجهت موسكو إلى تنويع شركائها وتوجيه صادراتها من الطاقة إلى شركائها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وفي السياق الإقليمي، ومن خلال ما تملكه من موارد الطاقة، فإن لروسيا علاقات تجارية قوية في إطار محيطها من دول آسيا الوسطى، ويمثل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي نقطة انطلاق نحو تحقيق الطموح الروسي، المتمثل في ضم الجمهوريات السوفيتية السابقة في إطار اتحاد اقتصادي على غرار الاتحاد الأوروبي، دون المساس بالاستقلال القومي والسياسي لهذه الجمهوريات، وذلك بهدف استعادة بعض الزخم الاقتصادي الذي فقدته المنطقة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، فضلًا عن معارضة مبادرات الولايات المتحدة في المنطقة، خصوصًا خطة الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية، والمتمثلة في اتفاقية تجارة حرة بين دول منطقة المحيط الهادئ، والتي قامت واشنطن بدعوة بعض الدول الآسيوية للانضمام إليها دون روسيا أو الصين [12].

ونتيجة لسياسات روسيا الاقتصادية النشطة على الصعيدين الداخلي والدولي، نجحت في الحصول على عضوية مجموعة الثماني الاقتصادية عام [13] 2002، ومجموعة العشرين عام 2008، ومنظمة التجارة العالمية في أغسطس 2012 [14]، هذا بالإضافة إلى كونها عضوًا بتجمع البريكس، وتشير التقارير إلى أن دول هذا التجمع ستكون "المفتاح لمستقبل الاقتصاد العالمي".

**2. الأداة العسكرية:**

تُعد الأداة العسكرية الروسية من أكثر الأدوات بروزًا وتأثيرًا لروسيا على الساحة الدولية. ولفهم أسباب الاعتماد الروسي على تلك الأداة، ينبغي أولًا التعرف على العقيدة العسكرية الروسية وما شهدته من مراحل تطور وصولًا إلى المرحلة الراهنة.

تُعرف العقيدة العسكرية الروسية بكونها حماية المصالح الهامة الحيوية للأفراد والمجتمع والدولة عامة، ضد أي تهديد عسكري، داخليًا كان أو خارجيًا، مصحوبًا باستخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدام العنف. يتحدد التهديد العسكري من خلال ما أرسته العلاقات بين الدول أو العلاقات المحلية من محددات متعلقة بالحالات المؤدية للتهديد العسكري في ظل ظروف معينة، أو وجود لدرجة عالية من الاستعداد من قبل أي دولة أو حتى مجموعة من الدول، أو حتى منظمات انفصالية / إرهابية لاستخدام القوة العسكرية أو العنف المسلح[15].

ارتكزت العقيدة العسكرية الروسية في قوامها، على ما تواجهه الدولة الروسية من تهديدات متمثلة بشكل أساسي في توسع حلف الناتو، فبعد وصول بوتين إلى السلطة عام 2000، أصبح يُنظر إلى هذا التوسع بنظرة عدائية، خاصة بعد تدخل الحلف في كوسوفو عام 1999؛ حيث شن الولايات المتحدة وحلف الناتو ضربات جوية، استطاعوا من خلالها تدمير القوات العسكرية الصربية، بما رسخ من الإدراك الروسي بكون الحلف عدوًا لموسكو، خاصة في ظل استمرار الاعتقاد باحتمالية تدخل الحلف في أي صراع إقليمي محتمل تحت شعار "التصعيد من العمل العسكري"[16]. يضاف إلى ذلك، ضم رابطة الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي إلى عضوية الحلف، إضافة إلى طرح الحلف لمشروع الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا الشرقية[17]. وبناءً عليه، كان للسلاح النووي دور بارز في العقيدة العسكرية الروسية، بحيث يمكن استخدامه في حالات "تهديد الأمن القومي للاتحاد الروسي".[18]

شهدت العقيدة العسكرية الروسية تطورًا جديدًا عام 2010، بناءً على ما ارتأته الدولة الروسية من رؤية للتنمية العالمية والصراعات الإقليمية، وما يرتبط بذلك من أخطار عسكرية. فوفقًا لرؤية عام 2010، تميزت التنمية العالمية في تلك المرحلة بضعف المواجهة الأيديولوجية، وخفض مستوى التأثير الاقتصادي والسياسي والعسكري لبعض الدول والتحالفات، في مقابل زيادة تأثير الدول الأخرى مع تنامي طموح الهيمنة الشاملة وتعدد الأقطاب. في المقابل، استمر العديد من الصراعات الإقليمية دونما حل، مع وجود ميل نحو البعد العسكري، بما في ذلك المناطق المتاخمة للاتحاد الروسي، وذلك في ظل عدم "ضمان" الأمن المتساوي لجميع الدول.

وعلى الرغم من انخفاض اندلاع حرب واسعة النطاق، يظل هناك عدد من الأخطار العسكرية المواجهة للدولة الروسية. وحددت الوثيقة تلك الأخطار بعدد أحد عشر خطرًا، تمثلت في: تولي حلف الناتو لوظائف عالمية ومخالفته لقواعد القانون الدولي وتمدد بنيته العسكرية بالقرب من الحدود الروسية، وكذلك قيام الحلف بنشر قوات أجنبية على حدود روسيا، وإنشاء ونشر أنظمة دفاع صاروخي بما يقوض الاستقرار العالمي بالإضافة إلى محاولات عسكرة الفضاء، والتأكيد على خطر الانتشار النووي ومحاربة الإرهاب الدولي، واستخدام القوة العسكرية على أراضي الدول المجاورة

للاتحاد الروسي، إلى جانب تصاعد النزاع المسلح ونشاط التجمعات المسلحة الدولية المتطرفة بالمناطق المجاورة للحدود الروسية وحدود حلفائه أيضًا[19].

شهدت العقيدة العسكرية الروسية تطورًا جديدًا، وذلك وفقًا لوثيقة عام 2014؛ حيث اتسمت التنمية العالمية خلال تلك المرحلة بزيادة التنافس العالمي والتوتر بمختلف المجالات، نتيجة عدم الاستقرار الاقتصادي على الصعيدين العالمي والإقليمي. ومن ناحية أخرى، تستمر الصراعات الإقليمية في مسار عدم التسوية وعدم "توفير" نظام الأمن الدولي الحالي لحماية متساوية لجميع الدول. وعليه، حددت الوثيقة ثلاثة عشر خطرًا عسكريًّا للاتحاد الروسي، فإلى جانب الأخطار السابق توضيحها بوثيقة 2010، عملت الوثيقة الجديدة على مواكبة التطورات العالمية، وذلك من خلال توسيع نطاق الأخطار القديمة وإضافة أخرى جديدة. ففي نطاق نشر أنظمة دفاع صاروخي، أضافت الوثيقة خطرًا جديدًا متمثلًا في "تنفيذ مفهوم الضربة العالمية". وتتمثل "الضربة العالمية"، أو ما يُعرف بـ "الضربة التقليدية العالمية العاجلة prompt global strikeconventional"، في تطوير الولايات المتحدة لنظام للأسلحة التقليدية بالغة الدقة وطويلة المدى، بشكل يمكنها من الوصول لأهداف بأي مكان بالعالم خلال ساعة واحدة[20]. وفي إطار الشق الخاص بالإرهاب الدولي، أرست الوثيقة ما يمثله الإرهاب من تهديد في إطار استخدامه لمواد إشعاعية وكيميائية سامة، بما يوسع من نطاق الجريمة المنظمة العابرة للحدود، خاصة التجارة غير المشروعة في السلاح والمخدرات.

كما أضافت وثيقة 2014 أخطارًا عسكرية جديدة، تمثلت في: استخدام المعلومات وتكنولوجيات التواصل في أغراض سياسية عسكرية، للقيام بأفعال مخالفة للقانون الدولي تستهدف التعدي على السيادة والاستقلال السياسي، أو وحدة أراضي الدولة وتهديد السلام الدولي والاستقرار الأمني والعالمي والإقليمي، وبناء أنظمة بالدول المجاورة للدولة الروسية جاءت بعد إسقاط الحكومات الشرعية الشعبية، والتي تتبع سياستها نهجًا مهددًا للمصالح الروسية. وأخيرًا، الأنشطة التخريبية الممارسة من قبل وكالة خدمات خاصة أو منظمات تابعة لدول أجنبية، وتحالفاتها التي تعمل ضد الدولة الروسية [21].

وبالانتقال إلى التطبيق الميداني، يتنوع الحضور العسكري الروسي على الصعيد العالمي ما بين تعاون عسكري وتدريبات مشتركة مع دول صديقة، فضلًا عن تدخلها العسكري المباشر بالعديد من مناطق الصراع، واستنادًا إلى ما تمتلكه الدولة الروسية من ترسانة عسكرية موروثة عن الاتحاد السوفيتي وخبرة كبيرة في صناعة الأسلحة، اعتمد الاقتصاد الروسي خلال مرحلة إعادة البناء على تصدير السلاح، بغرض دفع عملية النمو الاقتصادي، ومن ثم إنعاش المنظومة الاقتصادية للدولة الروسية.

وبناءً عليه، نجحت روسيا في استعادة مكانتها كمصدر للسلاح؛ حيث زادت مبيعات روسيا من السلاح من 3.4 مليار دولار عام 1999 إلى نحو 7.5 مليار دولار عام 2007، ثم إلى نحو 14.3 مليار دولار عام [22]2011، لتحتل منذ ذلك الحين وحتى العام 2020 المركز الثاني عالميًّا كأكبر مصدر للسلاح على مستوى العالم [23].

ووفقًا للبيانات الرسمية، بلغ إجمالي صادرات الأسلحة الروسية في عام 2020 أكثر من 15 مليار دولار، مع وجود طلب على السلاح مقدر بأكثر من 50 مليار دولار، وتتشابه هذه الأرقام تقريبًا مع بيانات عام 2019. ووفقًا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI، صدرت روسيا خلال الفترة من 2016 إلى 2020 سلاحًا إلى 45 دولة، وكانت مسؤولة عن 20 ٪ من صادرات الأسلحة العالمية[24].

وعلى المستوى الإقليمي، استحوذت دول آسيا وأوقيانوسيا على 55 ٪ من صادرات الأسلحة الروسية خلال الفترة من 2016 إلى 2020، فيما بلغت نسبة الشرق الأوسط من صادرات الأسلحة الروسية نحو 21 ٪، وتمثلت حصة أفريقيا نحو 18 ٪، وشكلت الطائرات 49 ٪ من تلك الصادرات، وشملت عمليات النقل هذه تسليم ما مجموعه 231 طائرة مقاتلة[25].

وعلى المستوى العملياتي، فمنذ عودة بوتين إلى الرئاسة عام 2012، تنامى الحضور العسكري الروسي العالمي، كما عززت عمليات ضم شبه جزيرة القرم، والحرب في شرق أوكرانيا، والانتشار العسكري في سوريا، والمواجهة العسكرية المتوترة مع الغرب في بحر البلطيق والبحر الأسود، والتدخل في السياسة الداخلية للولايات المتحدة وأوروبا،

من صورة روسيا كقوة عظمى لديها قدرات كبيرة تمكنها من إبراز القوة، فضلًا عن سمعة بوتين كقائد جريء. أظهرت هذه الانتصارات أيضًا ميل روسيا إلى المخاطرة، جنبًا إلى جنب مع قدراتها المحسّنة سواء للحرب أو للعمليات التي لا ترقى إلى الحرب في مجالات متعددة: البرية والجوية والفضائية والبحرية والسيبرانية والمعلوماتية.

بالإضافة إلى تصميم الكرملين والموارد الهائلة المتاحة له، فقد استفادت موسكو في تحركها العسكري الخارجي من الفرص التي قدمها لها الغرب والناتجة عن تقاعسه. على سبيل المثال، حدث ضم شبه جزيرة القرم والحرب في شرق أوكرانيا على خلفية رفض منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) التدخل والمخاطرة بحرب مع روسيا على أوكرانيا. وبالمثل، تم الانتشار العسكري الروسي في سوريا بعد أن أثبتت الولايات المتحدة وحلفاؤها أن لديهم رغبة ضئيلة في التدخل هناك.

في أماكن أخرى، أتاحت النزاعات طويلة الأمد، مثل تلك الموجودة في أفغانستان والعراق وليبيا، أو الأعمال غير المكتملة لإعادة الإعمار بعد الصراع، كما هو الحال في البلقان، فرصًا لروسيا لإقحام نفسها وخلق حقائق جديدة على الأرض[26].

لقد تعززت مبيعات الأسلحة الروسية، لكونها "أرخص وأسهل في الصيانة من البدائل الغربية". وكان هذا هو السبب في أن روسيا استحوذت على 19 ٪ من صادرات الأسلحة العالمية خلال الفترة من 2017 إلى 2021، وكانت الثانية بعد الولايات المتحدة، التي تمتلك حصة 39 ٪ من السوق. ومع ذلك، نتيجة للتطورات الميدانية الجارية في أوكرانيا، قد لا تكون خطوة شراء أسلحة روسية خطوة فعالة بالنسبة للعديد من البلدان، بعد ما أبرزته تطورات الحرب من خسائر وفشل لمعدات روسية في ساحة الحرب هناك، فضلًا عن توالي الانسحابات الروسية من مناطق كانت قد حققت سيطرة عليها من قبل، الأمر الذي أثار جدلًا بشأن مدى استمرار الاعتماد على السلاح الروسي.

علاوة على ذلك، فإن قدرة روسيا على تعويض خسائر المعدات هذه قد أعاقتها العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، التي تمنع روسيا من الوصول إلى المكونات الأجنبية الرئيسية، مثل لوحات الدوائر الكهربائية. ومن شبه المؤكد أن روسيا ستحتاج إلى تطوير وتحديث معداتها العسكرية قبل أن تصدر أي شيء إلى الخارج[27].

### 3. الأداة السيبرانية:

تستخدم روسيا الأداة السيبرانية ليس بغرض تعزيز موقعها كقوة تكنولوجية عالمية، وإنما يتمثل الغرض الرئيسي للجانب الروسي في فرض الخيار والمصلحة الروسية إزاء الأعداء أو المتنافسين. ويمكن القول إن استخدام روسيا للأداة السيبرانية هو شكل من أشكال مواجهتها مع الغرب. بمعنى آخر، إذا كان الغرب يميل إلى استخدام آلية العقوبات الاقتصادية في مواجهته مع روسيا، تميل روسيا في المقابل إلى استخدام هجمات سيبرانية تؤكد من خلالها عدم تأثرها واستمرارها في تطبيق أهدافها ومصالحها.

في نهاية عام 2011، صدر أول بيان رسمي حول دور الجيش الروسي في الفضاء السيبراني، والذي حدد مهام القوة السيبرانية، وذلك بالتركيز على دورها الدفاعي، والوقاية من حرب المعلومات. كما أُعلن في يناير 2012 عن أربع مهام رئيسية للقوة السيبرانية، وهي: تعطيل أنظمة المعلومات العدوانية، والدفاع عن أنظمة الاتصالات والقيادة، والعمل على الرأي العام المحلي والأجنبي باستخدام وسائل الإعلام والإنترنت، واعتبار الحرب السيبرانية جزءًا لا يتجزأ من حرب المعلومات [28].

يمكن القول إنه منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قامت روسيا بتجربة وصقل استراتيجيات تجمع بين العمليات الإلكترونية التقليدية والهجمات غير المتكافئة، لتقويض النظام البيئي للمعلومات والعمليات السياسية للخصوم. وقد دفع الصراع في أوكرانيا عام 2014 بهذه الجهود إلى المستوى التالي. في عام 2015، عطلت عملية BlackEnergy cyber ضد مرفق للطاقة الأوكرانية، الإضاءة والحرارة في ذروة الشتاء في منطقة Ivano-Frankivsk، تاركةً الآلاف في الظلام والبرد عشية عيد الميلاد. تسبب هجوم Industroyer، وهو هجوم أكثر تعقيدًا إلى حد كبير، في ديسمبر 2016، في انقطاع الكهرباء على نطاق واسع وخطير في العاصمة الأوكرانية، كييف. في يونيو 2017، أدى هجوم NotPetya إلى شل الاقتصاد الأوكراني جزئيًا، من خلال تدمير كميات هائلة من البيانات وأجهزة الكمبيوتر التابعة للحكومة والقطاع الخاص والبنية التحتية الحيوية [29].

وعلى الجانب الآخر من الأطلسي، أفادت وكالة المخابرات الأمريكية عام 2016 بوجود تدخل روسي بشكل مباشر في نتيجة الانتخابات الرئاسية، عبر ترجيح كفة المرشح الجمهوري دونالد ترامب، من خلال اختراق وتسريب 60 ألف رسالة بريد إلكتروني من الحساب الخاص لمدير حملة المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون.

عادت المواجهة مرة أخرى بين روسيا والولايات المتحدة، في عام 2020، وذلك حين أدى هجوم إلكتروني كبير على شركة تكنولوجيا المعلومات SolarWinds إلى تهديد أمن مجموعة واسعة من الكيانات الحكومية والصناعية الأمريكية، بما في ذلك البنتاجون ووزارة الأمن الداخلي. وحمل وزير خارجية إدارة ترامب "مايك بومبيو" روسيا مسؤولية الحادث، ولكن كان لترامب رأي مخالف، محملًا الصين المسؤولية عن هذا الهجوم [30].

وعلى الرغم ممَّا يبدو من كثافة العمليات السيبرانية والتي يحمل الغرب مسؤوليتها إلى روسيا، تشكك العديد من التحليلات الغربية في استدامة أو تطور خطورة القدرات السيبرانية / التكنولوجية الروسية. ويعود ذلك إلى عدة عوامل، يتمثل أهمها في صعوبة التوفيق بين صورة روسيا كقوة عالمية صاعدة واقتصاد متأزم وصعوبات أخرى طويلة الأمد متعلقة بتطوير تقنيات متقدمة. وبالتركيز على العنصر الأخير، يبرز وجود عدد من العراقيل منبعها داخل الدولة الروسية نفسها، ويتمثل أهمها في انخفاض مستوى الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير، وهجرة عدد كبير من الروس ذوي المهارات التقنية المتقدمة بحثًا عن فرص مهنية ومستوى معيشي أعلى. وأخيرًا، اعتماد الحكومة على قطاع الدفاع لإحداث تقدم تكنولوجي كبير في مجال الذكاء الاصطناعي.

بحكم الضرورة، يكون نطاق أبحاث الذكاء الاصطناعي المتعلقة بالدفاع ضيقًا إلى حد ما، مع التركيز بشكل خاص على التطبيقات والأنظمة في عدد قليل من المجالات، كالروبوتات والأنظمة المستقلة، والمركبات الجوية بدون طيار، والحرب الإلكترونية (EW). وعلى الرغم من أن بعض هذه الجهود تؤتي ثمارها، لا تزال روسيا متخلفة كثيرًا عن البلدان الأخرى في جهودها لتطوير الذكاء الاصطناعي، لدرجة أن الشركات الناشئة والباحثين فيها بالكاد يتشاركون في مشهد يهيمن عليه المنافسون الصينيون والأمريكيون [31].

وبخلاف وجهة النظر السابقة، تشير تحليلات أخرى إلى أنه على الرغم من أن القوة السيبرانية والتكنولوجية الروسية ما زالت في مراحل أدنى مما وصل إليه الغرب، يكمن النجاح الروسي في قدرته على تحويل القدرات إلى تأثير ملموس.

لقد أظهرت روسيا الإرادة والقدرة على تنفيذ الحرب الإلكترونية كجزء من استراتيجيتها الوطنية. وقد أظهرت تصرفات روسيا في أوكرانيا القدرة على شن المعركة متعددة المجالات التي يتوق الغرب إلى تحقيقها. على سبيل المثال، أظهر التدخل الروسي في جورجيا عام 2008، افتقارها إلى تكنولوجيا المعلومات والطائرات بدون طيار والذخائر الموجهة بدقة. ولكن بالنظر إلى تدخلاتها في أوكرانيا وسوريا لاحقًا، يتضح نجاحها في حل المشكلة، وتطوير قدراتها بشكل قد يفوق القدرات الغربية.

وبالتالي، فعلى الرغم من عدم قدرة روسيا على مواكبة تطور الغرب في التكنولوجيا، ما زالت قادرة على تحسين قدراتها التكنولوجية العالية في المجالات ذات الأولوية[32].

4. القوة الناعمة:

كما ورد في وثيقة السياسة الخارجية الروسية لعام 2016، يُعد تعزيز دور روسيا في الثقافة العالمية، ورفع مستوى الوعي العالمي بالمنجزات الثقافية الروسية وإرثها التاريخي، أحد الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية لروسيا. لقد بدأت الوكالات الحكومية الروسية في اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين صورة روسيا في العالم، بعد أن أصدر فلاديمير بوتين تعليمات إلى الدبلوماسيين الروس في يونيو 2004، تقتضي أن تهدف مشروعات القوة الناعمة إلى تحقيق أهداف اقتصادية بشكل أساسي. وعليه، ومنذ عام 2005، اتجهت روسيا إلى تنظيم العديد من المنتديات واللقاءات، والتي يحمل بعضها صفة رئاسية نظرًا لمشاركة الرئيس الروسي في فعالياتها بغرض إكسابها الزخم المطلوب، يتم في إطارها مناقشة القضايا الاقتصادية، وفي نفس الوقت تصدير صورة عن روسيا إلى العالم.

على صعيد آخر، بدأت روسيا في الاندماج بنشاط في سوق الإعلام الدولي. وفي عام 2005، دخلت القناة التلفزيونية الروسية الدولية "روسيا اليوم" على الخط، وكان هدفها المعلن هو تقديم معلومات أكثر موضوعية عن روسيا الحديثة وموقفها من القضايا السياسية الدولية. وفي عام 2007، تم تأسيس "روسيا ما وراء العناوين RBTH"، ليكون ملحقًا دوليًا لصحيفة Rossiyskaya Gazeta، والتي استمر إصدارها حتى عام 2017 في 21 دولة وبنحو 16 لغة، وبلغ إجمالي توزيعها حوالي 10.5 مليون نسخة، وبلغ عدد القراء حوالي 32 مليون فرد. وبالتوازي مع ذلك، تم تعيين أكبر وكالات العلاقات العامة الدولية بغرض تقديم دعاية إيجابية عن روسيا، والتي تمثلت نتائجها الرئيسية في نجاح قمة مجموعة الثماني التي انعقدت في سانت بطرسبرغ عام 2006، وترقية بوتين للحصول على لقب شخصية العام في مجلة تايم عام 2007.

أ- القوة الناعمة الروسية الموجهة إلى الشتات الروسي:

تستهدف القوة الناعمة الروسية بشكل أساسي الشتات الروسي في منطقة ما بعد الاتحاد السوفيتي. خلال العهد السوفيتي كان يُنظر إليهم على أنهم خونة، فيما أصبح يُنظر إليهم خلال العهد الجديد بأنهم عالم اجتماعي وثقافي مرتبط، ومصدر ثانوي للدولة الروسية يمكن أن يساعد في توسيع دائرة النفوذ وتعزيز مكانة البلاد في الساحة الدولية.

لذلك، في عام 2008، تم إنشاء الوكالة الفيدرالية لكومنولث الدول المستقلة والمواطنين الذين يعيشون في الخارج والتعاون الإنساني الدولي، المعروفة باسم "Rossotrudnichestvo"، تضمنت مهامها الرئيسية تنفيذ سياسة الدولة للتعاون الإنساني الدولي، وتعزيز توطيد فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي، من خلال برامج التبادل والتعليم ودراسة اللغة والثقافة الروسية.

وقد سبق تأسيس تلك الوكالة إنشاء مؤسسة روسكي مير "مؤسسة العالم الروسي" بموجب مرسوم رئاسي. وتم تكليف المؤسسة بتعميم اللغة والثقافة الروسية، وتوحيد المواطنين الذين يعيشون في الخارج، وإنشاء شبكة من المنظمات غير الحكومية العاملة في نفس المناطق في الخارج من خلال المنح. ومثل Rossotrudnichestvo، بدأت روسكي

مير في فتح مكاتبها التمثيلية في الخارج، خاصة في الجامعات والمدارس. وإجمالًا، أصبح هناك 97 مركزًا تابعًا لـ Rossotrudnichestvo، و123 مركزًا تابعًا لروسكي مير[33].

ب- القوة الناعمة الروسية الموجهة إلى الغرب:

بجانب الشتات الروسي، تستهدف موسكو في جزء من سياستها الناعمة الجانب الغربي. وفي هذا السياق، تشكل موسكو صورتها الموجهة إلى الغرب باعتبارها الخصم الرئيسي للولايات المتحدة والمعارض لـ "الإمبريالية المعيارية" الغربية، فضلًا عن تقديم نفسها كقطب بديل عن القوة الأمريكية. في حين أن هذا الوضع موروث إلى حد ما من الاتحاد السوفيتي، فقد تمت رعايته على مدى العقدين الماضيين من خلال بعض الروايات التي طرحتها حكومة بوتين. فعلى سبيل المثال، تنتقد روسيا -بشكل فردي أو جنبًا إلى جنب مع دول أخرى مثل الصين- المعايير المزدوجة للغرب في تعامله مع قضية حقوق الإنسان.

كذلك، يسهم إعادة طرح الفن والرموز السوفيتية بشكل غير مباشر في تغذية الشعور بالاستمرارية بين الاتحاد السوفيتي وروسيا اليوم. ويستدل على ذلك بمتابعة ما يقرب من 600000 شخص حول العالم للصفحة السوفيتية البصرية على وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تديرها راقصة الباليه السابقة فارفارا بورتسوفا، والتي من خلالها يحصل الأجانب على لمحة عن الحياة السوفيتية وجمالياتها[34].

وعلى الرغم ممَّا يلاقيه الهجوم الروسي على نموذج الولايات المتحدة الأحادي من صدى لدى العديد من البلدان في جنوب الكرة الأرضية، يوجد صدى مماثل لهذا النهج لدى الحركات الغربية المناهضة للإمبريالية. يدرك الكرملين ذلك، ويساهم في نشر المشاعر المعادية لأمريكا سواء في الداخل الروسي أو في الخارج، من خلال وسائل الإعلام التي يسيطر عليها. على سبيل المثال، يصور الفرع السويدي لقناة سبوتنيك الموالية للدولة الروسية، البيروقراطيين وصناع القرار في الاتحاد الأوروبي على أنهم دمى في يد حكومة الولايات المتحدة، في حين يتم تصوير الناتو على أنه "أداة حرب أمريكية ومهندس رئيسي للسياسة الغربية تجاه روسيا".

تقدم روسيا نفسها أيضًا للغرب على أنها مدافعة عن القيم المسيحية المحافظة التقليدية، وهو الأمر الذي تمتلك روسيا من خلاله قوة اجتذاب كبيرة بين شريحة واسعة من السكان الأوروبيين. كذلك، تستخدم روسيا نفس الخطاب الديني خلال تبرير مشاركتها في الشرق الأوسط، وذلك بغرض تعزيز الرواية القائلة بأن موسكو تحمي السكان المسيحيين في الشرق الأوسط، لإضفاء الشرعية على حملتها في سوريا للجمهور المحلي والدولي.

يكمن مظهر آخر من مظاهر القوة الناعمة التي تروجها الدولة الروسية عن نفسها، في صورة بوتين نفسه؛ حيث صُممت صور القائد وهو يمارس الرياضة، ويروض الحيوانات البرية، وفي راحة تامة في براري سيبيريا، لجذب الانتباه المحلي والدولي. ويتم ترويج هذه الصور من خلال وسائل الإعلام المدعومة من الكرملين، مثل سبوتنيك، وروسيا اليوم، ولكن يتم أيضًا إعادة إنتاجها وإعادة تفسيرها في مجالات وسائل التواصل الاجتماعي المحلية[35].

يتمثل الغرض الرئيسي لروسيا من سياستها الناعمة الموجهة للغرب، في تأمين نفسها ضد التداعيات السياسية لقرارات السياسة الخارجية المثيرة للجدل. ولعل أبرز مثال على ذلك، تقديم الأحزاب الشعبوية المتشككة في أوروبا الدعم إلى روسيا، عبر دعوتهم الاتحاد الأوروبي إلى رفع عقوباته الاقتصادية التي فرضها عام 2014 على روسيا.

ومع ذلك، من المتوقع أن يظل نطاق نجاح القوة الناعمة لروسيا محدودًا ما بين الفضاء السوفيتي والغرب الموالي للنموذج الروسي. وينصرف السبب في ذلك إلى: أولًا، ارتباط تأثير القوة الناعمة الروسية بميزانية الحكومة. ولما كانت ميزانية الحكومة الروسية مرتهنة بأسعار النفط المتقلبة، فمن المتوقع أن يمتد هذا التقلب أيضًا إلى مجال القوة الناعمة. ثانيًا، يقتصر الامتداد المكثف للقوة الناعمة الروسية جغرافيًّا على فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي وأوروبا، وحتى داخل هذا الفضاء الجغرافي، هناك حدود لفئات المجتمع التي ستتقبل القوة الناعمة الروسية [36].

# المصادر:


1. نورهان الشيخ، القيادة المحسوبة: كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا؟، (مجلة السياسة الدولية، العدد 195، يناير 2014)، ص 84.
2. وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الثانية يناير 2017)، ص 48-42.
3. عناد كاظم حسين النائلي، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، أغسطس 2017)، ص 86-85.
4. مصطفى علوي، قطبية لا متماثلة: تحولات السياسة الروسية تجاه الولايات المتحدة، (مجلة السياسة الدولية، العدد 195، يناير 2014)، ص 107-106.
5. Foreign Policy Concept of the Russian Federation, )The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 1Decemer2016(, available online: https://www.mid.ru/en/foreign_policy/official_documents/-/asset_publisher/CptICkB6BZ29/content/id/2542248
6. Ibid
7. Foreign Policy Concept of the Russian Federation, Ibid
8. عناد كاظم حسين النائلي، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي، مرجع سبق ذكره، ص72-71.
9. أحمد محمد شعيشع، العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في روسيا 1991 - 2012، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة ماجستير، 2019)، ص 98.
10. عناد كاظم حسين النائلي، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي، المرجع السابق، ص -66 69.
11. EU trade relations with Russia. Facts, figures and latest developments, European Commission, available online: https://cutit.app/TtexV
12. أحمد دياب، شراكة اقتصادية: محددات الدور الروسي في وسط وشرق آسيا، (مجلة السياسة الدولية، العدد 195، يناير 2014)، ص 116-114.
13. تم تعليق عضوية روسيا بالمجموعة عام 2014 عقب أحداث القرم.
14. نورهان الشيخ، القيادة المحسوبة: كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا؟، مرجع سبق ذكره، ص 85.
15. The Military Doctrine of the Russian Federation" approved by RussianFederation presidential, 5 Febrauary 2010, p.1, available online:https://carnegieendowment.org/files/2010russia_military_doctrine.pdf.
16. جيمس كوين ليفن، أحمد محمود مصطفى (عرض)، تطور العقيدة العسكرية الروسية وتأثيراتها في القوى الغربية، )الموقع الإلكتروني لمجلة السياسة الدولية، أغسطس 2017)، متاح إلكترونيًا: https://cutt.us/V0NjY
17. عناد كاظم حسين النائلي، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي، مرجع سبق ذكره، ص91-89.
18. جيمس كوين ليفن، أحمدمحمود مصطفى (عرض)، تطور العقيدة العسكرية الروسية وتأثيراتها في القوى الغربية، مرجع سبق ذكره.
19. The Military Doctrine of the Russian Federation" approved by RussianFederation presidential, OP.Cit, P 1-4.
20. James M.acton,Conventional Prompt Global Strike and Russia's Nuclear Forces,(Carnegie endowment for international peace, 4 Octiber 2013), available online: https://carnegieendowment.org/2013/10/04/conventional-prompt-global-strike-and-russia-s-nuclear-forces-pub-53213
21. Military Doctrine of the Russian federation document, 26 December 2014, p1-4, available online: https://www.offiziere.ch/wp.../Russia-s-2014-Military-Doctrine.pdf
22. عزت سعد الدين، تكاليف المنافسة: التحديات أمام مكانة روسيا في الاستراتيجية العالمية، (مجلة السياسة الدولية، العدد 195، يناير 2014)، ص 89-88.
23. Pieter D.Wezeman, Alexandra Kuimova andSiemon T. Wezeman, Trends in international arms transfers, 2020 (Stockholm International Peace Research Institute, March 2021), p2 https://www.sipri.org/sites/default/files/YB16-Summary-ENG.pdf
24. Andrew S. Bowen, Russian Arms Sales and Defense Industry, (Congressional Research Service, 14 October 2021), p8, available online: https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R46937
25. Pieter D.Wezeman, Alexandra Kuimova andSiemon T. Wezeman, Trends in international arms transfers, 2020, Op.Cit,p4.
26. Julia Guarganus, Eugene Rumer, Russia's Global Ambitions in Perspective, (Carnegie Endowment for International Peace, 20 Febrauary 2019), available online: https://carnegieendowment.org/2019/02/20/russia-s-global-ambitions-in-perspective-pub-78067
27. Terrence Guay, Global arms industry getting shakeup by war in Ukraine – and China and US look like winners from Russia's stumbles, (The Conversation, June 7, 2022), available online: https://theconversation.com/global-arms-industry-getting-shakeup-by-war-in-ukraine-and-china-and-us-look-like-winners-from-russias-stumbles-182213
28. عبد الغفار عفيفي الدويك، إعادة تقسيم العالم على أسس سيرانية: قراءة في تقرير التوازن العسكري 2018، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 6 يناير 2019)، متوفر إلكترونيًا: https://acpss.ahram.org.eg/News/16814.aspx
29. Andrew S. Weiss, New Tools, Old Tricks: Emerging Technologies and Russia's Global Tool Kit, (Carnegie endowment for international peace, 29 April 2021), available online: https://carnegieendowment.org/2021/04/29/new-tools-old-tricks-emerging-technologies-and-russia-s-global-tool-kit-pub-84437
30. Ahmed Ibrahim, Paul Haskell-Dowland, Cyber Cold War? The US and Russia talk tough, but only diplomacy will ease the threat, (The conversation, 25 June 2021), available online: https://theconversation.com/cyber-cold-war-the-us-and-russia-talk-tough-but-only-diplomacy-will-ease-the-threat-163171
31. Andrew S. Weiss, New Tools, Old Tricks: Emerging Technologies and Russia's Global Tool Kit, Op.Cit
32. Marius Kristiansen & Njaal Hoem,Russian Cyber Strategy, (Small Wars Journal, 14 Febrauary 2021), available online:https://smallwarsjournal.com/jrnl/art/russian-cyber-strategy
33. Vera D. Ageeva, The rise and fall of Russia's soft power, (Russia in Global affairs, 15 March 2021), available online: https://eng.globalaffairs.ru/articles/rise-fall-russias-soft-power/
34. Eleonora Tafuro Ambrosetti, Go West: Russia's Soft Power in Europe, (The Italian Institute for International Political Studies, 15 December 2020), available online: https://www.ispionline.it/en/publication/go-west-russias-soft-power-europe-28703
35. Ibid
36. Luc Wilson, Does Russia Possess Soft Power?, (Atlas Institute for International Affairs, 17 June 2021), available online: https://www.internationalaffairshouse.org/does-russia-possess-soft-power/

# 8 | سياسات وأدوات التأثير الصيني دوليًّا

بشكل عام، دائمًا ما تؤكد الصين اتباعها، في تحركاتها الخارجية، ما يقره القانون والعرف الدوليان من مفاهيم ومبادئ لتكون هي أساس العلاقات بين الدول؛ وذلك بغرض تحقيق غاية التعايش السلمي، وتعزيز التنمية المشتركة والدعوة إلى بناء عالم متناغم يسوده السلام الدائم والرخاء المشترك[1].

كما تؤكد القيادة الصينية أنها لن تسعى وراء التنمية الذاتية على حساب مصالح الدول الأخرى، وأن ما تبتغيه هو «تحقيق النهضة للأمة الصينية، وعليه فإنها لن تتخلى أبدًا عن حقوقها ومصالحها الشرعية، ولن يُسمَح لأي شخص بتخيُّل محاولة إجبار الصين على ابتلاع ثمرة مُرة تضر مصالحها الخاصة. إن الصين تنتهج سياسة للدفاع الوطني ذات طابع دفاعي. وتنمية الصين لا تشكل تهديدًا لأية دولة أخرى. ولن تسعى الصين أبدًا وراء الهيمنة، ولن تقوم بالتوسع الخارجي أبدًا مهما بلغ مستواها في التنمية»[2].

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

## أولاً | مبادئ السياسة الخارجية للصين:

لقد اعتمدت الصين، في علاقتها مع الدول الأخرى، على عدد من المبادئ الحاكمة والمنظمة لسياستها؛ فمنذ إعلان الحزب الشيوعي الصيني الحاكم اتباع سياسة الانفتاح والإصلاح، تلك السياسة الهادفة إلى تحقيق نهضة الأمة الصينية؛ تبدي الصين توافق واتساق مبادئها مع مبادئ القانون الدولي ومع مرجعيتها الحضارية والثقافية.

### 1. مبدأ حرية الاختيار والاحترام المتبادل للسيادة:

يعني هذا المبدأ أن تكون لكل دولة سياستها الاقتصادية والاجتماعية والداخلية التي تتماشى مع متطلباتها الخاصة بتحقيق التنمية، وما يتماشى مع مصلحتها الوطنية القومية؛ وذلك دون وجود لأي مظهر من مظاهر التدخل الخارجي من قبل الدول الأخرى التي تسعى إلى فرض ما تبغيه من سياسات، وهو الأمر الذي يعرقل مسار العلاقات الخارجية الودية بين الدول بعضها وبعض.

### 2. مبدأ المشاركة:

ترى الصين أن النظام الدولي نظام قائم على التعددية والمشاركة، وبذلك لا يمكن القبول بانفراد أو هيمنة قطب واحد على مجريات السياسة العالمية أو النظام الدولي. وبالرغم من هذا فإن الصين تتبع سياسة تجنب المخاطرة وهو ما يمكن الاستدلال عليه من تجنبها الاصطدام بشكل مباشر مع الولايات المتحدة، وكذلك رفضها الدخول في تحالفات أو تشكيل جبهات في مواجهة دول أخرى. وفي مقابل هذا اتبعت الصين مبدأً براجماتيًا في تعاملاتها الخارجية؛ بحيث تقوم على تنمية تلك العلاقات على أساس المصلحة المتبادلة، وهو ما يخدم بالفعل سياستها ورؤيتها التنموية[3].

يتضمن مبدأ المشاركة أيضًا ضمان تحقيق التعاون، ودفع العولمة الاقتصادية في اتجاه التنمية المتوازنة والمنافع المتبادلة والفوز المشترك؛ لذلك فإن الصين تعمل على دعوة جميع الدول للتشارك في سبيل العمل على إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح

وعادل ومنصف وغير تمييزي؛ وذلك لكي تستفيد جميع الدول من العولمة الاقتصادية؛ هذا بالإضافة إلى الدعوة لبذل جهود متضافرة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة، وتمكين جميع المواطنين من الاستفادة من فوائد التنمية في القرن الـ21[4].

3. مبدأ حسن الجوار:

تقع مسألة تحسين العلاقات البينية مع دول الجوار من ضمن ما توليه الصين من أولوية في سياستها الخارجية؛ حيث تلتزم الصين بمبدأ "اتخذ جارك رفيقًا وشريكًا"؛ وذلك في سبيل الوصول إلى جوار حسن وآمن ومزدهر[5].

4. مبدأ السلمية والتناغم الدولي:

مما تُوليه الصين من أولوية في سياستها الخارجية، مسألة التوجه السلمي وتجربة الخيارات والاحتمالات السلمية، وعدم التسرع في اللجوء إلى استخدام القوة لحل المشاكل إلا عند الضرورة القصوى، وهو ما يتضح من خلال تعامل الصين مع قضية تايوان[6]، كذلك فإن الصين متمسكة بمبدأ السلمية في إطار سعيها لحل النزاعات على الأراضي والحقوق والمصالح البحرية مع الدول المجاورة؛ فقد طرحت الصين مبادرة بناءة بشأن "ترك الخلافات جانبًا والسعي إلى التطوير المشترك" وبذلت قصارى جهدها في حفظ السلام والاستقرار في بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي والمناطق المحيطة بهما[7].

وتستند في سبيل تنفيذ هذا المبدأ إلى تراثها الحضاري الصيني الذي يضمن تحقيق مبدأ الكسب للجميع، لا إلى مبدأ المباريات الصفرية؛ هذا بالإضافة إلى استنادها إلى مبدأ التناغم الدولي، وهو المبدأ الذي دعا إليه الرئيس الصيني السابق "هو جينتاو"، كما دعا إلى نشره في الإطار الدولي أساسًا للعلاقات الدولية. ووفقًا لهذا المبدأ، فإن الصين تنظر إلى مجال العلاقات الدولية والنظام الدولي باعتباره فضاءً من التفاعلات التي يجب أن تقوم على الكسب المشترك والحياة معًا، والنمو معًا، والازدهار معًا في إطار من التناغم.

وعليه، فإن الصين تميل أكثر إلى اعتماد الاتجاه السلمي دون اللجوء إلى حيازة القوة، لكن في المقابل فإنها تعمل على تنمية قوتها ومقدراتها العسكرية لاستخدامها عند الضرورة.

**5. مبدأ المبادرة:**

تعتمد الصين على المبادرة لتعزيز علاقتها مع الدول وتيسير حل المشكلات. وتتمثل أهم مبادرات السياسة الخارجية الصينية - التي تعد محور هذه السياسة حتى منتصف القرن الحادي والعشرين - في مبادرة الحزام والطريق التي تستهدف إحياء طريق الحرير الذي كان شريان التجارة بين الصين والعالم القديم، والذي توقف في القرن السابع عشر[8]؛ هذا بالإضافة إلى إطلاق الصين مبادرة إنشاء "بنك الاستثمار الآسيوي للبنى التحتية"، وإطلاق الدعوة إلى بناء مجتمع ومصير مشترك للبشرية ودفع تغيير نظام الحوكمة العالمية[9].

## ثانيًا | ركائز التحرك الصيني على المستوى الخارجي:

بجانب المبادئ السابقة، يمكن القول إن تحركات الصين الخارجية تستند إلى ثلاث ركائز رئيسية تتمثل في الركيزة الحضارية، والركيزة الاقتصادية، والركيزة الأمنية الدفاعية.

**1. الركيزة الحضارية:**

تعتبر الأساس الذي تستند إليه الصين في علاقتها الخارجية؛ نظرًا إلى ما تتمتع به الدولة الصينية من حضارة تسعى إلى إعادة إحيائها مجددًا من خلال نشرها قيم الثقافة الصينية ومبادئها.

حيث تنتهج الصين سياسة السلام تجاه الخارج، متحملة في ذلك مسئولية دولية، وتلعب دور الدولة الكبيرة المسئولة. وقد نبع هذا التوجه من الثقافة الصينية القديمة التي ترتكز في جوهرها على قيم السلام والتعاون والأخلاق؛ فالصين تتمتع بثقافة تاريخية قوية تظهر سحر الفلسفة الراقية والمرنة، وتضع السياسة والأخلاق والفكر في حزمة واحدة، وتسعى إلى إحلال "صفة الخيرية" بدلًا من "الهيمنة"؛ حيث

تقوم الخيرية على عدم الاعتداء، وعدم اللجوء للقوات المسلحة، والالتزام بمبدأ السياسة العاقلة. ومنذ عهد الإصلاح والانفتاح، تحرص الصين على المضي قدمًا في طريق التطور السلمي، وترفض التوسعية، وترفض التورط في سباق تسلح، وتقوم سياستها الخارجية على الاستقلالية وعدم الانحياز أو التبعية. أما في محيط الجوار، فتتبع الصين سياسات الجار الودود، والجار الآمن، والجار الغني، وفي المجال الدولي تميل إلى الحل السلمي للنزاعات عن طريق القنوات الدبلوماسية[10].

2. الركيزة الاقتصادية:

دائمًا ما تكون تحركات وتوجهات السياسة الخارجية تابعة لما تقتضيه أهداف السياسة الداخلية، وما تبغيه الدولة من مصلحة وطنية. ومنذ اتباع الدولة الصينية مسار الإصلاح والانفتاح الهادف إلى تحقيق تنمية شاملة ونهضة حقيقية للدولة والشعب الصيني، انعكس هذا النهج على مسار السياسة الخارجية، التي لا بد لها أن تسهم في تحقيق تلك النهضة الاقتصادية. وعليه سعت الدولة الصينية نحو بناء وتوطيد علاقات خارجية اقتصادية تعاونية هادفة إلى تحقيق أهداف السياسة والمصلحة الوطنية المتمثلة في تعزيز البناء التنموي وتطويره لتحقيق مستوى معيشي أفضل للشعب الصيني[11].

3. الركيزة الأمنية:

تتمثل في ضمان وحدة وسلامة الأراضي الصينية دون التفريط في أي جزء منها، مع اتباع السياسة السلمية في سبيل إعادة توحيد الأراضي التي تمثل جزءًا من إقليمها، وهو ما تقوم به الدولة الصينية في تعاملها مع إقليمَي هونج كونج وماكاو اللذين يخضعان لنظام الحكم الذاتي، وتتبع الصين بشأنهما سياسة "دولة واحدة ونظامان".

وفيما يتعلق بمطالب تايوان الداعية نحو الاستقلال، فإن الصين تتعامل معها من منطلق التزامها بمبدأ "صين واحدة"؛ أي وحدة الأراضي الصينية، بما يترتب عليه مواجهتها بحزم دعاوى القوى الانفصالية، إلا أنه في الوقت ذاته عملت على تحسين

علاقتها مع تايوان من أجل حثها نحو الوحدة، من خلال "تطوير علاقات اقتصادية، وإمكانية انتقال الأفراد والتجارة، وتعزيز التفاعلات الثقافية"[12].

وبالرغم من سعي الصين الدائم نحو تعزيز قوتها وقدراتها العسكرية وتطوير أدواتها الدفاعية، فإنها تؤكد اتباعها سياسة عدم الهجوم إلا في حال التعرض لاعتداء يستوجب الدفاع الشرعي عن النفس والهجوم المضاد[13].

## ثالثًا | رؤية الصين للنظام الدولي:

يمكن القول إن الصين منذ إدراك وضعها كدولة كبرى في النظام الدولي، استفادت من تجربة الهيمنة الأمريكية وممارساتها كقطب أوحد في النظام الدولي؛ فالصين في تعاملها الدولي تسعى إلى تحقيق الحضور الدولي، لكن دون فرض القوة، كما تسعى إلى نشر الثقافة والقيم الصينية التي تعمل على الإشراك وعدم النبذ أو التمييز، وتبحث في تعاملاتها بشكل دائم عن أرضية مشتركة للعلاقات دونما اللجوء إلى سياسة اليد العليا أو فرض الرأي أو العقوبات.

وتنظر الصين إلى أن هناك مصطلحين متناقضين لوصف ساحة التفاعلات الدولية؛ هما: النظام العالمي، والنظام الدولي. النظام العالمي هو النظام الحالي الذي يتمحور حول الولايات المتحدة؛ حيث يدعم هذا النظام قيم الولايات المتحدة والغرب، ويعتمد على شبكة التحالفات العسكرية الأمريكية، وتم بناؤه مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، في حين أن النظام الذي تقترحه الصين هو "النظام الدولي" الذي تم إنشاؤه مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة، ويستند إلى مبادئ القانون الدولي. وعليه، فإن الهدف الصيني إنما ينصب على تحسين النظام الدولي لا على تغييره، أو إنشاء نظام جديد[14].

وللتعبير بشكل أكثر تفصيلًا عن هذه الرؤية، أصدر مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة الصيني في سبتمبر 2019 كتابًا أبيض بعنوان "الصين والعالم في العصر الجديد"، وهو الكتاب الذي أكد أن الصين الآن لديها تأثير عالمي أكثر شمولًا وعمقًا وطويل الأمد، وأن العالم يُولِي الصين اهتمامًا أكبر.

ولكن مع الزيادة السريعة في القوة الوطنية الشاملة للصين ونفوذها الدولي، يسود بعض القلق من أن الصين ستسعى إلى الهيمنة، ولكن ما تسعى إليه الصين حقًّا هو توفير النفع المشترك للمجتمع الدولي. لقد استفادت الصين من المجتمع الدولي في تنميتها، ولم تنس أبدًا أن تمنحه في المقابل المزيد من المنافع العامة. وعليه، فإن تنمية وصعود الصين إنما هي فرصة للعالم وليس تهديدًا أو تحديًا.

يوضح الكتاب الأبيض "الصين والعالم في العصر الجديد" نظرتها إلى ما ينبغي أن تكون عليه التفاعلات العالمية. بحسب رؤيتها، أصبحت البلدان مجتمعًا مترابطًا من المصالح المشتركة، وأصبحت قيم السلام والتنمية والتعاون والمنفعة المتبادلة هي اتجاهات العصر؛ لذلك لا يمكن لأي دولة - كبيرة أم صغيرة، قوية أم ضعيفة - تحقيق التنمية المستدامة إلا إذا شاركت في التعاون الدولي على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة. في المقابل، فإن السعي وراء الهيمنة والعسكرة لن يؤدي إلا إلى استهلاك القوة الوطنية وسيؤدي إلى الانحدار.

وعليه، يجب على جميع الدول مراعاة القواعد وتعزيز الثقة والحفاظ على النظام أثناء بناء نموذج جديد للعلاقات الدولية، ويجب تبني نهج جديد للعلاقات بين الدول، يتميز بالحوار بدلًا من المواجهة، ويسعى إلى الشراكات بدلًا من التحالفات، وأن يصبح المجتمع الدولي مسرحًا للتنمية المشتركة بدلًا من ساحة للقتال[15].

وبحسب الرؤية الصينية، ينبغي أن يكون النموذج الجديد للعلاقات الدولية قائمًا على مبادئ الاحترام المتبادل والإنصاف والعدالة والتعاون المتبادل المنفعة. ويقوم الاحترام المتبادل على أساس المساواة بين جميع الدول - كبيرة أم صغيرة، قوية أم ضعيفة، غنية أم فقيرة - ويجب على كل دولة احترام الأنظمة السياسية للدول الأخرى، وحقها في اختيار مسارات التنمية الخاصة بها، ومصالحها واهتماماتها، كما يجب على الجميع معارضة سياسات القوة والهيمنة والتدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى.

كذلك ينبغي لأعضاء المجتمع الدولي دعم الإنصاف والعدالة، والتأكد من أن البلدان التي لديها احتياطيات مختلفة من الموارد ومستويات التنمية لها حقوق متساوية وإمكانية متساوية للوصول إلى الفرص من أجل تضييق الفجوة في التنمية، ويجب أن تدعم العلاقات بين الدول الصالح العام، وتسعى إلى تحقيق المصالح المشتركة، وتحقيق التوازن الصحيح بين المصالح الوطنية والمساهمات في المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بدور القوة الكبرى، ينبغي للدول الكبرى أن تفي بمسئولياتها بما يتناسب مع وضعها، وأن توجه جهودها الأساسية نحو مستقبل البشرية وتتحمل مسئوليات أكبر من أجل السلام والتنمية في العالم، بدلًا من ممارسة سلطتها في السعي للهيمنة في الشئون الدولية والإقليمية.

وفي النهاية يتمثل الإسهام الصيني لعالم أفضل في تعزيز السلام والتنمية في العالم، والعمل على التعاون المتبادل المنفعة والتنمية المشتركة، ودعم ودفع عجلة العولمة الاقتصادية، وتنمية الشراكات العالمية، ودعم التعددية ودعم الإنصاف والعدالة الدولية، وأخذ زمام المبادرة في إصلاح وتطوير نظام الحكم العالمي[16].

## رابعًا | أدوات التأثير الصيني على الساحة الدولية:

من خلال ملاحظة نمط السلوك الدولي لجمهورية الصين الشعبية، يتضح اعتمادها على أربع أدوات رئيسية تُمكنها من ممارسة التأثير والفاعلية؛ هي: الأداة الاقتصادية، والأداة العسكرية، والأداة الثقافية، والأداة التكنولوجية.

### 1. الأداة الاقتصادية:

تعد الأداة الاقتصادية من أهم وأكثر الأدوات فاعليةً بالنسبة إلى السياسة الخارجية الصينية. منذ البدء في الإصلاحات الاقتصادية عام 1978، تحولت الصين من اقتصاد مركزي التخطيط إلى نظام الاقتصاد الحر، وشهدت الصين في أعقاب هذا التحول تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة؛ فقد بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي ما يقرب من 10 % في السنة - وقد اعتبرت وتيرة النمو تلك أسرع نمو مستدام في التاريخ - وفي سياق هذا النمو نجحت الصين في تخليص أكثر من 800 مليون شخص

من الفقر، كما حققت الصين جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، وقدمت إسهامًا كبيرًا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد العالمي[17].

منذ عام 1978 حتى عام 2018، اجتذبت الصين ما مجموعه أكثر من تريليونَي دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي المباشر غير المالي، وتم إنشاء ما يقرب من مليون شركة ذات استثمار أجنبي في البلاد. وفي عام 2021، تم إنشاء نحو 48 ألف شركة مستثمرة أجنبية في الصين، بزيادة قدرها 23.5 ٪ على أساس سنوي، مقارنة بـ40 ألفًا و910 شركات في عام 2019، و60 ألفًا و560 شركة في عام 2018، وفقًا لوزارة التجارة الصينية[18].

فيما أشارت وكالة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) إلى تلقي الصين أكبر استثمار أجنبي خلال عام 2020. ونجح الاقتصاد الصيني في استقطاب تدفقات بقيمة 163 مليار دولار؛ وذلك مقارنةً باستقطاب الولايات المتحدة نحو 134 مليار دولار، بما جعل الصين خلال عام 2020 الوجهة العالمية الأولى للاستثمار الأجنبي[19].

ومنذ عام 2001 إلى عام 2021، زادت واردات الصين من السلع من 243.6 مليار دولار أمريكي إلى 2.8 تريليون دولار أمريكي، فيما زادت صادراتها من السلع من 266.1 مليار دولار أمريكي إلى 3.4 تريليون دولار أمريكي. كما زادت وارداتها من الخدمات خلال الفترة من 2001 إلى 2020 من 39.9 مليار دولار أمريكي إلى 377.6 مليار دولار أمريكي، وزادت صادراتها من الخدمات من 33.3 مليار دولار أمريكي إلى 208 مليارات دولار أمريكي[20].

أ. المكانة العالمية للاقتصاد الصيني:

بالنظر إلى المكانة الاقتصادية العالمية للصين، نجحت بكين بالفعل في احتلال مكانة متقدمة كقوة اقتصادية، وأصبحت الصين شديدة الترابط بجميع البلدان الأخرى تقريبًا، سواء كانت غنية أو فقيرة، من خلال التجارة والاستثمار والتمويل. وتعد الصين اليوم أكبر وجهة تصدير لأكثر من 35 دولة وأكبر مُصدر لأكثر من 65 دولة،

ويتزايد استخدام الرنمينبي كعملة في التجارة الدولية، وقد أدرجه صندوق النقد الدولي في سلة عملات حق السحب الخاص[21].

وتُعَد الصين الآن أكبر شريك تجاري لأكثر من 128 دولة، وأصبحت مصدرًا رئيسيًّا للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وتمويل البنية التحتية في العالم[22]. وبحسب بيانات البنك الدولي لعام 2020، بلغ حجم الاستثمار الخارجي للصين نحو 153.720 مليار دولار أمريكي[23]؛ وذلك بزيادة 12.3 ٪ على أساس سنوي؛ ما مكَّنها من احتلال المرتبة الأولى عالميًّا لأول مرة على الإطلاق.

وبحسب وزارة التجارة الصينية، يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني بالخارج نحو 20.2 ٪ من إجمالي حجم الاستثمار العالمي. وبحلول نهاية عام 2020، بلغ مخزون رأس المال من الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني نحو 2.58 تريليون دولار، لتحتل بذلك المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة وهولندا. وعلى الرغم مما رتَّبته الجائحة من تداعيات اقتصادية عالمية، تلقت أكثر من 80 ٪ من البلدان والمناطق حول العالم خلال عام 2020 استثمارات من الصين؛ حيث تم استثمار ما مجموعه 22.54 مليار دولار في البلدان الواقعة على طول مبادرة الحزام والطريق، التي تمثل 14.7 ٪ من إجمالي الاستثمار المباشر للصين بالخارج[24].

كما باتت الصين منذ سنوات الشريك التجاري الأول للقارة الإفريقية التي يمكن وصفها بأنها القارة الكنز بالنسبة للاقتصاد العالمي، وكذلك باتت الشريك التجاري الأول لمنطقة الآسيان التي تراهن السياسة الأمريكية على أنها ستكون القوة الاقتصادية الرئيسية المحركة للاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين، كما باتت الشريك التجاري الثاني لأمريكا اللاتينية التي تعدها الولايات المتحدة، منذ القرن التاسع عشر، حديقتها الخلفية.

إن نجاح الصين في تحقيق مكانة اقتصادية متقدمة، وكونها شريكًا تجاريًّا مهمًّا تجاوز حدود القارة الآسيوية ورسخ وجوده بين غالبية الدول؛ ينبع من التزامها بقيمها الثقافية الحضارية؛ فدائمًا ما تؤكد الصين أنها تسعى نحو بناء علاقات اقتصادية دولية تقوم على أساس مبدأ التعامل والكسب المشترك، بالإضافة إلى اتباعها سياسة

الـلا تدخُّـل، واحـترام السـيادة، وكذلـك اتباعهـا مبـدأ فصـل السياسـة عـن الاقتصـاد؛ فمسـألة الفصـل تلـك سـاهمت في توطيـد علاقـات الصـين بالـدول الأخـرى[25].

ب. مبادرة الحزام والطريق مساهم رئيسي في تنمية المكانة العالمية للاقتصاد الصيني:

يُعَـد مشـروع الحلـم الصيـني "مبـادرة الحـزام والطريـق" دليـلًا علـى سياسـة الصـين الخارجيـة ذات المرجـع الحضـاري؛ فعندمـا بـدأ الرئيـس الصيـني شي جـين بينـج الدعـوة إلى مبـادرة، أعلـن أن المشـروع نابـع مـن "الرغبـة في جعـل الترابـط الاقتصـادي بـين دول أوروبـا وآسـيا كافـةً، أكـثر توطيـدًا، وجعـل التعـاون المتبـادل أكـثر عمقًـا، ونطـاق التنميـة أكـثر رحابـةً واتسـاعًا"، وهـو مـا يجعـل مبـادرة الحـزام والطريـق بمنزلـة نمـوذج للتعـاون فـوق الإقليمي للربـط بـين القـارات الثـلاث (آسـيا وإفريقيـا وأوروبـا) علـى الأصعـدة السياسـية والتجاريـة والماليـة والشـعبية[26].

وفي نوفمـبر 2016، اعتمـدت الأمـم المتحـدة قـرارًا يرحـب بمبـادرات التعـاون الاقتصـادي، مثـل مبـادرة الحـزام والطريـق. وفي مـارس 2017، دعـا مجلـس الأمـن التابـع للأمـم المتحـدة جميـع البلـدان إلى تعزيـز المبـادرة، وبنـاء مجتمـع عالـمي مـن المسـتقبل المشـترك. ووفقًـا لتقريـر بحـثي صـادر عـن البنـك الـدولي، ستسـاعد المبـادرة 7.6 مليـون شـخص علـى الخـروج مـن الفقـر المدقـع، و32 مليونًـا مـن الفقـر المعتـدل، وسـتزيد التجـارة في البلـدان المشـارِكة بنسـبة 2.8 إلى 9.7 ٪، والتجـارة العالميـة بنسـبة 1.7 إلى 6.2 ٪، والدخـل العالـمي بنسـبة 0.7 إلى 2.9 ٪[27].

وبالإضافـة إلى تعميـق العلاقـات التجاريـة للصـين، فـإن مبـادرة الحـزام والطريـق لديهـا القـدرة علـى إعـادة توجيـه جـزء كبـير مـن الاقتصـاد العالـمي نحـو الصـين، وهـو مـا سـيزيد بـدوره النفـوذ العالـمي للصـين بقـدر كبـير. ويمكـن ملاحظـة هـذا التطـور بالفعـل في آسـيا الوسـطى وأمريـكا اللاتينيـة وإفريقيـا، وفي أوروبـا أيضًـا؛ حيـث ترتفـع وتـيرة التعـاون الدبلومـاسي مـع بكـين علـى أمـل الوصـول إلى الاسـتثمارات الصينيـة.

من ناحية أخرى، تشكك العديد من التحليلات في النوايا الصينية من مبادرة الحزام والطريق؛ حيث ستظل المكاسب الاقتصادية بالنسبة لبعض هذه الاتفاقيات الثنائية بين الصين ودول العالم الثالث مثار شكوك، من أن الهدف النهائي من تلك الاتفاقات هو إخضاع الدول الفقيرة لتبعية اقتصادية دائمة للصين، ومن ثم يصبح مبتغى بكين من الحزام والطريق هو تحقيق مكاسب لها، سواء بتحفيز زيادة كبيرة للغاية في التجارة، أو من خلال الاستحواذ على أي أصول تختارها الصين عند العجز عن سداد الديون، فيما يعرف بـ"فخ الديون".

جـ. القروض الصينية بصفتها أداةً للانخراط الاقتصادي الدولي:

يجادل المنتقدون لاتفاقيات القروض الصينية افتقارها إلى الشفافية، وأن العقود تخدم المصالح الصينية أحيانًا بطريقة تتسم بالابتزاز، وتتجاهل المخاوف المحلية؛ فعلى سبيل المثال، عندما عجزت سريلانكا عن الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالديون، تخلت للصين عن ميناء "هامبانتوتا"، كما تقوم فنزويلا بتوريد النفط للصين بدلًا من عملتها التي لا قيمة لها[28].

ولكن في مقابل هذا الطرح، تبرز آراء أخرى تصف الطرح السابق بكونه مُبالَغًا فيه؛ فعلى سبيل المثال، بالنسبة إلى حالة ميناء "هامبانتوتا"، فإن ما جرى هو منح شركة China Merchants Port Holding (CM) إيجار الميناء لمدة 99 عامًا؛ فلم يكن هذا مقايضة للديون بحقوق الملكية، ولم يكن عقد إيجار الميناء مرتبطًا بأي مقاصة للديون التي لا يزال يتعين سدادها. علاوةً على ذلك، لم يتغير هيكل الملكية النهائي للميناء.

وعلى النقيض من طرح مصادرة الأصول، يبرز جانب آخر للصين كدائن أكثر مرونةً وتسامحًا في التعامل مع الديون. أحد الأمثلة البارزة هو حالة السكك الحديدية الإثيوبية من أديس أبابا إلى جيبوتي الممولة من الصين؛ حيث سُمح للحكومة الإثيوبية بتأجيل مدفوعات الفائدة في عام 2018، عندما واجهت نقصًا في النقد الأجنبي. بعد ذلك، تمكنت الحكومة من إعادة التفاوض بشأن شروط القرض، وتمديد فترة السداد إلى ثلاثين عامًا بدلًا من خمسة عشر عامًا[29].

**2. الأداة العسكرية:**

**قد لا تكون الأداة العسكرية الصينية واضحة بشكل مؤثر على الصعيد الدولي، كما هو الحال بالنسبة إلى الولايات المتحدة وروسيا، ولكن مع ذلك ينبغي الإقرار بأن للصين قوة عسكرية متنامية، وُصفتها وثيقتا استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعامي 2017 و2018، بأنها مهدد ومنافس للولايات المتحدة، ومن ثم فإن من الضروري تقوية القوات العسكرية الأمريكية في مواجهة هذا التهديد؛ الأمر الذي أدى بالقيادة الصينية إلى إصدار كتاب أبيض في يوليو 2019، حمل عنوان "الدفاع الوطني الصيني في العصر الجديد"، بهدف إبراز الوضع العسكري للصين ومبادئ استراتيجياتها الأمنية الوطنية والإقليمية[30].**

**أ- الاستراتيجية العسكرية الصينية في العصر الجديد:**

**تعتبر العديد من التحليلات، الكتاب الأبيض للدفاع الوطني الصيني في العصر الجديد، استجابة واضحة ومفصلة للتحول الهائل في استراتيجية الولايات المتحدة من التركيز على مكافحة الإرهاب والتطرف إلى المنافسة والصراع المحتمل مع الصين وروسيا. ويشير الكتاب إلى حقيقة أن أمريكا والصين هما الآن قوتان عُظمَيان متنافستان، وأن القوات العسكرية الصينية المتنامية تتطور إلى النقطة التي ستتمكن من تحدي الولايات المتحدة. كذلك فإن المحتويات التفصيلية الواردة بالكتاب تعد ردًّا مباشرًا على التقارير الأمريكية الرسمية حول القوة العسكرية الصينية.**

**يصف الكتاب الأبيض تحديث وتوسيع القوات العسكرية الصينية بأنه لأغراض دفاعية بالأساس، لا سيما في ظل تنامي المنافسة الاستراتيجية الدولية، وتقويض الاستقرار الاستراتيجي الإقليمي والعالمي الناتج عن تعديل الولايات المتحدة أمنها القومي واستراتيجياتها الدفاعية، وتبنيها سياسات أحادية الجانب تستند إلى: أ- تقوية تحالفاتها العسكرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ب- تعزيز الانتشار والتدخل العسكريين. جـ- نشر نظام الدفاع عن منطقة الارتفاعات العالية (THAAD) في جمهورية كوريا الجنوبية، فضلًا عن مواصلة الناتو توسعاته، وتعزيز انتشاره العسكري في وسط وشرق أوروبا.**

وفي ظل هذه البيئة الأمنية المعقدة، كان لزامًا على الصين "استثمار جهود أكبر في التحديث العسكري لتلبية مطالب الأمن القومي؛ فلا يزال جيش التحرير الشعبي متخلفًا كثيرًا عن الجيوش الرائدة في العالم. وعلى الرغم من أن الدولة قد تصبح قوية، فإنها تؤمن بقيمة السلام والتنمية؛ فمنذ تأسيسها قبل 70 عامًا، لم تبدأ جمهورية الصين الشعبية مطلقًا أي حرب أو صراع. ومنذ تطبيق الإصلاح والانفتاح، التزمت الصين بتعزيز السلام العالمي، وقامت طوعًا بتقليص حجم جيش التحرير الشعبي بأكثر من أربعة ملايين جندي. ولقد نمت الصين من دولة فقيرة وضعيفة لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم؛ ليس من خلال تلقي المساعدات من الآخرين، أو الانخراط في التوسع العسكري أو النهب الاستعماري، بل من خلال العمل الشاق لشعبها وجهودها للحفاظ على السلام".

من ناحية أخرى، تسعى الصين عبر كتابها الأبيض إلى تأكيد كون جيش الصين هو قوة من أجل السلام والاستقرار العالمي وبناء مجتمع ومصير مشترك للبشرية، ومن ثم لا داعي للقلق من صعوده. كذلك أوضح الكتاب اضطلاع جيش التحرير الشعبي بمهام عالمية خارج نطاق الإقليم من شأنها "إصلاح نظام حوكمة الأمن العالمي"، وليكون هذا الأمر هي المرة الأولى التي ترتبط فيها القوات المسلحة بالسعي الصيني نحو ممارسة تأثير قيادي في الحوكمة العالمية وجهود إصلاح النظام الدولي[31].

وسلط الكتاب الأبيض الضوء أيضًا على التركيز الصيني الجديد على "الاستعداد القتالي والتدريب العسكري في ظروف قتالية حقيقية"، وقدرات الصين القتالية الجديدة في منطقة غرب المحيط الهادئ وبحر الصين الجنوبي. وكذلك أوضح الكتاب مهام وعمليات جيش التحرير الشعبي ذات الصلة بحماية المصالح الخارجية للصين؛ فعلى سبيل المثال، أوضح الكتاب مهام القوات المسلحة الصينية في قاعدة بلادها في جيبوتي، بجانب مشاركة فرق عمليات من الجيش الصيني في منطقة اشتباك بخليج عدن خلال فترة تدهور الأوضاع الأمنية في اليمن مارس 2015.

وعلى الرغم من التهديدات الأمريكية المستمرة إزاء الصين، أوضح الكتاب أن الصين تتعامل بشكل فعال وصحيح في علاقتها العسكرية مع الولايات المتحدة، وفقًا لمبادئ

عـدم الصـراع وعـدم المواجهـة والاحـترام المتبـادل والتعـاون المـربح للجانبـين. ولكـن في الوقـت نفسـه، تُعـارِض الصـين بحـزم الممارسـات الخاطئـة والأنشـطة الاسـتفزازية مـن الجانـب الأمريكـي فيمـا يتعلـق بمبيعـات الأسـلحة إلى تايـوان، والدخـول غـير القانـوني إلى الميـاه الإقليميـة الصينيـة والمجـالات البحريـة والجويـة بالقـرب مـن الجـزر والشـعاب المرجانيـة ذات الصلـة، وأنشـطة الاسـتطلاع المتكرر عـن كثـب. ومـع ذلـك، تظـل العلاقـات العسكرية-العسـكرية بـين الصـين والولايـات المتحـدة، مسـتقرة بشـكل عـام[32].

وأخـيرًا، أكـد الكتـاب مجـددًا محوريـة العلاقـة بـين الصـين وتايـوان؛ فـإذا كان هـدف الصـين نحـو "التجديـد الوطـني" لا بـد أن يتحقـق بحلـول عـام 2049، فإنـه لا بـد مـن "لـم شـمل تايـوان مـع الـبر الرئيـسي"، وأن الدولـة "لا تتعهـد بالتخلـي عـن اسـتخدام القـوة، وتحتفـظ بخيـار اتخـاذ جميـع التدابـير اللازمـة تحقيقًـا لهـذا الهـدف"[33].

لقـد بـرز التحـول في الاسـتراتيجية العسـكرية الصينيـة منـذ عـام 2015؛ حـين تـم تبـني اسـتراتيجية "الدفـاع النشـط"، الـتي تتضمـن حمايـة أمـن المصالـح الصينيـة في الخـارج والحفـاظ على مسـتوى السـلام الإقليـمي العالـمي، كمـا أعـاد شي جـين بينـج تأكيـد هـدف تحويـل جيـش التحريـر الشـعبي إلى ممثـل دولي خـلال تقريـر عملـه إلى مؤتمـر الحـزب التاسـع عشـر، الـذي عُقـد في أكتوبـر 2017؛ حيـث أوضـح أن الهـدف النهـائي هـو تحقيـق التحديـث الكامـل للقـوات المسـلحة بحلـول عـام 2035، وتحويـل جيـش التحريـر الشـعبي إلى قـوة عالميـة بحلـول عـام 2049، وهـي الذكـرى المئويـة لتأسـيس جمهوريـة الصـين الشـعبية[34]. وقـد تـم تأكيـد هـذا الأمـر خـلال المؤتمـر العشـرين للحـزب الشـيوعي الصيـني.

أكـد المؤتمـر أن تحقيـق هـدف الكفـاح لتقويـة الجيـش عنـد حلـول الذكـرى المئويـة لتأسيسـه في الموعـد المقـرر وتسـريع بنـاء الجيـش الشـعبي ليصبـح جيشًـا مـن الدرجـة الأولى في العالـم؛ يعتـبران مـن المتطلبـات الاسـتراتيجية لبنـاء دولـة اشـتراكية حديثـة على نحـو شـامل. ويجـب في هـذا الصـدد تطبيـق أفـكار الرئيـس "شي جـين بينـج" حـول تقويـة الجيـش، وتنفيـذ السياسـات الاسـتراتيجية العسـكرية في العصـر الجديـد، والتمسـك بقيـادة الحـزب المطلقـة للجيـش الشـعبي، والمثابـرة في بنـاء الجيـش سياسـيًا وتقويتـه عـبر

الإصلاح والعلوم والتكنولوجيا، والدأب في الاهتمام بالنضال العسكري والجاهزية القتالية وبناء الجيش في آن واحد، والمثابرة في التنمية الاندماجية بين الميكنة والمعلوماتية والاستناد إلى التكنولوجيا الذكية، وتسريع التحديث في النظريات العسكرية والشكل التنظيمي للجيش وقدرات الأفراد العسكريين والأسلحة والتجهيزات العسكرية، لرفع القدرة الاستراتيجية على الدفاع عن سيادة الدولة وأمنها ومصالحها التنموية، وأداء رسالة الجيش الشعبي ومهمته في العصر الجديد على نحو فعال[35].

من الواضح أن جيش التحرير الشعبي قد وسع وجوده الدولي منذ عام 2013، سواء من خلال فتح أول قاعدة عسكرية خارجية للصين في جيبوتي، أو من خلال الانخراط في أعداد متزايدة من التدريبات المشتركة مع جيوش أخرى خارج حدود الصين، لكن الأنشطة العالمية لجيش التحرير الشعبي لا تزال محدودة من حيث النطاق والمدة، ولا تنطوي على وجود كبير للجنود على الأرض في الخارج. ولا يزال الوجود الدولي لجيش التحرير الشعبي، في الوقت الحالي، يقتصر في الغالب على عمليات عسكرية - بخلاف الحرب - في مناطق معينة من آسيا وإفريقيا؛ حيث تمتلك بكين البنية التحتية والشراكات لدعم مثل هذه المهام.

ب. القدرات العسكرية للصين:

وفي سبيل تحويل جيش التحرير الشعبي إلى قوة عالمية، أطلقت بكين حملة تحديث عسكرية واسعة النطاق لتزويد الجيش بالقدرات اللازمة لنشر القوة بشكل فعال في الخارج. وتتضمن هذه الإصلاحات إعادة هيكلة كبيرة لجيش التحرير الشعبي؛ لتحسين كفاءة الجيش وقدراته الحربية، بالإضافة إلى تعزيز سيطرة الحزب الشيوعي الصيني على القوات المسلحة. علاوة على ذلك، تضاعفت الميزانية العسكرية للصين تقريبًا منذ عام 2010[36]، لتصل إلى 1450 مليار يوان (230 مليار دولار) في عام 2022، ولتكون بذلك صاحبة ثاني أكبر ميزانية دفاعية في العالم بعد الولايات المتحدة[37]. يتيح هذا الدعم المالي لجيش التحرير الشعبي تطوير وإطلاق قدرات جديدة بسرعة تسمح له بإبراز قوته بعيدًا عن شواطئ الصين[38].

وتحرص الصين على شراء معدات عسكرية حديثة في جميع المجالات، ومن المتوقع أن تضاعف الصين ترسانتها من الأسلحة النووية في غضون عقد من الزمن، وأن يكون لديها صواريخ باليستية أرضية عابرة للقارات قادرة على تهديد أوروبا وأمريكا الشمالية. وتمتلك الصين أيضًا قدرة كبيرة في مجال الصواريخ المتوسطة المدى، وهي مترددة حتى الآن في الانضمام إلى اتفاقية الحد من الأسلحة في هذا المجال. وتستثمر الصين أيضًا في صواريخ كروز الأسرع من الصوت، والطائرات بدون طيار الحديثة، والأسلحة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت.

ووفقًا لمركز الأبحاث الدولي للدراسات الاستراتيجية، اشترت الصين منذ عام 2014 عددًا من الغواصات والسفن البحرية أكثر من التي تخدم في أساطيل ألمانيا والهند وإسبانيا وتايوان والمملكة المتحدة مجتمعةً؛ وذلك حتى عام 2018 [39]. وفي عام 2021 استمر هذا الزخم عبر ضم البحرية الصينية إلى أسطولها ما لا يقل عن تسعة طرادات ومدمرات صاروخية موجهة، وسفينة هجومية برمائية من طراز(075) ، وغواصة صواريخ باليستية من طراز (094) تعمل بالطاقة النووية. وبحلول يوليو 2022، ضمت البحرية الصينية مدمرتين أخريين، وثلاثة طرادات أخرى، وسفينة هجومية برمائية[40]، كما تضم البحرية الصينية حاملة طائرات محلية الصنع "شاندونج" تمنحها قدرات المياه الزرقاء والقدرة على إجراء عمليات مستدامة بعيدًا عن محيط الصين[41]، وهي الحاملة التي انضمت عام 2019 إلى حاملة الطائرات "لياونينج". وفي يونيو 2022، أعلن الجيش الصيني عن حاملة طائراته الثالثة فوجيان المزودة بنظام إطلاق كهرومغناطيسي جديد[42].

وتحتل القوات الجوية الصينية مكانة مهمة ضمن المنظومة العسكرية للصين؛ فهي الأكبر في آسيا، وثالث أكبر سلاح جو في العالم، كذلك تضيف القوات الجوية إمكانات واسعة للجيش الصيني، لا سيما مع ما تمتلكه من منصات متقدمة مثل، مقاتلة الشبح من الجيل الخامس J-20.

ويعمل الجيش الصيني أيضًا على إزالة الحواجز بين الاقتصاديات المدنية والدفاعية الصينية؛ لتضمن أن التقنيات الجديدة تخدم التنمية العسكرية والاقتصادية في الوقت

نفسه؛ وذلك حتى يتمكن الجيش من الاستفادة بسرعة من التقدم التكنولوجي في القطاع المدني، لا سيما فيما يتعلق بالتقنيات التي يحتمل أن تكون مدمرة، مثل الذكاء الاصطناعي (AI)، والطائرات بدون طيار، والحوسبة الكمية[43].

وخلال الفترة من 2017-2021، استحوذت الصين على نسبة 4.6 % من تجارة الأسلحة العالمية؛ ما جعلها في المرتبة الرابعة بعد فرنسا وروسيا والولايات المتحدة. في الوقت نفسه، فإن سبعًا من أكبر 20 شركة دفاعية عالمية من حيث الإيرادات المحققة من مبيعات الدفاع هي شركات صينية؛ ما يشير إلى الطموحات الكبيرة للقطاع.

وتمتلك الصين حاليًّا القدرة على تصدير المزيد من منتجاتها العسكرية إلى الخارج. وفي إطار تطورات الحرب في أوكرانيا، تبرز توقعات من احتمال استفادة مبيعات الأسلحة الصينية من الحرب في أوكرانيا؛ حيث من المحتمل أن تبرز الصين بديلًا لروسيا في سوق السلاح العالمية.

على سبيل المثال، تُعَد الصين بالفعل أكبر صانع السفن في العالم؛ لذا فإن تصدير المزيد من السفن البحرية يعد خطوة تالية طبيعية. تعمل الدولة على توسيع دورها المتخصص في تكنولوجيا الطائرات بدون طيار، وتحاول الاستفادة من تحديث قوتها الجوية بطائرات مصنعة محليًّا لزيادة الصادرات.

وعلى الرغم من أن الصين لا تستطيع أن تحل محل الأسلحة الأمريكية والأوروبية؛ بسبب جودتها العالية وسعرها، فإنها قد تتمكن في المقابل من التمدد في مساحة من السوق يسيطر عليها صانعو الأسلحة الروس، فيزيد دور بكين كمصدر رئيسي للأسلحة، ومن ثم تكتسب الفوائد السياسية والاقتصادية المصاحبة لذلك. ومع ذلك، يتمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه الصين في إثبات أن أسلحتها تعمل جيدًا، عدم حضور الصين بعدُ في المواقف القتالية الحية[44].

جـ. مدى قدرة الصين على إضفاء تأثير عسكري عالمي:

في حين أن هناك تحديات تواجه الجيش الصيني، بما في ذلك الافتقار إلى الخبرة القتالية، والصعوبات في تحقيق "الوحدة"، والفساد في صفوفه، فإن جيش التحرير الشعبي يسير على طريق أن يصبح قوة أفضل تنظيمًا وأكثر تقدمًا من الناحية التكنولوجية وأكثر مرونةً، وقادرًا على إجراء مهام معقدة في الداخل والخارج. إن طموح بكين الواضح هو إظهار قوة عسكرية ذات مصداقية حول العالم، تجسدت بالفعل من خلال عمليات جيش التحرير الشعبي في المحيط الهندي والبحر المتوسط ومنطقة القطب الشمالي وبحر البلطيق[45].

ولكن على الرغم مما تُبدِيه الصين من استعدادات للمشاركة بالخارج، فإنها لا تزال تتمسك رسميًّا بمبادئ السيادة وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شئون الدول الأخرى، التي تدعم سياساتها الخارجية والأمنية. على سبيل المثال، قدَّم قانون مكافحة الإرهاب لعام 2015 لأول مرة، تفويضًا قانونيًّا للقوات الصينية للانخراط في إجراءات أحادية الجانب لمكافحة الإرهاب في الخارج، لكن لم يكن هناك أي تطبيق ميداني لهذا التفويض؛ حيث لا تزال بكين متشككة إلى حد كبير في مسألة التدخلات الأحادية، ومن ثم فإن من غير المرجح أن تشن عمليات عسكرية أحادية الجانب واسعة النطاق بعيدًا عن شواطئ الصين في المستقبل القريب. ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذه المبادئ لا تنطبق على نزاعات تايوان أو بحر الصين الجنوبي؛ حيث تنظر بكين إلى هذه المناطق على أنها أراضٍ صينية ومن ثم تقع ضمن نطاق سلطتها القضائية[46].

3. الأداة التكنولوجية:

تهدف الصين إلى أن تصبح رائدة عالميًّا في مجال التقنيات الناشئة الاستراتيجية مثل تكنولوجيا الفضاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي والكمية، التي يحتوي العديد منها على تطبيقات محتملة حالية أو مستقبلية يُحتمَل أن تكون ذات استخدام مزدوج بطبيعتها؛ أي أن يكون لها طابع مدني / عسكري.

وأصبح الفضاء الإلكتروني مجال تركيز للجيش الصيني، وكان المظهر العام الأساسي لقدرات بكين الإلكترونية هو التهديد المتزايد للتجسس الإلكتروني الصيني. وبحسب مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي، طالما انخرطت الصين في التجسس الصناعي لتعزيز أهدافها التنموية الوطنية في المجالين العسكري والاقتصادي على حد سواء، ونشرت قدرات / أدوات إلكترونية لاكتساب المعرفة التجارية الأجنبية بطريقة غير مشروعة.

إن انتشار التجسس الإلكتروني الصيني له أيضًا آثار على توسع شركات التكنولوجيا الصينية في الخارج. وقد أصبح هذا الأمر أكثر بروزًا في حالة إنشاء شبكة الهاتف المحمول من الجيل الخامس (G5). فمن المتوقع أن تحدث تلك التقنية ثورة في شبكات الهاتف المحمول، نظرًا إلى نقلها السريع والأكثر موثوقية للبيانات؛ ما يسهل ما تسمى إنترنت الأشياء. ومع ذلك، لا تكمن المشكلة في التأثير التحويلي المحتمل لشبكات الجيل الخامس، بل تنبع المخاوف من أن الشركة الصينية Huawei (أحد المزودين الرائدين والأرخص لتكنولوجيا الجيل الخامس) قد تقوم بتثبيت باب خلفي رقمي يجعل الشبكات عرضة للهجمات الإلكترونية التي ترعاها الصين[47].

وتهدف الصين أيضًا إلى أن تصبح "مركز الابتكار الرئيسي في العالم للذكاء الاصطناعي"، وأن تطور سوقًا محلية للذكاء الاصطناعي بقيمة 150 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030. وتعمل الصين بالفعل على سد الفجوة مع الولايات المتحدة في مجال بحث وتطوير تطبيق الذكاء الاصطناعي. وفي هذا السياق، تساهم معايير الخصوصية المنخفضة مقارنةً بأمريكا الشمالية وأوروبا، جنبًا إلى جنب مع الميزة العددية الهائلة للبيانات الخاصة التي تم جمعها - وهي ميزة رئيسية للصين - في تطوير خوارزميات الذكاء الاصطناعي الجديدة. كذلك، تسعى الصين بنشاط إلى دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في قطاع الدفاع - من حيث المنصات الجديدة والقيادة والسيطرة - واستخدام الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع للمراقبة المحلية والرقابة الاجتماعية.

ومع ذلك، يشير الخبراء إلى أن الصين تواجه فجوات كبيرة في عدد من المجالات، بما في ذلك مواهب الذكاء الاصطناعي، والمعايير التقنية، وأطر البرامج والمنصات، وقدرات

تصنيع أشباه الموصلات[48]. وتُعَد أشباه الموصلات هي الصناعة الاستراتيجية للقرن الحادي والعشرين؛ حيث ستعتمد الصناعات المستقبلية على القدرة على استخدام أشباه الموصلات والبرمجيات لإنشاء سلع وخدمات جديدة. وتعتبر أشباه الموصلات أيضًا واحدة من أكثر التقنيات تقدمًا، وتعد الدول الرائدة في تصنيعها هي الولايات المتحدة وتايوان واليابان وكوريا الجنوبية.

إذن الصين ليست في هذه القائمة، لكنها تعد أكبر مستهلك للرقائق في العالم. ويرجع ذلك - إلى حد كبير - إلى أنها أكبر مجمع للتقنيات في العالم التي يتم تصديرها بعد ذلك إلى مكان آخر. ويرى الصينيون هذا على أنه نقطة ضعف استراتيجية، كما يعكس الرغبة في الاستقلال (إن لم يكن القيادة) في مجال التكنولوجيا. وعلى الرغم من تحسن تصميمها للرقائق وقدراتها الإنتاجية، فمن المحتمل أن تتخلف الصين عشر سنوات عن المنتجين العالميين الحاليين.

ويخطط قادة الصين لإنفاق 60 مليار دولار في استثمارات الحكومة في أشباه الموصلات، بما في ذلك إعفاء ضريبي للشركات لمدة 10 سنوات لصانعي الرقائق الذين ينتجون رقائق متقدمة، تصحبه تعهدات بقيمة 60 مليار دولار أخرى من الحكومات المحلية. وتهدف السياسات الأخرى إلى تعزيز القوى العاملة، وتوسيع البحث والتطوير، وتحفيز شركات الرقائق الأجنبية على الانتقال إلى الصين. وتشير التقارير الغربية إلى أن هذه الاستثمارات ستكون مصحوبة بحملة كبيرة لاستخدام التجسس والاستحواذ على الشركات الغربية لتسريع القدرات المحلية للصين[49].

**4. القوة الناعمة:**

يعد اهتمام القيادة الصينية باستخدام الأداة الثقافية ضمن أدوات سياستها الخارجية، نابعًا من رغبتها في تصدير صورة ناعمة مثالية عن تاريخها وحضارتها السلمية، إلى جانب تأكيد أن هذا التاريخ هو الأساس الذي تشكلت عليه جمهورية الصين الشعبية، وأنه الموجه لسياستها وتفاعلاتها الخارجية[50].

وأعرب المسئولون والأكاديميون الصينيون عن أهمية الثقافة الصينية في تسعينيات القرن الماضي وأوائل القرن الحادي والعشرين، لكن تمت الإشارة صراحةً إلى القوة الناعمة في سياسة الحكومة الصينية لأول مرة في المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني في عام 2007. وقال الرئيس الصيني السابق هو جينتاو: "إن التجديد العظيم للأمة الصينية سيُصاحِبه بالتأكيد ازدهار الثقافة الصينية"[51]. وقد كُثِّفت أعمال بناء القوة الناعمة الصينية في عهد الرئيس شي جين بينج، الذي أكد في عام 2014 أنه "يجب زيادة القوة الناعمة للصين، وإعطاء سرد صيني جيد، ونقل رسالة الصين إلى العالم بشكل أفضل".

وتحت حُكم بينج، قدمت الصين إلى العالم عددًا من المبادرات الجديدة، مثل "الحلم الصيني" الذي تم اقتراحه كنوع من النتيجة الطبيعية المرادفة للنمو الصيني، أو كبديل للحلم الأمريكي[52]، و"الحزام والطريق" الذي من شأنه أن يضع الصين في مركز العالم. وبناءً عليه، يمكن رؤية تجسد القوة الناعمة الصينية في المجالات التالية:

أ. المساعدات الخارجية: تركز المساعدات الصينية بشكل نموذجي على الشراكات مع العالم النامي، كما أنها تقدمها بدون شروط ثنائية في الغالب. ولا تشتمل المساعدات على المنح والقروض الميسرة وبدون فوائد فقط، بل تشمل أيضًا أشكالًا أخرى من التمويل الحكومي الرسمي، مثل تقديم الدعم إلى عدد من البرامج التدريبية في مجالات الصحة العامة والزراعة والحوكمة[53]، والمشاركة في مشروعات إعادة الإعمار، والتعاون التقني، والتعاون في تطوير الموارد البشرية، وإيفاد فِرق طبية ومتطوعين لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة، وتخفيف أعباء الديون. وتجدر الإشارة إلى أن الصين في تقديمها المساعدات تلتزم بعدد من المبادئ، منها الاحترام المتبادل، والمساواة والالتزام بالعهود، والمنفعة المتبادلة، والالتزام بمبدأ الربح للجميع[54]. وعلى الرغم من تنامي برامج المساعدة الصينية، تظل جزءًا بسيطًا مما يقدمه كبار المانحين، مثل الولايات المتحدة ومؤسسات الاتحاد الأوروبي واليابان[55].

ب. جاذبية النموذج الصيني: يمكن القول إن أقوى أداة للقوة الناعمة تمتلكها الصين هي جاذبية نموذج التنمية الاقتصادية في العالم النامي. وتحاول الصين تصدير نهجها في

التنمية، الذي انتشل مئات الملايين من سكانها من براثن الفقر. وفقًا لذلك، ركزت بكين على تحويل مبادرة الحزام والطريق إلى وسيلة لتوليد الطاقة الناعمة؛ وذلك عبر ما تقدمه المبادرة من تعزيز للاتصال الإقليمي وربط اقتصادي مع دول آسيا وإفريقيا وأوروبا [56].

من ناحية أخرى، تعد الصين نموذجًا جذابًا للغاية للقادة والسياسيين في جنوب شرق آسيا، ولا شك في أجزاء أخرى من العالم. ويرى القادة في الصين أمة قوية قادرة على تحدي الإملاءات الأمريكية والغربية، مع ضمان الاستقرار الاقتصادي والازدهار لمواطنيها. وتبرز الصين كحل للأنظمة المتعثرة في جنوب شرق آسيا أثناء مواجهتها سيناريوهات اقتصادية صعبة[57].

جـ. معاهد كونفوشيوس: حتى نهاية عام 2016، أنشأت الصين 512 معهدًا، و1073 فصلًا، في 140 دولة / منطقة حول العالم؛ أي أن الصين عبر معاهد كونفوشيوس قد نجحت في ترسيخ موطئ قدم لها في جميع أنحاء العالم [58].

د- التبادلات الطلابية: أصبحت الصين من أوائل الوجهات التعليمية للطلاب الدوليين؛ حيث احتلت المرتبة الثالثة بين وجهات الدراسة الأكثر شعبيةً على مستوى العالم في عام 2017، وفقًا لمعهد التعليم الدولي؛ وذلك بعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ويتابع غالبية الطلاب الدوليين دورات دراسية ممولة ذاتيًا. ومع ذلك، يوفر مجلس المنح الدراسية الصيني مساعدة مالية للطلاب؛ ليس فقط للطلاب الصينيين الذين يسافرون إلى الخارج، ولكن أيضًا للأجانب القادمين إلى الصين[59].

في عام 2016، كان لدى الصين نحو 444 ألف طالب دولي، بزيادة قدرها 35 ٪ عن عام 2012[60] الذين حضروا بشكل أساسي من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة وتايلاند وباكستان والهند، بناءً على إحصائيات من مجلس المنح الدراسية الصيني التابع لوزارة التعليم الصينية. وبحلول عام 2018، وصل إجمالي عدد الطلاب الدوليين بالصين نحو 492 ألف طالبًا[61]. ومع ذلك، تم تصنيف اثنتين فقط من الجامعات المرموقة في البلاد من بين أفضل خمسين مؤسسة تعليمية عليا في العالم: جامعة بكين، وجامعة تسينجهوا[62].

ومن بين 5 ملايين طالب دولي يتابعون دورات التعليم العالي خارج بلدانهم الأصلية خلال عام 2016، بلغت نسبة الطلاب الصينيين 25 ٪ من أعداد هؤلاء الطلاب. ومن المتوقع أن تؤدي الأعداد المتزايدة من الطلاب الصينيين في الخارج والطلاب الأجانب في الصين إلى زيادة تعزيز قوتها الناعمة[63]. وبحسب وزارة التعليم الصينية، بلغ العدد الإجمالي للمواطنين الصينيين الذين يدرسون في الخارج في عام 2019 نحو 703 آلاف و500 طالب، بزيادة قدرها 41 ألفًا و400 طالب أو 6.25 ٪ عن عام 2018 [64]، ولتكون بذلك الصين أكبر مصدر للطلاب الدوليين بالعالم[65].

هـ. وسائل الإعلام الصينية الدولية: ألقت بكين بثقلها وراء منافذها الإخبارية الناطقة باللغة الأجنبية؛ لفرض سيطرة أكبر على الروايات حول الصين، بما يسمح لبكين بالوصول إلى جمهور أوسع؛ ليس فقط من أجل اجتماعات القمة الرفيعة المستوى بين القادة الصينيين ونظرائهم الأجانب، ولكن أيضًا لأنشطة الصين التي لا يتم تغطيتها بشكل كافٍ حول العالم [66].

يعمل لدى وكالة الأنباء الحكومية الرئيسية "شينخوا" أكثر من 16 ألف موظف في أكثر من 200 مكتب حول العالم بثماني لغات مختلفة[67]. وتنشر صحيفة "تشاينا ديلي" و"جلوبال تايمز" إصدارات باللغة الإنجليزية متاحة في جميع أنحاء العالم. وهناك خدمة البث الإخباري للتلفزيون الحكومي CCTV التي أعادت تسمية نفسها باسم شبكة تلفزيون الصين العالمية في ديسمبر 2016، وتبث ست قنوات: اثنتين باللغة الإنجليزية، وأخريات باللغات العربية والفرنسية والروسية والإسبانية، مع فرق إعداد التقارير في أكثر من سبعين دولة. وتبث إذاعة الصين الدولية 392 ساعة من البرامج يوميًّا بثمانٍ وثلاثين لغة من سبعة وعشرين مكتبًا في الخارج، كما تدير الشركة الإعلامية سرًّا شبكة تضم أكثر من ثلاثين محطة إذاعية في 14 دولة من خلال شركات واجهة لإخفاء نفوذها؛ وذلك وفقًا لتحقيق أجرته رويترز في نوفمبر 2015.

إن مجتمعات الشتات الصينية التي يبلغ مجموع سكانها ما يقرب من خمسين مليون شخص، وتقع بشكل أساسي في جنوب شرق آسيا؛ هي جمهور مستهدف للتوسع الإعلامي الصيني، مثلها مثل الأجانب[68].

و- العروض الرياضية والفنية: تنظر الصين إلى مسابقة الألعاب الأوليمبية باعتبارها ساحة أخرى لتعزيز صورتها الدولية؛ ففي دورة الألعاب الأولمبية الصيفية لعام 2016 في ريو دي جانيرو فازت الصين بـ71 ميدالية، مقارنةً بـ32 ميدالية حصلت عليها في دورة ألعاب لوس أنجلوس عام 1984. وتستهدف الصين أيضًا من مشاركتها في تلك الألعاب إلى التنافس مع الولايات المتحدة؛ ففي أولمبياد بكين 2008، أزاحت الصين الولايات المتحدة من مكانتها المعتادة كرقم 1؛ حيث حصلت على 48 ميدالية ذهبية مقابل 36 ميدالية للولايات المتحدة[69].

بالإضافة إلى ذلك، لجأت الشركات الصينية إلى صناعة السينما في هوليوود، على الرغم من وجود دلائل على انخفاض وتيرة هذا الاهتمام؛ حيث قامت Dalian Wanda إحدى كبريات شركات الإعلام في العالم، بإبرام سلسلة من الصفقات في عام 2016 مع استوديوهات الأفلام وسلاسل السينما الأمريكية، بما في ذلك شراكة مع شركة Sony Pictures والاستحواذ على شركة Legendary Entertainment.

تتطلع الاستوديوهات الأمريكية إلى الصين من أجل الاستثمار الذي تشتد الحاجة إليه ودخول سوق الأفلام الصينية المرغوب فيها. من جانبها، تنتهز الشركات الصينية الفرصة لتكون لها يد أكثر مباشرة في تشكيل الصورة الخارجية للصين، بل أصبح المنتجون الأمريكيون حذرين من صنع أفلام تُظهِر الصين بصورة سلبية؛ وذلك في المقام الأول بسبب الرغبة في الاستفادة من أسواق التوزيع الصينية.

تستخدم الصين أيضًا القوة الناعمة من خلال قنوات مجتمعية وثقافية أخرى، بما في ذلك الأدب والفن والأفلام والموسيقى والعلماء والشخصيات الرياضية المشهورة، مثل المخرج السينمائي "تشانج ييمو"، والممثل "جاكي شان"، وعازف البيانو "لانج لانج"، والرياضيين المحترفين مثل "ياو مينج" و"لي نا"، وراقصة الباليه "تان يوان"، ومغنية البوب "جين زانج"، وهم سفراء ثقافيون غير رسميين. وأصبحت الباندا أيضًا رمزًا ثقافيًا، وتبادلته حديقة الحيوان الصينية مع الحدائق حول العالم، فيما أطلق عليها اسم "دبلوماسية الباندا"[70].

وبحسب "ديفيد شامبو" عالم الصينيات بجامعة جورج واشنطن، تنفق الصين ما يقرب من 10 مليارات دولار سنويًا على قوتها الناعمة وتحسين صورتها الخارجية. وعلى الرغم من ضخامة حجم الإنفاق، أسفرت سياستها الناعمة عن نتائج متباينة حول العالم؛ فالرأي حول الصين في أوروبا سلبي بشكل عام، وهذا الرأي يتشاطره معظم جيرانها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا الشمالية. وعلى العكس من ذلك، فإنه في أمريكا اللاتينية، وإفريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط بأكمله تقريبًا ينظرون إلى الصين بشكل إيجابي مناصر للصين. وبشكل عام، لا تزال الصين تحتل المرتبة الـ27 فقط من إجمالي 30 دولة تم تقييمها في تصنيف بورتلاند للقوة الناعمة لعام 2019[71].

# المصادر:


1. الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين (النص الكامل)، (الموقع الرسمي لوزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، 6سبتمبر 2011)، متاح إلكترونيًا: http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t864256.htm
2. النص الكامل لتقرير شي جين بينج في المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني، (الموقع الرسمي للمؤتمر الوطني الـ19 للحزب الشيوعي الصيني، 3 نوفمبر2017)، متاح إلكترونيًا:-http://arabic.news.cn/big/2017-11/03/c_136726372.htm
3. عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، (دراسات استراتيجية، 2000)، ص 19-21.
4. الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين (النص الكامل)، مرجع سبق ذكره.
5. جين تسان رونج، علي ثابت (ترجمة)، هل الصين دولة عظمى؟! واقع ومستقبل الصين على الساحة الدولية، (القاهرة: منشورات بتانة، أبريل 2017)، ص 104.
6. محمد نعمان جلال، الإحياء الحضاري: أي مستقبل للصين في النظام الدولي؟ (مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، العدد 207، يناير 2017) ص8-9.
7. الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين (النص الكامل)، مرجع سبق ذكره.
8. محمد نعمان جلال، الإحياء الحضاري: أي مستقبل للصين في النظام الدولي؟ مرجع سبق ذكره ص8-9.
9. النص الكامل لتقرير شي جين بينج في المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني، مرجع سبق ذكره.
10. جين تسان رونج، علي ثابت (ترجمة)، هل الصين دولة عظمى؟ واقع ومستقبل الصين على الساحة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 50-51.
11. The world bank in China, World Bank site, available online: http://www.worldbank.org/en/country/china/overview
12. محمد نعمان جلال، الإحياء الحضاري: أي مستقبل للصين في النظام الدولي؟ مرجع سبق ذكره، ص8-9.
13. سامي السلامي، التوسع المندرج، السيرورة الجدلية لتطوير الصين أدوات سياستها الخارجية، (مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، يناير 2017) ص21.
14. Shin Kawashima, Chinese New Terminology: "World Order" and "International Order", in Axel Berkofsky and Giulia Sciorati (editors), "Mapping China's global future playing ball or rocking the boat?", (Italian Institute for International Studies, January 2020(, p37-49
15. China and the World in the New Era, (The State Council Information Office of the People's Republic of China, September 2019), available online: http://english.www.gov.cn/archive/whitepaper/201909/27/content_WS5d8d80f9c6d0bcf8c4c142ef.html
16. Ibid
17. The world bank in China, World Bank site, Op.Cit
18. Orange Wang, How much is China's foreign direct investment and is it still a good destination for overseas investors?, (South China Morning Post, 10 June2022), available online: https://www.scmp.com/economy/economic-indicators/article/3181037/how-much-chinas-foreign-direct-investment-and-it-still?module=perpetual_scroll_0&pgtype=article&campaign=3181037
19. تقرير: الصين أكبر متلقٍّ للاستثمار الأجنبي المباشر في 2020، (رويترز، 25 يناير 2021)، متاح إلكترونيًا: https://www.reuters.com/article/china-investment-mn3-idARAKBN29U0GR
20. China trade with World, UN Comtrade data. Available at: https://dit-trade-vis.azurewebsites.net/?reporter=156&type=C&year=2001&flow=2
21. Alessia Amighini, China's Economy at 70: History of a Revolution, (The Italian Institute for International Studies, 27 September 2019), Available at: https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/chinas-economy-70-history-revolution-24041
22. China and the World in the New Era, Op.Cit
23. Foreign direct investment, net outflows (BoP, current US$) – China, World Bank, available online: https://data.worldbank.org/indicator/BM.KLT.DINV.CD.WD?locations=CN&most_recent_value_desc=true
24. China ranks No.1 globally in outward FDI for the first time, (Global Times, 29 September 2021), available online: https://www.globaltimes.cn/page/202109/1235451.shtml
25. محمد نعمان جلال، الإحياء الحضاري: أي مستقبل للصين في النظام الدولي؟ مرجع سبق ذكره، ص7.
26. وانج إي وي، رشا كمال وشيماء كمال (ترجمة)، الحزام والطريق: ماذا ستقدم الصين للعالم؟ (القاهرة: سما للنشر والتوزيع، يناير2017)، ص 26-27.
27. China and the World in the New Era, The State Council Information Office of the People's Republic of China, Op.Cit
28. الحزام والطريق.. بين رؤيتي "فخ الديون" و"مشروع الازدهار"، (جريدة الشرق الأوسط، 30 أغسطس 2020)، متاح إلكترونيًا: https://cutt.us/6xKfO
29. Yunnan Chen, Chinese Debt and the Myth of the Debt-Trap in Africa, (The Italian Institute for International Studies, 24 July 2020), available online: https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/chinese-debt-and-myth-debt-trap-africa-27024
30. Giulia Sciorati, In the Words of the Dragon: China's 2019 National Defence White Paper Unpacked, ", in Axel Berkofsky and Giulia Sciorati (editors), MAPPING CHINA'S GLOBAL FUTURE Playing Ball or Rocking the Boat?, Op.Cit, P50
31. Elsa Kania, Peter Wood, Major Themes in China's 2019 National Defense White Paper, (China Brief, Volume 19 Issue: 14, July 2019), https://jamestown.org/program/major-themes-in-chinas-2019-national-defense-white-paper/
32. Anthony H. Cordesman, China's New 2019 Defense White Paper, (Center for Strategic and International Studies, 24 July 2019), https://www.csis.org/analysis/chinas-new-2019-defense-white-paper
33. Giulia Sciorati, In the Words of the Dragon: China's 2019 National Defence White Paper Unpacked, Op.Cit, P50-61
34. Helena Legarda, China's Ambitions to Become a Global Security Actor, (Italian Institute for International Studies, 21December 2018), available online: https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/chinas-ambitions-become-global-security-actor-21834

35. المؤتمر الوطني الـ20) النص الكامل لقرار المؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني حول تقرير لجنة الحزب المركزية التاسعة عشرة، (وكالة أنباء شينخوا، 22 أكتوبر 2022)، متاح إلكترونيًا: http://arabic.news.cn/20221022/f78d4b339a8547259e0405fc7a4d28ac/c.html

36. Helena Legarda, China's Ambitions to Become a Global Security Actor, Op.Cit

37. الصين تزيد مجددًا إنفاقها العسكري، (فرانس 24، 5 مارس 2022)، متاح إلكترونيًا: https://cutit.app/yiWkf

38. Helena Legarda, China's Ambitions to Become a Global Security Actor,Op.Cit

39. Gerald E. Connolly, The rise of China: Implications for global and Euro–Atlantic security, (NATO Parlimmintary assembly, 20 November 2020), p2–4

40. Meia Nouwens, China's Military Modernisation: Will the People's Liberation Army complete its reforms?, (International Institute for Strategic Studies (IISS), 7 December 2022), available online: https://www.iiss.org/blogs/analysis/2022/12/strategic–survey–2022–chinas–military–modernisation

41. Gerald E. Connolly, The rise of China: Implications for global and Euro–Atlantic security,Op.Cit

42. Meia Nouwens, China's Military Modernisation: Will the People's Liberation Army complete its reforms?, Op.Cit

43. Gerald E. Connolly, The rise of China: Implications for global and Euro–Atlantic security, Op.Cit

44. Terrence Guay, Global arms industry getting shakeup by war in Ukraine – and China and US look like winners from Russia's stumbles, (The Conversation, June 7, 2022), available online: https://theconversation.com/global–arms–industry–getting–shakeup–by–war–in–ukraine–and–china–and–us–look–like–winners–from–russias–stumbles–182213

45. Gerald E. Connolly, The rise of China: Implications for global and Euro–Atlantic security, Op.Cit

46. Helena Legarda, China's Ambitions to Become a Global Security Actor, Op.Cit

47. Gerald E. Connolly, The rise of China: Implications for global and Euro–Atlantic security, OP.Cit, P6

48. Gerald E. Connolly, The rise of China: Implications for global and Euro–Atlantic security,Ibid, p8

49. James Andrew Lewis, China: In Search of Tech Supremacy Through Chip Production?, (Italian Institute for International Studies, 7 June 2021), available online: https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/china–search–tech–supremacy–through–chip–production–30703

50. Gerald E. Conolly The rise of China: Implications for global and Euro–Atlantic security, OP.Cit, P8–9

51. Eleanor Albert, China's Big Bet on Soft Power, (Council on Foreign Relations, 9 February 2018), available online: https://www.cfr.org/backgrounder/chinas–big–bet–soft–power

52. Thomas Barker, The Real Source of China's Soft Power, (The Diplomat, 18 november 2017), available online: https://thediplomat.com/2017/11/the–real–source–of–chinas–soft–power/

53. Eleanor Albert, China's Big Bet on Soft Power, Op.Cit.

54. قوه شياو بينج، القوة الناعمة الصينية في العالم العربي، (مؤسسة الفكر العربي، 7 سبتمبر 2017)، متوافر إلكترونيًا: https://arabthought.org/ar/researchcenter/ofoqelectronic–article–details?id=816

55. Eleanor Albert, China's Big Bet on Soft Power, Op.Cit.

56. قوه شياو بينغ، القوّة الناعمة الصينيّة في العالم العربيّ، مرجع سبق ذكره

57. Thomas Barker, The Real Source of China's Soft Power, Op.Cit

58. قوه شياو بينج، القوة الناعمة الصينية في العالم العربي، مرجع سبق ذكره.

59. Eleanor Albert, China's Big Bet on Soft Power, Op.Cit.

60. Asit K. Biswas and Cecilia Tortajada, China's soft power is on the rise, (China Daily, 23 Febrauary 2018), available online: http://www.chinadaily.com.cn/a/201802/23/WS5a8f59a9a3106e7dcc13d7b8.html

61. Statistical report on international students in China for 2018, (Ministry of Education of the People's Republic of China, 18 April 2019), available online: http://en.moe.gov.cn/documents/reports/201904/t20190418_378692.html

62. Eleanor Albert, China's Big Bet on Soft Power, Op.Cit.

63. Asit K. Biswas and Cecilia Tortajada, China's soft power is on the rise, Op.Cit

64. Statistics on Chinese learners studying overseas in 2019, (Ministry of Education of the People's Republic of China, 16 December 2020), available online: http://en.moe.gov.cn/news/press_releases/202012/t20201224_507474.html

65. C. Textor, Number of Chinese students studying abroad 2010–2020, (Statista, 10 August 2022), available online: https://www.statista.com/statistics/227240/number–of–chinese–students–that–study–abroad/

66. Eleanor Albert, China's Big Bet on Soft Power, Op.Cit.

67. IOC recognizes Xinhua as one of its International News Agencies, (International Olympic Committee, 30 January 2019), available online: https://olympics.com/ioc/news/ioc–recognises–xinhua–as–one–of–its–international–news–agencies

68. Eleanor Albert, China's Big Bet on Soft Power, Op.Cit.

69. Graham Allison, The Geopolitical Olympics: Could China Win Gold?, )'The Belfer Center for Science and International Affairs, July 29, 2021(, available online: https://www.belfercenter.org/index.php/publication/geopolitical–olympics–could–china–win–gold

70. Eleanor Albert, China's Big Bet on Soft Power, Op.Cit.

71. Gerald E. Conolly The rise of China: Implications for global and Euro–Atlantic security, OP.Cit,

# 9 | الشراكة الروسية الصينية في مواجهة القوى الكبرى

يتعدَّى تأثير العلاقات الروسية الصينية الحدود السياسية للبلدين، لا سيما في ظل ما يعتبره الكثيرون، أو ما يحاول البلدان التعبير عنه في بعض الأحيان، على أن علاقتهما موجهة بالأساس لمواجهة المحور الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة ومن ورائها الاتحاد الأوروبي.

ولـدى الولايـات المتحـدة والاتحـاد الأوروبي اسـتراتيجياتهما الخاصـة في التعامـل مـع روسـيا والصـين كلٌّ علـى حـدة، وهـي الاسـتراتيجيات الـتي قـد تتفـق أو تختلـف حسـب المصالـح الوطنيـة للطرفـين، لكـن مـن الملاحـظ أنـه في بعـض الأحيـان عنـد التعامـل مـع التكتـل الـروسي الصيـني، يلجـأ الطرفـان الأمريكـي الأوروبي إلى التعامـل مـع هـذا التكتـل مـن منطلـق التحالـف الغـربي.

## أولاً | تأثير العلاقات الروسية الصينية على الولايات المتحدة:

يمكن النظر إلى العلاقات بين الصين والولايات المتحدة وروسيا في فترة ما بعد الحرب الباردة باعتبارها مثلثًا متدرجًا؛ فالعلاقات الروسية الصينية هي الأقوى، وتتطور باستمرار، بينما تعتبر العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة هي الأضعف. ولقد تغيرت العلاقات الثنائية للأطراف الثلاثة منذ الحرب الباردة، ولم يعد الفاعلون في لعبة محصلتها صفر. ومع ذلك، فإن سلوك أحد الجانبين يؤثر حتمًا على تفاعلات الجانبين الآخرين، وإن كان ذلك بشكل غير متساوٍ[1].

تتلاقى المصالح الروسية والصينية بشكل أساسي حول الرغبة في العمل كقوة موازنة للنفوذ الأمريكي وتقييد القوة والهيمنة الأمريكية على النظام الدولي. ويُظهر سلوك روسيا والصين في مجالات اهتمام كل منهما، أن الصين ترى روسيا ثقلًا عسكريًّا موازنًا مفيدًا لقوة الولايات المتحدة، وأن روسيا تُقدِّر ما تمثله الصين من ثقل اقتصادي مناوئ للقوة الأمريكية[2].

ومن الناحية الأمنية، بدأ المحور الصيني الروسي بالفعل يُعقِّد التخطيط العسكري الأمريكي بشكل خطير حسبما يقر بعض القادة الأمريكيين؛ حيث لا تمتلك الولايات المتحدة القدرة على التعامل في وقت واحد مع روسيا الصاعدة في أوروبا، والتحدي الصيني في المحيط الهادئ؛ فالسيناريو الذي تتخذ فيه الصين وروسيا إجراءات عسكرية منسقة في ساحات المحيط الهادئ وأوروبا - أي تغزو الصين تايوان، بينما تجري روسيا عملية عسكرية واسعة النطاق في أوروبا - لم يعد مستبعدًا تمامًا[3].

### 1. تطور الإدراك الأمريكي للصعود الروسي الصيني:

عقب انتهاء الحرب الباردة، انشغلت الولايات المتحدة بترسيخ أسس هيمنتها في جميع أنحاء العالم، في الوقت الذي انحصر فيه التركيز الصيني على دفع انطلاقتها الاقتصادية، بينما انحصر الاهتمام الروسي بمعالجة أزماته الاقتصادية والسياسية الناتجة عن تفكك الاتحاد السوفييتي.

بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، خفضت الحكومة الأمريكية، إلى حد كبير، تقييمها للقوة الوطنية الروسية وتأثيرها الدولي. وفي مقابلة في 24 يوليو 2009، أثناء زيارته لأوكرانيا، قال نائب الرئيس الأمريكي في ذلك الحين "جو بايدن" إن عدد سكان روسيا يتقلص، والاقتصاد يذبل، ولن يستمر قطاعها المصرفي والمالي لمدة 15 عامًا أخرى. وعلى الرغم من تلك النظرة السلبية، ما تزال الولايات المتحدة تعتقد أن روسيا تسعى دومًا إلى تحدي النظام الدولي واستبداله؛ وذلك على عكس الصين المستفيدة من هذا النظام.

في مقابل ذلك، عندما بدأت الصين توسع نفوذها نحو الشرق، لم تر الحكومة الأمريكية في ذلك أي طموحات صينية من شأنها التوسع أو الهيمنة كما هو الحال بالنسبة لروسيا. وأشارت وثيقة "استراتيجية الاستخبارات الوطنية" الصادرة في أغسطس 2009، إلى أن الولايات المتحدة تشترك في العديد من المصالح المشتركة مع الصين، لكن دبلوماسية الأخيرة التي تسعى إلى المزيد من الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى التحديث العسكري، هما عاملان مهمان يشكلان سلسلة من التحديات العالمية[4].

وعلى الرغم من تلك الرؤية، قدمت مراكز الأبحاث الأمريكية الشهيرة، مثل مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية CSIS وNixon Center، خلال عام 2008، توصيات سياسية جديدة بشأن العلاقات الثلاثية الأمريكية الصينية الروسية، مع التركيز على تعزيز التعاون مع روسيا، لا سيما من خلال احترام مصالحها ومخاوفها في المناطق السوفييتية السابقة، والتعامل مع التحدي الصيني، وهو الأمر الذي تبلور عبر ما بدا من اتجاه الولايات المتحدة نحو "إعادة ضبط" علاقاتها مع روسيا عام 2009، وإعلان الإدارة الأمريكية عن استراتيجية "التحول شرقًا" عام2010[5].

ومع ذلك، أظهرت إدارة أوباما عبر وثيقة "استراتيجية الأمن القومي" الأمريكية الصادرة عام 2015 تفهُّمها للصعود الصيني ورغبتها في التعاون معها؛ حيث رحبت الإدارة الأمريكية بصعود الصين المستقرة والسلمية والمزدهرة، بجانب تأكيد سعيها نحو تطوير علاقة بناءة معها تعود بالفائدة على الشعبين الأمريكي والصيني، وتعزز الأمن والازدهار في آسيا وحول العالم. وعلى الرغم من الإقرار باحتمال وجود منافسة بين

القوتين، تم استبعاد "حتمية المواجهة"، وأن المنافسة ستتم إدارتها من موقع القوة مع الإصرار على أن تلتزم الصين بالقواعد والمعايير الدولية بشأن قضايا تتراوح بين الأمن البحري والتجارة وحقوق الإنسان. كما ستراقب الولايات المتحدة عن كثب التحديث العسكرية للصين، وتوسع وجودها في آسيا، بينما يتم البحث عن طرق لتقليل مخاطر سوء الفهم أو سوء التقدير. وفيما يتعلق بالأمن السيبراني، ستتخذ الولايات المتحدة الإجراءات اللازمة لحماية أعمالها والدفاع عن شبكاتها ضد السرقة الإلكترونية للأسرار التجارية لتحقيق مكاسب تجارية، سواء من قبل الجهات الفاعلة الخاصة أو الحكومة الصينية[6].

أ. عودة التصنيف الأمريكي لروسيا باعتبارها مهددًا للنظام الغربي:

مع ضم روسيا شبه جزيرة القرم عام 2014، عادت روسيا مرةً أخرى إلى موضعها كمهدد للولايات المتحدة وللنظام الغربي بشكل عام؛ وذلك وفقًا لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة عام 2015.

واستجابةً لذلك، قادت الإدارة الأمريكية جهدًا دوليًا لدعم الشعب الأوكراني في اختيار مستقبله وتطوير ديمقراطيته واقتصاده، وكذلك أكدت الاستراتيجية أيضًا توجيه الولايات المتحدة الدعم لشركاء مثل جورجيا ومولدوفا وأوكرانيا حتى يتمكَّنوا من العمل بشكل أفضل، جنبًا إلى جنب مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، بالإضافة إلى دعم قدراتهم للدفاع عن أنفسهم.

من جانب آخر، أكدت الاستراتيجية أيضًا تفاقم المخاوف المتعلقة بأمن الطاقة؛ بسبب الاعتماد الأوروبي على الغاز الطبيعي الروسي، واستعداد موسكو لاستخدام الطاقة لأغراض سياسية، وهو ما يسلط الضوء على الحاجة إلى رؤية موسعة لأمن الطاقة تعترف بالاحتياجات الجماعية للولايات المتحدة وحلفائها وشركائها التجاريين، بالإضافة إلى أهمية أسواق الطاقة التنافسية[7].

**ب. انضمام الصين إلى روسيا باعتبارهما قوى مراجعة:**

أكدت وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة عن إدارة دونالد ترامب عام 2017، أن روسيا والصين "قوى مراجعة Revisionist"، تتنافسان بنشاط إلى جانب الدول المارقة المتمثلة في إيران وكوريا الشمالية، ومنظمات التهديد العابرة للحدود، لا سيما الجماعات الإرهابية الجهادية، ضد الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها. وعلى الرغم من اختلاف طبيعتهم وحجمهم، فإنهم يتنافسون عبر المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، ويستخدمون التكنولوجيا والمعلومات من أجل تحويل موازين القوى الإقليمية لصالحهم؛ حيث تريد الصين وروسيا تشكيل عالم يتعارض مع القيم والمصالح الأمريكية؛ فالصين تسعى إلى إزاحة الولايات المتحدة من منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وتوسيع نطاق نموذجها الاقتصادي الذي تقوده الدولة، وإعادة ترتيب المنطقة لصالحها. أما روسيا فتسعى إلى استعادة وضعها كقوة عظمى، وإنشاء مناطق نفوذ بالقرب من حدودها.

من جانب آخر، تعتبر الوثيقة أن الاستثمارات الصينية والروسية الموجهة إلى العالم النامي تهدف إلى توسيع نفوذهما واكتساب مزايا تنافسية ضد الولايات المتحدة. وتستثمر الصين مليارات الدولارات في البنية التحتية في جميع أنحاء العالم، كما تُبرز روسيا نفوذها اقتصاديًا، من خلال التحكم في الطاقة الرئيسية والبنية التحتية الأخرى في أجزاء من أوروبا وآسيا الوسطى. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تسعى إلى مواصلة التعاون مع الصين، فإن بكين تستخدم الإغراءات والعقوبات الاقتصادية وعمليات التأثير والتهديدات العسكرية الضمنية لإقناع الدول الأخرى بالاهتمام بأجندتها السياسية والأمنية، كما تعزز استثمارات الصين في البنية التحتية والاستراتيجيات التجارية تطلعات بكين الجيوسياسية، كما أن جهودها لبناء وعسكرة البؤر الاستيطانية في بحر الصين الجنوبي، تجعل التدفق الحر للتجارة عرضة للخطر، وتهدد سيادة الدول الأخرى، وتقوض الاستقرار الإقليمي[8].

وبلغة أقل حدة، أعادت استراتيجية الأمن القومي الصادرة في عهد بايدن أكتوبر 2022، تأكيد أن التحدي الاستراتيجي الذي يواجه رؤية الولايات المتحدة على الصعيد الدولي ينبع من قوى المراجعة Revisionist ذات الحكم الاستبدادي؛ استنادًا إلى أن سلوكها يشكل تحديًا للسلام والاستقرار الدوليين - كشن حروب عدوانية أو التحضير لها، وتقويض العمليات السياسية الديمقراطية في البلدان الأخرى بشكل فعال، والاستفادة من التكنولوجيا وسلاسل التوريد للإكراه والقمع، وتصدير نموذج غير ليبرالي من النظام الدولي-. وأوضحت الوثيقة أنه على النقيض من موقف روسيا وجمهورية الصين الشعبية، تنبذ العديد من الدول غير الديمقراطية هذه السلوكيات التي تشكل تحديًا للسلام والاستقرار الدوليين. وأضافت أن لدى الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها فرصة لتشكيل البيئة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية وروسيا بطريقة تؤثر على سلوكهما حتى عندما تتنافس معهما[9].

## ثانيًا | السياسات الأمريكية إزاء تطور العلاقات الروسية الصينية:

لقد اتبعت الولايات المتحدة استراتيجيتين للتعامل مع الحليفَين الروسي والصيني؛ انطوت الاستراتيجية الأولى على محاولتها احتواء القوتين الصينية والروسية؛ كل في مجال نفوذه؛ وذلك عبر استخدام وسائل اقتصادية وعسكرية أمنية وسياسية، بينما انصرفت الاستراتيجية الثانية إلى محاولتها تفكيك العلاقات الروسية الصينية عبر ضم أيٍّ من الطرفين إلى جانبها في مواجهة الأخرى، أو تطبيق سياسة "فرِّق تَسُد".

### 1. سياسات الاحتواء الاقتصادي الأمريكية إزاء روسيا والصين:

#### أ. سياسة الاحتواء الاقتصادي إزاء روسيا:

عمدت الولايات المتحدة إلى تطبيق سلاح العقوبات الاقتصادية ضد روسيا؛ وذلك في إطار سياستها الأوسع المتبعة منذ نهاية الحرب الباردة المرتبطة بتقييد القوة الروسية. وبرز استخدام الولايات المتحدة، ومعها الاتحاد الأوروبي، لهذا السلاح في أعقاب أحداث القرم عام 2014، واتهام روسيا بتسميم العميل الروسي السابق "سيرجي سكريبال" وابنته في بريطانيا عام 2018. كما كانت روسيا أيضًا سببًا في إقرار الولايات المتحدة عام

2017 قانون "مكافحة أعداء الولايات المتحدة" المعروف اختصارًا بكاتسا "CAATSA"، الذي تفرض واشنطن بموجبه عقوبات مختلفة؛ مالية وسياسية وعسكرية، على أعدائها، عند قيامهم بخطوات تهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية[10].

ويتضمن القانون جزءًا عنوانه "مكافحة التأثير الروسي في أوروبا وأوراسيا"، وتنص المادة 231 منه على فرض عقوبات ضد الأفراد والكيانات التي تنخرط في "صفقة مهمة" مع قطاعي الدفاع والاستخبارات في روسيا. وبذلك يتضح أن الغرض الأساسي من فرض القانون هو الحد من النفوذ الخارجي لروسيا، وتضييق الخناق على اقتصادها بوقف العائد المترتب على بيع السلاح (الذي بلغ نحو 15 مليار دولار عام 2020)[11]، بالإضافة إلى مساعدة صناعة السلاح الأمريكية بالحد من أي منافس لها في الأسواق العالمية[12].

وفي أعقاب الحرب في أوكرانيا، تطورت آلية العقوبات الأمريكية المفروضة على روسيا، ووصلت إلى حد استبعاد البنوك الروسية من نظام المراسلة المالية الدولي "سويفت"، إلى جانب تجميد أصول البنك المركزي الروسي، ومنع روسيا من تسديد دفعات الدين من خلال استخدام مبلغ الـ600 مليون دولار الذي تحتفظ به في البنوك الأمريكية، وهو ما صعَّب على روسيا تسديد ديونها الدولية؛ هذا فضلًا عن العقوبات الفردية المفروضة على أفراد من مسئولي الحكومة الروسية والأثرياء الروس[13].

ب. سياسة الاحتواء الاقتصادي إزاء الصين:

على جانب الاحتواء الاقتصادي للصين، كانت الحرب التجارية الحمائية التي أعلنتها إدارة ترامب بمنزلة التدبير الأمريكي الرسمي في طريق تنفيذ هذا الاحتواء.

ومن وجهة النظر الأمريكية، تسبب النمو الصيني العالمي في خسارة كبيرة للولايات المتحدة؛ حيث لم يحقق انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية أي فوائد اقتصادية؛ لأن الصين لم تعتزم أبدًا الالتزام بالقواعد. من ناحية أخرى أدت السياسات الاقتصادية للصين إلى تكبيد الولايات المتحدة المزيد من الخسائر في الوظائف وإغلاق المصانع، لا سيما بالولايات التي عُرفت باسم "ولايات حزام الصدأ"؛ حيث نقلت العديد من

الشركات الأمريكية إنتاجها إلى الصين للتمتع بميزة انخفاض كلفة العمالة. كذلك أشار مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي "كريستوفر راي"، في إفادته أمام الكونجرس عام 2019، إلى أن 1000 تحقيق على الأقل من التحقيقات التي أُجريت في سرقات فكرية من مؤسسات أمريكية، تشير بإصبع الاتهام إلى الصين، كما تقدر الحكومة الأمريكية أن الحجم الإجمالي للملكية الفكرية التي سرقتها الصين خلال السنوات الأربع بين 2013 و2017، تصل إلى 1.2 تريليون دولار[14].

لقد ربط ترامب صراحةً حربه التجارية ضد الصين، التي تتضمن تعريفات جمركية على أكثر من 500 مليار دولار من السلع الصينية، بتخلي الصين عن استراتيجيتها "صنع في الصين[15]"MIC 2025" التي تطمح الصين عبرها إلى أن تصبح رائدة على مستوى العالم في القطاعات التكنولوجية المتقدمة.

وفي سبيل مواجهة مبادرة الحزام والطريق، أطلقت مجموعة الدول الصناعية السبع بقيادة الولايات المتحدة في يونيو 2021، مبادرة "إعادة بناء عالم أفضل Build Back- Better World B3W . وتهدف المبادرة إلى توفير نحو 40 تريليون دولار للاستثمار في البنية التحتية التي ستحتاجها البلدان النامية بحلول عام 2035، وتوفير بديل لممارسات الإقراض التي تنطوي على مشاكل من قبل الصين[16].

2. سياسة الاحتواء الأمني الأمريكي لروسيا والصين:

أ. سياسة الاحتواء الأمني إزاء روسيا:

ترفض روسيا بشكل قاطع عمليات توسع الناتو، لا سيما في المناطق السوفييتية السابقة؛ فعلى الرغم من تأكيد يلتسين بشكل قاطع عام 1999، أن دول البلطيق الثلاث (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا)، لا يمكن أن تكون أعضاء في الناتو، فإن هذه الدول الثلاث قد قبلها الناتو إلى جانب أربع دول أخرى في الموجة الثانية لتوسع الناتو في نوفمبر 2002. ويعد ضم دول البلطيق إلى الناتو تجاوزًا للخط الأحمر الذي رسمه يلتسين، وكان أيضًا أمرًا غير مقبول بالنسبة إلى خليفته فلاديمير بوتين، والقادة الروس الآخرين.

وأدى ضم روسيا شبه جزيرة القرم إلى تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا. حتى إن الرئيس أوباما قد ذكر روسيا باعتبارها تهديدًا رئيسيًّا "يتطلب اهتمامًا عاجلًا" في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2014. وبين أعضاء الناتو، كان هناك خوف حقيقي من أن العدوان الروسي لن ينتهي بجورجيا وأوكرانيا بعد أن شجَّعتها انتصاراتها السهلة. وكان هناك قلق من أن روسيا قد ترغب الآن في اختبار ضمانات الناتو الأمنية بضرب دول البلطيق.

وفي روسيا، كان هناك أيضًا خوف متزايد من أن الولايات المتحدة سوف تستخدم الأزمة الأوكرانية فرصةً لتعزيز وجودها العسكري على الحدود الروسية. وعلى الرغم من التأكيدات السابقة أن الناتو لن تتمركز قواته على طول الحدود الروسية؛ أعلن الحلف عن قراره نشر قوات في بولندا ودول البلطيق في يوليو 2016. وبحلول عام 2021، تنامى الحديث بشأن احتمال انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى الحلف، وهو الأمر الذي أدى إلى اندلاع تطورات الحرب في أوكرانيا.

وقد كشفت استراتيجية الأمن القومي لإدارة بايدن الصادرة في أكتوبر 2022 عن استهداف الإدارة تقييد القطاعات الاستراتيجية لروسيا، بما في ذلك الدفاع والفضاء، إلى جانب مواصلتها مواجهة محاولات روسيا لإضعاف وزعزعة استقرار الدول ذات السيادة وتقويض المؤسسات المتعددة الأطراف. وبناءً عليه، ستستمر الولايات المتحدة في الدفاع عن كل شبر من أراضي الناتو، وستواصل بناء وتعميق تحالفاتها مع الحلفاء والشركاء لمنع روسيا من التسبب في مزيد من الضرر للأمن والديمقراطية والمؤسسات الأوروبية، كما أنها سترد الإجراءات الروسية التي تهدد المصالح الأمريكية الأساسية، وعند الضرورة سترد عليها.

وأكدت الوثيقة أيضًا هدف إضعاف الجيش الروسي التقليدي؛ ما سيزيد على الأرجح اعتماد موسكو على الأسلحة النووية في تخطيطها العسكري، وهو الأمر الذي لن تسمح به الولايات المتحدة، وأنه جنبًا إلى جنب مع حلفائها في الناتو، سيُجرى العمل على تعزيز الدفاع والردع، لا سيما على الجانب الشرقي من الحلف، وسيؤدي الترحيب بفنلندا والسويد إلى حلف الناتو إلى تحسين الأمن والقدرات[17].

**ب. سياسة الاحتواء الأمني إزاء الصين داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ:**

**مثلما تتعرض روسيا للتهديد من توسع الناتو في أوروبا، تواجه الصين شبكة تحالف أمريكية واسعة، ووجودًا أمنيًّا في آسيا.**

**ولطالما كانت منطقة آسيا والمحيط الهادئ مصلحة أمريكية مركزية؛ فمنذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، واستجابةً للصعود المستمر للصين، قامت الولايات المتحدة في أكتوبر 2011 بتطبيق استراتيجية التحول نحو آسيا، التي تهدف إلى إعادة التوازن إلى المنطقة، واستكشاف شراكات عسكرية جديدة؛ فعلى سبيل المثال، أجرت الولايات المتحدة واليابان في عام 2010 أكبر مناورة عسكرية مشتركة منذ عام 1986، كما زادت الولايات المتحدة الأمريكية من مبيعات الأسلحة إلى تايوان والفلبين[18].**

**وفي نوفمبر 2011، كتبت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية مقالًا في دورية "السياسة الخارجية"، عُدَّ بمنزلة أول إعلان رسمي من إدارة أوباما عن تحول سياساتها نحو آسيا؛ إذ اعتبرت كلينتون أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ أصبحت المحرك الرئيسي للسياسة العالمية. وفي مارس 2013، أشار مستشار الأمن القومي الأمريكي "توم دونيلون" إلى عنصر الأمن في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة نحو آسيا؛ حيث أكد أن "60 % من أسطول البحرية الأمريكية سيتركز في منطقة المحيط الهادئ بحلول عام 2020، وسوف يتحول اهتمام القوات الجوية أيضًا إلى المنطقة على مدى السنوات الخمس المقبلة، وسيعمل البنتاجون على إعطاء الأولوية لقيادة المحيط الهادئ بالنسبة إلى معظم القدرات العسكرية الأمريكية الحديثة، بما في ذلك الغواصات والمقاتلات من الجيل الخامس، مثل F-22s وF-35s، فضلًا عن العمل مع الحلفاء لإحراز تقدم سريع في نشر أنظمة الدفاع الصاروخي والرادار"[19].**

**لقد استندت الاستراتيجية الأمريكية إلى فرضية أن الصين "الحازمة" الجديدة قد تصبح "قوة مزعزعة للاستقرار" في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأن الولايات المتحدة بحاجة إلى الحفاظ على وجود اقتصادي وعسكري أكثر قوة من أجل تشكيل خيارات الصين وحثها على التصرف وفق ما ترتئيه الولايات المتحدة. وفي عهد الرئيس دونالد**

ترامب، تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن الجوانب الاقتصادية / المؤسسية لاستراتيجيتها الجديدة، وهو ما تجلى في انسحابها من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ(TransPacific Partnership-TPP)، لكنها في الوقت نفسه، عززت الجانب العسكري منه؛ وذلك في شكل استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة (Free and Open IndoPacific-FOIP). كما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تشكيل تحالف عسكري إقليمي ضد الصين من خلال تشكيل "الرباعية" التي تتألف من الولايات المتحدة الأمريكية والهند واليابان وأستراليا. وهكذا، فإن استراتيجية FOIP لا تهدد فقط مطالبات الصين بالسيادة في بحر الصين الجنوبي، بل تحجم أيضًا توسُّع نفوذها الإقليمي في أماكن أخرى من آسيا[20].

وفي هذا الإطار، تعهد وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في أغسطس 2018 بتقديم نحو 300 مليون دولار كتمويل أمني جديد لدول جنوب شرق آسيا بغرض تعزيز الأمن البحري وتطوير المساعدات الإنسانية وإمكانيات حفظ السلام، ومواجهة "التهديدات العابرة للحدود". وسبق ذلك إعلان الولايات المتحدة تقديمها استثمارات بحجم 113 مليون دولار في مبادرات تتعلق بالتكنولوجيا والطاقة والبنية الأساسية في آسيا الناشئة؛ الأمر الذي وصفه بومبيو بأنه "دفعة أولية في عهد جديد من الالتزام الاقتصادي الأمريكي بالمنطقة".

وعلى الرغم من الرد الصيني المُرحِّب بالانخراط الاقتصادي الأمريكي والرغبة في تحسين الأمن بالمنطقة، فإنها في الوقت نفسه ترى أن الولايات المتحدة ترسل "الكثير من الأسلحة الاستراتيجية" إلى بحر الصين الجنوبي والمنطقة لاستعراض القوة العسكرية، وهو ما يفرض ضغوطًا على الصين وبلدان أخرى في المنطقة. وبحسب وزير الخارجية الصيني "وانج يي"، فإن الولايات المتحدة هي أكبر قوة تقف وراء التسليح في هذه المنطقة"[21].

أكدت إدارة بايدن ما تم إرساؤه خلال الإدارات السابقة من دعائم لوجود أمني أمريكي في منطقة المحيطين الهندي الهادئ؛ ففي منتصف سبتمبر2021، دشنت الولايات المتحدة إلى جانب أستراليا وبريطانيا تحالفًا أمنيًّا بات يُعرف باسم "أوكوس"، يتضمَّن التعاون في مجموعة واسعة من المجالات العسكرية، كالذكاء الصناعي والحوسبة

والصواريخ "فرط الصوتية" والأسلحة السيبرانية، والحرب في أعماق البحار. وعلى الرغم من الادعاءات بأن هذا التحالف ليس موجهًا إلى الصين، تشير كل عناصر البيئة الاستراتيجية في منطقتي المحيط الهادئ والمحيط الهندي إلى أن الأمر يتعلق بالصين تحديدًا، وأنها خطوة أخرى لمحاصرتها أمنيًّا واستراتيجيًّا[22].

وفي 11 فبراير 2022، أصدرت الولايات المتحدة استراتيجية جديدة لإرساء دعائم الحرية والانفتاح في منطقة المحيطين (الهندي - الهادئ)، لتكون مترابطة ومزدهرة وآمنة وقادرة على الصمود والتكيف؛ وذلك من منطلق أن "منطقة المحيطين الهندي والهادئ هي المنطقة الأكثر حيويةً في العالم". وقد أشار بيان البيت الأبيض عن الاستراتيجية إلى كونها تُشكل "رؤية الرئيس بايدن لترسيخ الولايات المتحدة بقوة أكبر في منطقة المحيطين الهندي والهادئ"[23].

فيما أكدت وثيقة الأمن القومي الصادرة عن إدارة بايدن "المنافسة الأمريكية الصينية في منطقة المحيطين الهندي الهادئ"، وأن الولايات المتحدة ملتزمة بتقديم الدعم لحلفائها وشركائها في هذه المنطقة المتمركزين على خط المواجهة مع الصين[24].

جـ. نشر الولايات المتحدة أنظمة الدفاع الصاروخية:

خلال المؤتمر الثالث والأربعين للسياسة الأمنية في ميونخ في فبراير 2007، سُئل بوتين عن الأسلحة الاستراتيجية الروسية والأمريكية، وأجاب بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل بنشاط على تطوير وتعزيز نظام دفاع مضاد للصواريخ في أوروبا. في عام 2008، قررت إدارة بوش نشر أنظمة رادار في جمهورية التشيك، وعشرة أنظمة اعتراض صواريخ في بولندا. أثارت هذه القرارات الأمريكية معارضة من كل من روسيا والصين، وعززت التنافس الجيوسياسي الناشئ، كما استجابت روسيا من خلال نشر نظام "صواريخ إسكندر" في "كالينينجراد" لتحييد نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي.

وعلى الرغم من المعارضة الروسية، قرر الناتو صيف عام 2007 نشر نظام الدفاع الصاروخي، الذي سيغطي بشكل أساسي أوروبا بأكملها. وفي صيف عام 2008، قامت إدارة بوش بتركيب نظام رادار للإنذار المبكر، وأنظمة اعتراض الصواريخ في أوروبا الشرقية، وكان رد روسيا هو وقفها تنفيذ اتفاقية القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

أوقفت إدارة أوباما الانتشار وحاولت إعادة العلاقات الثنائية، ومع ذلك لم ينجح الأمر. وفي نوفمبر 2010، قرر الناتو المضي قدمًا في نشر نظام الدفاع الصاروخي. وفي أكتوبر 2013، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية المرحلة الثانية من الانتشار في رومانيا على الرغم من المعارضة القوية لروسيا. وفي مايو 2016، ظهر نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي في رومانيا، وبدأت المرحلة الثالثة المتمثلة في بناء أنظمة إضافية في بولندا. وقد أكدت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة أن الغرض من نظام الدفاع الصاروخي هو الدفاع ضد أي هجوم صاروخي إيراني محتمل. هذا الادعاء لم يقنع روسيا كما قال المدير السابق لجهاز الأمن الفيدرالي الروسي "نيكولاي باتروشيف"؛ فبناءً على تحليل الخبراء الروس، فإن الرواية الأمريكية بالدفاع الصاروخي ضد أي هجوم إيراني هي مجرد ادعاء؛ لأن النظام موجه بشكل أساسي إلى روسيا والصين.

أحد أسباب دعم الصين لروسيا في معارضة نشر الصواريخ الأمريكية في أوروبا هو أن الصين تواجه المشكلة نفسها في شرق آسيا؛ ففي عام 1996، طلبت تايوان إدراجها تحت مظلة الدفاع الصاروخي الأمريكي (TMD)، وهو ما سيقلل نفوذ الصين على تايوان، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية تسمي نظام الدفاع الصاروخي نظامًا دفاعيًّا، ولكن يمكن أيضًا استخدامه كجزء من هجوم استباقي على أهداف صينية. على هذا النحو، أعربت الصين عن معارضتها الشديدة لإدراج تايوان في نظام TMD، مؤكدةً أنه سيكون "انتهاكًا خطيرًا لسيادة الصين وسلامتها الإقليمية".

وتحت التهديد الصيني، رفضت تايوان في النهاية إدراجها في نظام TMD. ومع ذلك، تم تقديم نظام الدفاع الجوي الأمريكي المعروف باسم (THAAD) في كوريا الجنوبية في عام 2016 ردًّا على التقدم في برنامج التجارب النووية لكوريا الشمالية. وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي لنظام THAAD هو الدفاع ضد التهديدات الصاروخية من كوريا الشمالية، فإنه يساعد الولايات المتحدة الأمريكية في اكتشاف واعتراض الصواريخ الباليستية الصينية العابرة للقارات (ICBM) بمعدل أعلى بكثير، كما هو الحال مع روسيا في أوروبا، ويزيد هذا من نفوذ الولايات المتحدة على الصين في النزاعات الإقليمية في شرق آسيا، ويضعف الردع النووي الاستراتيجي الصيني والروسي للولايات المتحدة الأمريكية.

**3. الدعم الأمريكي للثورات الملونة:**

**على الصعيد السياسي، أرسلت الثورات الملونة في جورجيا 2003، وأوكرانيا 2004-2005، وقيرغيزستان 2005، والتأييد الأمريكي لها، إشارة واضحة مفادها أنه إذا كان تغيير النظام ممكنًا، لا سيما في أوكرانيا أكبر جار لروسيا، فسيكون ذلك ممكنًا في روسيا أيضًا.**

**في عام 2019، اندلعت احتجاجات في موسكو وهونج كونج. وبينما كانت هناك مجموعة معقدة من العوامل أدت إلى اندلاع الاحتجاجات، وجهت الحكومتان الصينية والروسية اتهاماتهما إلى الولايات المتحدة، مؤكدتَين أن الولايات المتحدة تقف وراء كل الفوضى في المدينتين. وأعربت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية في أغسطس 2019 أن أجهزة المخابرات الغربية لم تتدخل فقط في الشئون الداخلية للصين، بل شاركت أيضًا في "تنظيم أعمال الشغب في هونج كونج". واتفقت الخارجية الصينية مع ادعاء الحكومة الروسية بأن "التظاهرات غير القانونية" في موسكو قد شابها التدخل من قبل السفارة الأمريكية في موسكو، وأنها تؤيد الإجراءات الروسية "لحماية استقرار المجتمع وفقًا للقانون"[25].**

**4. سياسة "فرِّق تَسُد":**

**إلى جانب سياسات الاحتواء السياسية والاقتصادية والأمنية، طبقت الولايات المتحدة بين الحين والآخر سياسة "فرِّق تَسُد"، محاوِلةً بذلك زرع الخلاف بين الصين وروسيا؛ لجعل العلاقة الثلاثية تميل إلى صالحها؛ فمع بدء تطبيق الولايات المتحدة استراتيجية التحول شرقًا وتحديد الصين كمنافس، برزت عدة ملامح لتغير علاقة الولايات المتحدة مع روسيا، بل اتجهت نحو التحسن؛ حيث علق الناتو توسعه شرقًا بعد قمة بوخارست عام 2008، كما وقعت الولايات المتحدة وروسيا معاهدة جديدة لنزع السلاح النووي، ووقفت الحكومة الأمريكية بعيدًا عن الانتخابات الأوكرانية وأعمال الشغب القرغيزية في عام 2010، ولكن مع التدخل الروسي في أزمة القرم، عادت الأمور إلى ما كانت عليه سابقًا[26].**

حاولت إدارة ترامب بعد توليها السلطة احتواء الصين بالتعاون مع روسيا؛ حيث ركزت بشكل أساسي على تصوير الصين على أنها مصدر متاعب من أجل "تخويف" روسيا. على سبيل المثال ، في رحلته في أكتوبر 2018 إلى روسيا، سلط مستشار الأمن القومي الأمريكي "جون بولتون" الضوء على وجود تهديد صيني ضد روسيا، مدعيًا أن الترسانة النووية الصينية لا تهدد الولايات المتحدة فحسب، بل تشكل أيضًا خطرًا على روسيا، كما أعرب عن أمله أن تجري واشنطن وموسكو حوارًا استراتيجيًا بشأن السلوك العدواني المزعوم للصين. وبعد انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، وتعثر مفاوضات الحد من الأسلحة مع روسيا، حاولت إدارة ترامب مرة أخرى استخدام الصين، عبر إقناع روسيا بدفع الصين إلى مفاوضات الحد من التسلح الخاصة بتجديد العمل باتفاق "ستارت الجديدة"[27]، ولكن لم تنجح أي من هذه المحاولات[28].

وفي يوليو 2020، دعا وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو، المجتمع الدولي إلى الاتحاد ضد التهديد الجديد، وهو "الاستبداد العالمي" للصين؛ حيث اقترح إنشاء تحالف جديد للحكومات الديمقراطية لمواجهة الأنشطة الصينية، ولم يستبعد انضمام روسيا إلى مثل هذا التحالف.

ولكن تبدو أن المحاولات الأمريكية لم تسفر عن أي تقدم، بل إنها، على العكس، أسهمت في مزيد من التعاون الروسي الصيني؛ ففي وقت لاحق من إعلان بومبيو، أعلن السكرتير الصحفي للرئيس الروسي "ديمتري بيسكوف" أن موسكو لا تميل إلى أن تكون جزءًا من مثل هذا التحالف، وأكد أن جمهورية الصين الشعبية حليف وشريك لروسيا، وأن موسكو لا تشكل تحالفات ضد أحد.

وفي تصريحاتهم الإعلامية، ينتقد المسئولون الروس باستمرار صانعي السياسة الأمريكيين بسبب نهجهم المتشدد تجاه الصين، بل حين يشير كبار المسئولين في إدارة ترامب إلى الصين، بدلًا من روسيا، باعتبارها التهديد الرئيسي للولايات المتحدة، فإن حدة الخطاب السياسي الروسي المناهضة لأمريكا تكون أقوى حتى من نظرائهم الصينيين[29].

بجانب التصريحات المُنَدِّدة، عمدت روسيا والصين إلى تحديث تحالفهما العسكري؛ ففي عام 2017، وقع الطرفان على خطة مدتها ثلاث سنوات لتعاون عسكري ثنائي غير مسبوق، يتضمن أسلحة استراتيجية وتبادل الخبرات العسكرية الرئيسية والبحوث المتعلقة بالتكنولوجيا. علاوةً على ذلك، يتعاون البلدان أيضًا في إنشاء أنظمة دفاع جوي وأنظمة دفاع مضادة للصواريخ، فيما تبيع روسيا أيضًا أحدث أجهزتها للحكومة الصينية، بما في ذلك الطائرات المقاتلة Su-35، وأنظمة الصواريخ S-400، كما أصبحت التدريبات العسكرية الصينية الروسية المشتركة واسعة النطاق، مثل تدريباتهما المشتركة مع إيران في عمان عام 2019، والتدريبات المشتركة في عام 2017 في بحر البلطيق. أخيرًا يساعد الروس الصينيين في إنتاج نظام جديد للكشف عن إطلاق الصواريخ، ويمكن القول بأنه أهم جهاز في نظام التحكم بالقوات النووية الاستراتيجية. من جانبها، تحاول الولايات المتحدة توسيع علاقاتها العسكرية الثنائية مع إسرائيل واليابان بشأن مسائل التكنولوجيا المتقدمة، بما في ذلك الأسلحة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت، والذكاء الاصطناعي والأنظمة الآلية، التي دفعت إلى التقارب بشكل أكبر بين روسيا والصين[30].

## ثانيًا | تأثير العلاقات الروسية الصينية على الاتحاد الأوروبي:

على عكس الولايات المتحدة، لا يمتلك الاتحاد الأوروبي آليات لاتباع نهج المواجهة مع القوتين الروسية الصينية، مثل قوات مسلحة قوية ذات قواعد عسكرية في الخارج، أو وضع القوة العظمى العالمية. بدلًا من ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي هو في الغالب قوة معيارية وسوق ضخمة. ويقتصر إسقاط قوة الاتحاد الأوروبي على القيم والقواعد والمعايير والبعد الاقتصادي، وفي مواجهة التعاون الروسي الصيني المعزز، لا يستطيع الاتحاد الأوروبي استخدام أدوات الإكراه السياسي والاقتصادي الشبيهة بالولايات المتحدة، لكنه يفضل بدلًا من ذلك انتهاج الحوار حول القيم المعيارية وإعلاء المصلحة، لا سيما مع الجانب الصيني[31].

### 1. الرؤية التبادلية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا:

من جانب روسيا، فإن الاتحاد الأوروبي جزء من المجتمع الأوروبي الأطلسي الذي تقوده

الولايات المتحدة؛ فهو ليس لاعبًا مستقلًا في العلاقات الدولية، لكنه مؤسسة غربية لها نفس عضوية الناتو تقريبًا. ولهذا السبب فإنه، وفقًا لروسيا، في الأمور الحاسمة المتعلقة بالسياسة الدولية والأمن والاقتصاد، سيكون الاتحاد الأوروبي أقرب إلى الولايات المتحدة منه إلى اللاعبين الآخرين. في الوقت نفسه، تهدف روسيا إلى الاستفادة من أي توترات في العلاقات الأوروبية الأطلسية، بما في ذلك الأزمات الثنائية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبين الولايات المتحدة، التي تسمح لروسيا بتعزيز موقعها في الشئون العالمية[32].

وردًا على زعزعة الاستقرار في أوكرانيا والأنشطة المختلطة على الساحة العالمية، فرض الاتحاد الأوروبي عددًا من العقوبات على روسيا، اقتصادية وشخصية. وفي مارس 2016، وافقت الدول الأعضاء والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشئون الخارجية والسياسة الأمنية على خمسة مبادئ لسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه روسيا؛ هي: التنفيذ الكامل لاتفاقيات مينسك[33] كشرط لرفع العقوبات الاقتصادية، وتعزيز العلاقات مع جيران الاتحاد الأوروبي الشرقيين، وزيادة مرونة الاتحاد الأوروبي في مواجهة التهديدات الروسية، والمشاركة الانتقائية مع روسيا في قضايا السياسة الخارجية، ودعم المجتمع المدني الروسي.

واستندت المشاركة الانتقائية إلى التعاون مع روسيا في القضايا التي تمثل مصالح مشتركة للاتحاد الأوروبي، ولم يتم تحديد هذا المفهوم بالبيان الأوروبي، لكن تمت الإشارة إلى قضايا مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، ومكافحة تغير المناخ، والحفاظ على الاتفاقية مع إيران (JCPOA)، وتنسيق السياسات بشأن الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن التعاون في هذه المجالات كان ضئيلًا. في كثير من الأحيان، لم تتوافق تصرفات روسيا، مثل مشاركتها المتزايدة في الشرق الأوسط، مع مصالح الاتحاد الأوروبي، وقد رأى الاتحاد أن العمليات العسكرية الروسية في سوريا (مثل قصف حلب في نوفمبر وديسمبر 2016) قد أدت إلى ارتفاع معدل تدفق اللاجئين من هذا البلد إلى الاتحاد الأوروبي[34].

وقبيل الحرب في أوكرانيا، دعمت غالبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الحفاظ على سياسة التعاون الانتقائي مع روسيا، فيما حاول البعض تكثيف تعاونهم مع روسيا

على الرغم من أن سياسة موسكو لم تتغير[35]. تمتعت روسيا بعلاقات قوية مع فرنسا وألمانيا وإيطاليا، بل عملت على تنمية هذه العلاقات الثنائية في أوروبا من أجل إضعاف القوة الجماعية للاتحاد الأوروبي، عبر تنافس الشركاء الأوروبيين بعضهم ضد بعض لصالح موسكو[36].

وفي عام 2019، قررت فرنسا تحسين العلاقات السياسية مع روسيا، بينما ناقشت ألمانيا مفهوم Neue Ostpolitik (سياسة العقوبات والحوار)، واقترحت إيطاليا رفع العقوبات عن روسيا، وأشارت السلطات النمساوية والمجرية إلى نيتها العمل على تعميق العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا. واعتبرت هذه البلدان أنه بالإمكان أن تكون روسيا شريكًا ضروريًّا؛ نظرًا إلى التوترات عبر المحيط الأطلسي وعدد من الأزمات التي تلعب فيها روسيا دورًا، بما في ذلك الشرق الأوسط (سوريا وإيران) وإفريقيا، كما أن البعض كان يعتمد على الفوائد الاقتصادية من التوسع المحتمل لشركاتهم في السوق الروسية، فيما رأى البعض، لا سيما فرنسا، تقديم شراكة لروسيا كبديل لسعي الأخيرة إلى التحالف مع الصين[37].

وعلى الرغم من استمرار الرؤية الفرنسية إزاء أهمية توفير قناة للحوار مع روسيا؛ وذلك على خلفية الحرب في أوكرانيا، بدلت الحرب مواقف باقي الدول الأوروبية، بل أعادت النقاش الموسع بشأن أهمية تشكيل قوة أمنية أوروبية بإمكانها مواجهة التهديدات الروسية.

2. الرؤية التبادلية بين الاتحاد الأوروبي والصين:

خلال القمة الأوروبية الصينية التي عُقدت في يونيو 2020، وبدلًا من البيان الختامي المشترك بين الاتحاد الأوروبي والصين، تم إصدار بيانين مختلفين عقب القمة. قالت رئيسة المفوضية الأوروبية "أورسولا فون دير لاين" إن "العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والصين واحدة من أكثر العلاقات أهميةً من الناحية الاستراتيجية، ولكنها في الوقت نفسه هي الأكثر تحديًا لدينا"، فيما أصر الرئيس الصيني شي جين بينج على أن الصين "تريد السلام بدلًا من الهيمنة"، وأضاف أنه "بغض النظر عن كيفية تغير الوضع الدولي، ستأخذ الصين جانب التعددية، وستلتزم بمفهوم الحوكمة العالمية للمشاورات المكثفة والمساهمة المشتركة والمنافع المشتركة"[38].

أ. السياسات الأوروبية تجاه الصين والعكس:

أصبحت العلاقات السياسية للصين مع الاتحاد الأوروبي أكثر أهميةً؛ بسبب تنافسها الحاد مع الولايات المتحدة، على الرغم من نيتها إعادة تشكيل النظام الدولي إلى نظام قائم إلى حد كبير على وجهة النظر الصينية للقيم والمعايير، والدفع به نحو التعددية، وهو المجال الذي قد يكون دافعًا مشتركًا للطرفين الأوروبي والصيني نحو التعاون. وتنظر الصين إلى الاتحاد الأوروبي كمزود أو حتى "طرف يفرض" المعايير والقيم الليبرالية، وشريك اقتصادي مهم، و"قطب" في عالم متعدد الأقطاب، ولكنه فاعل أمني ضعيف.

وعلى الرغم من أن الصين تريد التعاون مع الاتحاد الأوروبي، فإن بعض القضايا المعروفة باسم "المصالح الجوهرية" للصين تعتبر غير قابلة للتفاوض. وتتعلق هذه القضايا بالسيادة، ووحدة الأراضي، وبشكل أساسي مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية، والاقتناع بخصوصية النموذج القيمي، والتنموي الصيني في مقابل النموذج الغربي. في هذا المجال، يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي على أنه كيان يصعب التعاون معه وإيجاد قاسم مشترك بينه وبين الاتحاد.

تعترض الصين على السياسة المعيارية للاتحاد الأوروبي، مثل تعزيز القيم الليبرالية والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتجارة الحرة والوصول إلى الأسواق الحرة وتكافؤ الفرص. وتنظر الصين إلى محاولات الاتحاد الأوروبي جعل الصين مسئولة عن الالتزامات الدولية (مثل ميثاق الأمم المتحدة أو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) بأنه "تدخل في الشئون الداخلية"، كما ترفض الصين مخاوف الاتحاد الأوروبي بشأن تراجع سيادة القانون أو الاقتصاد الذي تسيطر عليه الدولة أو انتهاكات حقوق الإنسان.

في مجالي الأمن والدفاع، لا يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي على أنه شريك مهم للصين، ولا يمثل تهديدًا للمصالح الصينية. وتنظر الصين إلى الأمن والدفاع في الغالب من خلال عدسة تنافسها مع الولايات المتحدة. ولا يمكن أن يقدم تعاون الصين مع الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن مكاسب عسكرية كبيرة لها، لكنه قد يكون إيجابيًا لصورتها العالمية كشريك مسئول، ففي عمليات حفظ السلام، فإن أبرز الأمثلة على التعاون

بين الصين والاتحاد الأوروبي، هو عملية ATALANTA لمكافحة القرصنة قبالة الصومال، أو التدريبات الطبية الصينية الألمانية المشتركة التي ركزت على جهود الإنقاذ الإنسانية.

في المقابل، عندما يتعلق الأمر بالقضايا الاقتصادية، يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي على أنه شريك لا غنى عنه للصين؛ حيث تهيمن الاعتبارات الاقتصادية على سياسة الصين تجاه الاتحاد؛ فقد كانت الكتلة أكبر شريك تجاري للصين لمدة 14 عامًا على التوالي، وتستفيد الصين من التجارة مع اتحاد أوروبي متكامل. إن تصور الاتحاد الأوروبي كسوق موحدة ومشتركة يجعل دعم الصين للتكامل الأوروبي أولوية؛ حيث إنه أمر بالغ الأهمية لتنمية وتحويل الاقتصاد الصيني. ويعتبر الاتحاد الأوروبي مهمًّا باعتباره منفذًا ضخمًا للسوق، ومصدرًا للاستثمار، فضلًا عن كونه وجهة تجارية للاقتصاد الصيني الذي لا يزال موجهًا للتصدير. علاوةً على ذلك، تعد الشركات الأوروبية مصادر للتكنولوجيا وللقوة العاملة الماهرة وللممارسات الإدارية.

لا تستثمر الصين بكثافة في أوروبا فحسب، بل استوعبت مؤخرًا شركات التكنولوجيا الفائقة الأوروبية من خلال عمليات الاستحواذ، فضلًا عن محاولتها الاستثمار في البنية التحتية الحيوية في أوروبا[39]. وفي هذا الصدد، وصفت التوقعات الاستراتيجية للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والصين عام 2019 بكين بأنها منافس استراتيجي، وهو الأمر الذي يتعارض مع استراتيجية الاتحاد الأوروبي لعام 2016 بشأن الصين، التي بُنيت حول فرضية أن الاتحاد الأوروبي يتوقع أن تكون علاقته الثنائية معها "ذات فائدة متبادلة على الصعيدين السياسي والاقتصادي".

ينبع هذا التحول في الأساس من إعلان الصين عام 2015 عن حملتها "صنع في الصين 2025" الهادفة إلى تحديث الصناعة، وتأمين مكانة الصين في صناعات التكنولوجيا الفائقة، وتقليل اعتمادها على واردات التكنولوجيا الأجنبية، وهو الأمر الذي يُنظر إليه على أنه تهديد رئيسي للدول الصناعية التي تتمتع بقطاع تصنيع متطور قوي، لا سيما ألمانيا.

من ناحية أخرى، ساهمت قضايا كالافتقار إلى المعاملة بالمثل في عدد من القطاعات الصينية، والافتقار إلى الشفافية في معاملة المستثمرين الأجانب في الصين، ونقص

المعلومات حول دور الحكومة الصينية وراء المستثمرين الصينيين من القطاع الخاص، في خلق زخم جديد للتفكير والمناقشة حول الموقف المستقبلي لعلاقات الاستثمار والتجارة الثنائية[40].

وعلى الرغم من تلك التخوفات الأوروبية، حقَّقت الصين اختراقات متعددة في طريق الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. وقد تمثل الاختراق الأول في الانضمام الإيطالي إلى مبادرة الحزام والطريق في مارس 2019؛ فعلى الرغم مما يبديه القادة الأوروبيون من استعداد للمشاركة في المبادرة، فإنه يشوب هذا الاستعداد قدر كبير من الحذر تجاه السياسات التجارية الصينية، ولكن في الوقت نفسه، فإن الصورة الأكبر للربط بين منطقة أوراسيا لا تزال جذابة للجانب الأوروبي[41].

ب. الاتفاقية الشاملة للاستثمار بين الاتحاد الأوروبي والصين:

في نهاية ديسمبر 2020، تحقق الاختراق الثاني في العلاقات الأوروبية الصينية؛ فعلى الرغم من المعارضة الأمريكية، توصَّل الاتحاد الأوروبي مع الصين، وبعد مفاوضات استمرت سبع سنوات، إلى الاتفاقية الشاملة للاستثمار (Comprehensive Agreement on Investment - CAI)، وهي اتفاقية تقترح توفير إطار قانوني واحد للاستثمارات بين الطرفين، ليحل محل الاتفاقيات الثنائية الستة والعشرين الحاكمة لعلاقاتهما التعاونية حاليًا.

أشارت بيانات "يوروستات" لعام 2019 إلى أن التجارة بين الاتحاد الأوروبي والصين قد وصلت إلى 560 مليار يورو مع عجز أوروبي قدره 164 مليار يورو. فيما يتعلق بالاستثمارات، على الرغم من توقف الصين عن التوسع في الاستثمار داخل أوروبا في السنوات الأخيرة، وبفضل تباطؤ الاستثمارات الصينية حول العالم، يظل "العملاق الآسيوي" القوة الاستثمارية الثانية، بعد الولايات المتحدة.

ويعد الاتفاق جزءًا من القضايا الحرجة الثلاث التي ميزت تقليديًا دخول الصين في الأسواق العالمية وهي: المعاملة بالمثل للوصول إلى الأسواق، والشروط المتساوية لجميع المشغلين، والقواعد المشتركة بشأن المناخ والصحة والعمل.

فيما يتعلق بالمعاملة بالمثل للوصول إلى الأسواق، اعترف الاتحاد الأوروبي بشكل إيجابي بالامتيازات المختلفة التي قدمتها الصين من إزالة الحواجز في قطاعات مثل السيارات الكهربائية والاتصالات والمستشفيات الخاصة وزيادة الانفتاح المالي والعقاري وخدمات الشحن.

أما فيما يتعلق بتكافؤ الفرص لجميع المشغلين في السوق، فقد أكدت بكين أنها على استعداد لتنظيم المزيد من الشركات المملوكة للدولة، وتقديم درجة أعلى من الشفافية فيما يتعلق بالإعانات الحكومية وإدخال قواعد ضد النقل القسري للتكنولوجيا.

أخيرًا، فيما يتعلق بالمعايير المشتركة بشأن المناخ والصحة والعمل، تنص الاتفاقية على أن الصين تتعهد بالتصديق على العديد من الاتفاقيات في سياق منظمة العمل الدولية، فضلًا عن التصديق على اتفاقية مخصصة ضد العمل الجبري. وعلى الرغم من أن العديد من القنوات الأوروبية قد أقرت بالتوجه الصيني نحو الالتزام بهذا المعنى، فإنه لم يتم الإبلاغ عن تاريخ أو موعد نهائي للتصديق الصيني، لا سيما في ظل ما يُثار من اتهامات للصين تتعلق بإجبار مئات الآلاف من أفراد الأقليات العرقية في منطقة "شينجيانغ" شمال غرب الصين على العمل القسري في "معسكرات الاعتقال"؛ الأمر الذي عزز الشعور بأن القيم الأوروبية، على الأقل في هذه المرحلة، قد تم دفعها جانبًا لصالح اتباع نهج براجماتي أكثر في العلاقة[42].

ومع ذلك، تبدو الفوائد الاقتصادية الملموسة على الجانب الصيني محدودة إلى حد ما؛ حيث ظلت سوق الاتحاد الأوروبي دائمًا مفتوحةً إلى حد ما أمام الاستثمارات والشركات الصينية، ومن ثم فإن المكاسب الحقيقية للصين ذات طبيعة رمزية وسياسية؛ حيث يمكن اعتبار الصفقة في الصين بمنزلة إضفاء للشرعية على النظام من قبل الاتحاد الأوروبي في مواجهة المجتمع الدولي، خاصةً في أوقات تنامي الشكوك حول الصين في جميع أنحاء العالم. من جانب آخر، فإن إبرام الاتفاق قبيل تنصيب "بايدن" رئيسًا للولايات المتحدة الجديد مثَّل خطوة دبلوماسية واضحة لإرسال دليل إلى الولايات المتحدة على شراكات الصين ذات الصلة في الغرب ولمنع تشكيل جبهة موحدة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ضد الصين تحت الإدارة الأمريكية الجديدة[43].

لكـن يبـدو أن الطريـق لـم يكـن ممهـدًا بشـكل كافٍ أمـام تحقيـق المكاسـب الحقيقيـة الصينيـة؛ ففي مايـو 2021، صوَّت البرلمـان الأوروبي علـى رفـض النظـر في اتفـاق الاسـتثمار، مـا دامـت العقوبـات الصينيـة ضـد أعضـاء في البرلمـان الأوروبي وكيانـات أوروبيـة سـاريةً. ويـأتي قـرار العقوبـات الصيـني ردًّا علـى إجـراء أوروبي مماثـل ضـد مسـئولين صينييـن يدَّعـي الطـرف الأوروبي تورطهـم في العديـد مـن انتهـاكات حقـوق الإنسـان ضـد الإيجـور والعديـد مـن الأقليـات العرقيـة المسـلمة في مقاطعـة شـينجيانج الصينيـة[44].

**2. التقدير الأوروبي حيال مدى تطور العلاقات الروسية الصينية:**

في سـياق الطموحـات العالميـة لروسـيا والصـين، يصبـح للاتحـاد الأوروبي أهميـة ثانويـة. ومـع ذلـك فإنـه مـع الأخـذ في الاعتبـار أن روسـيا والصـين تحـاولان تعزيـز القيـم والمعايـير غـير الليبراليـة، فـإن لتعاونهمـا قـدرة علـى تقويـض أمـن الاتحـاد الأوروبي واقتصـاده وحالتـه الديمقراطيـة، وإضعـاف تأثـيره علـى العلاقـات الدوليـة. ويعـد ذلـك أمـرًا خطـيرًا بشـكل خـاص عنـد ربطـه بأزمـة الثقـة الراهنـة بالمؤسسـات الأوروبيـة وانخفـاض جاذبيـة النظـام الليـبرالي الغـربي.

مـن جانـب آخـر، تعـد الأداة الاقتصاديـة مصـدرًا آخـر للتخـوف الأوروبي مـن تنـامي العلاقـات الروسـية الصينيـة. وبالنظـر إلى أن روسـيا هـي المصـدر الرئيسـي للنفـط والغـاز في الاتحـاد الأوروبي، يمكنهـا اسـتخدام تكتيـك "ابـتزاز الطاقـة" أو الحـد مـن صـادرات الغـاز إلى الاتحـاد الأوروبي؛ مـا قـد يقـوض أمـن الـدول الأعضـاء. كذلـك فـإن الصـين قـادرة علـى قطـع أو تقييـد صادراتهـا مـن المكونـات الصيدلانيـة النشـطة المسـتخدمة في إنتـاج الأدويـة والعناصـر الأرضيـة النـادرة (100 % مـن واردات الاتحـاد الأوروبي مـن هـذه المـواد تـأتي مـن الصـين الـتي تعـد أكـبر منتـج ومـورد لهـذه المنتجـات في العالـم). وهـذا الأخـير ضـروري في إنتـاج العديـد مـن الأجهـزة، مثـل الهواتـف الذكيـة، وأجهـزة الكمبيوتـر واللـيزر، والمحـركات الكهربائيـة، والأذرع الروبوتيـة... إلـخ.

مـن ناحيـة أخـرى، قـد يـأتي التكامـل الاقتصـادي المتزايـد بـين موسـكو وبكـين علـى حسـاب الشـركات الأوروبيـة؛ فعلـى سـبيل المثـال، تفوقـت الصـين في عـام 2016 علـى ألمانيـا

باعتبارها المزود الرئيسي للمعدات والمنتجات التكنولوجية لروسيا. وفي عام 2020، استوردت السوق الروسية المنتجات العالية التقنية من الشركات الصينية بمقدار مرتين ونصف أكثر من الشركات المصنعة الألمانية، بما يصل إلى ما يقرب من 31 مليار دولار. وعلى هذا النحو، من المرجح أن يؤدي تدهور العلاقات الروسية الأوروبية إلى مزيد من العقوبات المشتركة والمزيد من الانخفاض في صادرات التكنولوجيا الأوروبية إلى السوق الروسية[45].

وتمتلك روسيا ورقة ضغط إضافية، تتمثل في إمكانية استغلال الأقليات الروسية المقيمين بالدول الأوروبية كأداة للتدخل؛ فعلى سبيل المثال، يمثل الروس أكبر أقلية في دول البلطيق (في لاتفيا يبلغ عددهم 556 ألفًا، بنسبة 27 % من السكان، وفي إستونيا 342 ألفًا بنسبة 25 %، وفي ليتوانيا 175 ألفًا بنسبة 6 %)، بالإضافة إلى وجودهم في العديد من الدول الأوروبية الأخرى التي لم يتم دمجهم فيها بشكل جيد، كما هو الحال في ألمانيا (606 آلاف من أصل روسي) أو إيطاليا (63 ألفًا)[46]. وتنطوي العقيدة العسكرية الروسية على التزام بضمان أمن الروس الذين يعيشون في الخارج، والذين هم في خطر. وعلى الرغم من أنه لا يوجد تعريف دقيق للظروف، قال الرئيس بوتين إن "روسيا ستدافع بقوة عن حقوق مواطنيها في الخارج" في مواجهة تصاعد القومية والتوترات العالمية[47].

كذلك يخشى الاتحاد الأوروبي من احتمال استخدام كلا البلدين وجودهما العسكري والاقتصادي في آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا لتغذية عدم الاستقرار الإقليمي، فيتفاقم تدفق المهاجرين في اتجاه الاتحاد الأوروبي[48].

على صعيد آخر، من المؤكد أن تقارب المصالح الأمنية الصينية والروسية يقلل من فرص الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الصين على مستوى غير اقتصادي. ويعد هذا المستوى من المشاركة أمرًا بالغ الأهمية مع استمرار مبادرة الحزام والطريق في التقدم؛ ما يُمكِّن الصين من التطور إلى مزود أمن؛ ليس فقط في وسط وجنوب آسيا، بل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغرب البلقان أيضًا؛ ما يؤثر على قدرة الاتحاد الأوروبي على إبراز قيمه الخاصة في تلك المناطق[49].

ومع ذلك، يبدو أن روسيا والصين تتعاونان بالفعل للتدخل في الاتحاد الأوروبي وإضعافه. وأفضل الأمثلة على ذلك، التعاون في مجال الفضاء الإلكتروني والاستخبارات والعمليات الإعلامية ضد الاتحاد. وخلال الفترة من 2018 حتى 2019، ظهرت بعض المعلومات حول الأنشطة الروسية الصينية المنسقة في هذه المجالات في جمهورية التشيك، وهولندا، وبروكسل[50].

حذرت الوكالة الوطنية التشيكية لأمن الإنترنت والمعلومات من تهديد من شركة هواوي الصينية العملاقة لتكنولوجيا المعلومات. ووفقًا للوكالة، فإن للصين ثلاثة أهداف من عملياتها التجسسية، من حيث استخدام الكيانات التشيكية لتقويض وحدة الاتحاد الأوروبي، واستهداف الوزارات التشيكية الهامة، كما أن الصين تستخدم عملياتها في التجسس الاقتصادي والتكنولوجي[51].

من جانبها، أعلنت وكالة المخابرات المحلية الهولندية (AIVD) في تقريرها السنوي لعام 2018، عن سعي جواسيس الإنترنت الصينيين إلى سرقة الملكية الفكرية من أهداف هولندية، إلى جانب تقويض مكاسب الشركات الهولندية، كما عمل المتسللون الروس على تعزيز المصالح الجيوسياسية للكرملين؛ وذلك من خلال إزعاج الهيئات الرقابية والحكومية في هولندا[52].

في حين أن من المستبعد إقامة تحالف روسي صيني موجه ضد الاتحاد الأوروبي، لكنه يظل قائمًا في حال تنامي التعاون عبر الأطلسي، وإنشاء الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة "تحالفًا من الديمقراطيات" يهدف إلى الحفاظ على النظام الليبرالي، موجهًا ضد الصين وروسيا. يمكن في تلك الحالة أن تبدأ روسيا والصين تعاونًا مكثفًا أكثر لإلحاق الضرر بالاتحاد الأوروبي. وعلى أي حال، فإن الصين وروسيا لا تهتمان بانهيار الاتحاد الأوروبي، وتفضلان نوعًا معينًا من الاتحاد الأوروبي، وهو النوع الذي يظل شريكًا تجاريًا قويًا ومصدرًا للتمويل والتكنولوجيا، لكنه أيضًا لا يتدخل في سياساتهما الداخلية والإقليمية[53].

# المصادر:


1. Tao Wenzhao , Xu Shengwe, The US factor in post–cold war China–Russia relations, (International Politics, January 2020) available online: https://link.springer.com/article/10.1057/s41311–020–00211–1

2. Robert Sutter, China–Russia relations Strategic Implications and U.S. Policy Options, (The national bureau of Asian research (NBR), Special report no.73, September 2018), available online: https://www.nbr.org/wp–content/uploads/pdfs/publications/special_report_73_china–russia_cooperation_sep2018.pdf

3. Artyom Lukin, The Implications of a True Russia–China Alliance, (Australian Institute of International Affairs, 14 July 2019), available online: https://www.internationalaffairs.org.au/australianoutlook/implications–true–russia–china–alliance/

4. Zheng Yu, The US Wants to Contain Russia But Cooperate With China, (China–US Focus,18 September, 2014) available online: https://www.chinausfocus.com/foreign–policy/differing–policies–and–perspectives–of–the–ukraine–crisis

5. Zheng Yu, A Look at the China–US–Russia Triangle, (China–US Focus, 4 March 2020), available online: https://www.chinausfocus.com/foreign–policy/a–look–at–the–china–us–russia–triangle

6. National Security Strategy, Febrauary 2015, available online: https://obamawhitehouse.archives.gov/sites/default/files/docs/2015_national_security_strategy_2.pdf

7. National Security Strategy of the United States of America, Febrauary 2015, available online: https://obamawhitehouse.archives.gov/sites/default/files/docs/2015_national_security_strategy_2.pdf

8. National Security Strategy of the United States of America, December 2017, available online: https://trumpwhitehouse.archives.gov/wp–content/uploads/2017/12/NSS–Final–12–18–2017–0905.pdf

9. National Security Strategy, (The white House, October 2022), available online: https://www.whitehouse.gov/wp–content/uploads/2022/10/Biden–Harris–Administrations–National–Security–Strategy–10.2022.pdf

10. محمد عبد اللطيف، ما هو القانون الأمريكي الذي تخشاه هذه الدول؟، (العربية، 3 يوليو 2019)، متاح إلكترونيًا: https://cutt.us/IkKa6

11. Andrew S. Bowen, "Russian Arms Sales and Defense Industry", (Congressional Research Service. 14 October 2021) P 8, available online: https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R46937

12. محمد كمال، مصر وكاتسا، (المصري اليوم، 10 أغسطس 2020)، متاح إلكترونيًا:https://www.almasryalyoum.com/news/details/2008881

13. روسيا وأوكرانيا: ما هي العقوبات المفروضة على موسكو بسبب غزوها لأوكرانيا؟، (بي بي سي، 27 يونيو 2022)، متاح إلكترونيًا: https://www.bbc.com/arabic/world–61950945

14. ديفيد جروسمان، الحرب التجارية الأمريكية الصينية: ماذا تريد الولايات المتحدة من الصين؟، ( بي بي سي، 9 نوفمبر 2019)، متاح إلكترونيًا: https://www.bbc.com/arabic/world–50349312

15. أصدر مجلس الدولة الصيني توجيهًا في مايو 2015 ينص على أن هذه القطاعات هي أساس وضع القوة العظمى، وأن MIC 2025 خطوة أولى نحو تحقيق الحلم الصيني بالتجديد العظيم للأمة الصينية.

16. U.S. plans January rollout of projects to counter China's Belt and Road Initiative, official says, (CNBC, 8 November 2021), available online: https://www.cnbc.com/2021/11/09/us–project–aims–to–counter–chinas–belt–and–road–initiative–official.html

17. National Security Strategy, (The white House, October 2022), OP.Cit

18. Tao Wenzhao, Xu Shengwe, The US factor in post–cold war China–Russia relations, Op.Cit.

19. Seth Cropsey, The Rebalance to Asia: What Are Its Security Aims and What Is Required of U.S. Policy? (Hudson Institute, June 2014), p2–7 Available online: https://www.hudson.org/content/research–attachments/attachment/1411/cropsey_rebalance_to_asia_corrected.pdf

20. Tao Wenzhao , Xu Shengwe, The US factor in post–cold war China–Russia relations, Op.Cit.

21. مروة سلام، أمريكا تتعهد بدفع نحو 300 مليون دولار في تمويل أمني لجنوب شرق آسيا، (رويترز، 4 أغسطس 2018)، متاح إلكترونيًا: https://www.reuters.com/article/usa–asia–security–ab1–idARAKBN1KP02W

22. حسن أبو طالب، تحالف «أوكوس».. خطوة أخرى لمحاصرة الصين، (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 21 سبتمبر 2021)، متاح إلكترونيًا: https://ecss.com.eg/16777/

23. مها علام، استمرار الاهتمام: رسائل واشنطن في حوار "شانجريلا " الأمني، (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 29 يونيو 2022)، متاح إلكترونيًا: https://ecss.com.eg/19869/

24. National Security Strategy, (The white House, October 2022), OP.Cit

25. Tao Wenzhao , Xu Shengwe, The US factor in post–cold war China–Russia relations, Op.Cit.

26. Zheng Yu, A Look at the China–US–Russia Triangle, (China–US Focus, 4 March 2020), available online, https://www.chinausfocus.com/foreign–policy/a–look–at–the–china–us–russia–triangle

27. تهدف معاهدة "ستارت الجديدة"، التي وقعت في 2011، إلى الحد من الأسلحة النووية والصواريخ والقاذفات التي تقوم بإيصالها؛ حيث تُلزم واشنطن وموسكو بخفض رءوسهما النووية المنشورة بحيث لا تزيد عن 1550 رأسًا، وبالحد من أنظمة الإطلاق، سواء كانت أنظمة صواريخ على الأرض (PU) أو على غواصات (SLBM) أو قاذفات مزودة بأسلحة نووية (TB). وتشمل المعاهدة أيضًا إجراءات شفافية شديدة تلزم كل طرف بالسماح للآخر بتنفيذ عشر عمليات تفتيش لمواقع نووية استراتيجية كل عام، والإبلاغ عن خروج الصواريخ الجديدة التي تشملها المعاهدة من مصانعها قبل حدوث ذلك بثمانٍ وأربعين ساعة، والإخطار بأي عملية إطلاق صواريخ باليستية قبل حدوثها. وتجدر الإشارة إلى أنه عقب تولي جو بايدن الرئاسة الأمريكية، اتفق الطرفان الأمريكي والروسي على تجديد العمل بالمعاهدة لمدة خمس سنوات أي حتى فبراير 2026.

28. He Weibao, Will Upgraded China–Russia Ties Upset the US?, (China–Us focus, 18 June 2019), available online: https://www.chinausfocus.com/foreign–policy/will–upgraded–china–russia–ties–upset–the–us

29. Kseniya Kirillova, The Enemy of My Enemy is My Friend: Russia–China Relations in the Face of U.S.–China Tensions, (Institute for Security &Development Policy, August 2020), available online: https://isdp.eu/the–enemy–of–my–enemy–is–my–friend–russia–china–relations–in–the–face–of–u–s–china–tensions/

30. Carlotta Serioli, The West Watches for a Sino–Russian Military Alliance, (Global risk insights, 11 January 2021), available online: https://globalriskinsights.com/2021/01/the–west–watches–for–a–sino–russian–military–alliance/

31. Justyna Szczudlik and Łukasz Kulesa (editors), How China and Russia could join forces against the European Union, (Warsow: The Polish Institute of International Affairs, April 2020),P– 30, available online https://www.pism.pl/file/d338dc4b–e2d8–4800–95a0–3f3059945fff

32. Justyna Szczudlik and Łukasz Kulesa (editors), How China and Russia could join forces against the European Union, Ibid, p10.

33. هي اتفاقية وقعها ممثلون عن روسيا الاتحادية، وجمهورية أوكرانيا، وجمهورية دونتسيك الشعبية، وجمهورية لوهانسك الشعبية لإنهاء الحرب بمنطقة دونباس في أوكرانيا في 5 سبتمبر 2014، ولكن لم ينه الاتفاق الأعمال العدائية بين الأطراف

المتحاربة؛ لذا اجتمع قادة أوكرانيا وروسيا وفرنسا وألمانيا بقمة مينسك في 11 فبراير 2015، واتفقوا على خطة عمل مفصلة تتضمن نحو 13 بندًا لإنهاء الحرب بشكل نهائي، والتمهيد لإحلال السلام والعملية السياسية بدلًا من الصراع، وسمي هذا الاتفاق "مينسك 2".

34. Agnieszka Legucka, The Risk of Selective Engagement in Relations between the EU and Russia, (Center for Security Studies, 27 november2019), available online: https://isnblog.ethz.ch/international-relations/the-risk-of-selective-engagement-in-relations-between-the-eu-and-russia

35. Justyna Szczudlik and Łukasz Kulesa (editors), How China and Russia could join forces against the European Union, Op.Cit, p12.

36. Stephen Kotkin, What Chinese-Russian Relations Mean for the United States, (Foreign Affairs, vol 88, no5, September/October 2009), available online: https://www.foreignaffairs.com/reviews/review-essay/2009-09-01/unbalanced-triangle

37. Justyna Szczudlik and Łukasz Kulesa (editors), How China and Russia could join forces against the European Union, Op.Cit, p-12.

38. Philippe Le Corre, The EU's New Defensive Approach to a Rising China, (The Italian Institute for International Political Studie, 29 June 2020), available online: https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/eus-new-defensive-approach-rising-china-26760

39. Justyna Szczudlik and Łukasz Kulesa (editors), How China and Russia could join forces against the European Union, Op.Cit,p. 13-14.

40. Alessia Amighini, China's Investment Strategy in Europe: Time for Dialogue, (The Italian Institute for International Political Studies, 16 October 2018), available online: https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/chinas-investment-strategy-europe-time-dialogue-21415

41. Victor De Decker, To BRI Or Not To BRI? Europe's Warring Member States, (The Italian Institute for International Political Studies, 8 April 2019) available online: https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/bri-or-not-bri-europes-warring-member-states-22786

42. Giulia Sciorati, Accordo Cina-Ue sugli investimenti: cosa prevede (e cosa no), (The Italian Institute for International Political Studies, 8 January 2021) available online: https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/accordo-cina-ue-sugli-investimenti-cosa-prevede-e-cosa-no-28859

43. Benedetta Gatti, The EU-China Comprehensive Agreement on Investment: Between Realpolitik and Fundamental Values, (European Institute for Asian Studies (EIAS), 28 January 2021), available online: https://www.eias.org/news/the-eu-china-comprehensive-agreement-on-investment-between-realpolitik-and-fundamental-values/

44. الصين تندد بتعليق الاتحاد الأوروبي اتفاق استثمار وتدعوه للتخلي عن "المواجهة"، (يورو نيوز، 21 مايو 2022)، متاح إلكترونياً: https://arabic.euronews.com/my-europe/2021/05/21/meps-refuse-any-agreement-with-china-whilst-sanctions-are-in-place

45. Carlotta Serioli, The West Watches for a Sino-Russian Military Alliance, (Global risk insights, 11 January 2021), available online: https://globalriskinsights.com/2021/01/the-west-watches-for-a-sino-russian-military-alliance

46. Justyna Szczudlik and Łukasz Kulesa (editors), How China and Russia could join forces against the European Union, Op.Cit, P-26.

47. Russia Will 'Vigorously Defend' Rights of Compatriots Abroad, Putin Says, (The Moscow Times, 31 October 2018), available online: https://www.themoscowtimes.com/2018/10/31/russia-will-vigorously-defend-rights-compatriots-abroad-putin-says-a63362

48. Justyna Szczudlik and Łukasz Kulesa (editors), How China and Russia could join forces against the European Union, Op.Cit, P-27.

49. Eleonora Tafuro Ambrosetti, Enhanced Sino-Russian Partnership: Implications for The EU, (Turkish Policy Quarterly, Volume 18, Number 2, September 2019) available online: http://turkishpolicy.com/files/articlepdf/enhanced-sino-russian-partnership-implications-for-the-eu_en_8044.pdf

50. Justyna Szczudlik and Łukasz Kulesa (editors), How China and Russia could join forces against the European Union, Op.Cit, P-28.

51. Rob Cameron, Prague: The city watching out for Russian and Chinese spies, (BBC, 23 December 2018), available online: https://www.bbc.com/news/world-europe-46602735

52. Shannon Vavra, Dutch intelligence warns of escalating Russian, Chinese cyberattacks in the Netherlands, (Cyber Scoop, 1 May 2019), available online: https://www.cyberscoop.com/dutch-intelligence-warns-escalating-russian-chinese-cyberattacks-netherlands/

53. Justyna Szczudlik and Łukasz Kulesa (editors), How China and Russia could join forces against the European Union, Op.Cit, P-30-31.

# 10 | العلاقات الروسية الصينية تجاه التفاعلات الدولية

أصدرت الصين وروسيا، في عام 1997، رسالة مشتركة في الأمم المتحدة كان نصها: «في روح الشراكة، يجب أن يسعى الطرفان (الصين وروسيا) إلى تعزيز تعدد الأقطاب في العالم، وتأسيس نظام دولي جديد»، كما نصت الرسالة على أن «إنشاء نظام سياسي واقتصادي دولي جديد، سلمي ومستقر وعادل وعقلاني، أصبح حاجة ملحة للعصر،

وضرورة حتمية للتطور التاريخي [...] جميع البلدان، كبيرة كانت أم صغيرة، قوية أم ضعيفة، غنية أم فقيرة، أعضاء متساوون في المجتمع الدولي. لا ينبغي لأي بلد أن يسعى إلى الهيمنة أو الانخراط في سياسة القوة أو احتكار الشئون الدولية». وبعد مرور عشرين عامًا، وتحديدًا في 4 يوليو 2017، أصدر البلدان بيانًا مشتركًا آخر حول البيئة الدولية الحالية، جاء فيه أن الجانبين يعتقدان «أن النظام الدولي الحالي يتجه نحو التعددية القطبية. لقد أصبح صعود الأسواق الناشئة والبلدان النامية اتجاهًا تاريخيًّا لا يُقاوَم»[1]. وبذلك يتضح أن التحرك خارج مدار الهيمنة الأمريكية يعد الخيط الناظم للعلاقات الروسية الصينية داخل إطار النظام الدولي، وهو ما يبرز جليًّا في الدعم الرسمي الصيني للتحركات الروسية ذات الطبيعة الأمنية، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، والمشاركة الروسية، وإن كانت حذرة، في مبادرة الحزام والطريق الصينية التي تصبح الصين بمقتضاها مركزًا للقارات الأوروبية والإفريقية والآسيوية.

وعلى الرغم من الدعم المتبادل، فإن منظور الحركة في محيط النظام الدولي مختلف لدى كل من روسيا والصين؛ فبينما تعطي روسيا الأولوية للطابع الأمني، تولي الصين أهمية أكبر للطابع الاقتصادي التنموي، وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته من خلال دراسة طبيعة العلاقات الروسية الصينية إزاء التفاعلات التعاونية والصراعية على الساحة الدولية.

## أولاً | العلاقات الروسية الصينية إزاء التفاعلات التعاونية:

سيركز هذا الجزء على ما قدمته كل من روسيا والصين من إسهام مرتبط بإنشاء مؤسسات تعاونية، تستهدف في جزء منها مواجهة الولايات المتحدة، علاوةً على تدعيم النموذج الصيني والروسي الدولي باعتبارهما قوتين فاعلتين اقتصاديًّا وأمنيًّا، وهو ما يمكن فحصه عبر دراسة تأسيسهما لكل من مجموعة "بريكس"، و"منظمة شنغهاي للتعاون".

### 1- مجموعة بريكس:

يعود مصطلح BRIC إلى الخبير الاقتصادي في مؤسسة جولدمان ساكس "جيم أونيل" الذي سلط الضوء عام 2001 لأول مرة على الإمكانات الاقتصادية لكل من البرازيل وروسيا والهند والصين. وتوقع أن تكون دول "بريك" هي الاقتصادات البارزة الناشئة في القرن الحادي والعشرين، التي ستهيمن على الإنتاج العالمي والتجارة والتمويل.

وعلى الرغم من ظهور تجمع "بريك" (انضمت دولة جنوب إفريقيا إلى المجموعة عام 2010 لتحمل المجموعة اسم بريكس BRICS) رسميًّا على خلفية الانهيار الاقتصادي العالمي لعام 2008، فإن الانهيار نفسه كان في أفضل الأحوال متزامنًا، وليس السبب الحقيقي وراء صعوده. وتكمن المسببات الرئيسية وراء صعود بريكس فيما حدث من تحول واضح في القوة الاقتصادية العالمية بعيدًا عن الغرب في اتجاه الشرق، وإساءة استخدام الولايات المتحدة للعقوبات المالية والدبلوماسية ضد معظم الدول الأعضاء في "بريكس" وغيرها من الدول النامية غير التابعة للغرب.

وكما هو واضح في مختلف بيانات قمة "بريكس"، كان ظهور المجموعة مدفوعًا بشكل أساسي من خلال ما عانته الدول النامية من مظالم من جراء النظام الاقتصادي والمالي العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة؛ ففي بيان قمة بريكس الثانية عام 2010، أعلن القادة أن نشأة المجموعة كانت بغرض تصحيح "عيوب شرعية" البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من خلال إحداث "تحول جوهري في قوة التصويت". ووصولًا إلى القمة التاسعة عام 2017، أصبح قادة بريكس أكثر صراحةً ضد هيمنة

الولايات المتحدة على النظام المالي العالمي؛ فعلى سبيل المثال، شن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين هجومًا على هيمنة الدولار الأمريكي والعملات الاحتياطية الأخرى، وقال: "نحن على استعداد للعمل مع شركائنا لتعزيز إصلاحات اللوائح المالية الدولية، والتغلب على الهيمنة المفرطة لعدد محدود من العملات الاحتياطية"[2].

وعليه، وحسبما جاء بقمة "إيكاترينبرج" عام 2009، تتمثل مهمة المجموعة في تنويع النظام النقدي الدولي، وتحقيق تمثيل أكبر داخل الأنظمة المالية الدولية الرئيسية، مثل صندوق النقد الدولي الذي تمثل دول بريكس مجتمعةً فيه ما يقرب من 41٪ من سكان العالم، بما في ذلك أكثر من 3.1 مليار شخص، كما يبلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول المجموعة ما يقرب من 23.2٪ من إجمالي الإنتاج الاقتصادي العالمي[3].

أ. نشاط مجموعة بريكس داخل منظومة الاقتصاد العالمي:

عمدت مجموعة بريكس إلى إضفاء درجة كبيرة من الطابع المؤسسي على أنشطتها بغرض مواجهة هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي؛ حيث أطلقت مجموعة بريكس مبادرتين ماليتين رئيسيتين، هما: بنك التنمية الوطني، وترتيب احتياطي الطوارئ (CRA). وخصص لكل مؤسسة رأسمال أوليًّا قدره 100 مليار دولار. ويُنظر إلى بنك التنمية الوطني، الذي يُتوقع أن يستثمر في مشروعات التنمية المستدامة عبر أوراسيا، كبديل للبنك الدولي، بينما يُنظر إلى ترتيب احتياطي الطوارئ باعتباره شبكة أمان لمساعدة الدول الأعضاء على تجاوز الأزمات المالية، كإجراء مضاد لصندوق النقد الدولي، ولتوفير تمويل البنية التحتية والسيولة للاقتصادات الناشئة[4].

وعند إنشاء بنك التنمية، أصدرت بريكس بيانًا واضحًا ينتقد صندوق النقد الدولي؛ لفشله في تنفيذ الإصلاحات التي من شأنها أن تمنح مزيدًا من سلطات صنع القرار للاقتصادات النامية. وعلى الرغم من أن بنك التنمية لم يحقق الهدف منه بعد، فإنه لا يخلو من الأهمية أيضًا؛ حيث يقدم البنك قروضًا للعديد من البلدان التي لم تستطع تلقي الأموال من البنوك التقليدية بسبب نقص الائتمان، كما قدم ابتكارًا في مجال الإقراض بالعملات المحلية لحماية الدول النامية من أسعار الصرف المتقلبة بسبب الدولار.

وبدأت مجموعة بريكس أيضًا تطور نظامًا يسمى "دفع بريكس"، يهدف إلى العمل، على غرار محافظ الإنترنت الرئيسية، مثل Apple Pay وGoogle Pay؛ حيث تم تعيين BRICS Pay لربط بطاقات الائتمان والخصم لمواطني دول بريكس، بغض النظر عن العملة التي يتم الدفع بها[5].

ب . عوامل تباطؤ مسيرة بريكس:

على الرغم من البداية الناجحة للمجموعة، أدى تباطؤ اقتصادات البرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا، إلى جانب التغيرات الكبيرة في اتجاهات السياسة الداخلية والخارجية للدول، والخلافات بين الأعضاء؛ إلى وضع التجمع عند مفترق طرق[6]. ومن هذا المنطلق، اتجهت دول بريكس إلى الانتقال من أسلوب عمل منسق يتبع التجمع أو الكتلة إلى الترتيبات الثنائية بين الأعضاء الخمس. ويمكن رؤية ثنائية بريكس في الرد المحدود للتجمع على الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين؛ فعلى هامش قمة مجموعة العشرين في أوساكا عام 2019، صرَّحت الدول الخمس بالتزامها بـ"التجارة الدولية الشفافة وغير التمييزية والمفتوحة والحرة والشاملة"، علاوة على سعيها جاهدةً لتعزيز دور آلية تسوية المنازعات لمنظمة التجارة العالمية باعتبارها ركيزة النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد، وتم تضمين هذه المبادئ في إعلان قمة بريكس في "برازيليا" عام 2019[7].

وتعد العلاقات الصينية الهندية ضمن مجموعة بريكس من أكثر العلاقات إشكاليةً، وهي العلاقة التي تنعكس بدورها على فاعلية المجموعة ككل؛ فإلى جانب مناوشاتهما الحدودية بين الحين والآخر، تنتقد الهند بشكل دائم تعاون الصين العسكري ومشاريعها التنموية في باكستان، كما ترفض الوجود الصيني المتزايد في المحيط الهندي، والحكم الصيني للتبت. في المقابل، تدعم الهند سياسة "المحور الآسيوي" للولايات المتحدة، وتتعاون عسكريًا مع الولايات المتحدة واليابان وأستراليا لاحتواء النفوذ الصيني في المحيط الهندي وغرب المحيط الهادئ[8].

وإلى جانب اختلاف السياسة الخارجية، تتسم المجموعة أيضًا بعدم التجانس السياسي والأيديولوجي؛ فعلى عكس المؤسسات الغربية التي يتشارك أعضاؤها تقريبًا القيم

الاجتماعية والسياسية الحاكمة نفسها؛ تقدم دول بريكس صورة مختلفة، سواء من حيث طبيعة الأنظمة الحاكمة أو السياسة الاقتصادية المتبعة في كل دولة.

من ناحية أخرى، تعتبر الصين فقط من بين دول بريكس قوة صناعية كبرى، بينما تحافظ الهند على ريادتها في مجال تكنولوجيا المعلومات. أما اقتصادات البرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا فليس باستطاعتها مقاومة أي تقلبات في أسواق السلع العالمية، وهو ما يجعل مجموعة بريكس أقل مرونة اقتصاديًّا من مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى.

وهناك قضية أخرى تثير قلقًا جديًّا لدول بريكس؛ هي الهيمنة الاقتصادية للصين داخل المجموعة؛ فبالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي، تبلغ الفجوة الاقتصادية بين الصين وجنوب إفريقيا نحو 13.5 ضِعف، كما أن الفجوة الاقتصادية بين الصين وبين الهند وروسيا والبرازيل تبلغ من خمسة إلى ثمانية أضعاف. وهنا تشير الهيمنة الاقتصادية للصين إلى احتمال تنامي التوترات الجيوسياسية بينها وبين الهند، بما يعرقل فاعلية التعاون الاقتصادي والدبلوماسي لدول بريكس لتشكيل جبهة مشتركة ضد الولايات المتحدة في السنوات المقبلة. وبالفعل رفضت الهند الانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق؛ تخوفًا من توسع النفوذ الجيوسياسي الصيني عبر منطقة أوراسيا والمحيط الهندي[9].

وعليه تثير احتمالات الانقسام الداخلي وتنامي الخلافات بين الأعضاء، وجود صعوبة لدى تكتل بريكس في أن يصبح نواة لنظام عالمي بديل؛ وذلك في حال عدم استطاعة الدول الأعضاء إدارة التناقضات الداخلية مع توسيع جدول أعمالها في الوقت نفسه ليصبح صوت التكتل أكثر أهميةً على المستوى الدولي[10].

**2. منظمة شنغهاي للتعاون:**

منذ التسعينيات، أشارت السياسات الصينية بشأن الأمن المتعدد الأطراف إلى الحاجة إلى آلية لحل المشكلات على المستوى الإقليمي. وتدعم وجهة النظر هذه مخاوف روسيا بشأن الحفاظ على الأمن في "الخارج القريب"، خاصةً بين الدول التي لا تزال هشة في

آسيا الوسطى. تزامن ذلك مع قرار بكين الابتعاد عن ترددها التقليدي في تشكيل معايير ومنظمات الأمن الإقليمي بشكل مباشر، والاضطلاع بدور أكثر فاعلية في تطوير أدوات جديدة لمعالجة المشكلات الأمنية، لا سيما في محيطها. كان المثال الأكثر وضوحًا لتقارب السياسات الصينية الروسية هو تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون، التي انبثقت عن حوارات "شنغهاي الخمسة" حول ضمان التنمية الإقليمية السلمية وتسوية النزاعات الحدودية المتبقية من الحقبة السوفييتية[11].

لقد اعتُبرت منظمة شنغهاي للتعاون تحالفًا مضادًّا لحلف الناتو؛ وذلك بغرض التصدي لاختراق الحلف المجالَ الحيويَّ الروسيَّ وتمدُّده نحو شرق أوروبا. واستهدفت المنظمة منذ إنشائها تشكيل تكتُّل إقليمي يهدف إلى الرفاهية الاقتصادية لشعوب آسيا الوسطى وشمال آسيا، إلا أن الأهداف الرئيسية للمنظمة كانت ذات طبيعة أمنية وعسكرية، بحيث بدأت الدول الأعضاء تُخفِّض عدد قواتها على حدودها المشتركة. ودفعت توسعات حلف الناتو في شرق أوروبا وآسيا الوسطى روسيا إلى تحويل شنغهاي من منتدى اقتصادي إلى تحالف شبه عسكري، من خلال سلسلة من المناورات العسكرية بين الأعضاء، وصياغة وثيقة مبدئية للتعاون العسكري، ومكافحة الإرهاب الدولي والحركات الانفصالية[12].

يبلغ عدد سكان الدول الأعضاء مجتمعةً 1.5 مليار شخص، يمثلون ما يقرب من ربع سكان العالم. وبإضافة الدول المراقبة، ينمو معدل التمثيل السكاني ليصبح نحو نصف سكان العالم، كما أن التمثيل الإقليمي واسع للغاية؛ حيث يشمل مناطق شاسعة من الشرق الأدنى وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا.

أ. تطور المنظمة:

يمكن تقسيم نمو منظمة شنغهاي للتعاون إلى عدة فترات تتميز بمصالح وأهداف مختلفة: المرحلة الأولى هي التي استمرت من أوائل التسعينيات حتى عام 2001، وتمثل الاتفاقيات الأولى بين الدول المتجاورة، ثم قدمت المرحلة الثانية "إعلان تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون"، الذي يمثل البداية الرسمية للمنظمة، ويحدد ثلاثة أهداف واضحة، أو "شرور" يجب أن تكون لها الأولوية؛ هي: مكافحة الإرهاب والانفصالية والتطرف.

وبـدأت المرحلـة الثالثـة في عـام 2004 مـع اللمسـات الأخـيرة للتحـول المؤسـسي للمنظمـة، مـن حيـث وجـود أمانـة في بكـين، وهيـكل إقليـمي لمكافحـة الإرهـاب في طشـقند[13].

بيان رقم (3): تطور منظمة شنغهاي من مجموعة شنغهاي (5) إلى منظمة شنغهاي للتعاون SCO

| شنغهاي (5) 1996-2001 | منظمة شنغهاي للتعاون 2001- حتى الوقت الحاضر | | |
|---|---|---|---|
| الأعضاء | الأعضاء | المراقبون | شركاء الحوار |
| الصين، كازاخستان<br>قيرغيزستان، روسيا<br>طاجيكستان | الصين، الهند، كازاخستان،<br>قيرغيزستان، باكستان، روسيا،<br>طاجيكستان، أوزبكستان، إيران | أفغانستان، بيلاروسيا، منغوليا | أرمينيا، أذربيجان<br>كمبوديا، نيبال<br>سريلانكا، تركيا |

وقـد بـدأت منظمـة شـنغهاي تبحـث التوسـع في القـارة الآسـيوية جنوبًـا بضـم كل مـن الهنـد وباكسـتان، ومنحهمـا العضويـة الكاملـة بـدلًا مـن صفـة مراقـب، بهـدف احتـواء النفـوذ الأمريكـي في القـارة الآسـيوية، وتخفيـف حـدة التوتـرات بـين الهنـد والصـين، وتوطيـد العلاقـات مـع باكسـتان، واحتـواء الطمـوح النـووي لكوريـا الشـمالية[14].

ولا تـزال موسـكو تعمـل كمسـئول عـن كثـير مـن السياسـات والأمـن في منطقـة أوراسـيا، وفي السـنوات الأخـيرة، أصبحـت الصـين شـريكًا اقتصاديًـا رئيسـيًا لآسـيا الوسـطى، لا سـيما مـع مشـروعاتها المرتبطـة بتطويـر طـرق التجـارة ضمـن مبـادرة الحـزام والطريـق، بمـا يسـتدعي ضمـان أمـن تلـك الطـرق. وعلـى النقيـض مـن ذلـك، بـدأت الولايـات المتحـدة تفـك ارتباطهـا بالمنطقـة منـذ إدارة أوبامـا، وهـو مـا منـح المنظمـة زخمًـا إقليميًـا واسـعًا.

شـكَّل عـام 2018 تطـورًا محوريًـا في تاريـخ المنظمـة والمنطقـة؛ فـلأول مـرة ومـن خـلال أنشـطة المنظمـة، تشـاركت القـوات الهنديـة والباكسـتانية في تدريبـات عسـكرية مشـتركة في روسـيا، تمثلـت مهمتهـا في التدريـب علـى إجـراء عمليـة مشـتركة لمكافحـة الإرهـاب، وزيـادة الاسـتعداد القتـالي للـدول بغـرض مكافحـة الإرهـاب والتطـرف والانفصـال، إلى جانـب تطويـر وتنفيـذ اسـتراتيجيات مشـتركة في حالـة اسـتيلاء الإرهابيـين علـى جـزء مـن أراضي إحـدى دول المنظمـة.

ولم يكن أمر المناورة فقط هو حيز الاهتمام في ذلك العام، بل حاز الاهتمامَ بشكل أكبر ما أعلنته وزارتا الدفاع الصينية والروسية بخصوص مشاركة جيش التحرير الشعبي في سبتمبر 2018 في أكبر مناورة عسكرية روسية صينية منذ عقود. ووفقًا لوزير الدفاع الروسي، اشتملت مناورات فوستوك 2018 في الشرق الأقصى الروسي على مئات الآلاف من الجنود الروس بالإضافة إلى نحو 3000 جندي من جيش التحرير الشعبي، مع ما يقرب من 1000 قطعة من المعدات العسكرية، وعشرات الطائرات ذات الأجنحة الدوارة والثابتة[15]. وعلى الرغم من أهمية التدريب المنعقد تحت مظلة المنظمة، يبدو أن الطرفين الروسي والصيني قد آثرا في هذا التوقيت إبراز تعاونهما الثنائي العسكري، فضلًا عن تعاونهما القائم داخل المنظمة، وهو ما قد يكون الغرض منه تحدي الوجود الأمريكي المتنامي بالمنطقة.

ب. الخلافات داخل منظمة شنغهاي للتعاون:

عبر توسع أعمال المنظمة، بدأ يبرز عدم التوافق الروسي الصيني حول تصور كل منهما لهوية المنظمة، وحول الأولوية التي ينبغي العمل بها، اقتصادية كانت أم أمنية.

ومع تطور منظمة شنغهاي للتعاون، كانت الصين أكثر حماسًا نسبيًّا من روسيا للترويج للمنظمة ككيان متعدد الأوجه ذي بُعد اقتصادي وتنموي قوي يتناسب مع هويتها الأمنية. وعلى النقيض من ذلك، كانت روسيا أكثر دعمًا لمنظمة شنغهاي للتعاون باعتبارها حلقة وصل قوى إقليمية لمواجهة الغرب.

ظهر مثال آخر للاختلافات بين بكين وموسكو حول الهوية "غير الأمنية" لمنظمة شنغهاي للتعاون في نوفمبر 2016؛ وذلك حينما أوصى رئيس الوزراء الصيني "لي كه تشيانج" بإنشاء منظمة التجارة الحرة لمنظمة شنغهاي للتعاون، في محاولة لتعزيز البعد الاقتصادي للمنظمة، وهو هدف طويل الأمد في بكين منذ إنشاء المنظمة، إلى جانب إنشاء بنك وصندوق تنمية برعاية المنظمة، ولكن تلك المقترحات قُوبِلت بعدم رضا روسي.

من جانب آخر، تتشارك بكين مع موسكو عدم الارتياح إزاء الثورات الملونة في الفضاء السوفييتي السابق؛ وذلك على اعتبار أن تلك الثورات تدخلات خارجية تستهدف تعزيز

الأنظمة الموالية للغرب. لقد أثارت "ثورة التوليب" في قيرغيزستان نقاشًا داخليًا كبيرًا في بكين حول الأمن الإقليمي؛ ما أدى إلى وعود قدَّمتها حكومة "هو جينتاو" بخوض "حرب بلا دخان" ضد "العناصر الليبرالية" التي تسعى إلى زعزعة استقرار الصين كما كانوا يسعون، على ما يبدو، إلى القيام به في وسط الصين. ومع ذلك، كانت بكين أقل حماسًا من موسكو تجاه استخدام الوسائل العسكرية الصعبة. وخلال قمة منظمة شنغهاي للتعاون في يوليو 2015، لم تتوافق الصين مع ما قدمه وزير الدفاع الروسي "سيرجي شويجو" من توصية بخصوص أن تنظر المنظمة في تحالف أكثر رسمية يمكن أن يعمل على منع أي "ثورات ملونة" مستقبلية في أوراسيا[16].

وعلى الرغم من استمرار التعاون العسكري والتنسيق بين روسيا والصين، بما في ذلك تدريبات مهمة السلام المنعقدة على هامش أعمال المنظمة، لا تزال بكين حذرة من أن تصبح منظمة شنغهاي للتعاون تحالفًا رسميًا يكون له تأثير محتمل على علاقاتها الاقتصادية الحيوية مع الولايات المتحدة وحلفائها. وفي قمة مايو 2014 لمؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا (CICA)، دعت حكومة الصين إلى مفهوم أمني "آسيوي" جديد، يقوم على الأمن المتكافئ لكل دولة آسيوية؛ فلكل دولة الحق المتساوي في المشاركة في شئون الأمن الإقليمي، والمسئولية المتساوية للحفاظ على الأمن، ولا يجوز لأي دولة أن تحاول الهيمنة أو التعدي على حقوق ومصالح الدول الأخرى. وعليه ينبغي لدول آسيا تبني نهج متعدد الجوانب وشامل، كما يجب حل مشاكل الأمن في آسيا من قبل الآسيويين أنفسهم، من خلال التعاون والطرق السلمية، بالإضافة إلى وجوب العمل من أجل تحقيق الأمن المستدام والدائم، مع التركيز على التنمية والأمن؛ فالتنمية هي أساس الأمن، والأمن شرط مسبق للتنمية[17].

## ثانيًا | العلاقات الروسية الصينية إزاء التفاعلات الصراعية:

على الرغم من بيانات وتصريحات الدعم الصيني إزاء التحركات الروسية الخارجية، خاصةً في منطقة الشرق الأوسط، وما يبدو من تنسيق لتحركاتهما الخارجية، فإنه بالنظر إلى النزاعات الإقليمية، يتضح وجود مساحة من عدم التوافق يعمل الطرفان على تجاوزها حفاظًا على شراكتهما القائمة. ولعل النزاع حول بحر الصين الجنوبي، وضم روسيا شبه جزيرة القرم أبرز الأمثلة على ذلك.

**1. النزاع حول بحر الصين الجنوبي:**

تبلغ مساحة بحر الصين الجنوبي نحو 1.4 مليون ميل مربع، وهو محاط بعدد من الدول الآسيوية: من الشمال تحده الصين وتايوان، في حين يحده من الغرب فيتنام، بينما تقع إندونيسيا وماليزيا وبروناي في الجنوب، فيما تقع شواطئ الفلبين في شرق بحر الصين الجنوبي. ويمكن إرجاع النزاعات بين تلك الدول إلى عام 1982؛ حين تم اعتماد القانون الدولي للبحار؛ وذلك لتقنين مطالبات بعض الدول حول المياه الإقليمية المحيطة بها. وبعد إقرار هذه الاتفاقية، ثارت النزاعات بشكل أوضح؛ حيث طالبت كل من الصين وفيتنام بأحقيتهما في جزر "بارسيل"، في حين تنازعت كل من الصين والفلبين وفيتنام وإندونيسيا وماليزيا وبروناي وتايوان بأحقية سيادتها على جزر "سبراتلي" الواقعة في بحر الصين الجنوبي.

بدأ الصراع يتخذ منحى جديدًا مع إعلان الصين في عام 2009 عن خريطة الخطوط التسعة، التي تشير إلى أن الصين تمتلك ما يقرب من 90 % من بحر الصين الجنوبي، كما أعلنت عن أحقيتها في جزر بارسيل وسبراتلي المتنازع عليهما. ومنذ ذلك الحين، أخذت النزاعات منحى تصاعديًّا بشكل كبير بين الصين من ناحية، وفيتنام وماليزيا والفلبين وبروناي والولايات المتحدة من ناحية أخرى. وتسعى الولايات المتحدة إلى أن تظل الممرات المائية في بحر الصين الجنوبي حرة ومفتوحة للتجارة العالمية، ولكن يكمن هدفها الأكبر في عدم السماح لبكين بالسيطرة البحرية على بحر الصين الجنوبي؛ لأن ذلك سينتقص بشكل كبير من الدور والوجود البحري الأمريكي في المحيطين الهادئ والهندي.

أظهرت صور الأقمار الصناعية في السنوات الأخيرة جهود الصين الحثيثة لزيادة حجم الجزر أو إنشاء جزر جديدة تمامًا، كما أنشأت الصين أيضًا موانئ ومنشآت عسكرية، ومهابط طائرات، خاصةً في جزر بارسيل وسبراتلي، فضلًا عن قيام الصين بنشر طائرات مقاتلة، وصواريخ كروز، ونظام رادار في جزيرة "وودي".

اتبعت الإدارة الأمريكية، قبل رئاسة دونالد ترامب، سياسة يشوبها الغموض حيال النزاع حول بحر الصين الجنوبي؛ فعندما قامت الفلبين برفع دعوى قضائية ضد

الصين، وصدر بموجبها حكم محكمة التحكيم الدائمة في عام 2016، الذي قضى بأن "ادعاءات بكين حول حقوقها التاريخية في بحر الصين الجنوبي لا أساس لها قانونًا"؛ اكتفت الإدارة الأمريكية حينها بالتعبير فقط عن قلقها من أن الصين لا تتبع قواعد القانون الدولي. وقد يرجع الموقف الأمريكي إلى أن النزاعات داخل بحر الصين الجنوبي ظلت محدودة، وربما لم ترغب الولايات المتحدة في التدخل بشكل كبير في هذا النزاع، خاصةً أن علاقات بكين وواشنطن كانت جيدة في ذلك الحين.

لكن خلال عام 2020، بدأت الصين تعتمد بشكل أكبر على الوسائل العسكرية لتأكيد وجودها وأحقيتها في بحر الصين الجنوبي؛ حيث قامت في مارس 2020 بافتتاح محطتين بحثيتين جديدتين في جزر سبراتلي، وتم تجهيزهما بصوامع دفاعية ومدارج عسكرية، كما صعد الجيش الصيني أنشطته ودورياته البحرية وكثفها في بحر الصين الجنوبي[18].

أ. الموقف الروسي من أزمة بحر الصين الجنوبي:

من وجهة نظر روسية، فإن السياسة الصينية هذه تضيف صعوبات أخرى في العلاقات الدبلوماسية مع جيرانها في شرق آسيا؛ حيث تتعقد مشكلة إيجاد توازن مبشر في العلاقات مع الصين ومع أعدائها في النزاعات الإقليمية.

وعلى الرغم من ذلك، تؤثِر روسيا في تعاطيها مع أزمة بحر الصين الجنوبي اتباع مبدأ أهمية حل الصراعات على مستوى ثنائي، دون تدخل من أطراف ثالثة؛ ففي العاشر من يونيو عام 2016، صرح وزير الخارجية الروسي بأن "روسيا ليست جزءًا من الصراع في بحر الصين الجنوبي، ولن تنجر إليه"، وأضاف قائلًا إن روسيا لا تنحاز إلى أيٍّ من الأطراف، وهي على قناعة تامة بأن تدخل طرف ثالث في هذه النزاعات يزيد التوتر في هذه المنطقة.

وعلى الرغم مما يبدو من حياد روسي، أشارت عدد من التحليلات إلى عدم التزام موسكو بالحياد الدائم فيما يتعلق بموقفها من بحر الصين الجنوبي. وتمثلت الإشارة الأولى في تصريح الرئيس الروسي بوتين في يوليو 2016، تعليقًا على حكم محكمة التحكيم

الدائمة؛ حيث أشار إلى أن روسيا لا تتدخل في الصراعات ببحر الصين الجنوبي، لكنها تؤيد موقف الصين غير المعترف بقرار المحكمة؛ فتدخل طرف ثالث في المشكلة يجب أن يكون بناءً على اتفاق طرفي المشكلة. وما دامت الصين لم تتوجه إلى المحكمة فإن قرارها غير ملزم لبكين.

جاءت الإشارة الثانية في سبتمبر من عام 2016؛ حين أثارت التدريبات العسكرية المشتركة بين روسيا والصين ضجةً كبيرةً؛ حيث أُجريت لأول مرة في بحر الصين الجنوبي. وقد شاركت فيها سفن كبيرة لروسيا، ولم تتشارك مع السفن الصينية الحربية في إطلاق النيران ومناورات الإنقاذ فحسب، بل أيضًا في إنزال قوات للتدريب على احتلال الجزر. كما اعتبرت هذه التدريبات المشتركة بمنزلة عمليات عسكرية مشتركة ضد القوات المسلحة الأمريكية التي تعارض التوسع العسكري في المنطقة، خاصةً أن هذه العمليات العسكرية المشتركة جاءت في الوقت الذي تحاول فيه الصين تقوية نفوذها في المنطقة، وهو ما فسرته التحليلات بأنها إشارة ضمنية من موسكو بدعم الصين في القضايا الإقليمية[19].

ومع ذلك، تذهب عدد من التحليلات إلى عدم ارتباط انعقاد تلك التدريبات بمنطقة بحر الصين الجنوبي بالدعم الروسي للموقف الصيني في الصراع؛ فقد أجريت التدريبات قبالة سواحل مقاطعة "جوانجدونج"، بعيدًا عن المنطقة المتنازع عليها. كذلك أجريت تدريبات في عام 2015 في مياه البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، ولكنها كانت أيضًا بعيدة عن شبه جزيرة القرم، كما أن تدريبات عام 2016 لا تظهر، على الأرجح، أي تغير في موقف روسيا المحايد من القضية[20]. لقد كان أحد أغراض التدريبات البحرية الصينية الروسية المشتركة نصف السنوية، هو أن تثبتا للولايات المتحدة أنها ليست الدولة الوحيدة التي يمكنها العمل دون قيود في بحار العالم ومحيطاته. وهكذا في سبتمبر 2016، أجرت السفن الحربية الروسية والصينية تدريبات في بحر الصين الجنوبي، ثم في يوليو 2017، مارست البحريتان تدريبات في بحر البلطيق (الفناء الخلفي لحلف الناتو). أما فيما يتعلق بتصريح الرئيس الروسي المؤيد لموقف الصين تجاه قرار المحكمة، فإن روسيا تتفق مع الصين على أن المحكمة كانت متحيزة ضد الصين؛ فقد كان رئيس المحكمة الدولية لقانون البحار مواطنًا يابانيًّا، وكان أربعة

من القضاة الخمسة من الأوروبيين الذين قد لا يفهمون، في رأي موسكو، حساسية قضايا السيادة في آسيا.

ومع ذلك، أكدت روسيا عبر المتحدث باسم وزارة الخارجية، ضرورة التزام الأطراف بالحل الدبلوماسي القائم على القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ب. التعارض الروسي الصيني على خلفية أزمة بحر الصين الجنوبي:

على الرغم من مساحات التقارب الروسي الصيني حول معارضة الهيمنة الأمريكية، والتزام الطرفين بمبدأ الحل الثنائي للنزاعات، لكن عند النظر إلى مصالح الطرفين في المنطقة يبرز التباين بينهما.

تمتلك روسيا بعض العلاقات الثنائية المهمة في منطقة بحر الصين الجنوبي. إلى جانب الصين، تعد فيتنام، إلى حد بعيد، الشريك الأكثر أهميةً لروسيا في جنوب شرق آسيا، لكن موسكو لديها أيضًا علاقات مهمة مع تايلاند وإندونيسيا وماليزيا، وتسعى إلى تعزيز العلاقات مع سنغافورا والفلبين. لا يمكن لروسيا أن تزعج دول جنوب شرق آسيا، سواء التي لها مطالبات إقليمية ببحر الصين الجنوبي، أو من ليس لديها مطالبات، من خلال الوقوف إلى جانب الصين في بحر الصين الجنوبي؛ ولذلك تبنت موسكو سياسة الحياد الصارم في إطار هذا النزاع.

من جانب آخر، تمثل مزاعم الصين في نزاعها البحري مع فيتنام ببحر الصين الجنوبي، مشكلة محتملة لمشاريع الهيدروكربون المربحة لروسيا في فيتنام؛ ففي عام 2008، وقعت شركة غازبروم (أكبر منتج للغاز الطبيعي في روسيا) اتفاقية مع شركة الطاقة المملوكة للدولة "بتروفيتنام" لتطوير حقول الغاز في المجمعات 129-132 التي تقع قبالة الساحل الجنوبي الشرقي لفيتنام وعلى الجرف القاري للبلاد. ويبدو أن الكتل تتداخل مع خط من الخطوط التسعة التي تدعي الصين أحقيتها فيها. وتقع الكتل 129-132 على بعد ثلاث كتل فقط شمال البلوك 136، الذي سبق أن أُجبرت شركة

الطاقة الإسبانية ريبسول في يوليو 2017 على تعليق أنشطتها الاستكشافية فيه؛ وذلك تحت الضغط الصيني[21].

وفي هذا الصدد، يُثار أن الصين قد وجهت تحذيرًا لشركة روسية أخرى تستثمر في المنطقة نفسها، وهي روسنفت، بشأن أنشطتها، ولكنها لم تكن بنفس قدر التهديد الموجه إلى الشركة الإسبانية.

لا يتعلق الأمر فقط بفيتنام؛ ففي أكتوبر 2019، دعا الرئيس الفلبيني "رودريجو دوتيرتي" شركة روسنفت للتنقيب عن النفط والغاز في المياه التي تطالب بها الفلبين في بحر الصين الجنوبي. ورد العرض بالمثل من قبل السفير الروسي لدى الفلبين "إيجور خوفاييف" الذي دعا الشركات الفلبينية إلى "استكشاف النفط والغاز في روسيا مع الشركات الروسية"، بل ذهب فريق من روسنفت إلى مانيلا في وقت لاحق من ذلك الشهر لمناقشة إمكانية التنقيب عن النفط البحري المشترك مع وزارة الطاقة الفلبينية[22].

وهناك منطقة أخرى من الاختلاف في العلاقات الصينية الروسية حول بحر الصين الجنوبي وهي مبيعات الأسلحة الروسية لفيتنام. تعد روسيا ثاني أكبر مورد للأسلحة إلى جنوب شرق آسيا بعد الولايات المتحدة. وفيتنام (خصم رئيسي أمام الصين) هي أكبر زبون لها. على مدى العقد الماضي، مكنت عمليات نقل الأسلحة الروسية، بما في ذلك الطائرات المقاتلة والصواريخ والفرقاطات والغواصات، فيتنام من بناء رادع عسكري موثوق به أمام أي محاولات صينية للهجوم.

ومع ذلك، فمن وجهة نظر الصين، فإن العلاقة الدفاعية القوية بين روسيا وفيتنام أفضل من توثيق العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة وفيتنام. ومن ثم، تنظر بكين إلى وصول روسيا غير المقيد إلى المنشآت العسكرية الفيتنامية في خليج "كام رانه" على أنه أفضل من الوصول المنتظم للولايات المتحدة. بعد كل شيء، يمكن لبكين الضغط على موسكو للحد من أنشطتها مع فيتنام بطرق لا تستطيع القيام بها مع الولايات المتحدة. علاوة على ذلك، وافقت روسيا على نقل بعض تقنياتها الدفاعية الأكثر تقدمًا إلى الصين؛ ما زاد تفوقها العسكري على الأطراف المتنازعة الأخرى في بحر الصين الجنوبي.

وبذلك يمكن القول إنه في بحر الصين الجنوبي، تتلاقى المصالح الروسية والصينية فقط عندما يتعلق الأمر بمعارضة التدخل الأمريكي، لكنهما تتباعدان بشأن شرعية المطالبات الصينية المتنازع عليها مع باقي الأطراف ومبيعات الأسلحة؛ فلأسباب اقتصادية، ترغب روسيا في البقاء على علاقة جيدة مع كل الأطراف. علاوة على ذلك، فإن روسيا مستفيدة من استمرار الوضع الراهن في بحر الصين الجنوبي؛ حيث تساعد التوترات المتصاعدة في تنشيط قطاع الأسلحة لديها، وتشتيت انتباه الولايات المتحدة عن طموحات روسيا في فضاء ما بعد الاتحاد السوفييتي[23].

2. الضم الروسي لشبه جزيرة القرم:

على الرغم من أن أزمة الضم الروسي لشبه جزيرة القرم قد تسببت في تقارب روسي كبير مع الصين، فإن الأزمة كشفت عن وجه آخر من عدم اليقين في العلاقة الروسية الصينية.

بدأت أزمة شبه جزيرة القرم مع الإطاحة بالرئيس الأوكراني السابق "فيكتور يانوكوفيتش" في فبراير 2014. بعدها شهدت شبه الجزيرة تظاهرات واحتجاجات، وفي السادس عشر من مارس، أجرت شبه جزيرة القرم استفتاء اختار خلاله 97 % من الناخبين مغادرة أوكرانيا والانضمام إلى روسيا، ورفضت الدول الغربية الإجراء ووصفته بأنه غير شرعي. في غضون ذلك، أعلنت موسكو أنها ستحترم قرار شبه جزيرة القرم؛ ما مهد الطريق أمام الدخول الروسي إلى المنطقة[24].

أ. الموقف الصيني من أزمة شبه جزيرة القرم:

منذ البداية، ظلت الصين هادئة للغاية، وحتى أواخر فبراير 2014، لم تُدْلِ بأي تصريحات شديدة اللهجة حول الأزمة في أوكرانيا، وتجاهلت أي مبادرات دبلوماسية. مع ذلك، لم يكن صمتها وعدم مشاركتها علامة على أن الصين لم تكن مهتمة بما يحدث في أوكرانيا، بل كانت تتابع الأحداث عن كثب.

وعلى الرغم من تأكيد الصين أن ما يجري هو شأن داخلي بالأساس، سرعان ما بدأ الموقف الرسمي للصين في إصدار إشارات متكررة إزاء التدخل الغربي في الأزمة، وهو مؤشر على اقتراب موقفها إزاء الوضع في أوكرانيا من موقف الاتحاد الروسي.

وفي هذا الصدد، وجهت وكالة الأنباء الرسمية الصينية (شينخوا) موجة انتقادات ضد القادة الغربيين؛ لموقفهم الداعم لآلاف المتظاهرين الذين كانوا يتظاهرون في ساحة الاستقلال. وكتبت الوكالة: "يجب على الغرب أن يرفع يده عن الشئون الداخلية لدولة ذات سيادة"، وأن "إظهار الدعم للمتظاهرين المناهضين للحكومة هو ضربة خطيرة للديمقراطية الأوكرانية، ناهيك عن أنه قد يُعقِّد الشئون الإقليمية".

مثَّل هروب الرئيس الأوكراني في فبراير 2014، وتولي المعارضة السلطة نقطة تحول في السياسة الصينية؛ حيث دفعت المخاطر الاقتصادية الكبيرة للصين في أوكرانيا، قادتها في البداية إلى البحث عن فرصة لإجراء اتصالات بالسلطات الأوكرانية الجديدة بغرض حماية مصالحها ومشاريعها الاقتصادية القائمة.

وفي الخامس والعشرين من فبراير، أعلنت وزارة الخارجية الصينية، في بيان لها، احترام الصين الخيار الذي اتخذه الشعب الأوكراني، كما أكد البيان على الشراكة الاستراتيجية للصين مع أوكرانيا، واستعداد الصين لمواصلة توسيع التعاون المتعدد الأطراف.

وهكذا اتضح أن الصين كانت مستعدة للتعاون مع السلطات الأوكرانية الجديدة، على الرغم من أن قادة الصين كانوا، في الواقع، متشددين ضد أي محاولات للإطاحة بالسلطة، نظرًا إلى سعيهم نحو الحفاظ على النظام القائم ومنع الاضطرابات الثورية.

ب. أوجه التعارض الروسي الصيني على خلفية أزمة القرم:

في الفترة التي سبقت الضم الروسي لشبه جزيرة القرم، اضطرت الصين إلى توضيح موقفها بشكل أكثر تحديدًا؛ ففي 2 مارس 2014، بعد أن درس مجلس الاتحاد الروسي إمكانية استخدام القوات المسلحة الروسية في أوكرانيا، أصدرت وزارة الخارجية الصينية بيانًا خاصًّا بشأن الوضع في شبه جزيرة القرم؛ حيث أدانت أعمال العنف، ودعت إلى

احـترام اسـتقلال وسـيادة وسـلامة الأراضي الأوكرانيـة، وأكـدت الصـين مجـددًا التزامهـا بمبـدأ عـدم التدخـل في الشـئون الداخليـة.

وبذلـك أشـار البيـان بشـكل غـير مباشـر إلى مشـكلة تثـير القلـق لـدى النظـام الصيـني، وهـي مسـألة النزعـة الانفصاليـة الـتي انفجـرت بقـوة متجـددة مـرة أخـرى في الصـين خـلال تلـك الأثنـاء؛ ففـي الأول مـن مـارس 2014، شـهدت محطـة السـكك الحديديـة في "كونمينـج" بمقاطعـة "يونـان" عمـلًا إرهابيًـا، وسـبق ذلـك في شـهر فبرايـر مـن العـام نفسـه، اجتمـاع بـين الرئيـس الأمريكـي أوبامـا و"الـدالاي لامـا" في 21 فبرايـر 2014.

لقـد التزمـت الصـين الحيـاد التـام بشـأن أزمـة القـرم، سـواء في التصريحـات أو في الامتنـاع عـن التصويـت في مجلـس الأمـن؛ وذلـك لكـون موافقتهـا علـى مـا فعلتـه روسـيا في القـرم مـن المحتمـل أن يـأتي بنتـائج عكسـية علـى الداخـل الصيـني، مـن حيـث تجـدد المشـاكل الانفصاليـة في التبـت وشـينجيانج وتايـوان. ومـن ثـم لـن تخاطـر الصـين وتمنـح موافقتهـا العلنيـة لأي إجـراء يحمـل وسـم الانفصاليـة أو الضـم.

ومـع تصاعـد الموقـف في جنـوب شـرق أوكرانيـا، تطـور الموقـف الصيـني مـن الأزمـة الأوكرانيـة وأسـفر عـن تقـارب في مواقفهـا مـع روسـيا. ويمكـن رؤيـة هـذا الاتجـاه أيضًـا في الموقـف الصيـني مـن العقوبـات الغربيـة ضـد روسـيا؛ ففـي 23 يوليـو 2014، أعلنـت وزارة الخارجيـة الصينيـة أن الصـين عارضـت باسـتمرار اسـتخدام العقوبـات في ممارسـة العلاقـات الدوليـة. وفي 22 أغسـطس، أعلنـت أن العقوبـات لـن تـؤدي إلا إلى تفاقـم الأزمـة الأوكرانيـة. وحسـبما أفـادت وكالـة الأنبـاء الروسـية (تـاس) فـإن الولايـات المتحـدة حاولـت إقنـاع الصـين بالانضمـام إلى العقوبـات ضـد روسـيا، ولكـن دون جـدوى[25].

إلى جانـب إشـكالية القضيـة الانفصاليـة، فـإن لـدى الصـين العديـد مـن الخطـط والمشـاريع الاسـتثمارية الـتي مـن شـأنها خدمـة مسـار التنميـة الصينيـة، والـتي تتعـارض مـع الخطـط الروسـية؛ حيـث تعـني المصلحـة الصينيـة في أوكرانيـا شـيئين أساسـيين بجانـب الحفـاظ علـى اسـتثماراتها؛ حيـث ترغـب الصـين في ضمـان الوصـول إلى المحاصيـل الغذائيـة الوفـيرة هنـاك، وكذلـك خدمـة طريـق الحريـر إلى أوروبـا.

فمن الناحية الاستثمارية، كان للمستثمرين الصينيين اهتمام بشراء شركة شحن نهري أوكرانية يمكنها إدخال المنتجات الصينية إلى عمق أوروبا الشرقية. كذلك تدرس الشركات الصينية الاستثمار في تحديث ميناءين تجاريين يقعان على "بحر آزوف" الذي يرغب الكرملين في تحويله إلى بحيرة روسية بعد ضم شبه جزيرة القرم. ليس هذا فحسب؛ فخلال زيارة نائب رئيس مجلس الدولة الصيني "ما كاي" إلى العاصمة الأوكرانية كييف في ديسمبر 2017 لمراجعة المشاريع الاستثمارية، تم الكشف عن استثمارات صينية تُقدر بنحو سبعة مليارات دولار، كذلك أعلنت شركة صينية أخرى عن رغبتها في بناء مزرعة رياح بقدرة 500 ميجاواط، في المسار الذي هددت فيه روسيا بفتح "جسر بري" من دونيتسك إلى شبه جزيرة القرم[26].

ومن ناحية طريق الحرير، ترغب الصين في الاستفادة من موقع أوكرانيا في بناء طريق مختصر إلى أوروبا (أغنى سوق استهلاكية في العالم بالنسبة إلى الصين)، يبدأ من كازاخستان، عبر "بحر قزوين" إلى أذربيجان، ثم جورجيا، ثم عبر البحر الأسود إلى "جورنومورسك" في أوكرانيا. ومن ثم، يظل من المصلحة الصينية الحفاظ على استقرار الأوضاع الأمنية والاقتصادية في أوكرانيا، خدمةً لأغراضها السياسية والاقتصادية العالمية.

### 3. الحرب الروسية الأوكرانية:

في 30 مارس 2022، وخلال لقائه نظيره الروسي، أشار وزير الخارجية الصيني وانج يي إلى أن العلاقات الصينية الروسية صمدت أمام الاختبار الجديد لتطور المشهد الدولي، وظلت على المسار الصحيح، وأظهرت زخمًا تنمويًّا مرنًا، وأضاف أن الصين مستعدة للعمل مع روسيا للعمل على التوافق الهام الذي توصل إليه رئيسا البلدين، وتعزيز العلاقات الصينية الروسية في العصر الجديد إلى مستويات أعلى. وأضاف وانج يي أن قضية أوكرانيا لها سياق تاريخي معقد. إنه اندلاع توترات طويلة الأمد حول المشاكل الأمنية في أوروبا، ونتيجة لعقلية الحرب الباردة ومواجهة التكتلات. في ظل الوضع الحالي، تدعم الصين روسيا وأوكرانيا في التغلب على الصعوبات لمواصلة محادثات السلام، وتدعم النتائج الإيجابية التي تم التوصل إليها في المفاوضات، وتدعم تهدئة

التوترات على الأرض، وتدعم الجهود التي تبذلها روسيا وأطراف أخرى لمنع حدوث أزمة إنسانية واسعة النطاق. على المدى الطويل، ينبغي تعلم الدروس من الأزمة الأوكرانية. يجب معالجة المخاوف الأمنية المشروعة لجميع الأطراف على أساس مبادئ الاحترام المتبادل والأمن غير القابل للتجزئة، ويجب بناء هيكل أمني أوروبي متوازن وفعال ومستدام من خلال الحوار والمفاوضات من أجل تحقيق استقرار دائم في أوروبا[27].

يوضح ما تقدم الموقف الصيني الرسمي من الحرب في أوكرانيا، وهو الموقف الذي يمكن ملاحظته أيضًا في ساحات الأمم المتحدة؛ حيث امتنعت بكين عن التصويت لصالح أي قرار من شأنه إدانة روسيا، سواء كان في مجلس الأمن أو في ساحة الجمعية العامة للأمم المتحدة[28]؛ هذا إلى جانب الامتناع عن وصف الهجوم على أنه غزو روسي لأوكرانيا والالتزام بالوصف الروسي بكونها "عملية عسكرية خاصة"[29].

ويتضمَّن الرد الصيني الرسمي على الحرب وما تبعها من تداعيات جملة من الأمور يمكن توضيحها فيما يلي: بدايةً، لا تتحمل روسيا وحدها مسئولية ما حدث في أوكرانيا، بل يتحمَّله الغرب أيضًا، ولا سيما الولايات المتحدة؛ لأن الغرب تجاهل باستمرار المخاوف الأمنية لروسيا. ثانيًا- من المهم صياغة مفهوم أمني مشترك في المنطقة والعالم، يأخذ بعين الاعتبار مصالح واهتمامات جميع الأطراف، ولا يهيمن عليه الغرب. ثالثًا- يجب على الغرب الاعتراف بمبدأ عدم تجزئة الأمن الذي ينص على أن أمن دولة ما لن يتحقق على حساب أمن الدول الأخرى، وأن هذا المبدأ يجب أن يصبح أساس هيكل أمني دولي جديد. رابعًا- تريد الصين، مثل أوروبا، إنهاء الحرب في أسرع وقت ممكن، لكن الصراع سيستمر بسبب تدخل الولايات المتحدة. خامسًا- من المهم التخلي عن عقلية الحرب الباردة وفكرة التكتلات والتحول إلى نظام دولي متعدد الأقطاب، براجماتي تلعب فيه الدول غير الغربية دورًا أكثر حسمًا. سادسًا- لا يمكن المقارنة بين الأوضاع في أوكرانيا وتايوان؛ لأن أوكرانيا دولة ذات سيادة تعرضت للهجوم من قبل دولة أخرى. أما تايوان فجزء من الصين ومعترف بها على هذا النحو من قبل العالم. سابعًا- لا تدعم الصين العقوبات الغربية الأحادية الجانب ضد روسيا؛ لأن الولايات المتحدة تستخدم هذه العقوبات وسيلة لتوسيع نفوذها الجغرافي الاقتصادي[30]؛ هذا فضلًا عن

أن العقوبات تضر بالاقتصاد العالمي. ثامنًا- ترفض الصين توريد أسلحة إلى أوكرانيا، معتبرةً أن هذا مثل سكب الوقود على النار، الذي لن يؤدي إلا إلى تعقيد المشكلة؛ حيث من الممكن أن يؤدي استمرار توريد كميات كبيرة من الأسلحة إلى وقوعها في الأيدي الخطأ؛ ما يتسبب في مشاكل لا نهاية لها، وخلق مخاطر أمنية في أوكرانيا وفي المنطقة الأوسع[31].

وبشكل عام، فإن للصين مصلحة اقتصادية وسياسية كبيرة في حل سريع للحرب الروسية الأوكرانية. تتمتع الصين بعلاقات قوية مع روسيا وأوكرانيا، وهي أكبر شريك تجاري لكلا البلدين، كما تعد روسيا وأوكرانيا مُكوِّنين أساسيين في برنامج البنية التحتية للحزام والطريق، بالإضافة إلى قنوات لتجارة الصين مع أوروبا، ويهدد الصراع المستمر بعرقلة هذه التدفقات التجارية، ومشاريع الحزام والطريق الطموحة.

من ناحية أخرى، تريد الصين إنهاء هذا الصراع بطريقة مناسبة للجميع؛ فكلما طال أمد الحرب زاد تنشيط التحالف الغربي حول فكرة المواجهة القائمة على القيم بين الشرق والغرب؛ ما يجعل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في تحالف أوثق مع زيادة الميزانيات العسكرية حول العالم. هذا الأمر ليس جيدًا للصين التي تفضل الحفاظ على العلاقات الاقتصادية المربحة مع الغرب، وتركيز مواردها على التنمية المحلية[32].

وعلى الرغم مما يبدو من حياد صيني إيجابي إلى حد ما لصالح روسيا؛ حيث يجري تأكيد رفض العقوبات، ومسئولية الغرب عن اندلاع هذه الحرب؛ حملت الحرب تأثيرات سلبية على الصين أدت إلى فرض مجموعة من الضوابط على الحركة الصينية، بل ذهبت بعض التحليلات إلى افتراض تنامي خلاف روسي صيني على إثر الحرب، وهو ما استُدل عليه عبر تصريح الرئيس الروسي خلال لقائه نظيره الصيني على هامش قمة سمرقند؛ حين قال: "نثمن كثيرًا موقف أصدقائنا الصينيين المتوازن بشأن الأزمة الأوكرانية"، و"نتفهم قلقكم"؛ وذلك دون تحديد المسائل "المقلقة" التي قد تكون الصين أثارتها بشأن أوكرانيا[33].

كما حدث سابقًا مع الضم الروسي لشبه جزيرة القرم، يتعارض الهجوم الروسي، وما لحق به من ضم روسي لأراضٍ أوكرانية، مع مبادئ السياسة الصينية القائمة على وحدة

وسلامة الأراضي، وهو الأمر الذي تجاوزته روسيا عبر شن هجوم وضم أراضٍ أوكرانية إلى سيادتها. ومن ثم يمكن القول بأن التحرك الروسي قد أضر بما تروجه الصين عن مبادئها وقيمها التي هي أداة رئيسية من أدوات سياستها الخارجية.

وعلى الرغم من رفضها سياسة العقوبات، يبدو أن الصين قد آثرت الالتزام بالعقوبات؛ حيث أوقفت العديد من الشركات الصينية عملياتها هناك، وهذا يشمل شركات التكنولوجيا الصينية الكبرى مثل لينوفو، وشاومي، بالإضافة إلى بنك الصين والبنك الصناعي والتجاري الصيني (ICBC)، وكذا البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وشركة "دي جيه آي تكنولوجي" المصنعة للطائرات المسيرة[34]. وفيما يتعلق بشركة DJI، أعلنت الشركة عن وقف نشاطها التجاري في روسيا وأوكرانيا؛ لمنع استخدام طائراتها في القتال؛ وذلك على الرغم من تأكيد الشركة أن منتجاتها مخصصة للاستخدام المدني [35]، كما لم تعلن الصين علنًا تقديم دعم عسكري لروسيا، بل نفت هذا الأمر بعدما حذرتها واشنطن من عواقب خرق العقوبات المفروضة على موسكو في هذا المجال، أو دعم عمليتها العسكرية على الأراضي الأوكرانية[36]، كذلك فإن من شأن تقديم مساعدة عسكرية صينية إلى موسكو أن ينتهك سياسة الصين الطويلة الأمد المتمثلة في عدم التدخل[37].

يبدو أن الصين قد آثرت الالتزام بالقيود الغربية، لا سيما المفروضة على قطاع التكنولوجيا الروسية، خشيةَ فقدان الوصول إلى التقنيات الغربية؛ فالغرب لديه الكثير ليُقدِّمه أكثر من روسيا من أشباه الموصلات والبرمجيات والسلع الصناعية المتطورة[38].

ومع ذلك، تشير الأحداث والترتيبات اللاحقة، إلى المرونة الصينية في التعامل مع الأزمة، لا سيما مع ما أتاحته العقوبات الغربية من فرصة أمام مزيد من تطوير التعاون الاقتصادي بين الصين وروسيا؛ فعلى الرغم من انسحاب الشركات الصينية السابقة الإشارة إليه، هيمنت الشركات الصينية على النسخة الخامسة والعشرين من منتدى سانت بطرسبرج الاقتصادي الدولي (دافوس الروسي) في الوقت الذي تجنَّبت فيه معظم الشركات الغربية الحدث. ووفقًا لصحيفة جلوبال تايمز الصينية، تهدف الشركات في كلا البلدين إلى "هدف تنمية التجارة بحلول عام 2024 إلى 200 مليار دولار"، وهو الهدف الذي يطمح قيادة البلدان إلى تحقيقه[39]، كما اتفقت شركة غازبروم الروسية وشركة النفط الصينية العملاقة سي إن

بي سي في سبتمبر 2022، على اعتماد الدفع بعملتي الروبل واليوان مقابل إمدادات الغاز إلى الصين.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى تسجيل واردات الصين من النفط الخام الروسي في مايو 2022 رقمًا قياسيًا بالنسبة إلى شهر واحد بلغ 8.42 مليون طن؛ أي نحو 1.98 مليون برميل يوميًّا، بارتفاع 55 ٪ عن الشهر المناظر من عام 2021، وفقًا لبيانات الجمارك الصينية. وواصل الخام الروسي هيمنته على الواردات الصينية حتى أغسطس 2022؛ حيث أظهرت البيانات انخفاض واردات الصين من النفط الخام خلال شهر سبتمبر، إلا أن صادرات النفط الروسي قد استمرت في الارتفاع؛ وذلك بنسبة 22 ٪ مقارنةً بعام 2021[40].

فيما ذكرت منصة "إس آند بي جلوبال" ارتفاع واردات الصين من الغاز المسال الروسي؛ حيث استوردت الصين 611 ألف طن من الغاز الطبيعي المسال الروسي في أغسطس 2022، وهي الكمية الأعلى في 22 شهرًا[41].

وأظهرت بيانات من الإدارة العامة للجمارك بالصين في السابع من سبتمبر، أن تجارة الصين مع روسيا ارتفعت بنسبة 31.4 ٪ على أساس سنوي في الفترة من يناير إلى أغسطس لتصل إلى 117.2 مليار دولار. وزادت واردات الصين من روسيا بنسبة 50.7 ٪ لتصل إلى 72.95 مليار دولار خلال هذه الفترة. وفي هذا الصدد، أشار وزير التنمية الاقتصادية الروسي مكسيم ريشيتنيكوف إلى أن من المتوقع أن تصل التجارة بين البلدين إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 170 مليار دولار بحلول نهاية عام 2022، تمهيدًا للوصول إلى هدف 200 مليار دولار بحلول عام 2024؛ الأمر الذي يؤكد استمرار وتيرة العمل الروسي الصيني المشترك[42].

وعلى الصعيد العسكري، أجرت طائرات روسية وصينية تدريبات مشتركة في مايو 2022 لتسيير دوريات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتزامنت التدريبات مع زيارة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" إلى منطقة جنوب شرق آسيا، وحضوره قمة تحالف كواد الرباعي[43].

وفي أغسطس، أجرت القوات الروسية والصينية تدريبات عسكرية مشتركة في قاعدة تدريب تكتيكي للأسلحة المختلطة تابعة لجيش التحرير الشعبي الصيني بمنطقة نينجشيا الذاتية الحكم لقومية هوي شمال غرب الصين. واستهدف التدريب تعميق

عمليات مكافحة الإرهاب المشتركة بين الجيشين، وإظهار العزم والقوة إزاء الحماية المشتركة للأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي، كما عكس التدريب المرحلة المتقدمة الجديدة من شراكة التنسيق الاستراتيجية الشاملة في العصر الجديد، والثقة الاستراتيجية المتبادلة والتبادلات البرجماتية والتنسيق بين البلدين[44].

وبالتزامن مع زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي الأخيرة إلى تايوان، التي تبعتها زيارة أخرى لوفد من الكونجرس الأمريكي؛ أعلنت الصين مشاركة قوات من جيش التحرير الشعبي في مناورة "فوستوك 2022" التي أقيمت في شرق روسيا أوائل سبتمبر 2022، وشاركت فيها أكثر من 14 دولة[45]. وأرسلت الصين أكثر من 2000 جندي من جيش التحرير الشعبي، و21 طائرة مقاتلة، وثلاث سفن حربية. وكانت هذه المرة هي الأولى التي ترسل فيها الصين قوات جوية وبرية وبحرية للمشاركة في التدريبات العسكرية الكبرى التي أشرف عليها الرئيس بوتين شخصيًا[46].

وفي أعقاب اختتام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الصيني، أكتوبر 2022، أجرى وزير الخارجية الصيني مكالمته الهاتفية الأولى مع نظيره الروسي، بما يتماشى مع التقليد المتبع بأن تتصل الصين أولًا بأهم شريك استراتيجي لها بعد المؤتمر[47].

وبناءً عليه، من المُرجَّح أن تستمر الصين في دبلوماسية الحياد المرن؛ حيث تتجنب تقديم دعم مباشر لروسيا يتنافى مع العقوبات المفروضة عليها، مع استمرار وتيرة التعاون الاقتصادي والعسكري القائم بين البلدين. وبحسب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال مشاركته بقمة سمرقند فإن "العالم يتغير بسرعة، لكن شيئًا واحدًا فقط لم يتغير: الصداقة بين الصين وروسيا". وأكد ذلك الرئيس الصيني "شي جين بينج" بالقول إن الصين "مستعدة، جنبًا إلى جنب مع زملائها الروس، لأن تكون قدوة لقوة عالمية مسئولة، ولعب دور رائد في جلب هذا العالم السريع التغير إلى مسار التنمية المستدامة والإيجابية"[48].

# المصادر:


1. Tao Wenzhao , Xu Shengwe, The US factor in post–cold war China–Russia relations, (International Politics, January 2020) available online: https://link.springer.com/article/10.1057/s41311–020–00211–1
2. Mohammed Nuruzzaman, Why BRICS Is No Threat to the Post–war Liberal World Order, (International Studies, vol 57, 2019), available online https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/0020881719884449
3. Kristoffer Torben Rae, BRICS, Belts, and Roads: Laying the foundation for aglobal hegemon? How do BRICS and the Belt and Road Initiative compare in helping China achieve its goals as an emerging hegemon?, (Aalborg University, Master thesis, May 2020).
4. Mohammed Nuruzzaman, Why BRICS Is No Threat to the Post–war Liberal World Order,Op.Cit.
5. Karin Costa Vazquez, BRICS Multilateralism à la Carte, (Global Governance, 11 March 2020), available online https://www.globalpolicyjournal.com/blog/11/03/2020/brics–multilateralism–la–carte
6. Ibid.
7. Ibid.
8. James Parisot, The BRICS and American Global Power, (International Policy Digest, 5 November 2015), available online: https://intpolicydigest.org/the–brics–and–american–global–power/
9. Mohammed Nuruzzaman, Why BRICS Is No Threat to the Post–war Liberal World Order,Op.Cit.
10. Nivedita Kapoor, BRICS and its future: The challenges of multilateralism, (observer research foundation, 13 May 2020), available online: https://www.orfonline.org/expert–speak/brics–future–challenges–multilateralism–66053/
11. Adrian–Florin Lupas, Shanghai Cooperation Organization & NATO, (IAPSS Political Science Journal, Vol. 23, June 2014) available online:https://politikon.iapss.org/index.php/politikon/article/view/111/110
12. محمد عبد الله يونس، تحول جيوستراتيجي: الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الباسيفيكي، (مجلة السياسة الدولية، العدد 188، يناير 2012) ص 90–91.
13. Adrian–Florin Lupas, Shanghai Cooperation Organization & NATO, Op.Cit
14. محمد عبد الله يونس، تحول جيوستراتيجي: الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الباسيفيكي، مرجع سبق ذكره.
15. Richard Weitz, The SCO and NATO Compared, (China– US focus, 30 August 2018), available online: https://www.chinausfocus.com/peace–security/the–sco–and–nato–compared
16. Marc Lanteigne, Russia, China and the Shanghai Cooperation Organization: Diverging Security Interests and the 'Crimea Effect',in Helge Blakkisrud and Elana Wilson Rowe (editors), Russia's turn to the east: Domestic Policymaking and Regional Cooperation, (London: Palgrave Macmillan, 2018), p121–127.
17. China's Xi proposes security concept for Asia, (Xinhua, 21 May 2014), available online: https://www.chinadaily.com.cn/china/2014–05/21/content_17531900.htm
18. إيمان فخري، بحر الصين الجنوبي.. صدام محتمل بين واشنطن وبكين، (مجلة السياسة الدولية، العدد 223، يناير 2021)، ص182–184.
19. ديمترى سترلينسوف، منال السويفى (ترجمة)، روسيا والصراعات الإقليمية في شرق آسيا، (الهيئة العامة للاستعلامات، يناير 2018)، متاح إلكترونيًا: https://www.sis.gov.eg/Story/156142?lang=ar
20. ANTON TSVETOV, Russia's Tactics And Strategy In The South China Sea, (Asia Maritime Transparency Initiative, Center of Strategic and International Studies, 1 November, 2016): https://amti.csis.org/russias–tactics–strategy–south–china–sea/
21. Ian Storey, Moscow, Beijing and the South China Sea Dispute: Convergence and Divergence, (China–US Focus, 19 October 2017), available online: https://www.chinausfocus.com/peace–security/moscow–beijing–and–the–south–china–sea–dispute–convergence–and–divergence
22. Huong Le Thu and Sunny Cao, Russia's growing interests in the South China Sea, (Australian Strategic Policy Institute, 18 December 2019), available online: https://www.aspistrategist.org.au/russias–growing–interests–in–the–south–china–sea/
23. Ian Storey, Moscow, Beijing and the South China Sea Dispute: Convergence and Divergence, Op.Cit.
24. Zhang Lihua, Explaining China's Position on the Crimea Referendum, (Carnegie– Tsinghua Center for Global Policy, 1 April 2015), available online: https://carnegietsinghua.org/2015/04/01/explaining–china–s–position–on–crimea–referendum–pub–59600
25. Dmitry V. Kuznetsov, China and the Ukrainian Crisis: From 'Neutrality' to 'Support' for Russia, (China Report, vol 5,9 March 2016), available online: https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/0009445515627215
26. James Brooke, With Russia on the Sidelines, China Moves Aggressively into Ukraine,(The Atlantic Council, 5 January 2018), available online: https://www.atlanticcouncil.org/blogs/ukrainealert/with–russia–on–the–sidelines–china–moves–aggressively–into–ukraine/
27. Wang Yi Holds Talks with Russian Foreign Minister Sergey Lavrov, (Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, 30 march 2022), available on line: https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/202203/t20220331_10658029.html
28. Lucan Way, The Rebirth of the Liberal World Order?, (Journal of Democracy, 21 March 2022),available online: https://www.journalofdemocracy.org/the–rebirth–of–the–liberal–world–order/#author
29. سينوبك الصينية تعلق استثماراتها في روسيا بسبب العقوبات الغربية، (العربية. نت، 28 مارس 2022)، متاح إلكترونيًا: https://cutit.app/IVolu
30. Iliya Kusa, China's Strategic Calculations in the Russia–Ukraine War, (Wilson Center, 21 June 2022), available online: https://www.wilsoncenter.org/blog–post/chinas–strategic–calculations–russia–ukraine–war
31. مبعوث صيني: توريد السلاح لن يجلب السلام إلى أوكرانيا، (القناة العربية لشبكة تلفزيون الصين الدولية CGTN ، 9 سبتمبر 2022)، متاح إلكترونيًا: https://arabic.cgtn.com/n/BJIA–CEA–CEA/IHFcEA/index.html
32. Wang Huiyao, It's Time to Offer Russia an Offramp. China Can Help With That., (New York times, 13March 2022),available online: https://www.nytimes.com/2022/03/13/opinion/china–russia–ukraine.html

33. بين بوتين وشي.. تصريحات وتلميحات وَشَت بالاختلافات، (العربية.نت، 16 سبتمبر 2022)، متاح إلكترونيًا: https://cutit.app/FoxOT

34. China Power Project, What Are the Weaknesses of the China–Russia Relationship?, (Centre for Strategic and International Studies), available online: https://chinapower.csis.org/china–russia–relationship–weaknesses–mistrust/

35. شركة تقنية صينية تعلق نشاطها في روسيا وأوكرانيا، (روسيا اليوم، 27 أبريل 2022)، متاح إلكترونيًا: https://cutit.app/fvFlA

36. بين بوتين وشي.. تصريحات وتلميحات وَشَت بالاختلافات، مرجع سبق ذكره.

37. Lindsay Maizland, China and Russia: Exploring Ties Between Two Authoritarian Powers, (Council on Foreign Relations, 14 June 2022), available online: https://www.cfr.org/backgrounder/china–russia–relationship–xi–putin–taiwan–ukraine

38. Christian Shepherd, China not emerging as lifeline for sanction–slammed Russian economy, (Washington Post, 2 March 2022), available online: https://www.washingtonpost.com/world/2022/03/02/russia–economy–sanctions–china–support–ukraine/

39. Jan van der, Is the war in Ukraine creating a new world order?, (RFI, 18 June2022), available online: https://www.rfi.fr/en/international/20220618–is–the–war–in–ukraine–creating–a–new–world–order

40. مي مجدي، صادرات النفط الروسي إلى الصين ترتفع.. والسعودية تحتفظ بالمقدمة، (الطاقة، 24 أكتوبر 2022)، متاح إلكترونيًا: https://cutit.app/HwvDZ

41. حياة حسين، واردات الصين من الغاز المسال الروسي في أعلى مستوياتها منذ 22 شهرًا، (الطاقة، 6 سبتمبر 2022)، https://cutit.app/mJgEK

42. Yang Sheng and Chu Daye, China, Russia to strengthen cooperation on the way to a 'multipolar world', (Global times, 7 September 2022), available online: https://www.globaltimes.cn/page/202209/1274853.shtml

43. تزامنًا مع زيارة بايدن.. مناورات صينية روسية تشعل الأجواء، (سكاي نيوز عربية، 25 مايو 2022)، متاح إلكترونيًا: https://cutit.app/qdXFj

44. أ ش أ، انطلاق التدريب العسكري الصيني الروسي المشترك في شمال غربي الصين، (الأهرام، 9 أغسطس 2022)، متاح إلكترونيًا: https://gate.ahram.org.eg/News/2889631.aspx

45. مناورات صينية روسية.. هل تحصد واشنطن ما زرعه استفزازها لبكين؟ (سكاي نيوز عربية، 18 أغسطس 2022)، متاح إلكترونيًا: https://cutit.app/VDFoT

46. Keith Bradsher, Anton Troianovski and Jane Perlez, Challenges for Russia and China Test a 'No–Limits' Friendship, (New York times, 13 September 2022), available online: https://www.nytimes.com/2022/09/13/world/asia/china–russia–xi–putin.html

47. Amber Wang, China reasserts 'firm support' for Russia as Foreign Minister Wang Yi calls Moscow counterpart, (South China Morning Post, , 28 October 2022), available online: https://cutit.app/ETSuD

48. Diana Galeeva, How a Russia, China–led world order might look, (Arab News, 1 October 2022), available online: https://www.arabnews.com/node/2173236

# 11 روسيا والصين والتأثير المحتمل على النظام الدولي

منذ عام 1996، أصبح لزامًا في البيانات المشتركة الصادرة عن الروس والصينيين، توضيح تأكيدهم العمل معًا نحو بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب قائم على مبادئ القانون الدولي ويحترم قيم العدالة والإنصاف والديمقراطية والحرية والسلام، ويرسي أسس النفع المشترك للجميع. في المقابل، بات ينظر الغرب إلى الصعود الصيني الروسي

داخل ساحة النظام الدولي باعتباره مهددًا لأسسه، ومن ثم ينبغي العمل على تقييد هذا الصعود.

يمكن القول إن انتباه الغرب لتنامي القوتين الروسية والصينية قد بدأ يتبلور في أعقاب تعافيه من تداعيات الأزمة المالية العالمية؛ حيث وجد نفسه في سياق أزمة جديدة تكمن ملامحها في تغير ديناميكيات القوة، واكتساب الشرق قوة اقتصادية قادرة على تحدي الغرب، تمكنت بموجبها من تبوؤ مكانة متقدمة على خريطة التفاعلات العالمية. وعليه، يصبح من الطبيعي لجوء الغرب إلى تبني سياسة من شأنها تقييد التفاعلات الروسية الصينية على الساحة الدولية؛ وذلك نظرًا لتيقنه بأن نجاح استمرار تلك التفاعلات ستنتهي بنتائج تقصيه عن ساحات التأثير الدولي، وتفسح المجال أمام قوى أخرى نحو ممارسة هذا التأثير بدلًا منه. وفي هذا الإطار، تبرز التحذيرات التي صدرت عن الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين بخصوص ثني الصين عن تقديم مساعدات عسكرية أو اقتصادية لروسيا في حربها الأخيرة ضد أوكرانيا. وبناءً عليه، يكمن التساؤل حول المدى الذي يمكن للعلاقات الروسية الصينية إحداث تأثير حقيقي من خلاله داخل هيكل النظام الدولي.

## أولاً | حدود التأثير المستقبلي للعلاقات الروسية الصينية على هيكل النظام الدولي:

بافتراض استمرار تطور الشراكة الروسية الصينية وعدم تغير القيادة في روسيا أو التوجه الاستراتيجي للصين، يمكن الإشارة إلى مجموعة من العوامل التي يمكن لها، في حال تحققها، تحديد مدى التأثير المستقبلي للعلاقات الروسية الصينية على هيكل وموازين القوة داخل النظام الدولي.

### 1. استمرار النهج البراجماتي الحاكم للعلاقات الروسية الصينية:

توصل الجانبان الروسي والصيني عقب عودة علاقاتهما الثنائية إلى أن يكون النهج البراجماتي هو النهج الحاكم للعلاقة، يستند في مضمونه إلى احترام ومراعاة كل طرف مصالح وسيادة الطرف الآخر. وبناءً عليه، يمكن القول إن نجاح مدى أي تأثير للعلاقات الروسية الصينية على هيكل النظام الدولي سيتوقف على التزام بكين، على وجه التحديد، بتقديم الاحترام الكافي والمكانة المناسبة للطرف الروسي.

تدرك بكين، بناءً على خبرة علاقتها التاريخية مع الاتحاد السوفييتي السابق، خطأ سياسة التعامل بمنطق الأخ الأكبر والأخ الأصغر. ومن ثم، سيكون من الخطأ أن تتعامل بكين مع روسيا بمنطق الشريك الأكبر والشريك الأصغر.

بشكل عام، تحتاج بكين وموسكو إلى وقت للتكيف مع حقيقة أن الصين قد انتقلت من كونها شريكًا صغيرًا إلى الشريك الكبير في العلاقة. لكن حتى الآن، يبدو أن موسكو تتكيف بشكل جيد مع الوضع الجديد؛ حيث أصبحت العلاقات بينهما أوثق وأكثر ثقة.

يمكن تفسير ذلك جزئيًّا من خلال التحول في التفكير الاستراتيجي في موسكو؛ فبمراجعة استراتيجيتها تجاه الصين في أعقاب أزمة شبه جزيرة القرم عام 2014، توصلت القيادة الروسية إلى استنتاج مفاده أن تصورها السابق لـ"التهديد الصيني" كان مبالغًا فيه. لم يكن الحشد العسكري لبكين موجهًا نحو روسيا، بل باتجاه غرب المحيط الهادئ؛ حيث كانت تبني قوتها البحرية وتنخرط في منافسة استراتيجية ضد الولايات المتحدة. تعرف

روسيا أيضًا أنه لا يزال بإمكانها الاعتماد على أسلحتها النووية غير الاستراتيجية لردع العدوان الصيني. أخيرًا، فإن تصور موسكو المتضائل للتهديد الصيني يدين بالكثير لسياسة بكين في بث الطمأنينة إلى الشريك الروسي منذ التسعينيات؛ فلقد كانت الصين حريصة على احترام روسيا كقوة عظمى، وإعطاء المكانة اللازمة لبوتين على المسرح الدولي. وفي حين أن قوتها المتنامية تمثل تحديًا لموسكو، تعتقد القيادة الروسية أن التعامل مع الصين أكثر أمانًا وربحًا من محاولة موازنتها أو احتوائها.

إن العلاقة الودية مع موسكو هي إحدى الركائز التي تمكن بكين من مواجهة واشنطن، ولكن مع ازدياد قوة الصين، وتغير دورها وطموحاتها في السياسة العالمية، قد تجد بكين صعوبة متزايدة في الالتزام بسياسة الطمأنينة تجاه روسيا [1].

2. تصوراتهما حول النظام الدولي:

ظاهريًّا، على صعيد النظام الدولي، تمتلك بكين وموسكو وجهات نظر متطابقة أو شبه متطابقة حول الشئون الدولية، وتتفقان على مسائل ذات مبدأ واسع، مثل الحاجة إلى نظام متعدد الأقطاب أو "متعدد المراكز" لم تعد تهيمن عليه الولايات المتحدة، وأولوية الجهات الفاعلة الحكومية، والأهمية الحيوية لسيادة الدولة.

ومع ذلك، تختلف وجهات النظر الصينية والروسية اختلافًا جوهريًّا في العديد من النواحي؛ يمتد هذا الاختلاف ليشمل الأسئلة الأساسية حول طبيعة النظام العالمي [2].

تختلف موسكو وبكين حول نوع الترتيبات العالمية التي يجب أن تحل محل النظام الدولي الذي يقوده الغرب. ترى روسيا في الفوضى العالمية فرصة لإبراز مساحات تأثيرها وممارسة قوتها السياسية في إطارها، بينما تحتاج الصين إلى حد أدنى من الاستقرار اللازم لضمان أمان توسعها الاقتصادي [3].

لقد استفادت بكين بشكل كبير من القيادة العالمية للولايات المتحدة والعولمة التي يقودها الغرب. وعلى الرغم من عدم مثالية هذا النظام، وغضب بكين من قيود الهيمنة الأمريكية، فإن عوائده كانت إيجابية إلى حد كبير بالنسبة للصين؛ حيث منح

نظام ما بعد الحرب الباردة الصين وصولًا غير مسبوق إلى السلع العامة الدولية والموارد الطبيعية وأسواق التصدير والتكنولوجيا المتقدمة، كما وفر بيئة متساهلة سمحت لقادة الصين باتباع مسارهم السياسي في الداخل. وقد عزز نظام ما بعد الحرب الباردة، بشكل غير مباشر، شرعية حكم الحزب الشيوعي من خلال تسهيل النمو الاقتصادي للبلاد وازدهاره.

على الرغم من أن النقاد الغربيين يؤكدون أن الصين قوة مراجعة ثورية، فإن تحركها نادرًا ما كان ثوريًّا؛ حيث تسعى بكين إلى تعزيز المصالح الصينية من خلال تعزيز موقعها وتأثيرها داخل النظام الدولي الحالي، وكثفت من نشاطها في مختلف هيئات الأمم المتحدة، مثل مجلس حقوق الإنسان، وطورت منظمات جديدة متعددة الأطراف، مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وسعت إلى تصوير نفسها داخل المجتمع العالمي كمواطن دولي صالح. وعملت الصين أيضًا على تنمية مشاركتها بشكل كبير في المؤسسات التي يقودها الغرب، كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويعكس كل ذلك فهمًا مفاده أنه "يمكن للصين أن تصبح بشكل متزايد قطبًا عالميًّا مؤثرًا، عبر التسلل وتشكيل النظام الدولي من الداخل، بدلًا من محاولة استبداله".

يختلف تفكير موسكو عن بكين؛ حيث تجمع النخبة الحاكمة في روسيا على أن النظام الذي تقوده الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة قد أضر بالتنمية الروسية، وقيَّد بشدة آفاقها الدولية، وقوَّض أمنها القومي. إنهم يعتبرون فكرة "النظام الدولي الليبرالي" بحد ذاتها بناءً شيده الغرب ليخدم مصالحه الذاتية، وقد تعزز هذا العداء الأساسي بشكل منهجي من خلال الأحداث على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، مثل الثورة البرتقالية لعام 2004 في أوكرانيا، وتوسع الناتو باتجاه الشرق، وتدخل الحلف في ليبيا عام 2011، والعقوبات الغربية ضد موسكو ردًّا على ضم روسيا شبه جزيرة القرم والتدخل العسكري في دونباس.

على عكس بكين، لا ترى موسكو فائدة تذكر في محاولة العمل بنظام ما بعد الحرب الباردة من داخل النظام الدولي، وتمارس روسيا نفوذًا كبيرًا في مجلس الأمن التابع

للأمم المتحدة باعتبارها واحدة من الأعضاء الخمسة الدائمة العضوية، لكن نفوذها في المؤسسات الدولية محدود. ونتيجة لذلك، مال الكرملين إلى اتباع نهج بديل، خارج النظام، لتأكيد مصالح روسيا.

ينصرف النهج الأول إلى إعطاء الأولوية لعلاقات القوى العظمى التقليدية، مع التركيز بشكل خاص على المشاركة الشخصية بين القادة. على سبيل المثال، اقترح بوتين في يناير 2020 عقد قمة جامعة للدول الخمس الأعضاء الدائمة العضوية في مجلس الأمن؛ وذلك لإعادة تأكيد "المبادئ الأساسية للسلوك في الشئون الدولية، ولتوضيح السبل للتعامل بفاعلية مع أكثر القضايا الشائكة خلال الوقت الراهن". كان هذا من شأنه الالتفاف على النظام الحالي لصالح "وفاق" القرن الحادي والعشرين بين القوى العظمى التي من شأنها أن تشارك في إدارة العالم.

يتمثل النهج الآخر الذي اتبعته موسكو في السنوات الأخيرة في الاستفادة من نقاط الضعف بالنظام الدولي. في أوكرانيا، رد بوتين على الخسارة المفاجئة لنفوذ روسيا المهيمن على كييف من خلال الأمر بعمل عسكري. في سوريا، استغل تردد القوى الغربية وتدخل بشكل حاسم أحادي لصالح نظام الرئيس السوري. وفي الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016، دار جدل حول تدخل روسيا بطرق مختلفة في مسار هذه الانتخابات. وتعبر مثل هذه الإجراءات عن اعتقاد الكرملين بأن نظام ما بعد الحرب الباردة معيب بشكل قاتل، ويمكن تجاوزه حسب الرغبة[4].

3. محاولات الولايات المتحدة/الاتحاد الأوروبي اجتذاب روسيا بعيدًا عن الصين أو اجتذاب الصين بعيدًا عن روسيا:

على الرغم من عدم وجود شراكة أبدية في العلاقات الدولية، فإن شراكة التنسيق الاستراتيجية بين بكين وموسكو التي تم تشكيلها على مدى العقود الثلاثة الماضية ليست مؤقتة أو هشة بأي حال من الأحوال. لقد توصل البلدان إلى حل جميع القضايا الإقليمية؛ ما يوفر الشروط الأساسية لحسن الجوار والصداقة على المدى الطويل. لم يتم قبول روسيا بشكل حقيقي من قبل الغرب، ولم تعد تحمل موسكو وهم الاندماج

في الغـرب، وتتطلـب المصالـح الوطنيـة لروسـيا عالمًـا متعـدد الأقطـاب؛ حيـث تشـكل روسـيا نفسـها قطبًـا فاعـلًا؛ الأمـر الـذي يتفـق مـع تطلعـات الصـين، لكنـه يختلـف بشـكل أسـاسي مـع مصالـح الغـرب بشـكل عـام والولايـات المتحـدة علـى وجـه التحديـد[5].

وفي سـبيل البحـث عـن أطـر لاحتـواء تلـك الرغبـات، بـات مـن المألـوف في الغـرب التفكـير في كيفيـة إضعـاف الشـراكة الصينيـة الروسـية، وهـو مـا يـرى الغـرب إمكانيـة تحقيقـه عـبر اجتـذاب واحتـواء موسـكو بعيـدًا عـن الصـين.

ولكـن هـذا التفكـير يعـد معيبًـا مـن عـدة نـواح: أولًا- أنـه يقلـل مـن قيمـة الشـراكة الصينيـة الروسـية بالنسـبة لموسـكو، وبالنسـبة لبوتـين شـخصيًّا؛ حيـث يعـد توسـع تلـك الشـراكة مـن أعظـم إنجـازات السياسـة الخارجيـة الروسـية خـلال رئاسـته الـتي اسـتمرت عشـرين عامًـا. وبغـض النظـر عـن إحيـاء العلاقـات لروسـيا كلاعـب دولي جـاد، خدمـت العلاقـة المصالـح الروسـية جيـدًا عـبر مجـالات متعـددة؛ اقتصاديـة وسياسـية وعسـكرية.

ثانيًـا- لا يمكـن لروسـيا أن تتحمـل تدهـور العلاقـات مـع الصـين، وسـيكون لمثـل هـذا التحـول في الأحـداث تأثـير سـلبي علـى الأمـن القـومي لروسـيا. إن وجـود الصـين المعاديـة أو حـتى الـلا مباليـة، مـن شـأنه أن يضعـف نفـوذ موسـكو في مواجهـة الغـرب، ويثـير تسـاؤلات حـول قدرتهـا علـى البقـاء كجهـة فاعلـة عالميـة مسـتقلة، علـى عكـس الاتحـاد السـوفييتي، الـذي كان قـادرًا علـى الحفـاظ علـى مواجهـة اسـتراتيجية علـى جبهتـين مـع الولايـات المتحـدة والصـين؛ فـإن روسـيا المعاصـرة ليـس لديهـا مثـل هـذه القـدرة، وهـو الأمـر الـذي قـد يترتـب عليـه مواجهـة روسـيا تهديـدًا حقيقيًّـا متمثـلًا في التهميـش، إن لـم يكـن أسـوأ.

ثالثًـا- الغـرب ليـس لديـه الكثـير ليقدمـه لبوتـين، ولا يسـتطيع أن يحقـق مـا يريـده؛ أي الاعـتراف الكامـل بمسـاواة روسـيا الجيوسياسـية والمعياريـة مـع الغـرب. قـد يسـتلزم ذلـك، مـن بـين أمـور أخـرى، الاعـتراف الفعلـي بضـم موسـكو شـبه جزيـرة القـرم، ورفـع العقوبـات الغربيـة، والدعـم السـياسي والاقتصـادي للموقـف الـروسي في سـوريا، وكل ذلـك مـن المسـتبعد أن ينفـذه الغـرب[6].

وبالرغم مما يبدو من صعوبة تحقق احتواء غربي لروسيا لتقويض الشراكة الروسية الصينية وكذا احتواء الصعود الصيني، فإن الفكرة نفسها قد نجحت في جذب اهتمام المجتمع البحثي الغربي، من حيث بحث كيفية تحقيق تسوية ناجحة مع روسيا. ومن ضمن الأفكار المقترحة للتسوية مع روسيا، أن تكون الجهود الأمريكية/الغربية المبذولة لتغيير حسابات موسكو تدريجية. وأن يكون الهدف النهائي منها هو إظهار فوائد اتباع سياسة خارجية لموسكو أكثر توازنًا، ومن ثم تفادي أي آثار سلبية ناتجة عن الانحياز. وفي هذا الصدد، يمكن للولايات المتحدة اتباع مجموعة من الإجراءات تتمثل في:

1. سعي الولايات المتحدة إلى إقناع موسكو بأن بعض التعاون معها ومع أوروبا ممكن وأفضل من التبعية المتزايدة تجاه الصين.

2. التفريق بين الصين وروسيا في استراتيجية الولايات المتحدة وخطابها وممارستها.

3. يجب على الولايات المتحدة إنعاش وتنظيم الاتصالات مع موسكو، بما يؤدي إلى تخفيف مخاطر التصعيد غير المقصود مع روسيا، كما سيوفر ذلك فرصة للولايات المتحدة لتوضيح كيفية تقويض الصين المصالح الروسية في القضايا الرئيسية وفي مناطق معينة[7].

ولكن في أعقاب الحرب في أوكرانيا، تلاشت التصورات بشأن إمكانية احتواء روسيا بعيدًا عن الصين؛ حيث أصبحت روسيا في حد ذاتها محورًا استراتيجيًّا مثل الصين، فيما يبدو أن العمل قد بدأ لتطوير استراتيجية مقابلة من شأنها احتواء الصين بعيدًا عن روسيا.

يمكن القول بأن التحذيرات التي وجهت إلى بكين بشأن عدم تقديم أي مساعدات لروسيا في حربها جزء من هذه الاستراتيجية، كما تقدم الصياغة التي تم في إطارها تناول الصين كمنافس للولايات المتحدة في استراتيجية الأمن القومي لإدارة بايدن دليلًا آخر. بحسب الاستراتيجية، من الممكن أن تتعايش الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية بسلام، وأن تتشاركا وتساهما في التقدم البشري معًا عبر العمل في مجالات

المناخ، والتهديدات الوبائية، ومنع الانتشار، ومكافحة المخدرات غير المشروعة، وأزمة الغذاء العالمية، وقضايا الاقتصاد الكلي. وبحسب الوثيقة، سوف تتعامل الولايات المتحدة بشكل بناء مع جمهورية الصين الشعبية حيثما استطاعت ذلك، ليس كخدمة للولايات المتحدة أو لأي شخص آخر، وليس مقابل الابتعاد عن مبادئ الولايات المتحدة، ولكن لأن العمل معًا لحل التحديات الكبيرة هو ما يتوقعه العالم من القوى العظمى، ولأن ذلك يصب في مصلحة الولايات المتحدة مباشرة، كما أنه لا ينبغي لأي دولة أن تمنع التقدم في القضايا الوجودية العابرة للحدود، مثل أزمة المناخ بسبب الخلافات الثنائية[8].

وعلى هامش لقائه مع نظيره الصيني بقمة مجموعة العشرين، نوفمبر 2022، أوضح الرئيس الأمريكي "جو بايدن" أنه لا يبحث عن الصراع مع الصين أو الدخول في حرب باردة جديدة، وإنما التنافس بما لا يتجاوز الخطوط الحمراء للمصالح الحاسمة، سواء للولايات المتحدة أو الصين[9].

ومثلما تم اقتراحه سابقًا في سبيل احتواء غربي لروسيا، برزت بعض التحليلات التي تناولت أيضًا كيفية اجتذاب الصين بعيدًا عن روسيا. تشير هذه التحليلات إلى أنه قد يكون من المفيد للغرب تقديم حوافز للصين لإعادة النظر في علاقتها مع روسيا؛ وذلك بدلًا من فرض ضغوط أمنية واقتصادية عليها بغرض احتوائها وتقييد صعودها. وعلى الرغم من عدم رغبة بكين في منع وصولها إلى الأسواق الغربية من خلال انتهاك العقوبات، تدرك الصين من جانبها أنها قد تكون الهدف التالي للضغوط الغربية؛ وذلك كما يتضح من تحذيرات وزيرة التجارة الأمريكية "جينا ريموندو" بشأن إغلاق شركات التكنولوجيا الفائقة الصينية إذا انتهكت العقوبات التجارية، كما يُنظر إلى الإجراءات الأمريكية التي اتخذت بعد أيام من الغزو الأوكراني، مثل إبحار سفينة حربية أمريكية عبر مضيق تايوان، وزيارة مسئولين سياسيين وعسكريين أمريكيين (على رأسهم رئيسة مجلس النواب الأمريكي "نانسي بيلوسي") إلى تايوان، على أنها استفزازات محسوبة.

بدلًا من ذلك، قد يكون تقديم حوافز للصين دافعًا أكبر نحو تحقيق توافق صيني غربي.

في هـذا الإطـار، قـد يكـون مـن المهـم إحيـاء المفاوضـات الصينيـة الأوروبيـة بشـأن اتفاقيـة الاسـتثمار الثنائيـة الـتي تـم تعليقهـا بسـبب سياسـات شـينجيانغ الصينيـة، كمـا يمكـن لواشـنطن أن تبـدأ بتقليـص الرسـوم الجمركيـة المرتبطـة بالحـرب التجاريـة الـتي يُنظـر إليهـا علـى نطـاق واسـع علـى أنهـا غـير فعالـة، أو أن تدعـو الولايـات المتحـدة الصـين للمشـاركة في مناقشـات رباعيـة حـول الاهتمامـات المشـتركة، مثـل تغـير المنـاخ، ومعايـير التكنولوجيـا، والاسـتجابة للأوبئـة. مثـل هـذه الإشـارات مـن شـأنها أن تسـاعد في تبديـد أفـكار بكـين بـأن الأزمـة الأوكرانيـة لهـا مـا يماثلهـا في محاولـة الولايـات المتحـدة احتـواء الصـين في آسـيا[10].

بالطبـع، لا يمكـن تحديـد إذا مـا سـيُقدم الغـرب علـى تقديـم حوافـز بـدلًا مـن ممارسـة الضغـوط علـى الصـين، ولكـن المؤكـد أن التحـرك الصيـني في كلتـا الحالتـين سـيكون مرهونًـا بمـا تقتضيـه مصلحتهـا التنمويـة والاقتصاديـة، مـع مراعـاة عـدم خسـارة شـراكتها الممتـدة مـع روسـيا، الـتي تضمـن لهـا حـدودًا مسـتقرة أمنيًـا بطـول 4300 كيلومـتر، ونظامًـا تستشـعر معـه بكـين بالثقـة والراحـة السياسـية، ويجمعهـا بـه روابـط اقتصاديـة قويـة، فضـلًا عـن دعمـه تحـركات بكـين علـى الصعيـد الـدولي. ومـن ثـم، يصبـح مـن المرجـح اعتمـاد بكـين مبـدأ الموازنـة والمرونـة القائمـة علـى عـدم خسـارة أو اسـتعداء أي طـرف دولي.

وبنـاءً علـى مـا تقـدم، يمكـن تصـور حـدوث تأثـير للعلاقـات الروسـية الصينيـة علـى هيـكل النظـام الـدولي في حـال:

1. اسـتمرار العلاقـات الروسـية الصينيـة بالشـكل البراجمـاتي الـذي يضمـن علاقـة قائمـة علـى قـدم المسـاواة، وتنسـيقًا مسـتمرًا بـين الجانبـين، وقـدرة علـى تجـاوز أي خلافـات أو تضـارب للمصالـح.

2. توصـل الجانبـين إلى توافـق حـول طبيعـة النظـام العالـمي، ومـا يرتبـط بـه مـن ممارسـات في إطـاره.

3. عـدم نجـاح المحـاولات الغربيـة في تحقيـق أي شـكل مـن الاخـتراق ضـد الشـراكة الروسـية الصينيـة.

## ثانيًا | آفاق التأثير الروسي الصيني على هيكل النظام الدولي:

يمر نظام ما بعد الحرب الباردة بأزمة هيكلية؛ فخلال ولاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، تخلت الولايات المتحدة عن القيادة العالمية، ولجأت بدلًا من ذلك إلى تحقيق المصالح الوطنية تحت شعار "أمريكا أولًا". في الوقت نفسه، بدأت أوروبا تنقسم على أسس ثقافية ومعيارية؛ حيث تفكك الإجماع الليبرالي في مواجهة الصراعات حول الهوية، وصعدت القومية الشعبوية، وانتشرت القيم الاستبدادية، وأصبحت العلاقات عبر الأطلسي أكثر ضررًا من أي وقت مضى، وأصبح مفهوم "الغرب" الوحدوي موضع شك.

على نطاق أوسع، تم تفريغ مفهوم "النظام الدولي القائم على القواعد"؛ حيث لم يعد من الواضح ما الذي يعنيه أو إذا ما كان الأمر يستحق التمسك به من الأساس. وعلى الرغم من أزمة الليبرالية والنظام الليبرالي، فإن النظام الدولي ما بعد الغربي لم يتضح بعد. تؤكد الصين وروسيا والهند أنفسها لاعبين عالميين. ومع ذلك، يظل النظام المتعدد الأقطاب أو "المتعدد المراكز" أمرًا بعيد المنال. ربما تكون الولايات المتحدة في حالة تراجع نسبي، لكنها من المرجح أن تظل في موقع القوة الرائدة في العالم خلال العقدين المقبلين، وربما لفترة أطول من ذلك، كما ستستمر أوروبا في أن تكون جزءًا لا يتجزأ من الشئون العالمية، حتى أثناء خضوعها للتفكك والتحول[11].

لا يمكن خلال الوقت الراهن إقرار الشكل الذي سيبدو عليه النظام الدولي القادم؛ فهذا الأمر ستقرره تفاعلات القوى الدولية، وما ستتمخض عنه الحرب من نتائج، ولكن سيظل محور روسيا-الصين موضع تساؤل بشأن إمكانية إضفائه التأثير على النظام الدولي.

وعلى الرغم من تأكيدهما باستمرار إرساء نظام متعدد الأقطاب، يبدو أن كلًّا من الصين وروسيا لا تبغي الاستئثار بإدارة النظام الدولي أو تولي موقع القائد كما فعلت الولايات المتحدة من قبل؛ وذلك لإدراكهما الكلفة المترتبة عن هذا الأمر، ولكن يسعى كل طرف منهما عبر طرح رؤيته للتعددية إلى تلبية مصالحه الخاصة وتأمين مساحاته السياسية على المستوى الدولي.

على كل حال، لا تزال العلاقات الروسية الصينية في مراحلها الأولى للتأثير على النظام الدولي؛ بمعنى أنه لا ينبغي تجاهل النجاح الروسي والصيني، كل على حدة، على صعيد التأثير في النظام الدولي. ولكن لا تزال الطبيعة الثنائية الحالية للعلاقة الروسية الصينية غير فاعلة بشكل كاف لإحداث تأثير قوي في النظام الدولي، لا سيما في ظل اختلاف الرؤى بين روسيا والصين حول طبيعته.

يمكن لروسيا تقويض النظام الدولي الراهن، كما تشير إليه الأحداث الراهنة في أوكرانيا، لكن روسيا ليست في وضع يمكنها من إعادة تشكيله. في المقابل، فإن للصين حصة أكبر في النظام الدولي بشكل أو بآخر، ومع ذلك، فكلما ازدادت الصين قوة، ستميل إلى إعادة بناء النظام الدولي بطرق تحقق مصالحها بشكل مباشر.

تعمل بكين بالفعل على إعادة تشكيل استراتيجية كبرى تتماشى بشكل أكبر مع موقعها الجديد الأكثر حزمًا وعالميةً في الشئون الدولية. تبني الصين المؤسسات والأدوات المالية، مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، وصندوق طريق الحرير الجديد، ليس فقط بغرض رفع مستوى الترابط بين الدول، ولكن أيضًا تعد تلك المؤسسات جزءًا من استراتيجية تطوير مجتمع الدول التي لها ارتباط بمصالح وأولويات بكين [12].

وعلى المدى الطويل، إذا نجحت الصين في تطبيق مبادرة الحزام والطريق، وكذلك إذا نجحت في تخطي مشاكلها الداخلية (كانخفاض معدلات الدخول الفردية، وتفاوت مستويات التنمية بين المناطق الحضرية والريفية، والأزمة الديموجرافية) يمكن تصور تكوُّن طموح بشكل ما لدى الصين نحو أحقيتها في تولي زمام النظام الدولي، ومن ثم التعامل بشكل أحادي. ولكن بالنظر إلى معطيات الواقع الحالي، تدرك الصين مخاطر التصرف كقطب أوحد، ومن ثم من غير المتوقع تخليها عن موقعها كقوة كبرى ضمن مجموعة من القوى يجمع بينها مصلحة مشتركة، وهي الحفاظ على استقرار النظام الحالي.

# المصادر:


1. Jo Inge Bekkevold & Bobo Lo (editors), Sino-Russian Relations in the 21st century, (London: Palgrve Macmillan, 2019(, P303-305 Available at https://cutt.us/3s6pc
2. Bobo Lo, The Sino Russian partnership and global order, (London: The Institute of International and Strategic Studies (IISS), 8 December 2020), p313.
3. Marcin Kaczmarski, Russia: China's "Best Neighbour", (The Italian Institute for International political Studies, 27 September 2019), available online: https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/russia-chinas-best-neighbour-23984
4. Bobo Lo, The Sino Russian partnership and global order, Op.cit, p313-315
5. Global Times editorial , China-Russia cooperation has no upper limits, (Global Times, 22 March 2021), available online: https://www.globaltimes.cn/page/202103/1219115.shtml
6. Bobo Lo, The Sino Russian partnership and global order, Op.cit, p317-318.
7. Andrea Kendall-Taylor and David Shullman, Navigating the Deepening Russia-China Partnership, Op.cit, p26-31
8. National Security Strategy, (The white House, October 2022), available online: https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/10/Biden-Harris-Administrations-National-Security-Strategy-10.2022.pdf
9. فردوس عبد الباقي، قمة G20.. رهانات التحالفِ تصطدم بالصراعات الدولية، (مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، 25 نوفمبر 2022)، متاح إلكترونيًا: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7808&hl=ar&gl=eg&strip=1&vws-rc=0
10. Yukon Huang, How the West Can Persuade China to Reconsider Its Russia Relationship, (Carnegie Endowment for International Peace, 16 March 2022), available online: https://carnegieendowment.org/2022/03/16/how-west-can-persuade-china-to-reconsider-its-russia-relationship-pub-86663
11. Bobo Lo, The Sino Russian partnership and global order, Op.Cit, p311
12. Jo Inge Bekkevold & Bobo Lo (editors), Sino-Russian Relations in the 21st century, Op.cit, p310-311.

# 12 رؤية مستقبلية للشراكة الروسية الصينية

في الثامن والعشرين من يونيو عام 2021، أرسى الطرفان الروسي والصيني دعائم تعاونهما الثنائي خلال خمس سنوات مقبلة؛ وذلك عبر إعلان رئيسي البلدين عن اتفاقهما على تمديد معاهدة «حسن الجوار للصداقة والتعاون الودي بين الصين وروسيا». يأتي تمديد الطرفين للمعاهدة انطلاقًا من مستوى التعاون الثنائي «غير المسبوق» الذي

يجمع بين روسيا والصين، الذي مكنهما خلال الفترة الماضية من «الصمود أمام اختبار أي تغيير في الوضع الدولي»[1].

يعكس تمديد المعاهدة التي أسست لسنوات من السلام والتعاون بين روسيا والصين، رغبة البلدين في الحفاظ على مستوى علاقاتهما وشراكاتهما الراهنة، باعتبارها - حسبما يروج الطرفان عنها - نموذجًا لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات بين الدول.

وحسبما تم التوضيح سابقًا، أعلن الرئيسان الروسي والصيني في الرابع من فبراير 2022 عن الاتفاق على «صداقة لا حدود لها» بين البلدين، وأنه لا يوجد مجال يحظر التعاون فيه؛ الأمر الذي فُسِّر بدخول الشراكة الروسية الصينية منعطفًا جديدًا أكثر توطدًا.

---

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

## أولاً | دوافع استمرار تطور العلاقات الروسية الصينية:

يمكن الإشارة إلى مجموعة من العوامل الدافعة نحو استمرار الطرفين الروسي والصيني في مسار تطوير شراكتهما الثنائية:

**1. رغبة الطرفين في تعظيم الفائدة المحققة بالفعل من شراكتهما الاستراتيجية:**

ربما تكون معارضة الولايات المتحدة هي أساس تبلور الشراكة الروسية الصينية، ولكن على مدار سنوات شراكتهما الاستراتيجية، ثبت أن مجال العلاقات الروسية الصينية يمتد ليشمل كافة أوجه التعاون، وهو ما أسهم في تعزيز دائم وعميق لعلاقتهما الثنائية.

خلال المراحل الأولى من التعاون، ألقت الخلفية التاريخية للعلاقات السوفييتية الصينية بظلالها على العلاقات الروسية الصينية، وهو ما أدى إلى محدودية مجالات التعاون في بادئ الأمر. ولكن مع اعتماد الجانبين آليات الشراكة عام 1996، وتوقيعهما على معاهدة "حسن الجوار للصداقة والتعاون الودي" عام 2001، ترسخ لدى الجانبين الثقة والدافع نحو توسيع أفق تعاونهما البيني.

خلال الفترة من 2000 حتى عام 2021، نمت التجارة المتبادلة بين روسيا والصين بنسبة تتجاوز 300 %، وتجاوز حجم التبادل التجاري بشكل ثابت 100 مليار دولار، على أمل من قادة البلدين للوصول بحجم تجارتهما إلى هدف 200 مليار دولار.

على صعيد آخر، يجري العمل على تحسين الخصائص النوعية لدوران التجارة، خاصةً بالاستناد إلى استخدام أدوات التجارة الإلكترونية، والتوسع في التجارة في الخدمات، وإدخال التسويات بالعملتين الوطنيتين. انعكس التوافق الاقتصادي القائم بين البلدين على عملتيهما الوطنيتين؛ حيث أصبحت عملتا الروبل واليوان تمثلان أكثر من ربع المدفوعات بين روسيا والصين، وهو ما سيؤدي إلى تعزيز مستوى الأمان الاقتصادي، واستمرارية المعاملات بين الشركات الروسية والصينية في حالة تكثيف الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية عقوباتها على أي من الشريكين.

كما نجح الطرفان الروسي والصيني في تأسيس تعاون قوي في مجالات الطاقة والصناعة، وكذا في قطاعات المعلومات والاتصالات والبنية التحتية، وبالطبع في مجال التعاون العسكري، الذي يؤكد الجانبان في شأنه أنه تعاون ذو طبيعة دفاعية بحتة وغير موجه ضد أي دولة ثالثة.

انعكس نجاح العلاقات الثنائية بين روسيا والصين على المستوى الدولي أيضًا، وهو الأمر الذي يبرز في تطابق وجهات نظر الجانبين في أغلب قضايا الأزمات المعاصرة، وفي نجاح تعاونهما ضمن المنصات المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، وبريكس ومجموعة العشرين[2].

2. العلاقة الشخصية بين الرئيسين الروسي والصيني:

يتمثل الدافع الثاني نحو استمرار تطور العلاقات الثنائية بين روسيا والصين فيما يجمع قائدي البلدين من علاقة شخصية قوية. لقد وفرت العلاقة بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الصيني شي جين بينج الكثير من الزخم نحو إرساء مزيد من التعاون. عندما عاد بوتين رئيسًا في عام 2012، أعطى الأولوية في سياساته للشراكة الوثيقة مع الصين، بينما اختار شي، مثل أسلافه، روسيا وجهة لزيارته الرئاسية الأولى. ومن ثم فإن من المرجح أن تظل "العلاقة الخاصة" بين بوتين وشي عنصرًا حاسمًا في علاقة الشراكة بين البلدين[3]. وفي هذا الصدد، وصف شي بوتين بأنه "أفضل صديق له".

ونظرًا لأن كلا الزعيمين في وضع يسمح لهما بالبقاء في السلطة لبعض الوقت، فمن المرجح أن يستمر تقاربهما الشخصي في دفع الشراكة إلى الأمام؛ ففي مارس 2018، أعيد انتخاب بوتين رئيسًا لمدة ست سنوات أخرى، أي حتى عام 2024، فيما فتح إلغاء الحزب الشيوعي الصيني في مؤتمره العشرين حدود الولاية الرئاسية التي كانت محددة بفترتين رئاسيتين، الإمكانية لاستمرار الرئيس "شي جين بينج" في السلطة خمس سنوات أخرى.

من ناحية أخرى، يسهم بقاء بوتين وشي في السلطة في السيطرة على البيئات الإعلامية التي من شأنها تأليب الرأي العام ضد شراكتهما. ولقد استطاع الرئيسان من قبل إعادة تشكيل المواقف العامة في بلديهما؛ وذلك عبر تضخيم الروايات الإيجابية حول الشراكة المتنامية بين البلدين. وقد تغيرت المواقف الروسية تجاه الصين بالفعل؛ فوفقًا لاستطلاع رأي أجرته وكالة ليفادا الروسية عام 2010، اعتبر 16 ٪ فقط من الروس المستطلع آراؤهم الصين حليفًا وثيقًا، ولكن في سبتمبر 2020، أظهر استطلاع للرأي أجرته وكالة إيبسوس - ومقرها باريس - أن أكثر من 80 ٪ من الروس المستطلع آراؤهم يرون أن الصين سيكون لها تأثير إيجابي على الشئون العالمية في العقد المقبل، كما أظهر استطلاع أجرته مؤسسة YouGov - ومقرها في المملكة المتحدة - عام 2019 أن 71 ٪ من الصينيين يرون أن لروسيا تأثيرًا إيجابيًا على الشئون العالمية؛ وذلك بالمقارنة مع استطلاع للرأي أجرته مؤسسة بيو الأمريكية للأبحاث عام 2015، أظهر أن 51 ٪ فقط من الصينيين المستطلع آراؤهم ينظرون إلى روسيا بشكل إيجابي [4].

**3. التوافق داخل المحيط الأوراسي:**

على الرغم من أن النشاط الصيني المكثف الجاري داخل المنطقة الأوراسية ضمن مبادرة الحزام والطريق إنما يقع في منطقة مجال حيوي ونفوذ حصري لروسيا؛ وذلك بغرض حماية أراضيها من التدخلات الخارجية[5]، ساعد ضبط النفس الصيني في التخفيف من مخاوف النخبة الروسية إزاء مشاركتها المتنامية داخل تلك المنطقة. وفي سبيل طمأنة شريكها الروسي، تم التوافق - كما تم التوضيح سابقًا - على مواءمة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي مع مبادرة الحزام والطريق[6].

وعن النشاط الصيني داخل منطقة آسيا الوسطى على وجه التحديد، لم تعرب الصين أبدًا عن طموحها لتوفير الأمن في المنطقة، معترفةً بدور روسيا كمزود رئيسي للأمن الإقليمي؛ وذلك وفقًا لنوع من "تقسيم العمل" تفضل من خلاله الصين البعد الاقتصادي، وتصبح روسيا بموجبه الفاعل الوحيد الذي يمكنه توفير الأمن في المنطقة. ويرجع ذلك أيضًا إلى امتلاك موسكو قاعدتين عسكريتين يمكنهما المساهمة في الحفاظ على وجودها العسكري في فضاء ما بعد الاتحاد السوفييتي[7].

**4. استمرار توافقهما على معارضة الإجراءات الأحادية الأمريكية وضرورة تطبيق التعددية القطبية:**

كما سبق التوضيح، تعد معارضة القطبية الأحادية الأمريكية وموازنة النفوذ العالمي للولايات المتحدة الهدف الرئيسي الدافع لاستمرار الشراكة الروسية الصينية. خلال معظم حقبة ما بعد الحرب الباردة، أقامت الصين علاقة اقتصادية وثيقة مع الولايات المتحدة، وتواصلت روسيا خلال السنوات الأولى لرئاسة بوتين مع الولايات المتحدة ودعمت الحرب الأمريكية على الإرهاب. ومع ذلك، ظل التنافس الاستراتيجي سمة دائمة في علاقات بكين وموسكو مع واشنطن، واشتد ذلك في السنوات الأخيرة، إلى أن وصلت العلاقات الأمريكية الروسية حاليًا إلى أدنى مستوياتها منذ نهاية الحرب الباردة، بينما ارتفع التنافس الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة إلى مستويات غير مسبوقة، على الرغم من العلاقات الاقتصادية المتنامية [8].

يعتبر كلا البلدين الولايات المتحدة أهم تحدٍّ أمني لهما؛ وذلك عبر ما تطرحه واشنطن من قيم ونماذج - وخاصة القيم والنماذج السياسية - لا تتفق مع الرؤى والقيم الصينية والروسية. فعلى سبيل المثال، تنظر روسيا والصين إلى الجهود الأمريكية المبذولة لدعم الديمقراطية على أنها محاولات مستترة لتوسيع نفوذ الولايات المتحدة، وتهديد لسلطتهما.

كذلك عززت الإجراءات الأمريكية العقابية استعداد روسيا والصين لتدعيم مستوى شراكتهما الثنائية؛ حيث سعى الجانبان إلى إيجاد طرق للتغلب على الضغوط الأمريكية أو لتخفيف حدتها على الأقل. فعلى سبيل المثال، يسعى البلدان إلى الحد من مركزية واشنطن في التجارة والتمويل العالميين وتحديد الفرص لتفادي العقوبات الأمريكية وضوابط التصدير. وعليه، إذا تعمقت شراكتهما، فقد يصبح لديهما القدرة على تخفيف فاعلية الأدوات المالية القسرية للولايات المتحدة، التي تعد جزءًا أساسيًا من ترسانة السياسة الخارجية الأمريكية. ومن ثم، إذا نجحت جهودهما، فسيكون لدى الولايات المتحدة قدرة أقل على استخدام مثل هذه الإجراءات المالية لعزل وتقييد الإجراءات أو الأنشطة غير المرغوب فيها، خاصةً أن من المتوقع ألا يقتصر نقص القدرة

الأمريكية على مواجهة روسيا والصين، وإنما قد ينسحب الأمر إلى أطراف دولية أخرى نجحت في توثيق علاقتها مع الشريكين الروسي والصيني [9].

وبالنظر إلى البعد العسكري في علاقتهما، فإن من المرجح أن يخلق التعاون الروسي الصيني أهم التحديات للولايات المتحدة في مجال الدفاع؛ حيث يعمل التعاون العسكري الروسي الصيني على تسريع جهودهما لتقويض المزايا العسكرية الأمريكية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وتزود روسيا الصين بالفعل بأنظمة أسلحة متطورة تعزز قدرات الدفاع الجوي الصينية، والقدرات المضادة للسفن والغواصات، وكذا تجهز الصين بشكل أفضل لإبعاد الولايات المتحدة عن ساحتها الخلفية. ويعمل البلدان أيضًا على زيادة تعاونهما التكنولوجي؛ ما قد يسمح لهما في النهاية بالابتكار بشكل جماعي وبشكل أسرع مما تستطيع الولايات المتحدة بمفردها؛ ما يؤدي إلى إجهاد ميزانية الدفاع الأمريكية المضغوطة بالفعل [10].

## ثانيًا | احتمالات تحول الشراكة الروسية الصينية إلى تحالف رسمي:

مع تقدم مستويات الشراكة الروسية الصينية، وكذا مستوى التنسيق بينهما على الصعيد الدولي، تتزايد التقديرات حول اقتراب تحول الشراكة الروسية الصينية إلى تحالف رسمي؛ ففي مقاله المنشور في يوليو 2021، بصحيفة "روسيسكايا غازيتا" بمناسبة حلول الذكرى العشرين لمعاهدة حسن الجوار والتعاون؛ ذكر وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن المعاهدة السالفة الذكر قد قدمت الأساس القانوني للترادف الروسي الصيني، الذي يعد، من نواحٍ كثيرة، شكلًا أفضل للعلاقات الثنائية من التحالفات العسكرية السياسية الكلاسيكية لفترة الحرب الباردة. وعلى عكس هذه التحالفات، لا تعيق العلاقات بين موسكو وبكين أي قيود أيديولوجية، وهي قائمة على المساواة، وليست موجهة ضد دول ثالثة، ومقاومة لتأثير العوامل الخارجية [11].

على صعيد الكتابات الرسمية وكذا الأكاديمية الصينية، هناك توافق حول رفض توصيف الشراكة الروسية الصينية بأنها تحالف. من جانبها، ترى نائبة وزير الخارجية الصيني السابق ونائبة رئيس لجنة الشئون الخارجية بالمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني "فو ينج" أن الصين قد استوعبت دروس التاريخ من معاهداتها السابقة مع الجانب الروسي التي حصل الأخير بمقتضاها على امتيازات على حساب الصين.

ومن ثم، لا مصلحة للصين في تحالف رسمي مع روسيا، ولا في تشكيل تحالف مناهض للولايات المتحدة، أو أي كتلة مناهضة للغرب من أي نوع. بدلاً من ذلك، تأمل بكين أن تتمكن في إطار تعاونها مع روسيا من الحفاظ على علاقتهما بطريقة توفر بيئة آمنة للجارتين الكبيرتين لتحقيق أهدافهما التنموية، ودعم كل منهما للأخرى من خلال التعاون المتبادل المنفعة، وتقديم نموذج لكيفية إدارة الدول الكبرى خلافاتها[12].

ومن جانبه، يرى الأكاديمي بجامعة فودان الصينية "تشاو هواشينج" أنه على الرغم من تحسن مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية والشعبية بين الجانبين، فإن حالة الود العام تلك لا تصنع تحالفًا، وإنما "الشراكة المرنة" هي التي من شأنها خدمة مصالح كلا الطرفين بشكل أفضل بكثير من أي تحالف. ووفقًا لهواشينج، فإن هذا النوع من العلاقات له التزامات أقل؛ ما يعني أنه يمكن التعامل مع الاختلافات بسهولة أكبر، كما أن الشيء الرئيسي الذي سيستمر في منع روسيا والصين من أن يصبحا حليفين هو الطريقة التي يتعاملان بها مع صراعات ضد دول أخرى؛ حيث تقدم الأزمة في أوكرانيا وبحر الصين الجنوبي دليلًا على عدم وجود نمط من الدعم المتبادل غير المشروط. وفي المستقبل، لن ينحاز أي من الطرفين بشكل كامل إلى الآخر، ولن يقدم كل منهما الدعم الكامل للآخر في أوقات الأزمات. ومن ثم، لا يكمن التحدي الحقيقي في رفع الشراكة إلى مستوى الدعم الاستراتيجي الكامل، وإنما في إدارة الاختلافات التي يمكن أن ينتج عنها عدم الثقة الاستراتيجية؛ ولهذا السبب، اقترح هواشينج مفهوم "الحياد الودي" الذي بموجبه يمكن تجنب أي مسوغ لعدم الثقة في المستقبل[13].

وفقًا لما تقدم، فإن من المستبعد إرساء تحالف روسي صيني، إلا أن الأمور قد تتغير. بادئ ذي بدء، يمكن للولايات المتحدة أن تغير سياستها تجاه الصين؛ حيث دأبت الولايات المتحدة منذ أوائل التسعينيات على انتهاج سياسة مختلطة من المشاركة والاحتواء تجاه الصين. ومع بروز الصين منافسًا للولايات المتحدة في النظام الدولي، قد تتحول الولايات المتحدة نحو ممارسة مزيد من الاحتواء، وهو الاحتواء الذي قد تبدو ملامحه حاضرة خلال اللحظة الراهنة. وعليه، قد يؤدي تنامي هذا التحول في سياسة الولايات المتحدة إلى تحفيز الصين على الدخول في تحالف عسكري رسمي مع روسيا.

ومع ذلك، فمن غير المتوقع أن يضيف التحالف الرسمي إلى الترتيب الحالي "للشراكة الاستراتيجية"، بدلًا من ذلك، قد يورط التحالف الجديد الصين في مغامرات روسيا العسكرية في أوروبا والشرق الأوسط. وبالمثل، قد تكون روسيا حذرة من دعم السلوك الصيني الحازم تجاه فيتنام والهند وحتى اليابان، أو تصبح متورطة في نزاع بحري في المحيط الهادئ.

لكن إذا بدت فكرة التحالف قد عفا عليها الزمن، فإن شكلًا من أشكال المحاذاة الاستراتيجية مع قوة كبرى ذات تراتبية أقل داخل هيكل النظام الدولي، يمكن أن يظل مفيدًا لكلا الطرفين؛ فالسابقة التاريخية الواضحة هي لعب الولايات المتحدة بـ"ورقة الصين" ضد الاتحاد السوفييتي في السبعينيات والثمانينيات، وعندما اقتربت الصين من الولايات المتحدة، كان على الاتحاد السوفييتي أن يوازن بين الجانبين؛ الأمر الذي ثبت أنه مشروع مكلف.

في الواقع، تعد "الشراكة الاستراتيجية" الحالية بين روسيا والصين شكلاً من أشكال التوافق؛ ما يمكن كلًّا من موسكو وبكين من الحفاظ على أمانهما الخلفي المشترك وتوجيه الموارد إلى المسارح الأكثر إلحاحًا: الجانب الأوروبي بالنسبة لروسيا، والمسرح البحري في حالة الصين، دون أي التزامات خاصة بالدفاع الجماعي.

أحد السيناريوهات الطويلة المدى التي قد تعزز التوافق الصيني الروسي هو تحول المسرح الاستراتيجي الناشئ في منطقة المحيطين الهندي والهادئ إلى كتلتين متواجهتين؛ أي الرباعي الأمني (الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا) من جهة، والصين وروسيا من جهة أخرى [14].

## ثالثًا | تحديات أمام تنامي العلاقات الروسية الصينية:

على الرغم مما يجمع الجانبين من آليات تنسيق وتشاور تمكنهما من تجاوز أي خلافات قد تطرأ، سواء على صعيد علاقتهما الثنائية، أو في إطار تحركاتهما على الساحة الدولية؛ تظل هناك مجموعة من التحديات المتصورة قد تعرقل في وقت ما من المستقبل المسار التعاوني بين روسيا والصين.

**1. اختلاف القيادة أو التوجه الاستراتيجي لأي من الدولتين:**

حسبما تم التوضيح سابقًا، تعد العلاقة الشخصية الجامعة بين الرئيسين الروسي والصيني من أهم المسببات الدافعة نحو تطور تلك العلاقة. ولكن يظل من المحتمل إمكانية حدوث تغيير سياسي في روسيا، قد يكون ناتجًا عن عملية انتخابية أو توافق سياسي بين النخبة الحاكمة أو حتى مطالبات شعبية بالتغيير. وهو ما قد يترتب عليه اختلاف النظرة الروسية إزاء الصين، لا سيما إذا تولت السلطة قيادة سياسية بتوجهات غربية، أو قيادة ترى التعاون مع الصين غير ذي جدوى بالنسبة لروسيا أو بالنسبة لنخبتها الحاكمة[15].

على الجانب الصيني، قد يخلص الحزب الشيوعي الصيني ومن ثم القيادة الصينية، خلال مرحلة مستقبلية متقدمة، إلى ترتيب أولويات شراكاته وعلاقاته على المستوى الخارجي، وهو ما قد يكون في إطاره قرار بتخفيض وتيرة تطوير الشراكة الروسية الصينية أو على الأقل الحفاظ على مستواها دون تطوير. قد يكون هذا الأمر نابعًا من توسع مجال القوة الصينية داخل الساحة العالمية، بشكل يصبح معه استمرار تطوير التعاون الصيني مع روسيا دون جدوى اقتصادية أو سياسية. وهنا، سيتوقف القبول الروسي للأمر على حسب مقدار القوة الروسية في ذلك الحين.

**2. ارتفاع مستوى تعارض المصالح بين روسيا والصين:**

من خلال دراسة المحددات الداخلية والخارجية للعلاقات الروسية الصينية، اتضح أن كل محدد للتعاون يحمل في ثناياه ملامح للتعارض والتنافس بين الجانبين، ولكن اتضح أن استمرار نجاح العلاقات الروسية الصينية يكمن في اتفاق الجانبين على تجاوز الخلاف وإعلاء قيمة التعاون. ولكن يبقى التساؤل: إلى أي مدى سيبقى هذا التوافق قائمًا؟

على سبيل المثال، يتسم التعاون العسكري الروسي الصيني بزخم واسع وأهمية متزايدة لدى كلا الجانبين؛ هذا كما يتضح من العدد المتزايد، ونطاق وتعقيد التدريبات العسكرية المشتركة. وعلى الرغم من أن هذه التدريبات لا تزال ضيقة نسبيًّا من حيث

النطاق والمدة مع التركيز المحدود على قابلية التشغيل البيني، يرى الجانبان أنها مفيدة للغاية، سواء من حيث الإشارات السياسية، أو من حيث كونها وسيلة لاكتساب الخبرة العملية.

في غضون ذلك، وقعت موسكو وبكين عدة اتفاقات كبيرة لمبيعات الأسلحة، ونقل بعض النماذج الروسية الأكثر تقدمًا إلى أيدي الصينيين. وعلى الرغم من أنه لا تزال هناك شكوك حول استدامة هذه المبيعات على المدى الطويل، فإنها تسلط الضوء على تحول كبير في التفكير الروسي؛ حيث تستند منصات الأسلحة التي توفرها روسيا الآن لجيش التحرير الشعبي الصيني إلى فرضية أن الصين من المرجح أن تنخرط في صراع بحري ضد الولايات المتحدة أكثر من احتمال قيامها بحملة برية ضد روسيا.

لقد تخلى الروس عن فكرة احتمال توجيه الصينيين مشترياتهم من السلاح الروسي ضد الأراضي الروسية، وإنما أصبح أكبر تهديد محتمل للتعاون في مجال السلاح بين الصين وروسيا يكمن في التجارة؛ حيث تعمل الصين بسرعة على تطوير صناعاتها التسليحية، وفي غضون سنوات قليلة، يمكن لروسيا أن تجد نفسها في منافسة مباشرة مع الصين في سوق السلاح الدولية[16].

على صعيد علاقاتهما الإقليمية، تبرز منطقة آسيا الوسطى باعتبارها ساحة محتملة لصراع روسي صيني؛ وذلك لأن الصين تتعدى خطوة بخطوة على مجال نفوذ روسي تاريخي. في أعقاب الأزمة المالية العالمية، تجاوزت الصين روسيا باعتبارها الشريك التجاري الرئيسي لدول آسيا الوسطى، وأصبحت المستثمر والدائن الرئيسي في المنطقة. حاولت موسكو التكيف مع هذا الواقع الجديد من خلال ادعاء توليها فرض الأمن بالمنطقة، في حين تتولى بكين دور محرك النمو الاقتصادي، لكن تحقيق هذه الرؤية يواجه عقبات كبيرة.

يشير عدد المنظمات الإقليمية الصينية الجديدة، لا سيما الاقتصادية منها كالبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وكذا وسائل التمويل المتعلقة بمبادرة الحزام والطريق، إلى أن بكين تعمل أيضًا على توسيع نطاق مشاركتها المؤسسية في المنطقة. يعد الاستقرار في آسيا الوسطى أمرًا أساسيًا إذا أرادت الصين أن تنجح في المرحلة البرية من مبادرة الحزام والطريق. ومع توسع وجودها في آسيا الوسطى، من المرجح أن تلعب الصين دورًا أكبر في الشئون

الأمنية بالمنطقة لحماية مصالحها واستثماراتها. تجدر الإشارة هنا إلى أن مسألة "حماية المصالح الخارجية لجمهورية الصين الشعبية" تعد واحدة من المهام الأساسية لجيش التحرير الشعبي منذ عام 2013، الذي قد يتم استدعاؤه للعمل في المنطقة المضطربة في آسيا الوسطى.

يبقى أن نرى إذا ما كان الوجود الأمني الصيني الأكبر في آسيا الوسطى سيحدث كجهد صيني أحادي الجانب، أو ضمن الإطار المتعدد الأطراف لمنظمة شنغهاي للتعاون. ومع ذلك، مع انضمام الهند وباكستان إلى منظمة شنغهاي للتعاون في عام 2017، فإنه من غير المرجح أن تتطور المنظمة إلى منظمة إقليمية ذات إجراءات أمنية مشددة.

وأخيرًا، ربما لا تكون روسيا قادرة على مقاومة المصالح الصينية المتنامية في آسيا الوسطى، أو على الإيفاء بتحقيق مصالحها الأمنية المنشودة في تلك المنطقة، ولكن إذا انحرفت بكين كثيرًا عن سياسة الطمأنينة تجاه روسيا وتوقفت عن الحساسية تجاه المخاوف الروسية في هذه المنطقة، فسيؤدي ذلك إلى احتكاك في علاقتهما [17].

في المقابل، قد يؤدي طول أمد الحرب في أوكرانيا إلى التأثير على المصالح الصينية؛ حيث قد تحفز الحرب بيئة عدم الاستقرار بالمنطقة، وهو الأمر المنافي لمشروعات التنمية الصينية المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق، التي تتطلب قدرًا كبيرًا من الاستقرار. من ناحية أخرى، فإن استمرار العمليات الروسية يهدد مصير التجارة الأوروبية مع الصين؛ وذلك نظرًا إلى كون روسيا وأوكرانيا على موقع التجارة الصينية مع أوروبا؛ الأمر الذي قد يهدد باحتمال توتر العلاقات الروسية الصينية.

### 3. تنامي الشعور الروسي بالتبعية للصين:

كما اتضح سابقًا، يميل ميزان التبادل التجاري بين روسيا والصين بشكل كبير لصالح الأخيرة؛ فعلى الرغم مما يروجه قادة البلدين من ارتفاع مستويات التجارة الثنائية بينهما، بما يؤكد ما تتسم به علاقتهما من شراكة حقيقية، فإنه يوضح كيف أصبحت روسيا أكثر اعتمادًا على الصين.

قبل اندلاع الحرب في أوكرانيا، كان الاتحاد الأوروبي أكبر شريك لروسيا، ومع ذلك كانت الصين أكثر أهمية بالنسبة لروسيا في السنوات الأخيرة؛ حيث استحوذت على 15.5 ٪ من إجمالي تجارة روسيا الخارجية في عام 2018. وفي المقابل، شكلت روسيا 0.8 ٪ فقط من إجمالي تجارة الصين الخارجية في العام ذاته، نظرًا لأن العلاقة التجارية أصبحت غير متوازنة، فإن الصين تتمتع بنفوذ أكبر كمشترٍ مما تفعله روسيا كمورد.

شدد شي وبوتين على أن التعاون التجاري يتوسع عبر القطاعات، ولكن على مدار العقدين الماضيين، أصبح التعاون أكثر تركيزًا على المواد الخام. بحسب الرئيس الروسي، فإن هيكل التجارة بين البلدين متنوع. ولكن، "تمثل الطاقة بالطبع أكثر من 70 ٪ من صادراتنا، لكن هذا أمر طبيعي". كما استطرد الرئيس الروسي في توضيح صادرات بلاده إلى الصين من أنظمة الطاقة النووية والطائرات حتى نظام الإنذار الصاروخي. وتعد هذه الأمثلة جذابة سياسيًا لأنها تصور روسيا على أنها متقدمة تقنيًا وتعزز الانطباع بوجود تعاون أعمق في القضايا الاستراتيجية[18]. ولكن في المقابل، يتضح أن الاعتماد الروسي على سوق الطاقة الصينية مصدر للضعف، لا سيما أن لدى الصين بدائل عدة لواردات النفط والغاز. كذلك من غير المرجح أن تنتعش أسعار النفط العالمية إلى مستوياتها السابقة. والسياسات الدولية المتعلقة بتغير المناخ قد تعزز أيضًا من موقف بكين في مواجهة روسيا التي تعتمد بشدة على صادرات الطاقة.

روسيا هي الشريك الأصغر إلى حد كبير في هذه العلاقة، وهو أمر يدفعها إلى التحرك نحو تنويع علاقاتها الإقليمية، بشكل أساسي مع الهند واليابان وفيتنام، خشية أن تكون تابعة سياسيًا أو اقتصاديًا للصين.

ومع ذلك، فإن تحقيق التوازن الصحيح في علاقاتها مع بكين لن يكون سهلًا على موسكو، لا سيما في ضوء العقوبات المفروضة عليها جراء الحرب. من الناحية الاقتصادية، تحتاج روسيا بشدة إلى السوق الصينية من أجل صادراتها من الطاقة والسلع؛ ما يسمح للصين بإملاء شروط علاقتهما التجارية، كذلك فإن تنويع روسيا علاقاتها الخارجية مع دول ثالثة، سيكون أمرًا صعبًا هو الآخر؛ فعلى سبيل المثال يثير التعاون الدفاعي الروسي الهندي الموسع، خاصةً توفير المعدات العسكرية المتقدمة، قلق بكين[19].

لكن إذا تصاعد الشعور الروسي بانخفاض قدره وأهميته داخل إطار علاقته مع الصين، فقد تلجأ روسيا حينها إلى التحول عن الصين عبر إقامة شراكات تعاونية مع فاعلين آسيويين مثل الهند، أو إعادة بناء العلاقات مع دول أوروبية مختارة، إلا أنه سيظل من الصعب على موسكو تخفيف الاعتماد على بكين، خاصة مع عدم وجود نهاية تلوح في الأفق للعقوبات الغربية، وصعوبة إصلاح العلاقات مع باقي الدول الأوروبية؛ وذلك بافتراض استمرار الوضع في أوكرانيا دون تسوية، وعدم هزيمة روسيا.

**4. تنامي الطموح العسكري الخارجي للصين:**

يمثل إنشاء الصين قاعدة بحرية عسكرية في جيبوتي مؤشرًا على تغيرات في السياسات الخارجية الصينية. إذا كانت سياسات التدخل الصينية في القرن الإفريقي بمنزلة نموذج لأفعال بكين في مناطق أخرى، يمكن للصين أن تُخرج روسيا من مسارحها الناشئة لإبراز قوتها، ومن ثم تتحدى المصالح الحيوية لروسيا. وتشير العديد من التحليلات إلى أن وجود الصين في جيبوتي قد خلق سابقة نحو عسكرة متزايدة لمبادرة الحزام والطريق. خارج السياق الإقليمي، يمكن أن تشكل عسكرة مبادرة الحزام والطريق المستوحاة من جيبوتي تحديًا خطيرًا لتطلعات روسيا في إفريقيا، وقد ينتهك توسع المشاركة الصينية في الأمن الإفريقي أسس استراتيجيات القوة الروسية في إفريقيا، التي تعتمد على تقديم المساعدة الأمنية في مسارح مثل السودان وموزمبيق. كذلك يمكن لشركات الأمن الخاصة الصينية، التي ظلت جزءًا أساسيًّا من سياسة بكين في إفريقيا، وتحديدًا في زامبيا منذ عام 2010 وجنوب السودان منذ عام 2012، أن تتنافس بشكل مباشر مع مبادرات التدريب العسكري الروسية في القرن الإفريقي. وقد نوقش هذا الاحتمال على نطاق واسع بعد إنشاء الصين قاعدة عسكرية في جيبوتي؛ حيث سلطت وسائل إعلام روسية الضوء على وجود شركات أمنية خاصة صينية في إثيوبيا وإريتريا.

ومن ثم، على الرغم من العلاقة التعاونية الشاملة بين روسيا والصين في القرن الإفريقي، قد يؤدي الحضور العسكري المتزايد للصين في منطقة القرن الإفريقي، وما قد يستتبعه من اتجاه نحو عسكرة طرق الحزام والطريق إلى توتر علاقات بكين مع موسكو [20].

# المصادر:


1. شي وبوتين يعلنان تمديد معاهدة حسن الجوار للصداقة والتعاون الودي بين البلدين، (شينخوا، 29 يونيو 2021)،متاح إلكترونيًا: http://arabic.news.cn/2021-06/29/c_1310033011.htm

2. Foreign Minister Sergey Lavrov's article on the occasion of the 20th anniversary of the signing of the Treaty of Good-Neighbourliness, Friendship and Cooperation between China and Russia, published by the newspapers Rossiyskaya Gazeta (Russia) and Renmin Ribao (China), (The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 16 July 2021), available online: https://www.mid.ru/en/foreign_policy/news/-/asset_publisher/cKNonkJE02Bw/content/id/4814228

3. Jo Inge Bekkevold & Bobo Lo (editors), Sino-Russian Relations in the 21st century, (London: Palgrve Macmillan, 2019), p301-302, Available at https://cutt.us/3s6pc,

4. Andrea Kendall-Taylor and David Shullman, Navigating the Deepening Russia-China Partnership, (Center for a New American Security, January 2021), p5.

5. Fabio Indeo, Russia-China military cooperation in Central Asia: A Temporary Convergence of Strategic Interests, (The Italian Institute for International political Studies, 21 December 2018), available online:https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/russia-china-military-cooperation-central-asia-temporary-convergence-strategic-interests-21832

6. Marcin Kaczmarski, Russia: China's "Best Neighbour", (The Italian Institute for International political Studies, 27 September 2019), available online: https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/russia-chinas-best-neighbour-23984

7. Fabio Indeo, Russia-China military cooperation in Central Asia: A Temporary Convergence of Strategic Interests, Op.Cit

8. Jo Inge Bekkevold & Bobo Lo (editors), Sino-Russian Relations in the 21st century, Op.cit, p300

9. Andrea Kendall-Taylor and David Shullman, Navigating the Deepening Russia-China Partnership, Op.cit, p4

10. Ibid, p23-24.

11. Foreign Minister Sergey Lavrov's article on the occasion of the 20th anniversary of the signing of the Treaty of Good-Neighbourliness, Friendship and Cooperation between China and Russia, Op.Cit.

12. Fu Ying, How China Sees Russia: Beijing and Moscow Are Close, but Not Allies, (Foreign Affairs,Vol. 95, No. 1 (January/Febrauary 2016)), available online: https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2015-12-14/how-china-sees-russia

13. Huasheng Zhao, Has the Sino-Russian relationship changed? 中俄关系质变了吗？, (The Paper, July 2016), available online: https://www.thepaper.cn/newsDetail_forward_1492251

14. Jo Inge Bekkevold & Bobo Lo (editors), Sino-Russian Relations in the 21st century, Op.Cit, p310-311

15. Marcin Kaczmarski, Russia: China's "Best Neighbour", (The Italian Institue for Strategic Studies, 27 September 2019), available online: https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/russia-chinas-best-neighbour-23984

16. Jo Inge Bekkevold & Bobo Lo (editors), Sino-Russian Relations in the 21st century, Op.Cit.,p302

17. Ibid, p306-307

18. Jonathan E. Hillman, China and Russia: Economic Unequals, (Center for strategic and International Studies, 15 July 2020), https://www.csis.org/analysis/china-and-russia-economic-unequals.

19. Ian Hill, Russia–China: An Unholy Alliance?, (The Lowy Institute, 14 May 2021), available online: https://www.lowyinstitute.org/the-interpreter/russia-china-unholy-alliance

20. Camillo Casola And Giulia Sciorati, Africa and China, What's in a Love Story?, (The Italian Institute for International Political Studies, 16 January 2020), available online: https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/africa-and-china-whats-love-story-24856

**رقم الإيداع بدار الكتب:**

2023-1909

**الترقيم الدولي (USBN):**

978-977-86525-0-5

## نوران عوضين

باحث أول ببرنامج العلاقات الدولية، بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، خريجة الأكاديمية الوطنية للتدريب، وعضو البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة.

حصلت الكاتبة على درجة الماجيستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة. عن رسالة بعنوان "تأثير العلاقات الروسية الصينية على هيكل النظام الدولي"، وتخرجت في ذات الكلية بدرجة بكالوريوس العلوم السياسية تقدير جيد جدًا مع مرتبة الشرف.

تتركز اهتمامات الكاتبة في مجال تفاعلات القوى الكبرى فيما بينها، وسياسات هذه القوى تجاه منطقة الشرق الأوسط وانعكاسات ذلك على تحركات القوى الإقليمية. كما شاركت بأوراق بحثية في العديد من الدوريات منها دوريتي "تقديرات مصرية"، و"توقعات" الصادرتان عن المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، فضلًا عن المشاركة في عدد من الإصدارات الأخرى منها: "عين على إيران"، "صراع المحاور.. إعادة ترتيب أوراق الإقليم"، "تركيا بين طموحات العثمانية الجديدة وتحديات الواقع الإقليمي"، "تغير المناخ.. قضية الامس.. تحدي الحاضر.. مخاطر المستقبل". وشاركت أيضًا بأوراق سياسات ومداخلات في العديد من المؤتمرات والفعاليات الأكاديمية ذات الصلة.

## روسيا و الصين

### و الشراكة لعصر جديد.. المحفزات و القيود

ما هو جديد العلاقات الروسية ــ الصينية، في ضوء الحرب على أوكرانيا؛ حيث أثارت هذه الحرب أطروحات بشأن انقسام العالم إلى معسكرين متقابلين؛ تتزعم الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون المحور الأول، فيما يتشكل المحور الثاني بشكل أساسي من روسيا والصين. سواء كان هناك اتفاق أو اختلاف، حول قبول الفاعلين بالنظام الدولي للعودة مرة أخرى إلى تبني سياسة المعسكرات. فإن ما يلفت الانتباه هنا؛ هو مدى قدرة العلاقات الروسية الصينية على إحداث تأثير على النظام الدولي. ومن ثم يقدم هذا الكتاب رؤية للعلاقات الروسية الصينية تتعدى مجرد طرح نمط وطبيعة التعاون الحالي، بل تمتد إلى مناقشة عوامل التنافس بينهما، وما قد يعرقل مسار هذا النمط التعاوني. كما يناقش الكتاب رؤية كلتا الدولتين حيال موقعهما في بنية النظام الدولي، ويقدم توقعات بشأن مستقبل العلاقات بين البلدين، وحدود تأثير الشراكة بينهما على النظام الدولي في المستقبل.